المدة النيابية الأولى 2023 . 2027
الدورة العادية الثالثة 2024-2025

الجلسة الثانية	2	الجمعة 8 نوفمبر 2024

المحتوى

1- افتتاح الجلسة..... 194
2- كلمة السيد رئيس مجلس نواب الشعب بمناسبة النظر في مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025..... 194
3- كلمة السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم..... 196
4- بيان السيد رئيس الحكومة..... 197
5- عرض ومناقشة مشروع ميزانية الدولة ومشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2025..... 202
6- استئناف الجلسة والنقاش العام..... 220
7- استئناف الجلسة ومواصلة النقاش العام..... 233
8- استئناف الجلسة ومواصلة النقاش العام..... 245
9- رفع الجلسة..... 260
III. الأسئلة الكتابية الموجهة من السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والأجوبة عنها..... 260

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة مشتركة مع المجلس الوطني للجهات والأقاليم على الساعة العاشرة وخمس دقائق من صباح يوم الجمعة 8 نوفمبر 2024 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة، رئيس مجلس نواب الشعب والسيد عماد الدربالي، رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم وذلك للنظر في مشروع ميزانية الدولة والميزان الاقتصادي لسنة 2025.

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيدات والساده النواب المحترمون من المجلس الوطني للجهات والاقاليم ومجلس نواب الشعب،

أسعد الله صباحكم وبارك يومكم بكل خير،

باسمي الخاص وباسم كافه أعضاء مجلس نواب الشعب وباسم السيد رئيس مجلس المجلس الوطني للجهات والأقاليم وكافة أعضائه، يسعدني في مفتتح هذه الجلسة العامة المشتركة للمجلسين الموقرين المخصصة للنظر في مشروع قانون المالية لسنه 2025 في جزئها الأول المتعلق بمناقشة مشروع ميزانية الدولة ومشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2025 ومناقشة المهمات والمهمات الخاصة، أن أتوجه الى السيد كمال المدوري، رئيس الحكومة وكافة السيدات والسادة أعضاء الحكومة بأحر عبارات الترحيب وخالص التقدير لهم جميعا التوفيق والسداد في مهامهم لما فيه الخير والصلاح لبلادنا.

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

قبل أن ننطلق بصفة رسمية في أشغالنا، نتأكد من توفر النصاب وذلك وفقا لمقتضيات النظام الداخلي لكل مجلس وهي الأغلبية المطلقة من الأعضاء.

وفي البداية أطلب منكم زميلاتي زملائي الأعزاء، بالمجلس الوطني للجهات والاقاليم، التفضل بتسجيل الحضور.

الإذن بتسجيل الحضور.

انتهاء التصويت.

الحضور حسب الشاشة 40 مع السيد رئيس المجلس ونائبته يصبح عدد الحضور 42.

إذن النصاب متوفر بالنسبة للمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

والآن أطلب منكم زميلاتي زملائي الأعزاء بمجلس نواب الشعب، التفضل بتسجيل الحضور.

الإذن بالتصويت.

الانتهاء من التصويت.

الحضور 125، إذا النصاب متوفر.

السيدات والساده الزملاء الافاضل،

باسمكم جميعا أجدد الترحيب في مستهل هذه الجلسة العامة المشتركة بالسيد رئيس الحكومة وبكافة السيدات والسادة أعضاء الحكومة مرحبا بكم تحت قبة مجلس نواب الشعب.

ننطلق اليوم على بركه الله في أشغالنا المشتركة المتعلقة بمشروع ميزانيه الدولة ومشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2025 والتي نرنو جميعا الى أن تكلل بالتوفيق لما فيه خير للبلاد وبما يحقق المصلحة العليا للوطن.

وتجدر الإشارة، إلى أن تسجيل أسماء المتدخلين في النقاش العام للنواب من المجلسين على حد السواء يتم في مفتتح هذه الجلسة بتوجيه الطلبات التي تكون في صيغه مكتوبة الى كتابة الجلسة حيث يغلق باب طلب التدخل بعد نصف ساعة من بداية الجلسة.

هذا ويتم إعطاء كل نائب حيزا زمنيا للتدخل في النقاش العام بحساب ثلاث دقائق ويمكن لكل نائب التخلي عن حصته لفائدة نائب آخر.

كلمة السيد رئيس مجلس نواب الشعب بمناسبة النظر في مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

زميلاتى زملائى الأعزّاء من المجلسين،

على بركة الله نفتتح هذه الجلسة العامة المشتركة لأعضاء مجلس نواب الشعب والمجلس الوطنى للجهات والأقاليم، هذين المجلسين النيابيين الذين يكوّنان الوظيفة التشريعية والذين يُفوّض إليهما الشعب، صاحب السيادة، هذه الوظيفة، مثلما تمّ بيانه فى دستور 25 جويلية 2022، فعملا بمقتضيات الدستور والمرسوم عدد 1 لسنة 2024 نشرع فى عملنا المشترك، كلنا ثقة فى النفس، عزمنا ثابت ومشترك نتقاسمه ونمضي به قدما من أجل الغايات الفضلى التى تجمعنا، سنكون بإذن الله وعونه أوفياء للعهد الذى قطعناه على أنفسنا أمام شعبنا وباليمين الدستورية التى قمنا بأدائها فى مستهل تسلمّنا لمهامنا، لا خيار لدينا سوى مضاعفة الجهد ومواصلة العمل الدؤوب والجاد من أجل الوفاء بالتزاماتنا الوطنية فى هذه المرحلة الدقيقة فى تاريخ تونسنا العزيزة، سلاحنا قناعتنا بحتمية الإصلاح وانخراطنا فى مسار إنقاذ الدولة من الانهيار وإعادة الاعتبار لمؤسساتها والذود عن سيادة الوطن وكرامة بناته وأبنائه، كلنا أمل فى أن تكون هذه الجلسات حافزا على التجديد والإضافة ورفع التحديات الماثلة بمزيد من الحماس والشغف وأداء الأمانة على الوجه الأفضل وتحقيق النتائج التى نطمح إليها جميعا.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة الزملاء الأفاضل بالمجلسين،

فى عالمنا المعاصر الذي أصبح قرية صغيرة تحكمها التكنولوجيات المتطوّرة، لا يختلف اثنان حول مدى ارتباط الأوضاع بأى قطر من الأقطار وبأشكال ومقادير متفاوتة، بما يفرضه الوضع العالمي لاسيما على المستويات الاقتصادية وما يرافقها من تواتر للأزمات والتقلبات الجيوستراتيجية التى تزامنت مع تواصل شح المياه وحدّة تأثيرات التغيّرات المناخية بما أدّى إلى تباطؤ معدّلات النمو.

ونُحسب لبلادنا فى هذا الصدد الخيارات التى تمّ اتباعها منذ 25 جويلية 2021 والتى اتجهت إلى تكريس مبدأ التعويل على الذات ورفض الإملاءات والإسقاطات وفرض السيادة الوطنية فى كلّ تجلياتها والحفاظ على الدور الاجتماعى للدولة.

وفى هذا السياق نجدّد التأكيد على أنّ الشعب التونسى قد حسم أمره وانحاز إلى هذه الخيارات الوطنية الخالصة وإلى الاستقرار الذى يبتغيه لوطنه. فقد مثّلت نتائج الانتخابات الرئاسية محطة فارقة أحبطت جميع محاولات الإرباك والتلاعب بمصير البلاد

وإرجاعها إلى مربع التدخلات الخارجية، فمن خلال نتائج الانتخابات الرئاسية، تبيّنت من جديد صلابة الإرادة الشعبية الداعمة لمسار انقاذ البلاد الذى يدخل مرحلة جديدة قوامها البناء والتشييد.

ومن هذا المنطلق، محمول على مؤسسات الدولة أن تعدّ العدّة لمجابهة الأوضاع المتردية التي تسبّبت فيها سياسات خاطئة وفاشلة تعود إلى الفترات السابقة التى لفظها الشعب، هذا الشعب الذى يتطلّع إلى تحسين أوضاعه المعيشية وإلى الاستجابة عن قرب لمشاغله الحياتية واليومية.

فالرهانات عديدة والتحديات اقتصادية واجتماعية وتنموية، دون أن نتجاهل أن بعضها هيكلى وبعضها الآخر ظرفى ناجم عن الانعكاسات السلبية للأوضاع السائدة ولمؤشرات التنمية ونسب النمو عالميا وإقليميا ووطنيا، فمحمول على مؤسسات الدولة أيضا أن تضع البرامج والخطط والاستراتيجيات الكلية والقطاعية التى من شأنها أن تنعكس إيجابيا على فرص التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية فى بلادنا وتخلق القفزة النوعية المنشودة.

ولئن تمّ تسجيل عدد من المؤشرات الإيجابية والمتمثلة أساسا فى النسق التنازلى للتضخم، علاوة على التوفّق فى التحكم فى التوازنات الخارجية، وهو ما انعكس إيجابيا على تدعيم المدخرات من العملة واستقرار سعر الصرف، فلا مناص من مضاعفة الجهد وخلق الثروة عبر وضع الرؤى الاستشرافية ورسم الخطوط العريضة للإصلاح فى شتى المجالات التنموية وخاصة الإصلاحات المُحكمة التى تتصل بالتنمية فى الجهات، وتلك المرتبطة مباشرة بتعزيز مقومات العيش الكريم، والتوزيع العادل للثروات وبلوغ العدالة الجبائية وتنمية اقتصاد أكثر تنوعاً وقدرة على الصمود، فضلا عن البحث عن السبل المثلى لإدماج الاقتصاد الموازي ومزيد العمل على تحديث الإدارة وتطوير الأطر التشريعية والتنظيمية الداعمة للاستثمار.

فنحن جميعا مدعوون للانخراط والمساهمة الجادة فى هذا التمشى الاستشرافى وفى تفعيل أهم الإصلاحات التى تستوجبها المرحلة، كما أنّنا مطالبون بالتشبّع بثقافة العمل والانجاز ومضاعفة البذل والعطاء في هذه المرحلة الدقيقة التي تحتاج فيها تونس إلى إخلاص جميع بناتها وأبنائها وتفانيهم اللامشروط فى خدمتها وصون مقدراتها وتحقيق رقيّها وبلوغ تحسّن فعلى يمسّ تأثيره مباشرة المواطن البسيط ويدعم قدرته على مجابهة مصاعب الحياة ويرجع لديه الأمل.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة الزملاء الأفاضل بالمجلسين،

ونحن مجتمعون كلنا فى إطار هذه الجلسة العامة المشتركة، فى هذه المناسبة الهامة بما يؤكّد وحدة مؤسسات الدولة وتعاونها وتكامل أدوارها خدمة للمصلحة الوطنية، مدعوون إلى توجيه رسائل طمأنة وثقة فى المستقبل للمواطن الذى ينتظر أن تتغيّر أوضاعه نحو الأحسن وأن يصبح قادرا على تلبية أهم حاجياته المعيشية.

وفى هذا المنحى، تعود إلى مؤسسات الدولة مهمة رسم السياسات الكفيلة بتجسيم الخيارات التي انبنى عليه مسار الإصلاح والإنقاذ من جهة وبالاستجابة للاستحقاقات الوطنية، ودونما شك فنحن نتقاسم مع الوظيفة التنفيذية الوعى بجسامة التحديات المطروحة وبالمسؤولية الملقاة على عاتقنا لرفعها استجابة للتطلّعات والانتظارات ولن يكون ذلك باليسير إلا أنّ ما يجمعنا أقوى بكثير، فما يجمعنا عزيمة مشتركة وثابتة وقوّة وصادقة وما يحركنا انتمائنا إلى هذا الوطن العزيز وتعويلنا على قدراته الكامنة التي تتطلب دونما شك إعادة إحياء ثقافة العمل من أجل بناء حاضر شعبنا واستشراف مستقبل الأجيال القادمة وإيجاد الأرضية الملائمة للنماء والرفاه الاجتماعي المنشودين.

وإنّنا ومن هذا المنبر، نجدّد التأكيد على الالتزام بالعهد الذى قطعناه وبالواجب الوطنى المقدّس المحمول علينا، كما نؤكّد الاستعداد الأمثل والتام لمجلس نواب الشعب وللمجلس الوطني للجهات والأقاليم وللحكومة على حد السواء للنظر فى مشروع ميزانية الدولة ومشروع قانون المالية لسنة 2024 فى كنف التشاركية ووفقا للمقتضيات الدستورية ولأحكام كلّ من القانون الأساسى عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ فى 13 فيفري 2019 المتعلّق بالقانون الأساسي للميزانية، وللمرسوم عدد 1 لسنة 2024 المؤرّخ في 13 سبتمبر 2024 المتعلّق بتنظيم العلاقات بين مجلس نوّاب الشّعب والمجلس الوطنيّ للجهات والأقاليم، ونحن مدعوون إلى إنجاح هذه التجربة الأولى التى نطمح **أن** تكون مناسبة مثلى للاستماع إلى بيانات الحكومة ورؤيتها لتجاوز الصعوبات الماثلة رغم إكراهات المالية العمومية وللخوض فى مجمل سياسات الدولة وبرامجها وخططها الاصلاحية فى مختلف المجالات والميادين وللتقدّم بالمقترحات البنّاءة فى إطار التعاون المأمول بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية واضطلاع البرلمان بغرفتيه بدوره الهام فى هذا المجال عبر المصادقة على مشروع قانون المالية فى الآجال الدستورية.

ولا بد من التنويه فى هذا الصدد بالجهد المبذول من طرف جميع أعضاء كلّ من لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب ولجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطنى للجهات والأقاليم اللتين قامتا بعمل هام فى إطار جلسات مشتركة دارت خلالها حوارات وتفاعلات مثمرة حول مختلف المسائل المطروحة لاسيما تلك المرتبطة بمتطلبات التحكّم فى التوازنات المالية ومواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة النواب الأفاضل بالمجلسين،

إنّ المرور إلى السرعة القصوى على جميع المستويات وخاصة التشريعية يدعونا إلى تحمّل المسؤولية التى تتقاسمها مؤسسات الدولة والتى ننطلق فيها من المقتضيات الدستورية ومن جملة المبادئ والقيم التي ارتكز عليها مسار 25 جويلية، فلزاما علينا أن نشرع دون تأخير، فى الإنجاز وأن نعمل سويّا على ثورة تشريعية حقيقية تعيد الأمل وتضع الحلول للمشاكل والصعوبات القائمة، فنحن نتطلّع إلى أن يتمّ عرض حزمة من مشاريع القوانين التى تتصل فى مقام أوّل بالتنزيل التشريعى للدستور من خلال مراجعة وتنقيح التشريعات التي أصبحت غير متلائمة مع أحكامه أو غير متماشية مع فلسفته، فضلا عن سنّ القوانين الجديدة التى يتطلبها هذا التنزيل للمبادئ والتوجّهات التى جاء بها دستور 25 جويلية 2022، وفي مقام ثان مشاريع القوانين التي تتعلّق بالإصلاحات

الجوهرية ذات العلاقة بإنعاش الاقتصاد، وبقطاعات المالية ودعم الاستثمار وغيرها من الإصلاحات الكبرى المرتقبة والتي من شأنها التغيير نحو الأفضل والمأمول.

حفظ الله تونس وشعبها وإن شاء الله بالتوفيق لأعمالنا.

والآن نحيل الكلمة إلى السيد عماد الدربالي رئيس المجلس الوطني للجهات والاقاليم لتقديم كلمته فليتفضل.

كلمة السيد رئيس
المجلس الوطني للجهات والأقاليم
السيد عماد الدربالي، رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد رئيس الحكومة والسادة الوزراء وكل الوفد المرافق،

السيدات والسادة نواب مجلس الشعب،

السيدات والسادة أعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

مرحبا بكم جميعا،

يشرفني الحضور بينكم جميعا في هذه الجلسة العامة الهامة وإن لقاءنا اليوم ليس فقط لتقديم ومناقشة قانون المالية والميزانية، بل هو أيضا مناسبة لتجديد التزامنا بمهامنا السامية في الدفاع عن حقوق الشعب والعمل من أجل تحقيق تطور بلادنا التي تستحق أن تكون دائما رائدة فتونس: التاريخ والجغرافيا والمقدرات والشعب المكافح العظيم مؤهلة ليعيش شعبها في رفاهية وأن تكون قائدة مشروع تطور اقليمي وعربي وافريقي.

إننا نؤمن بأن دور كل المؤسسات لا يقتصر على مناقشة الأرقام وتوزيع الميزانيات، بل يتجاوز ذلك إلى مجابهة كل التحديات الاجتماعية الملحة وتعزيز التنمية البشرية وضمان وصول الموارد والفرص إلى جميع المواطنين دون تميز. فدورنا يكمن في ضمان ألا يشعر أي مواطن في ربوع هذا الوطن بالتهميش أو الإقصاء وفي الحرص على أن تعكس الميزانية تطلعات الشعب وتعمل على تحسين ظروف عيشه.

إن المجلس الوطني للجهات والاقاليم وفي إطار مهامه الدستورية، وفي إطار فلسفة وجوده كمؤسسة دستورية منتخبة هدفه تحقيق العدل بين الجهات والفئات، فلأول مرة في تاريخ تونس تكون الجهات المقصية لعقود من السلطة ومن الثروة ممثلة تحت قبة باردو وهي فرصة لأقول أن مقدّمةَ المشاركة في انتاج الثروة وتوزيعها توزيعا عادلا هو المشاركة في القرار.

اليوم أقول أن نواب المجلس الوطني للجهات والاقاليم والمجالس الإقليمية والجهوية والمحلية هي تعبيرة صادقة عن الشعب التونسي وفئاته الشعبية المكافحة من طلبة وعمال وصغار فلاحين وموظفين وأصحاب شهائد وصغار تجار وصناعيين وحرفيين وغيره وهذه هي الأغلبية الشعبية التي اختارت نهج التحرر الوطني واختارت شعار البناء والتشييد شعارا للمرحلة، ففي الوقت الذي تتآمر فيه البارونات وكرتلات الفساد وتعطل فيه حفنة العائلات التي نهبت الشعب تعطل فيه مشروع التحرر، تكافح هذه الفئات من أجل جعله واقعا ملموسا.

لن نخذل أبناء تونس أريافا وقرىً ومدنا وسنسعى إلى تطوير السياسات التي تدعم كل الجهات والفئات الشعبية وتضمن الحقوق الأساسية مثل التعليم والنقل والصحة والسكن اللائق، وتوفير فرص الشغل.

وإننا ملتزمون ببناء الدولة الاجتماعية التي تحقق العدالة والتضامن بين كافة أبناء الشعب وتضمن العيش الكريم لكل فرد.

السيدات والسادة الحضور الكريم،

إن حضورنا ليس فقط لتدارس أرقام الميزانية أو مناقشة بنود قانون المالية، بل لتجديد العهد مع شعبنا الأبي، وتأكيد التزامنا بقضاياه المصيرية.

نؤكد اليوم، أكثر من أي وقت مضى، أننا في المجلس الوطني للجهات والأقاليم ننحاز إلى معركة التحرر الوطني وندرك مسؤوليتنا في الدفاع عن مقدرات الوطن وتغيير السياسات السابقة التي عمّقت الفقر وهمّشت الشعب وفرطت في مقدراته.

ففي التزامنا بالعدالة الاجتماعية وتكريس الحقوق الأساسية لكل مواطن، نؤكد على ضرورة إرساء عدالة جبائية حقيقية تكون ركيزة للتنمية المستدامة وأداة لرفع الظلم الاقتصادي عن المواطنين. فالنظام الجبائي العادل، ليس مجرد أداة تمويل للدولة، بل هو دعامة لتوزيع الثروات بشكل منصف، بما يُسهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي وتوفير فرص متكافئة للجميع.

وهو ما يحتم علينا جميعا العمل على وضع سياسات جبائية تراعي الفئات الضعيفة وتدعم الاقتصاد المحلي، خاصة المشاريع الصغرى والمتوسطة، فهي العمود الفقري لاقتصادنا. وعلينا أيضاً أن نعمل بجدية على تقوية نظم الرقابة والمحاسبة لضمان توجيه الموارد الجبائية نحو تحقيق التنمية الفعلية وأن نُشرك المواطن في هذا الجهد عبر توعيته بأهمية الضريبة كآلية لدعم المصلحة العامة، شرط أن تُحترم مبادئ الشفافية والمساواة في إدارة هذه الموارد.

السيدات والسادة،

نجتمع اليوم، في لحظة تاريخية تستدعي منا جميعاً وعياً عميقاً بالمسؤولية الوطنية الملقاة على عاتقنا. إننا أمام تحديات جسيمة، لكننا أيضاً أمام فرص عظيمة للنهوض بوطننا تونس والمضي قدماً في المشروع الوطني التحرري الذي يهدف إلى بناء دولة قوية ومستقلة، تحترم سيادة شعبها وتفرض مكانتها على الساحة الإقليمية والدولية.

إن المشروع الوطني التحرري، ليس مجرد شعار، بل هو رؤية متكاملة تسعى لتحقيق التحرر في كافة مجالات الحياة: التحرر الاقتصادي من سياسات التبعية، التحرر الاجتماعي من الفقر والتهميش والتحرر السياسي من أي تدخل خارجي يمس بقرارنا الوطني.

هذا المشروع يرتكز على إرادة شعبية واعية وعلى تضافر جهودنا جميعاً لتمهيد الطريق نحو بر الأمان والرقي الذي يليق بتاريخ تونس وبمستقبلها.

ولتحقيق هذا الهدف علينا العمل على تعزيز سيادة تونس في الداخل والخارج.

داخلياً يجب أن نحرص على تطوير اقتصاد وطني متين يقوم على الإنتاج والابتكار، لا على الاستدانة والاعتماد المفرط على الخارج. يجب أن ندعم الصناعات المحلية ونشجع الفلاحين والمستثمرين الوطنيين ونعمل على تقليص الفوارق بين الجهات بما يضمن عدالة اجتماعية حقيقية .

أما على الصعيد الخارجي، فإن دعم سيادة تونس يعني الدفاع عن مصالحنا الوطنية بكل قوة وبناء علاقات تقوم على الندية والاحترام المتبادل مع جميع الدول. نحن نطمح إلى أن تكون لتونس كلمة مسموعة في العالم قائمة على حماية استقلالية قرارنا الوطني مع الانفتاح على شراكات متوازنة تعود بالنفع على شعبنا.

إن العبور بتونس نحو بر الأمان، يتطلب منا جميعاً إيماناً راسخاً بمشروع التحرر الوطني وبالقدرة على تحقيقه من خلال الثقة بأنفسنا وبشعبنا وبتسلحنا بعزيمة لا تلين في مواجهة التحديات. يجب أن نوحد الصفوف، ونضع المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار ونسعى جميعا إلى بناء مستقبل نضمن فيه لأجيالنا القادمة حياة كريمة ومستقرة في وطن حر ومستقل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد رئيس الحكومة والوفد المرافق له،

الزملاء النواب الكرام،

دخلت تونس منذ 25 من جويلية 2021 مرحلة جديدة في تاريخها وهو ما يستلزم علينا جميعا، أن نستشعر هذا التحدي وأن نتملك الإرادة السياسية لبلورة مقاربات جديدة ومشتركة لكسب المستقبل في ظل وضع دولي يتجه إلى مزيد من التوترات خلال السنوات القادمة، وهو ما يتطلب منا توسيع دائرة علاقاتنا الاقتصادية بالاستثمار في المزايا الجيوسياسية لبلادنا.

فالوضع الدولي، بقدر ما فيه من مخاطر فيه أيضا فرص كبيرة علينا استثمارها ولا مجال الى أن نكون مع شعوب الجنوب عموما ضحايا النظام العالمي السابق واللاحق ولذلك علينا تشبيك علاقتنا والاستثمار في مزايا بلادنا الجيواستراتيجية لنسهم مع الشعوب الحرة في إرساء نظام انساني جديد على أنقاض نظام التوحش الحالي الذي وصل ذروة توحشه، فيما تعيشه غزة وعموم الأرض المحتلة في فلسطين وما يعيشه لبنان الشقيق.

إن العدوان الهمجي وحرب الإبادة التي تشن على أبناء أمتنا في غزة ولبنان هي دليل على وصول هذا النظام الدولي إلى نهايته فلا يمكن لنظام يسمح بكل هذا الاجرام أن يستمر فهو يمثل خطرا على الإنسانية جمعاء وإن ما أقدمت عليه المقاومة في السابع من أكتوبر، غيّرَ تاريخ فلسطين وتاريخ الأمة العربية وتاريخ الانسانية وهو يومٌ هَزَّ ضميرَ الإنسانية وغيّر قناعات شعوبا بكاملها، لقد عادت فلسطين أولوية الأولويات في العالم. بل وأصبحت قلب الصراع الإنساني ضد الظلم والهيمنة والاستغلال وعلى مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والاقاليم إسناد موقف السيد رئيس الجمهورية التاريخي والقوي والمشرف تجاه نضال شعبنا في فلسطين حتى تحرير فلسطين، كل فلسطين وإنهاء الوجود المادي لما يسمى اسرائيل باعتبارها كيانا استيطانيا عنصريا نازيا غير مشروع.

ختامًا، إن تعاونكم بروح الفريق الواحد وإصراركم على تحقيق أهدافنا المشتركة هما أساس نجاحنا. أدعوكم جميعًا لمواصلة العمل، وتعزيز جهودكم لرفع راية تونس عالياً وتحقيق المزيد من الإنجازات التي نفخر بها جميعًا.

شكراً لكم ومعًا نمضي نحو مستقبل أفضل.

المجد والخلود للشهداء،

العزة لتونس والمجد لشعبها.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

شكرا السيد الرئيس.

(تصفيق).

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا.

السيدات والسادة النواب المحترمون،

الآن أحيل الكلمة إلى السيد رئيس الحكومة ليتولى تقديم بيانه حول مشروع ميزانية الدولة والميزان الاقتصادي ومشروع قانون المالية لسنة 2025، فليتفضل.

بيان السيد رئيس الحكومة

السيد كمال المدوري، رئيس الحكومة

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

حضرات السيدات والسادة النواب المحترمين أعضاء مجلس نواب الشعب وأعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السيدات والساده أعضاء الحكومة،

السيدات والساده الحضور الكرام،

يسعدني أن أقدم اليوم بيان الحكومة حول مشروعي الميزان الاقتصادي وقانون المالية لسنه 2025 بما هو ترجمة لتوجهات ورؤية الدولة ولهوية الوظيفة التنفيذية طبقا لما تقتضيه أحكام الدستور ولما سيتم تنزيله من أولويات وأهداف للسنة المقبلة.

وإنها لمناسبة متجددة لنتوجه من خلالها إلى سيادة رئيس الجمهورية بأحر عبارات التهاني بمناسبة تجديد انتخابه لعهدة ثانية وبجزيل عبارات الشكر والامتنان لسيادته الذي حملنا كفريق حكومي منسجم هذه الأمانة وما تقتضيه من تحل بروح المسؤولية العالية والعزم الذي لا يلين والعمل الدؤوب للاستجابة لتطلعات المواطنين المشروعة وبناء أسس دولة تحمل رؤية مجددة لمواطنها ودولة فعّالة وناجزة وعادلة تعمل على أن تغير من واقع المواطنين وتحفظ كرامتهم وتحميهم من جميع أشكال الهشاشة والخصاصة وتحرر الطاقات وتعبئ كل المجهودات في سبيل تحقيق التنمية .

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد رئيس المجلس الوطني الجهات والأقاليم،

السادة والسيدات النواب المحترمين،

الحضور الكرام،

تنعقد هذه الجلسة المشتركة الأولى والمميزة بين الحكومة ومجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم في رحاب هذا المجلس الموقر طبقا لأحكام الدستور وفي إطار تطبيق مقتضيات

المرسوم عدد 1 لسنة 2024 المؤرخ في 13 سبتمبر 2024 والمتعلق بتنظيم العلاقات بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

ووجه التميز في هذه الجلسة هي أنها أول جلسة مشتركة للمجلسين لمناقشة قانون المالية لسنه 2025 وأول حضور للفريق الحكومي أمام المؤسستين الموقرتين المشكلتين للوظيفة التشريعية وهو مظهر آخر تتجلى من خلاله وحدة الدولة ولنجدد من خلالها حرصنا للعمل مع المجلسين وفق مبادئ التعاون والتكامل والشراكة الحقيقية والمسؤولة لتحقيق متطلبات الثورة التشريعية المنشودة التي أعلنها مسار 25 جويلية وما تتطلبه من تطوير، بل وتثوير للعقل وللزمن التشريعي وطبقا لخيارات وتوجهات سيادة رئيس الجمهورية وذلك ضمن الأطر الدستورية والقانونية المحددة للعلاقة بين الجانبين وعلى نحو يضمن النجاعة والسرعة والجدوى في تنزيل الإصلاحات المطلوبة ضمن مشاريع قوانين أو معاهدات دولية أو مخططات تنموية في إطار وحدة وسيادة الدولة.

كما أن هذه الجلسة تأتي بعد التوفق في تنظيم انتخابات حرة ونزيهة عبّر من خلالها الشعب التونسي عن اختياره الحر والواعي والمسؤول في مواصلة معركة التحرر الوطني الكبرى بمختلف محاورها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من خلال انتخابه لسيادة رئيس الجمهورية الأستاذ قيس سعيد لعهدة ثانية والعبور الى مرحلة عنوانها وميثاقها البناء والتشييد وأدواتها المثلى هي معادلة التحدي والتصدي وفق ما ورد في البيان التاريخي لسيادة رئيس الجمهورية بمناسبة أدائه لليمين الدستورية في جلسة مشتركة للمجلسين الموقرين.

التحدي بما هو فعل وعمل يتوق لكسب كل الرهانات وتلبية الاستحقاقات والتصدي بما هي معركة ضد كل المعوقات والعراقيل وشبكات الفساد والإفساد بهدف تحرير الطاقات وتعبئة كل المجهودات اللازمة للوصول الى تحقيق تنمية دامجة ومستدامة وعادلة وذلك بعد استكمال تركيز المؤسسات.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

حضرات السيدات والساده النواب المحترمين،

الحضور الكرام،

اسمحوا لي في البداية أن أؤكد على أن الارتقاء بمستوى عمل التونسيين من خلال الاستجابة لحاجاتهم وتحقيق انتظاراتهم المشروعة والذي يمر بداهة عبر تعزيز أسس الدولة الاجتماعية وليست دولة الحد الأدنى الاجتماعي والحرص المتواصل على استعادة دورها في تحقيق التماسك الاجتماعي هو الهدف الأسمى للسياسة العامة للدولة إذ أن التنمية الحقيقية هي التي يكون مرادها ومنتهاها الإنسان.

إننا مقبلون على هذه المرحلة من الإصلاحات بكثير من التفاؤل المدروس والعزم الراسخ واليقين بالنجاح مرد هذا الزخم الشعبي الذي تجلى في إعادة انتخاب سيادة رئيس الجمهورية لعهدة ثانية والآفاق الواسعة والظروف المهيئة للقيام بالإصلاحات الضرورية وإن نجاحنا يمر حتما عبر القدرة على مواجهة التحديات والضغوطات المرتبطة بالظرفية الاقتصادية وتحويل الأزمة إلى فرصة والتحرر بسرعة من هذه الظرفية نحو استشراف الآفاق الواعدة والفرص الحقيقية بكل ثقة وتفاؤل.

السيدات والسادة الحضور،

لقد دعا سيادة رئيس الجمهورية إلى بناء مقاربة تنموية جديدة تحددت أرضيتها ضمن أحكام الدستور أرضية متجانسة ومندمجة وشاملة تتجاوز هنات وآثار الخيارات الفاشلة اجتماعيا واقتصاديا وتؤسس لعقد مواطن جديد يقوم على الثقة والمسؤولية وترسم طموحا وطنيا يسخر كل المجهودات ويشحذ جميع الطاقات ويحررها لتحقيق أهداف استراتيجية تتعلق ببناء اقتصاد وطني يخلق القيمة المضافة ومواطن العمل اللائق والمستدام ويضمن تحقيق دور الدولة في ضمان اندماج الجهات والفئات الاجتماعية وإرساء وتعزيز قيم العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل لثمار التنمية وتعزيز قيم المواطن المسؤولة وإعادة تأهيل المرفق العام وتحسين جودة خدماته وإرجاع الهيبة لقيمة العمل ونجاعة طرق التصرف في المرافق وحفز الاستثمار وإرساء مشروع ثقافي بديل وفق رؤية مجددة حول دور ووظيفة ومكانة الثقافة والمثقف في المجتمع.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السيدات والسادة النواب،

لقد كانت سنة 2024 امتدادا لاهتمام سيادة الرئيس بضرورة إرساء دعائم العدالة الاجتماعية وإيلاء العناية بالفئات الضعيفة حيث تعددت القرارات الرئاسية الهادفة إلى تحسين الظروف المعيشية لكل التونسيين وشملت بالخصوص الترفيع في الأجر الأدنى المهني المضمون بنسبة 7% في سنة 2024 وبنسبة 7.5% بداية من جانفي 2025 وهي زيادة معتبرة من شأنها أن تحسن في القدرة الشرائية للشغالين وخاصة شريحة المتقاعدين التي ستشمل حوالي مليون متقاعد.

وفي نفس الغرض لتوسيع دائرة المستفيدين بالتحويلات الاجتماعية والمساعدات المباشرة للدولة تمت الزيادة في الجرايات الدنيا من 180 إلى 260 دينار والترفيع في المنح الشهرية المسندة لفائدة الأسر الفقيرة ومحدودة الدخل ببرنامج الأمان الاجتماعي إلى 260 دينار وكذلك هو ما تضمنه قانون المالية لسنة 2025 إعفاء جرايات الأيتام والعجز من الضرائب.

وفي إطار تجسيم قرار سيادة رئيس الجمهورية بالقطع مع مظاهر الاستغلال والتشغيل الهش تم اعداد النصوص القانونية المتعلقة بتسوية وضعية المتعاقدين بالوظيفة العمومية والمنشئات العمومية والمعلمين والأساتذة النواب ومراجعة شاملة لمجلة الشغل قصد تعزيز الحماية القانونية المطلوبة للعامل.

وواصلت الدولة جهودها من أجل توفير موارد رزق للفئات الهشة وللشباب عبر تعزيز آليات الإدماج الاقتصادي وتشجيع الريادة.

كما تم العمل على إعداد برنامج متكامل للحد من سطوة القطاع غير المنظم وآثاره السلبية ومقاومة التهريب وكل مظاهر الاخلال بشبكة التزود خاصة من المنتجات المدعمة والحرص على تفعيل نظام المبادر الذاتي ومحاربة الإقصاء المالي للفئات الضعيفة وتيسير نفاذها للتمويل الصغير بشروط أفضل.

وإيمانا بأهمية تطوير رأس المال البشري في سياسة الدولة، تم تنظيم الاستشارة الوطنية حول إصلاح التربية والتعليم تلاها القرار الرئاسي بإحداث المجلس الأعلى للتربية والتعليم بمقتضى المرسوم

عدد 2 لسنة 2024 المؤرخ في 16 سبتمبر 2024 وهو كما تعلمون هيئة دستورية متعهد لها بمهمة تقييم وإصلاح منظومات التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والتكوين المهني وسياسات التشغيل بما يضمن الجودة ومردودية أنظم التعليم ويرفع من نجاعتها، وبما يضمن أيضا إعادة تفعيل المصعد الاجتماعي وتجاوز أعطابه من خلال ضمان تكافؤ الفرص للشباب وتطوير مهاراته وتشريكه في التنمية وبناء جيل منفتح ومتأصل له قدرة متميزة على التأقلم مع المتغيرات.

ويتم العمل على إعطاء دفع أكبر لخدمات الصحة من خلال العمل على استعاده نسق تنفيذ عدد من المشاريع الصحية بمختلف المناطق وتمكينها من الإطارات الطبية اللازمة لتشغيلها إضافة إلى تطوير الأطر التشريعية الخاصة بحماية حقوق المنتفعين بالخدمات الصحية وتطوير المسؤولية الطبية وتنظيم أعمال الطب عن بعد فضلا عن رقمنة مسار توزيع الأدوية والشروع في مراجعة شاملة لمنظومة التأمين على المرض ولدور الصناديق الاجتماعية بما يعزز وظيفتها الحمائية ويضمن استدامتها المالية.

أما فيما يتعلق بالحق في الشغل والتشغيل الذي يعتبر من أبرز استحقاقات الثورة، ثورة الحرية والكرامة، فقد تم تحيين الاستراتيجية الوطنية للتشغيل وتدعيم البرامج الموجهة لرفع التشغيلية والإحاطة بالمؤسسات بهدف خلق مواطن شغل لائقة ويتم العمل بناء على التوجهات الرئاسية على إحداث صندوق تأمين فقدان مواطن الشغل للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية.

وفي مجال دعم تشغيلية خريجي التعليم العالي، سيتم التركيز على مزيد دعم التناسب بين الاختصاصات الجامعية وحاجيات سوق الشغل وبناء جسور انسيابية بينهما والحرص على تنمية كفاءات الخريجين وتوجيههم نحو التميز وذلك بتمكين الطلبة من المعارف والمهارات التي تواكب التحولات التكنولوجية فضلا عن دعم الترابط بين الجامعة والمحيط الاقتصادي والاجتماعي.

وأسست المبادرة الرئاسية الرائدة بإحداث الشركات الأهلية لمجالات رحبة لفتح الآفاق لفئات مهمة من شباب المناطق الداخلية وتمكينهم من المبادرة بخلق مواطن شغل ومصادر رزق جديدة في كافة القطاعات وفي كافة الجهات، ويتم العمل على توفير الإحاطة والمرافقة اللازمة لباعث الشركات الأهلية والتكوين فضلا عن تيسير النفاذ للتمويل والحصول على الحوافز والتشجيعات الضرورية.

وستواصل مختلف أجهزة الدولة جهودها من أجل محاربة الفساد والتوقي من أسبابه حيث تم دعم أجهزة الرقابة وتعزيز الحوكمة بالهياكل العمومية كما واصلت التصدي لكل مظاهر الاحتكار والتهريب وتوسع الاقتصاد غير المنظم من أجل تأمين انتظامية تزويد السوق وحماية الاقتصاد الوطني وضمان شفافية المعاملات التجارية ونزاهتها وحماية المستهلكين.

السيدات والساده الحضور الكرام،

يبقى تحسين الوضع الاقتصادي في صدارة اهتمامات الدولة وذلك عبر تعزيز مقومات الصلابة والتنافسية للمؤسسات التونسية بعد الصعوبات التي طالتها نتيجة تواتر الأزمات وعمق التحولات الجيواستراتيجية العالمية وما تفرضه من إرساء نظام انساني عالمي جديد كما دعا الى ذلك سيادة رئيس الجمهورية، إلى جانب تسارع التقلبات الاقتصادية الظرفية وحدتها وكذلك طبيعة التغيرات الجديدة خاصة منها تحولات المناخ وسياق إعادة تركيز سلاسل القيمة العالمية في نطاق جغرافي قريب من الأسواق الكبرى وما تمثله من فرص واعدة للاقتصاد الوطني.

وتعمل الدولة في هذا الشأن على توفير مقاربات وطنية أكثر نجاعة والتعويل على الكفاءات والقدرات التونسية في مختلف الميادين من أجل استعادة الثقة وتوفير مقومات النهوض بمجهود الإنتاج والتصدير واستحثاث الاستثمار وفقا لأولوياتنا خاصة منها النهوض بالأنشطة الواعدة ذات القيمة المضافة العالية بالنظر إلى القدرة التشغيلية الهامة لها خاصة لخريجي الجامعات.

وفي هذا السياق تبرز عده مؤشرات تم تسجيلها تؤكد على تحسن الأداء الاقتصادي خاصة على مستوى قطاعي الفلاحة والسياحة منذ بداية السداسي الثاني مما يجعلنا نتوقع نموا للناتج المحلي الإجمالي لسنة 2024 بنسبة 1.6% وذلك رغم تواصل الصعوبات التي تواجهها الصناعات الاستخراجية والصناعات المعملية.

كما ينتظر تحسن ميزان الدفعات بفضل التوصل الى حصر العجز التجاري في حدود نسبة 2،7 % من الناتج بنهاية سنة 2024 وذلك رغم الارتفاع الملحوظ للعجز الطاقي بالإضافة إلى تسجيل مستوى مطمئن لاحتياطي العملة بفضل التحسن المتواصل لتحويلات التونسيين بالخارج أولا وللعائدات السياحية ثانيا فضلا عن ارتفاع نسق الاستثمار الخارجي بعد التوفق في جذب مشاريع هامه في مجالات الطاقة المتجددة والأنشطة التكنولوجية.

حضرات السيدات والساده الحضور،

لقد أثبت الاقتصاد الوطني صلابة وصمودا لافتين تجاه الأزمات العالمية وكان ذلك نتاجا للإدارة المتبصرة للأزمات ولنجاعة جملة الخيارات الوطنية التي رسمها سيادة رئيس الجمهورية والتي أثبتت جدواها.

ولا يفوتني في هذا السياق أن أؤكد على الالتزام التام للدولة التونسية للإيفاء بالتزاماتها المالية الخارجية والتي تدرج ضمن ثوابتنا ثوابت بلادنا.

كما ستسمح الجهود المبذولة للحفاظ على استقرار التوازنات المالية بالتحكم في عجز ميزانية الدولة ومستوى المديونية العمومية في مستويات مقبولة إضافة الى تواصل المنحى التنازلي للتضخم في سنه 2024.

وإيمانا منا بضرورة تحسين الوضع الاقتصادي واستحثاث نسق الاستثمار بعنصريه العمومي والخاص وتأكيدا على أهمية التعايش والتكامل بين القطاع العمومي والقطاع الخاص طبقا لما جاء بالدستور تم إقرار حوكمة جديدة لمتابعة إنجاز المشاريع العمومية والخاصة التي تشكو صعوبات عبر السعي إلى إيجاد كل الحلول المناسبة سواء على المستوى الجهوي أو القطاعي أو الوطني.

وقد تم في هذا الإطار سن الأمر عدد 497 لسنه 2024 وإحداث لجنة المشاريع الكبرى والتي تهدف إلى ضبط الصيغ والإجراءات المناسبة لحلحلة الصعوبات بالنسبة للمشاريع العمومية الكبرى إلى جانب المشاريع ذات الطابع الاستراتيجي وتسريع إنجازها والرفع من جاذبية الوجهة التونسية.

كما تم اتخاذ القرارات اللازمة لإعادة الانطلاق والتسريع في تنفيذ عدد هام من المشاريع الهامة وبمتابعة من سيادة رئيس الجمهورية والتي كانت معطلة لفترات تراوحت بين الخمس والعشر سنوات على غرار مستشفى الملك سلمان ابن عبد العزيز بالقيروان والمستشفى الجامعي بسيدي بوزيد والمستشفى متعدد الاختصاصات بقفصة وعدد من المستشفيات الجهوية ومشروع النقل الحديدي السريع الرابط بين تونس ومنوبة ومشروع ثلاثي الفسفاط الرفيع بالمضيلة 2 ومشروع إنجاز وحدة انتاج الفسفاط التجاري بأم الخشب.

كما تم من ناحية أخرى تجاوز الإشكاليات العقارية التي رافقت الانطلاق في إنجاز المشروعين الاستثماريين بالسواحل الشمالية لمدينه صفاقس وسبخة بني غياضة بالمهدية والإذن بعرضهما للاستثمار.

ورغبة في تجسيد التمشي النوعي الجديد تم الشروع في إعداد دراسة استراتيجية وطنية للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة بهدف الحفاظ على هذه الشريحة المهمة من المؤسسات وتطوير أدائها.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

حضرات السيدات والساده النواب المحترمين،

السيدات والساده الحضور الكرام،

يتمثل هدف النمو سنه 2025 في تحقيق الإنتعاشة الاقتصادية المرجوة بما يمهد لتحقيق الإقلاع الاقتصادي وبلوغ مستويات أرفع من الإنتاج وهو هدف يتأسس على ما يتوفر عليه الاقتصاد الوطني من مقومات هامة وفرص واعدة وامتيازات تفاضلية في مختلف المجالات الحيوية.

وتتضمن تقديرات النمو لسنة 2025 تطور الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.2% بالأسعار القارة وتستند تقديرات سنة 2025 على دعم مساهمة الاستثمار كمحرك للتنمية والارتقاء بنسبته إلى حدود 16.2% من الناتج الداخلي الخام، هذا إلى جانب مواصلة العمل على مزيد التحكم في نسب التضخم والمحافظة على صلابة ومتانة التوازنات المالية العمومية.

ويتطلب بلوغ هذا الهدف الطموح والمتفائل فيما يخص نسبة النمو انخراط جميع الفاعلين الاقتصاديين للقطاعين العمومي والخاص في العمل الجاد والمتفاني لتنفيذ البرامج والمشاريع المبرمجة حتى يتسنى كسب الرهانات المطروحة.

السيدات والساده الحضور الكرام،

إن تعزيز المجهود الاستثماري خلال سنة 2025 والرفع من جاذبية الوجهة الاستثمارية التونسية يكتسي أهمية بالغة وأولوية مطلقة باعتبار الاستثمار المحرك الرئيسي للنمو وقاطرة لتطوير هيكلة الاقتصاد وتحسين تنافسيته.

وستعمل الدولة في هذا المجال على مراجعة المنظومة التشريعية للاستثمار لإزالة العوائق التي تحول دون تحفيز المبادرة الخاصة واستقطاب الباعثين في الأنشطة الواعدة والمجالات الاستراتيجية وذلك ضمن نص قانوني جامع وموحد وأفقي إلى جانب ما تضمنه مشروع تنقيح مجلة الصرف من امتيازات تفتح آفاق واعدة لتحرير الطاقات وخاصة الشبابية منها.

وفي هذا السياق وفي إطار التكامل بين القطاعين الخاص والعمومي سيتم التركيز على تسريع رقمنة الخدمات الإدارية ذات الصلة بالمستثمرين على غرار إرساء المنصة الوطنية الموحدة للاستثمار وتطوير البوابة الرقمية للوكالة العقارية الصناعية فضلا عن إطلاق بوابة البحث عن التمويل بالشراكة مع المؤسسات المالية.

كما سيتم العمل خلال سنة 2025 على إعداد خارطة استثمارية لكل إقليم بهدف ضمان توزيع متوازن للمشاريع الاستثمارية الكبرى على التراب التونسي في إطار المقاربة التنموية الجديدة الواردة بالدستور، مع الأخذ بعين الاعتبار الميزات التفاضلية لكل إقليم والتوظيف الأمثل للكفاءات البشرية والموارد الطبيعية.

وفي ذات التمشي ستتكثف الجهود من أجل إعادة هيكلة وتحسين حوكمة المنشئات والشركات الوطنية مع توفير كل المساندة لها لتقوم بأكثر فاعلية ونجاعة وحوكمة بالأدوار الاجتماعية والاقتصادية المنوطة بعهدتها.

السيدات والسادة الحضور الكرام،

بالنظر الى أهمية التحول الرقمي كرافعة للتنمية وضرورة الحد من الفجوة الرقمية وتحسين الإدماج الرقمي والمالي، ستسعى الدولة إلى تطوير البنية التحتية الرقمية للشبكات بما يسمح لمختلف الفئات الاجتماعية في كل الجهات من الولوج الى شبكات الاتصال ذات السعة العالية.

كما ستسعى إلى تنفيذ مشاريع التحول الرقمي للإدارة وتعزيز الأمن السيبراني واستغلال البيانات واليقظة التكنولوجية والابتكار الإستراتيجي وبناء القدرات وتطوير الثقافة الرقمية بالإضافة إلى خلق مناخ ملائم للمبادرة وبعث المشاريع في الاقتصاد الرقمي وإدراج تونس ضمن سلاسل القيمة العالمية المرتبطة بالرقمنة بما يجعلها قبلة للشركات العالمية.

السيدات والسادة الحضور الكرام،

اعتبارا إلى أهمية دور القطاع الفلاحي في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال مساهمته في الناتج الداخلي الخام وخلق مواطن الشغل وحتمية تحقيق مقومات السيادة الغذائية وفقا لما شدد عليه سيادة رئيس الجمهورية ولما آلت إليه نتائج الاستشارة الوطنية المجراة في الغرض، تضمن مشروع قانون المالية عدة إجراءات ثورية تهدف إلى مزيد دعم القطاع الفلاحي من خلال جملة من الحوافز والتشجيعات والمنح الرامية خاصة إلى إعادة تكوين قطيع الأبقار.

كما يتم العمل على الرفع من إنتاج الموارد الزراعية الأولية ودعم الاندماج الكامل لسلاسل القيمة الفلاحية وتحفيز الاستثمار في القطاع الفلاحي وعلى إعادة هيكلة ديوان الأراضي الدولية وغيره من الدواوين وتثمين الرصيد العقاري الفلاحي للدولة.

كما يتم العمل على مراجعة المنوال الفلاحي لإكسابه متطلبات الاستدامة والقدرة على مواجهة التغيرات المناخية وإحكام استغلال التكنولوجيات الكفيلة بضمان التصرف في الموارد المائية وتشجيع البحث والابتكار وإيلاء العنصر البشري العناية اللازمة بخصوص تمتيع العاملين في القطاع الفلاحي بالحماية الاجتماعية الملائمة.

وسيمكن تنقيح مجلة المياه الجديدة من حوكمة للموارد المائية واستغلالها طبقا للأولويات والأهداف المتناغمة مع خصوصيات الوضع المائي في ظل تفاقم تداعيات التغيرات المناخية.

كما تم وضع مشروع تنقيح مجلة الغابات في إطار تثمين الملك الغابي وحمايته وحسن توظيفه.

وتجسيما لقرار سيادة رئيس الجمهورية تم إحداث نظام حماية اجتماعية للعاملات في القطاع الفلاحي بمقتضى المرسوم عدد 4 لسنة 2024 المؤرخ في 22 اكتوبر 2024 والذي يتنزل في إطار تعزيز الدور الاقتصادي للمرآة الفلاّحة من خلال مساهمتها الفاعلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومساعدتها على التحرر الاقتصادي قصد ضمان مقومات الحياة الكريمة لها من خلال جملة من الحوافز والتشجيعات إلى جانب إقرار حقوقها في التغطية الصحية والاجتماعية وضمان شروط النقل الآمن للعاملات الفلاحيات.

السيدات والساده الحضور الكرام،

فيما يتعلق بالمجال الصناعي سيتم التركيز على استكمال مواثيق التنافسية الخاصة بقطاعي الصناعات الصيدلية وصناعات الجلود والأحذية وإعداد مواثيق خاصة تشمل قطاعات الصناعات الإلكترونية ومكونات الطائرات.

كما ستتكثف الجهود لتثمين وتحسين جودة زيت الزيتون من خلال التشجيع على تعليبه تحت علامات تجارية تونسية وتكثيف المجهود التسويقي لاقتحام أسواق جديده ذات مردودية عالية.

ومن منطلق العمل البناء الموجه لحلحلة إشكاليات قطاع الفسفاط وتمكينه من استعادة عافيته تعمل الدولة على استكمال تنفيذ مشاريع اقتناء التجهيزات الجديدة للإنتاج وتأهيل الوحدات الصناعية والمغاسل وكذلك التجهيزات الخاصة بالنقل الحديدي للفسفاط.

أما فيما يتعلق بقطاع النقل واللوجستية وتجسيما لقرارات متتالية من سيادة رئيس الجمهورية يتم العمل حاليا على تطوير النقل العمومي واستكمال الإجراءات النهائية لاقتناء دفعة أولى من الحافلات الجديدة تقدر بـ 300 حافلة لفائدة شركه نقل تونس وتنفيذ المشاريع الخاصة بشبكة المترو والنقل للضاحية الشمالية وسيتم العمل كذلك على تعزيز مشاريع النقل الحديدي بما يؤدي إلى تحسين الخدمات الموجهة للمسافرين إضافة إلى الإقرار بمراجعة هيكلية لخدمات النقل الجوي والناقلة الوطنية ومواصلة تطوير خدمات ميناء رادس بما يسهم في تسريع خدمات الشحن والتفريغ.

وفي إطار مواصلة دعم القطاع السياحي يتم العمل على تنفيذ محاور الاستراتيجية الوطنية لقطاع السياحة والصناعات التقليدية مع التركيز على تحسين جودة الخدمات والإقامة وتنويع الأنشطة الترفيهية والمرافق السياحية.

السيدات والسادة الحضور الكرام،

سيتم العمل خلال سنه 2025 على تطوير منظومة التكوين المهني في إطار رؤية شاملة لإعداد وتنمية الموارد البشرية وتثمين التكوين والتشجيع على الالتحاق به مع توفير مزيد من فرص التكوين وضمان نجاعة منظومة التكوين المهني في إطار المساواة وتكافؤ الفرص بالإضافة الى تركيز تكامل ومشاريع متكاملة مع قطاعات الانتاج ومواكبة التحول الرقمي والتكنولوجي والتطور السريع لنوعية المهن المطلوبة بسوق الشغل.

كما سيتم إيلاء العناية اللازمة لبرامج المرافقة التي تستهدف الباحثين عن شغل ممن طالت بطالتهم وذوي الإعاقة وفاقدي الشغل وفئة الشباب من المنقطعين عن الدراسة أو التكوين والذين يفتقرون لكفاءات مهنية.

وستتكفل الدولة بمصاريف التكوين التكميلي والتأهيل الإضافي لتحسين تشغيلية الباحثين عن شغل وتيسير إعادة الإدماج في الحياة المهنية.

وتكتسي الشركات الأهلية أهمية قصوى في تكريس المبادرات الجماعية وتحقيق التنمية المحلية والجهوية والعدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة.

وعليه عملت الدولة على دعم المرافقة والتكوين وعلى تعزيز المحتوى الاعلامي والحملات التحسيس الى جانب تخصيص اعتماد إضافي بمبلغ 20 مليون دينار في شكل خط تمويل لفائدتها ومبلغ 10 مليون دينار لفائدة صندوق الضمان بغرض ضمان التمويلات المسندة لهذه الشركات.

كما تم إقرار الترفيع في سقف التمويل المسند للشركات الأهلية وتقديم بعض الحوافز المالية والجبائية لها.

وفي سياق آخر سيحظى التونسيون بالخارج بكل العناية لتوطيد صلتهم بتونس ومزيد ترسيخ الهوية الوطنية لديهم ومتابعة وضعيات عائلاتهم وذلك باستكمال تنفيذ مشروع القنصلية الرقمية خلال سنة 2025 وتعميمها على كل بعثاتنا بالخارج والعمل على توجيهها لفائدتهم إضافة إلى التعريف بالفرص الاستثمارية الاقتصادية.

كما سيتم العمل على مواصلة تعزيز آليات الحماية الاجتماعية للتونسيين بالخارج عبر تكثيف الاتفاقيات الدولية للضمان الاجتماعي والإذن بتسوية فترات التعاون الفني للمتخلفين من التونسيين الذين يعملون بالخارج عن تسوية وضعياتهم.

السيدات والسادة الحضور الكرام،

يعد التحول الطاقي والبيئي والمحافظة على الموارد المائية من أبرز أولويات الدولة خلال الفترة القادمة حيث تتنزل السياسات العمومية ضمن رؤية تعتمد على التأقلم والتأهيل واستغلال الفرص الجديدة في مجالات الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري والاقتصاد الأزرق والاقتصاد المستدام والتي تشكل مصدرا هاما لخلق القيمة المضافة وتوظيف التكنولوجيات الحديثة.

وستتكثف الجهود من أجل تعزيز اعتماد الطاقات المتجددة والتحكم في التكنولوجيات والبحث والتطوير البيئي بما يسهم في التجديد وتنويع الأنشطة ذات القيمة المضافة والمستدامة بما في ذلك مزيد النهوض بالمؤسسات الناشئة المتخصصة في هذا المجال بالإضافة الى تطوير وملائمة التشريع البيئي في الغرض.

ولا يفوتني في هذا الإطار أن أنوه بالمجهود الوطني في مجال الطاقات المتجددة حيث تم التوصل خلال سنة 2024 إلى إسناد لزمات لإنتاج جديد واتفاقيات تتعلق بمشاريع مستقبلية لإنتاج الهيدروجين الأخضر علاوة على تقدم تقييم العروض المتعلقة بتراخيص انتاج الطاقات المتجددة من قبل القطاع الخاص بطاقة جملية قدرها 1700 ميجا وات والتي ستوفر قدرات هامة قابلة للتصدير إلى السوق الأوروبية بفضل المشروع الاستراتيجي للربط الكهربائي "ELMED".

وسيتواصل العمل على استكمال مشروع قانون حول مجلة الطاقات المتجددة بما يسهم في تعزيز الوجهة الاستثمارية التونسية وضمان مقومات الأمن الطاقي الوطني.

السيدات والسادة الحضور الكرام،

يبرز مجهود الدولة في سعيها إلى ارساء مقومات داعمة للتنمية المتوازنة والشاملة من خلال الاستثمارات العمومية الهامة في مجال الطرقات باعتبار دورها المحوري وفي تنشيط الحركة الاقتصادية بالجهات وتيسير تنقلات المواطنين وفك العزلة الاقتصادية لها.

وستعمل الدولة على تعزيز السكن الاجتماعي عبر برمجة للتدخل لإزالة ألف و338 مسكنا بدائيا في إطار البرنامج الخصوصي وبرمجة إنجاز 5000 مسكن اجتماعي جديد فضلا عن تدخلات صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء وتنفيذ برنامج الصندوق الوطني لتحسين السكن الذي يعنى بأعمال الصيانة والترميم والتهذيب والتطهير للرصيد السكني القائم.

وفي إطار حماية الرصيد العقاري للدولة وتعبئته لفائدة الاستثمار تم الانتهاء من إعداد مشروع مجلة جديد لأملاك الدولة نأمل إن شاء الله أن تنال الأولوية في التطرق إليها وفي المصادقة عليها.

السيدات والسادة الحضور الكرام،

لقد خص الدستور الجهات والأقاليم بدور محوري باعتبارها شريكا فاعلا ضمن وحدة الدولة في البناء المشترك للسياسات العمومية وفي متابعة تنفيذها، وتكرس هذه الرؤية المكانة المتميزة للجهات والأقاليم باعتبارها مصدرا لخلق الثروة المادية واللا مادية.

وقد كرس الدستور هذا الثراء والتنوع عبر إحداث المجلس الوطني للجهات والأقاليم ليضطلع بمهمة النظر والمصادقة على ميزانية الدولة ومخططات التنمية الجهوية الإقليمية والوطنية لضمان التوازن بين الجهات ويؤسس الدستور لدور الدولة في تحقيق مهام ووظيفة الاندماج الترابي والاجتماعي والاقتصادي لمختلف الجماعات المحلية وما تستوجبه هذه المقاربة كما يؤكد على ذلك سيادة رئيس الجمهورية بتبني فكر جديد واعادة صياغة المفاهيم وآليات وأدوات مبتكره لمقاربات المسألة التنموية بالجهات وبناء تونس الجهات والأقاليم المزدهرة والمستدامة.

وسيتم في هذا الإطار مراجعة مقاربة التنمية الجهوية لملائمتها مع التقسيم الجديد للتراب الوطني إلى خمسة أقاليم تربط الجهات الداخلية بالجهات الساحلية وهو ما يجسد خيارا تنمويا سيكون خير حافزا ويدفع الحركية الجديدة قوامها الاندماج بين الجهات والتكامل ضمن الإقليم الواحد على أساس تطوير المنظومات الاقتصادية وسلاسل القيمة وتحسين مؤشرات التنمية بالجهات الداخلية.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

حضرات السيدات والساده النواب،

إن مكونات برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية لسنة 2025 يشكل الإطار العام والمنطلق الأساس لضبط أحكام قانون المالية لسنة 2025 والتي قدرت فيها ميزانية الدولة لسنة 2025 قبضا وصرفا في حدود 78 ألف و231 مليون دينار مسجلة بذلك زيادة بـ 3.3% مقارنة بالنتائج المنتظرة لكامل سنة 2024.

وتعتمد تقديرات الموارد الذاتية أساسا على تحسين قدرة الدولة على استخلاص مواردها من خلال مواصلة دعم الامتثال الضريبي والتصدي للتهريب الضريبي في إطار إرساء مقومات الواجب المواطن الضريبي وإدماج الاقتصاد الموازي وتوسيع قاعدة الأداء بالإضافة إلى إضفاء مزيد من النجاعة على الخدمات الإدارية عبر مواصلة رقمنة تعصير إدارة الجباية والاستخلاص وتقريب الخدمات المسداة إلى المواطنين.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السيدات والساده النواب،

السيدات والسادة الحضور الكرام،

إن الاستجابة لانتظارات وتطلعات المواطنين يتطلب منا توفير اجابات واقعية وطموحة لمعالجة كل الصعوبات واستشراف المستقبل بعزيمة وثبات وعلى تعزيز الثقة وكذلك المسؤولية باعتبارهما دعامة مجتمعية أساسية ومحركا للطاقات.

وسيتم العمل وفق التوجهات والخيارات التي يرسمها سيادة رئيس الجمهورية على تكريس سيادة القانون وضمان تكافؤ الفرص والسهر على ضمان حقوق كل المواطنين والمواطنات، وفي مقابل التطلع أن يتم الاضطلاع بالواجبات والالتزامات تجاه الوطن.

إنها لحظة تاريخية للعبور إلى مرحله البناء والتشييد وفرصة حقيقية لتجسيم مقومات الطموح الوطني المشترك في ضمان الحياة الكريمة للمواطنين وإرساء أسس العدالة الاجتماعية وبناء اقتصاد وطني يحقق التنمية الدامجة والمستدامة وما يتطلبه ذلك من إصلاحات ضرورية تنجز بفكر جديد وأدوات مبتكرة وبروح المسؤولية الوطنية الخالصة.

إننا لن ندخر جهدا في ذلك ولن تلين عزيمتنا لبلوغ الأهداف المرسومة ونتطلع إلى هذا البناء في إطار التعاون المثمر والتكامل مع كافة مؤسسات الدولة والهياكل في إطار وحدة الدولة وسيادتها الكاملة واستقلالية قراراتها الوطنية.

عاشت تونس حرة مستقلة ومنيعة أبد الدهر والسلام عليكم ورحمه الله وبركاته.

(تصفيق)

عرض ومناقشة

مشروع ميزانية الدولة ومشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2025

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

أشكر السيد كمال المدوري، رئيس الحكومة على كل هذه المعطيات والبيانات القيمة والتي ستمثل منطلقا للنقاش العام.

قبل ذلك أحيل الكلمة إلى لجنتي المالية والميزانية بالمجلسين ولا يفوتني أن أتوجه إلى مكتبيهما وكافة أعضائهما وكامل الطاقم الاداري المرافق بالشكر على المجهود المبذول وعلى العمل المنجز.

والآن أدعو اللجنتين الموقرتين لكي تستعرض التقرير الذي تم إعداده من طرفهما حول مشروع ميزانية الدولة والميزان الاقتصادي لسنة 2025. تفضلوا.

السيد عصام شوشان، رئيس لجنة المالية والميزانية

شكرا السيد الرئيس،

في البداية اسمح لي أن أرحب بالسيد رئيس الحكومة وكافة السادة الوزراء المرافقين له،

كما يسعدني أن أرحب بالسيد رئيس مجلس الوطني للجهات والأقاليم وكافة أعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

في الحقيقة نحن اليوم في جلسة تاريخية وهي تجسيد لدستور 25 جويلية الذي يضم الغرفتين في مناقشة قانون المالية والميزانية.

السيد رئيس الحكومة، نحن نعي جدا بدقة هذه المرحلة والتحديات التي يواجهها وطننا ونحن كلجنة المالية وأعضاء مجلس نواب الشعب سنكون سندا من خلال الثورة التشريعية ومن خلال التنقيحات والتعديلات في قانون المالية ونأمل منكم أن تتقبلوا منا كافة المقترحات والتعديلات التي تمس خاصة المواطن والشعب التونسي.

أريد أن أتوجه بجزيل الشكر إلى السادة أعضاء مجلس نواب الشعب لما قدموه في السنة الفارطة في مناقشة قانون المالية لسنة 2024 وهو تغليب المصلحة الوطنية على المصلحة الذاتية والذين قاموا بعديد التعديلات، ونحن سنواصل في العمل هذه السنة في مناقشه قانون المالية لسنه 2025 مع المجلس الوطني للجهات والأقاليم من خلال التنقيحات والتعديلات ونأمل أن يقدم مشروع قانون المالية ما تتطلبه هذه المرحلة ومتطلبات التونسيين.

وفي الأخير أطلب من الله أن يحفظ تونس وأحيل الكلمة إلى السيد مقرر اللجنة لتلاوة تقرير اللجنة.

السيد المقرر لدي ملاحظة بسيطة، السادة النواب ما سيتلى هو ملخص لأعمال اللجنة والتقرير مفصل لديكم في الوثائق تفضل السيد المقرر.

(تمت تلاوة ملخصا للتقرير من قبل

السيد عصام البحري جابري مقرر لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب والسيد علاء غزواني مقرر لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم)

تقرير
لجنتي المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم حول مشروع ميزانية الدولة والميزان الاقتصادي لسنة 2025

السيد عصام البحري جابري، مقرر لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب

شكرا، نجدد الترحاب بالسيد رئيس الحكومة والسادة أعضاء الحكومة،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السيدتين والسيدين نائبي رئيس مجلس نواب الشعب ورئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السيدات والسادة أعضاء المجلسين الكرام،

السيد رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

السادة الإطارات السامية المرافقة،

تبعا لمقتضيات الفصل 13 من المرسوم عدد 1 لسنة 2024 المؤرّخ في 13 سبتمبر 2024 المتعلّق بتنظيم العلاقات بين مجلس نوّاب الشّعب والمجلس الوطنيّ للجهات والأقاليم، عقدت لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب ولجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم جلستين مشتركتين لدراسة ومناقشة مشروع ميزانية الدولة ومشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2025، وتتشرف اللجنتان بأن تعرض على أنظاركم تقريرهما في الغرض.

I. مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025:

1.التقديم:

نورد عليكم فيما يلي أهمّ ما جاء في مذكرة الحكومة حول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025.

- **التوازن المحتمل لميزانية الدولة لسنة 2024:**

اعتمادا على نتائج تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى أوت 2024 وبناء على تطور مؤشرات الظرف الاقتصادي على المستويين العالمي والوطني، فإنه من المتوقع أن يبلغ حجم ميزانية الدولة لسنة 2024 75699 م.د مقابل 77868 م.د مقدرة في قانون المالية لسنة 2024 حيث ستقدر مداخيل الميزانية لكامل سنة 2024 بـ 47311 م.د مسجلة بذلك زيادة بـ 9,4 % أو 4079 م.د بالمقارنة مع نتائج سنة 2023 ومقابل تقديرات أولية بـ 49160 م.د بقانون المالية لسنة 2024.

كما ستبلغ نفقات الميزانية لكامل سنة 2024 ما قدره 56908 م.د أي تطورا بـ 5,7 % مقارنة بالنتائج المسجلة في موفي سنة 2023 وباقتصاد بـ 2897 م.د مقارنة بتقديرات قانون المالية لسنة 2024.

وباعتبار الضغوطات المسلطة على توازن ميزانية الدولة لسنة 2024 من المتوقع تسجيل عجز في ميزانية الدولة دون اعتبار الهبات والمصادرة بـ 10478- م.د أي 6,3 - % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 11515 - م.د أي 6,6 - % مقدرة في قانون المالية لسنة 2024 و7,4 - % مسجلة في سنة 2023.

وعلى هذا الأساس، لتمويل عجز الميزانية لسنة 2024 من المتوقع تعبئة موارد اقتراض خارجي تقدّر بـ 4990 م.د وتمثل 17,7 % من جملة موارد الاقتراض وموارد اقتراض داخلي تقدّر بـ 23198 م.د وتمثل 82,3 % من جملة موارد الاقتراض.

- **توازن ميزانية الدولة لسنة 2025:**

يقدّر حجم ميزانية الدولة لسنة 2025 بـ 78231 م.د أي زيادة بـ 3,3 % أو 2532 م.د مقارنة بالنتائج المحينة لسنة 2024. وتعتمد تقديرات مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025 على النتائج المتوقعة لسنة 2024 عل ضوء التقدّم في تنفيذ الميزانية إلى موفى أوت 2024 وتطوّر مختلف المؤشرات الاقتصادية طبقا لمنوال التنمية لسنة 2025.

وترتكز ميزانية الدولة لسنة 2025 أساسا على:

- دعم الموارد الذاتية للدولة تكريسا لسياسة التعويل على الذات كخيار وطني للتحكّم في التوازنات المالية والحد من اللجوء إلى التداين، وذلك من خلال مواصلة الإصلاح الجبائي وتوسيع قاعدة الأداء وإدماج القطاع الموازي ومواصلة التصدي للتهرّب الجبائي ومواصلة ترشيد الامتيازات الجبائية والمالية.

- تكريس مقومات الدولة الاجتماعية وتوفير الاعتمادات اللازمة لدعم المواد الأساسية والمحروقات والنقل وتأمين انتظام تزويد السوق الداخلية بها ومساندة الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل والترفيع في التحويلات الاجتماعية.

- مواصلة العمل على تطوير الإدارة ورقمنتها وتعزيز سبل التبادل الالكتروني للمعلومات بين مختلف مصالح الدولة لإضفاء مزيد من النجاعة على الخدمات المسداة وتعزيز سبل الرقابة وتكريس مبادئ الشفافية والعدالة.

- تنشيط استخلاص موارد الدولة غير الجبائية (أكرية، لزمات، أحكام قضائية...) بالتنسيق المتواصل مع كل الهياكل المعنية.

- تسريع آجال إنجاز المشاريع العمومية والخاصة استجابة لأولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستويين الوطني والجهوي.

- تطوير حوكمة المؤسسات العمومية لتحقيق استقرارها المالي والإداري بما يمكن من احتواء مديونيتها وتخفيف الضغوط المسلطة على ميزانية الدولة.

- مجابهة التحديات المرتبطة بالتغيرات المناخية أساسا من خلال تسريع الانتقال الطاقي عبر دعم أهداف إنتاج الطاقات المتجددة وتسريع نسق إنجاز المشاريع مما سيمكن من تخفيف أعباء العجز الطاقي وتقليص الضغوط على المالية العمومية تدريجيا.

وقد تم تقدير مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025 بالخصوص على الفرضيات التالية:

- النتائج المنتظرة لسنة 2024 على أساس تقدم تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى أوت 2024،

- نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار القارة بـ 3,2 % سنة2025،

- معدل سعر برميل النفط الخام من نوع "البرنت" في حدود 77,4 دولار للبرميل،

- استقرار سعر صرف الدينار التونسي أمام العملات الرئيسية،

- تحسّن نسق تطور واردات السلع بـ 4,2 %،

- استقرار أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية.

I-مداخيل ميزانية الدولة لسنة 2025:

من المنتظر أن تبلغ مداخيل ميزانية الدولة لسنة 2025 حوالي 50028 م.د مقابل 47311 م.د منتظرة لسنة 2024 مسجلة بذلك تطورا بـ 5,7 % أي2717 م.د، وتمثل الموارد الذاتية نسبة 63,9 % من جملة موارد الدولة مقابل 62,5 % منتظرة لسنة 2024. وهي تتوزع بين:

- مداخيل جبائية: تقدر لسنة 2025 بـ 45249 م.د مقابل 42190 م.د محينة لسنة 2024 مسجلة بذلك تطورا بنسبة 7,3 % وتمثل 90,4 % من مداخيل الميزانية.

- مداخيل غير جبائية: تقدر لسنة 2025 بـ 4429 م.د مقابل 4240 م.د محينة لسنة 2024 مسجلة بذلك تطورا بنسبة 2,1 % وتمثل 8,9 % من مداخيل الميزانية وهبات لحد 350 م.د تمثل 0,7 % من مداخيل الميزانية.

وتم ضبط تقديرات موارد الخزينة لسنة 2025 بـ 28203 م.د وهي تمثل 36 % من جملة موارد الدولة، والتي ستتأتى من موارد اقتراض لحد 28003 م.د ومن موارد خزينة أخرى لحد 200 م.د، وتتوزع بين موارد اقتراض خارجي قُدّرت بـ 6131. م.د وموارد اقتراض داخلي قُدّرت بـ 21872 م.د.

II- نفقات ميزانية الدولة لسنة 2025:

تم ضبط نفقات ميزانية الدولة لسنة 2025 في مستوى 59828 م.د مقابل 59805م.د مقدرة بقانون المالية لسنة 2024 أي زيادة بـ 23 م.د تمثل نسبة 0,04 %.

وتُوزع هذه النفقات على النحو التالي:

الأقسام	ق.م 2024 (م.د)	تقديرات 2025 (م.د)
نفقات التأجير	23711	24389
نفقات التسيير	2539	2620
نفقات التدخلات	19696	20518
نفقات الاستثمار	5274	5426
نفقات العمليات المالية	67	63
نفقات التمويل	6838	6487
النفقات الطارئة وغير الموزعة	1680	325
المجموع العام	**59805**	**59828**
وذلك دون اعتبار تسديد أصل الدين في حدود 18203 م.د		

وستبلغ النفقات ذات الصبغة التنموية لسنة 2025 ما قدره 10615م.د، وتتوزع كالتالي:

الأقسام	ق.م 2024 (م.د)	تقديرات 2025 (م.د)
نفقات التدخلات (ذات الصبغة التنموية)	5006	5126
نفقات الاستثمار	5274	5426
نفقات العمليات المالية	67	63
الجملة	**10347**	**10615**

- **نفقات التأجير:** تبلغ 24389 م.د مقابل 23711 م.د مرسمة بقانون المالية لسنة 2024 أي بزيادة قدرها 678 م.د أو 2,8 % وتمثل هذه النفقات نسبة 13,3 % من الناتج المحلي الخام مقابل 13,5 % مقدرة بقانون المالية لسنة 2024 ونسبة 40,8 % من نفقات ميزانية الدولة مقابل 39,6 % مقدرة بقانون المالية لسنة 2024.

هذا، وتحرص الحكومة على ترشيد الانتدابات وتوجيهها حسب الأولويات وحسب القيمة المضافة لبعض القطاعات والاختصاصات مع عدم تعويض الشغورات والسعي إلى تغطية الحاجيات المتأكدة بإعادة توظيف الموارد البشرية المتوفرة او عن طريق الحراك الوظيفي، إلى جانب مواصلة العمل بالبرنامج الخصوصي للإحالة على التقاعد قبل بلوغ السن القانونية والتشجيع على الانتفاع بعطلة لبعث مؤسسة. هذا بالإضافة الى عديد الإجراءات الأخرى للتحكم في كتلة الأجور والنزول بها إلى نسب معقولة من الناتج المحلي الإجمالي.

- **نفقات التسيير:** تم رصد 2620 م.د مقابل 2539 م.د مرسمة بقانون المالية لسنة 2024 أي بزيادة قدرها 81 م.د تمثل نسبة 3,2 %.

- **نفقات التدخل دون الدعم:** وتقدر بـ 8925 م.د مقابل 8359 م.د مرسمة بقانون المالية لسنة 2024 .وتتوزع بين نفقات تدخلات عادية في حدود 3799 م.د ونفقات تدخلات ذات صبغة تنموية في حدود 5126 م.د. وستمكن اعتمادات نفقات التدخل أساسا من تمويل: النهوض بالفئات محدودة الدخل: 1734 م.د. وصندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية: 858 م.د والمنح والقروض الجامعية: 227 م.د. وحساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي: 800 م.د.

نفقات الدعم: تبلغ التقديرات الاجمالية لنفقات الدعم بعنوان سنة 2025 ما قدره 11593 م.د وهو ما يمثل 19,4 % من جملة نفقات ميزانية الدولة و6,3 % من الناتج المحلي الإجمالي.

✓ دعم المحروقات: تقدر حاجيات التمويل الضرورية لتوازن منظومة المحروقات والكهرباء والغاز في سنة 2025 بحوالي 8060 م.د تم ضبطها على أساس فرضيات معدل سعر النفط بـ 77,4 دولار للبرميل من نوع البرنت وزيادة في حجم استهلاك الغاز الطبيعي بحوالي 4,5 % وتوفير كميات موردة من الغاز الطبيعي الجزائري تمثل حوالي 52 % من حجم الاستهلاك الوطني، إلى جانب زيادة في حجم استهلاك المنتوجات النفطية الجاهزة بحوالي 2 % وإدراج 1054 م.د بعنوان الزيادة في أسعار شراء الغاز الجزائري. هذا بالإضافة الى تسديد قسط بـ 120 م.د من قرض الصندوق السعودي للتنمية لشراء مواد نفطية وإدراج 200 م.د لخلاص جزء من باقي المتخلدات بعنوان منحة الدعم التكميلية بعنوان السنوات من 2018 الى 2022.

✓ دعم المواد الأساسية: سيتم في سنة 2025 رصد اعتمادات في حدود 3801 م.د مقابل 3591 م.د مرسمة في سنة 2024. وتتوزع حاجيات الدعم كما يلي:

المواد	مبلغ الدعم(م.د)
الحبوب	2674
الزيت النباتي	375
الحليب	524
العجين الغذائي والكسكسي	190
السكر	10
الورق المدرسي	28
الجملة	**3801**

✓ دعم النقل العمومي: تخصيص مبلغ 680 م.د مقابل 660 م.د مقدرة بقانون المالية لسنة 2024 وتهم النقل المدرسي والجامعي والنقل بتعريفات منخفضة وكذلك النقل المجاني لبعض الفئات الخصوصية.

- **نفقات الاستثمار والعمليات المالية:** تبلغ 5489 م.د مقابل 5341 م.د مرسمة سنة 2024.

مكونات المشاريع التنموية المدرجة بمشروع ميزانية الموزعة على المهمات 2025:

- **رئاسة الحكومة:** حيث تقدر النفقات ذات الصبغة التنموية لرئاسة الحكومة بعنوان سنة 2025 بـ 18,4 م.د وتهم المصالح المركزية والمؤسسات العمومية الإدارية والمؤسسات العمومية غير الإدارية والهيئات العمومية المستقلة.

- **الداخلية:** سيتم سنة 2025 تخصيص اعتمادات ذات صبغة تنموية بـ 1242 م.د موزعة بين نفقات التدخلات ذات الصبغة التنموية مقدرة بـ 999,2 م.د ونفقات الاستثمار مقدرة بـ 242,8 م.د، وذلك في إطار تعزيز وتطوير قدرة هذه المهمة على تحقيق أهدافها وخاصة معاضدة الجماعات المحلية في إطار وحدة الدولة عبر دعم مواردها المالية والبشرية وتعزيز قدراتها المؤسساتية والفنية قصد تحسين ظروف عيش المواطن من خلال تحسين الخدمات المقدمة لفائدته.

- **الدفاع الوطني:** في إطار تعزيز وتطوير قدرات مهمة الدفاع الوطني على الاضطلاع بمهامها وخاصة حماية التراب الوطني وتعزيز الأمن القومي سيتم في سنة 2025 تخصيص اعتمادات دفع بقيمة 977,8 م.د لإنجاز برامج ومشاريع.

ـ **العدل:** تدعمت مجهودات الاستثمار لمهمة العدل خاصة في البنية التحتية عبر توفير اعتمادات جملية قدرها 54,9 م.د.

ـ **الشؤون الخارجية:** في إطار تدعيم إشعاع تونس دوليا ودعما للعمل الدبلوماسي والقنصلي سيتم تعزيز إمكانيات وزارة الشؤون الخارجية برصد اعتمادات ذات صبغة تنموية في حدود 20,3 م.د.

ـ **الشؤون الدينية:** تتواصل مجهودات الدولة الخاصة بالشؤون الدينية حيث تم رصد 2,5 م.د للنفقات ذات الصبغة التنموية.

ـ **المالية:** سيتم خلال سنة 2025 رصد اعتمادات جملية قدرها 129,8 م.د تعهدا و144,9 م.د دفعا بعنوان نفقات الاستثمار ونفقات التدخلات ذات الصبغة التنموية.

ـ **الاقتصاد والتخطيط:** سيتم سنة 2025 رصد اعتمادات دفع للنفقات ذات الصبغة التنموية تقدر بـ 862,8 م.د بعنوان تدخلات القطاع مقابل 857,1 م.د مرسمة سنة 2024 أي بزيادة تقدر بـ 0,7 % ناتجة أساسا عن برمجة اعتمادات هامة لاستحثاث نسق إنجاز برنامج التنمية المندمجة والترفيع في الاعتمادات المخصصة لاعتماد الانطلاق قصد توفير التمويل الذاتي للمشاريع بما في ذلك الشركات الاهلية .

ـ **أملاك الدولة والشؤون العقارية:** سيتم في سنة 2025 ترسيم نفقات ذات صبغة تنموية قدرها 12,2 م.د لتمويل جملة من المشاريع السنوية الجديدة والبرامج المتواصلة في إطار تنفيذ المهام الموكولة لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية حسب مشمولاتها.

ـ **الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري:** في نطاق مواصلة تدعيم قطاع الفلاحة والصيد البحري ومزيد إحكام استغلال الموارد الطبيعية وتثمينها، تم تخصيص اعتمادات بعنوان النفقات ذات الصبغة التنموية في حدود 1463,6 م.د كدفوعات لإنجاز مختلف المشاريع والبرامج منها 796,2 م.د لتمويل نفقات التدخلات ذات الصبغة التنموية و667,4 م.د لتمويل نفقات لمشاريع الاستثمار.

ـ **الصناعة والطاقة والمناجم:** تتمثل أهداف مهمة الصناعة والمناجم والطاقة في تنفيذ سياسة الحكومة المتمثلة في تنشيط الاقتصاد ودفع الاستثمار والتحكم في الطاقة باعتباره محرك من محركات النمو وذلك من خلال رصد اعتمادات ذات صبغة تنموية تقدر بـ 267,7 م.د بعنوان سنة 2025 وموزعة حسب القطاعات كالآتي: قطاع الطاقة: 108,5 م.د، قطاع الصناعة: 157,8 م.د، قطاع المناجم: 1,4 م.د.

➢ قطاع الطاقة: وتتعلق التمويلات المرصودة خاصة بدعم دور الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة في حدود 1,4 م.د وترسيم اعتمادات لفائدة صندوق الانتقال الطاقي إلى حدود 45 م.د ولفائدة برنامج النهوض بالنجاعة الطاقية في المباني العمومية في حدود 8 م.د.

➢ قطاع الصناعة: تم رصد اعتمادات ذات صبغة استثمارية تقدّر بـ 157,8 م.د قصد دعم ودفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية والنهوض بالاستثمار الصناعي. وتتعلق أهم البرامج والمشاريع بمعاضدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة من خلال مواصلة تمويل صندوق التطوير واللامركزية الصناعية لدعم المستثمر الجديد ومساندة المؤسسات الصغرى والمتوسطة في حدود 25 م.د ومواصلة دعم وتطوير برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية عبر توفير مساعدات مالية في حدود 44 م.د، إلى جانب رصد منح في حدود 7,9 م.د لفائدة صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلّب ورصد اعتمادات بـ26,1 م.د لمزيد تفعيل دور المراكز الفنية القطاعية. هذا بالإضافة الى تعزيز مجهود الوكالة العقارية الصناعية في حدود 5 م.د ورصد اعتمادات في حدود 2,4 م.د لتطوير البنية التحتية الصناعية بالجهات الداخلية وتمويل أشغال التهيئة الخارجية للأقطاب التكنولوجية والفضاءات الصناعية المساندة لها في حدود 5م.د.

➢ قطاع المناجم: رصد اعتمادات في حدود 1,4 م.د لمواصلة دعم تدخلات الديوان الوطني للمناجم قصد مزيد استقطاب المستثمرين والإحاطة بهم وتشجيعهم على الاستثمار في البحث والاستغلال المنجمي.

ـ **التجارة وتنمية الصادرات:** سيتم خلال سنة 2025 مواصلة الجهود لدعم قطاع التجارة وتنمية الصادرات من خلال رصد اعتمادات دفع ذات صبغة تنموية قدرها 15,8 م.د تهم أساسا استكمال إنجاز مشروع المنطقة التجارية واللوجستية ببن قردان ودعم مشاركة العارضين التونسيين في مختلف المعارض والتظاهرات وإنجاز دراسات لإحداث قاعدة تجارية بباجة ومراجعة المخطط المديري لمسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري.

ـ **تكنولوجيات الاتصال:** سيتم في سنة 2025 رصد نفقات ذات صبغة تنموية تقدر بـ 81,6 م.د لمواصلة انجاز البرامج والمشاريع المبرمجة حيث تهدف مهمة تكنولوجيات الاتصال خلال الفترة القادمة إلى العمل على تكريس مقومات التحول الرقمي كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وذلك من خلال السعي الى الادماج الرقمي والمالي لكافة الفئات الاجتماعية وتبسيط الإجراءات الإدارية ورقمنتها من اجل توفير النفاذ الشامل الى الخدمات الرقمية وإرساء إدارة رقمية ناجعة وشفافة في خدمة المواطن والمؤسسة.

ـ **السياحة:** تم رصد اعتمادات في حدود 89,3 م.د لمواصلة دعم الترويج والاشهار للقطاع السياحي وتطوير قطاع الصناعات التقليدية. وتتوزع أهم هذه الاعتمادات بين الديوان الوطني التونسي للسياحة 43,6 م.د والديوان الوطني للصناعات التقليدية 13,3 م.د وصندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي 8 م.د وصندوق حماية المناطق السياحية 10 م.د.

ـ **التجهيز والاسكان:** تم رصد مبلغ 1830,4 م.د لاستكمال ومواصلة الاشغال المتعهد بها خلال السنوات الفارطة إضافة إلى الانطلاق الفعلي في تنفيذ عدة برامج ومشاريع جديدة بعد استكمال الدراسات وتحرير حوزتها العقارية.

وستُعطى الأولوية في ميزانية الدولة لسنة 2025 للمشاريع والبرامج التي انطلقت خلال السنوات الماضية قصد إتمام إنجازها في الآجال واحترام تعهدات الدولة في هذا المجال وتهم بالخصوص:

ـ مواصلة إعداد الدراسات الخاصة بالطرقات المتعلقة بإنجاز وصلات طرقات سريعة بالشمال الغربي والوسط الغربي والجنوب الغربي تربط بين هذه المناطق والطرق السيارة ومواصلة برنامج اقتناء أراضي لتحرير حوزة المشاريع الكبرى على غرار الطريق السيارة في اتجاه القيروان وسيدي بوزيد والقصرين وقفصة، علاوة على مواصلة إنجاز برنامج الطرقات المهيكلة للمدن ومواصلة تهيئة الطريق الوطنية رقم 17 في إطار إنجاز مشروع سدّ وادي الكبير بولاية جندوبة ومواصلة انجاز برامج الطرقات المهيكلة للمدن.

ـ مواصلة أشغال مشروع بناء جسر بنزرت بكلفة محينة تقدر بـ 1040 م.د ومواصلة أشغال مشاريع تهيئة وتدعيم عدّة طرق جهوية، إلى جانب إنجاز برامج طرقات تونس الكبرى واستكمال إنجاز برنامج بناء 10 جسور. هذا إضافة إلى استكمال انجاز برامج تهيئة وتدعيم الطرقات المرقمة ومواصلة انجاز القسطين الأول والثاني من البرنامج الخاص بتهيئة المسالك الريفية بطول 912 كلم والموزّعة على جُلّ الولايات بتكلفة جملية قُدّرت بـ 336 م.د.

وستُخصص نفقات الاستثمار المرصودة لفائدة برنامج حماية المدن من الفيضانات بعنوان سنة 2025 لمواصلة اعداد الدراسة الاستراتيجية للتصرف في مخاطر الفيضانات بتكلفة محينة قدرها 12 م.د، علاوة على استكمال انجاز المشاريع المتبقية من برامج حماية المدن من الفيضانات المرسمة للسنوات من 2020الى 2025.

هذا ويُنتظر خلال سنة 2025 أن يتم مواصلة إنجاز مشاريع برامج حماية السواحل البحرية من الانجراف البحري للسنوات من 2021 الى 2025.

ومن جهة أخرى، سيتواصل العمل على إنجاز المشاريع والبرامج التي انطلقت أشغالها بالنسبة لقطاع السكن الاجتماعي في السنوات السابقة ومن أهمها مواصلة انجاز المرحلتين الأولى والثانية من البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي واستكمال المراحل الأخيرة من انجاز الجيل الأول من برنامج تهذيب وادماج احياء سكنية كبرى عددها 155 حيا بـ 71 بلدية يقطنها قرابة 864,5 الف ساكن، وكذلك مواصلة إنجاز الجيل الثاني من برنامج تهذيب وادماج احياء سكنية كبرى قصد تحسين ظروف العيش بها وعددها 160 حيا بـ 99 بلدية يقطنها حوالي 907 ألف ساكن وقد انطلق هذا البرنامج سنة 2020 ويمتد الى سنة 2028. هذا الى جانب مواصلة إنجاز برنامج تهذيب وتجديد المراكز العمرانية القديمة الذي تنتفع به 10 بلديات وذلك بغاية تهذيبها وتجديدها وتسهيل إدماجها اقتصاديا واجتماعيا بتكلفة محينة قدرها 50 م.د.

كما سيتم خلال سنة 2025، رصد اعتمادات قدرها 20 م.د لمواصلة إنجاز برنامج المسكن الأول، وسيتواصل كذلك إنجاز مشروع رقمنة المنظومة العقارية للبلاد التونسية الذي يتمثل في إرساء نظام تصرف حديث في الرصيد العقاري مبني على قاعدة معطيات وبيانات محينة في شكل رقمي يودع تحت تصرف ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري وجميع الإدارات ذات الصلة وذلك بالتعاون مع الجانب الكوري وبتكلفة جملية بـ 232 م.د. هذا بالإضافة الى مواصلة مراجعة الأمثلة التوجيهية لتهيئة وتنمية المجموعات العمرانية بعدة مدن من جهات مختلفة واعداد دراسات حول التخطيط الترابي الاستراتيجي والرصيد العقاري والأمثلة التوجيهية لتهيئة المناطق الحساسة ببعض الجهات والمهددة بالتغيرات المناخية.

ـ **البيئة:** سيتم خلال سنة 2025 ترسيم اعتمادات دفع ذات صبغة تنموية في حدود 390,5 م.د تخصّص أساسا لفائدة برامج البيئة والتنمية المستدامة في حدود 388,6 م.د وبرامج التطهير في حدود 350,6 م.د منها 188,4 م.د لخلاص قروض الديوان الوطني للتطهير و48 م.د لدعم ميزانية الديوان في إطار مشروع لزمة استغلال بعض منشآت التطهير.

ـ **النقل:** نظرا للأهمية البالغة التي يحتلها قطاع النقل في دفع الحركية الاقتصادية للبلاد فإنه سيتم سنة 2025 تخصيص اعتمادات دفع بالنسبة للنفقات ذات الصبغة التنموية في حدود 364,6 م.د تهم خاصة مواصلة إنجاز القسط الأول من الشبكة الحديدية السريعة، والمشاريع والبرامج المتواصلة للشركة الوطنية للسكك الحديدية، وشركة النقل بتونس، والشركات الجهوية للنقل البري، والديوان الوطني للمعابر الحدودية البرية، والشركة الجديدة للنقل بقرقنة، والمعهد الوطني للرصد الجوي وشركة ميناء النفيضة.

ـ **الشؤون الثقافية:** في إطار دعم القطاع الثقافي ضمن ميزانية المهمة لسنة 2025، تم تخصيص اعتمادات دفع في حدود 77 م.د للنفقات ذات الصبغة التنموية مقارنة باعتمادات قدرها 73 م.د سنة 2024 والتي ستتكفل بإنجازها مصالح الوزارة المركزية والجهوية وكذلك المؤسسات تحت إشراف الوزارة وتشمل ميادين الفنون، والكتاب والمطالعة، والعمل الثقافي، والتراث.

ـ **الشباب والرياضة:** سيتم خلال سنة 2025 مواصلة إنجاز البرامج الخصوصية وأشغال البنية الأساسية لفائدة قطاع الشباب والرياضة حيث تم تخصيص نفقات ذات صبغة تنموية بقيمة 114,1 م.د موزعة كالتالي: 31 م.د لدعم برنامج الشباب و70,4 م.د لبرنامج الرياضة و8,8 م.د لبرنامج التربية البدنية و3,9 م.د لبرنامج القيادة والمساندة.

ـ **شؤون المرأة والاسرة والطفولة وكبار السن:** سيتم سنة 2025 تخصيص اعتمادات دفع للنفقات ذات الصبغة التنموية بقيمة 54,5 م.د مقابل 44,6 م.د سنة 2024.

وستوظف هذه الاعتمادات لإنجاز البرامج التالية:

ـ برنامج المرأة والاسرة وتكافؤ الفرص: سيتم رصد اعتمادات تعهد قدرها 17,15 م.د واعتمادات دفع بقيمة 15,35 م.د لفائدة هذا البرنامج وستخصص هذه الاعتمادات أساسا للنهوض بريادة الاعمال النسائية من خلال البرنامج الوطني لريادة الاعمال النسائية والاستثمار" رائدات " والعمل على محاربة العنف الموجه ضد النساء ، الى جانب مواصلة النهوض بالعائلات التي تعيش في وضعيات هشاشة (الاسر ذات العائل الوحيد المرأة، النساء العاملات في الريف) من خلال دعمها ومرافقتها ماديا ومعنويا عبر التكوين لخلق موارد رزق في اطار مشاريع متناهية الصغر وكذلك الإحاطة باسر المهاجرين غير النظاميين .

ـ برنامج الطفولة: سيتم رصد اعتمادات تعهد قدرها 35,5 م.د واعتمادات دفع بقيمة 35,1 م.د لفائدة هذا البرنامج وتتعلق أساسا ببرنامج النهوض بالطفولة المبكرة حيث سيتم العمل على تكفل الدولة بالأطفال المنتمين للرياض العمومية والمنتمين للعائلات ذات الدخل المحدود وببرنامج الروضة العمومية الذي يهدف الى المساهمة في تهيئة رياض أطفال في مناطق يصعب فيها الاستثمار من طرف القطاع الخاص وذلك من اجل ضمان تساوي الفرص في الولوج لخدمات الطفولة المبكرة، وكذلك برنامج دعم الأطفال من ذوي الاعاقات الخفيفة والمصابين بطيف التوحّد من خلال دمجهم في رياض الأطفال وتكفل الدولة بمصاريف خصوصية تصرف لرياض الأطفال باعتبار هذا البرنامج. هذا بالإضافة إلى مواصلة تهيئة المراكز المندمجة للشباب والطفولة ونوادي ومركبات الأطفال.

ـ برنامج كبار السن: سيتم تخصيص اعتمادات تعهد قدرها 0,1 م.د واعتمادات دفع قدرها 1,2 م.د لفائدة هذا البرنامج وتتعلق أساسا بمواصلة تهيئة وتجهيز مراكز رعاية المسنين ببعض الجهات.

ـ برنامج القيادة والمساندة: سيتم تخصيص اعتمادات تعهد قدرها 0,7 م.د واعتمادات دفع بقيمة 2,85 م.د لفائدة هذا البرنامج، وستخصص هذه الاعتمادات المرصودة أساسا لمواصلة تهيئة وتوسيع وبناء المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والاسرة بكل من قابس وسيدي بوزيد وقفصة وبنزرت ومدنين واقتناء تجهيزات للإدارة المركزية والمندوبيات الجهوية للمرأة والأسرة والطفولة وكبار السن.

ـ الصحة: تمّ تخصيص اعتمادات دفع بقيمة 645,8 م.د لفائدة المشاريع والبرامج المدرجة بقسم الاستثمار موزعة بين 505,1 م.د مشاريع بصدد الإنجاز و140,7 م.د مشاريع جديدة.

وتهم المشاريع بصدد الإنجاز أساسا بناء مستشفيات جهوية صنف "ب" بالمناطق ذات الأولوية و بناء وتهيئة و تجهيز مراكز الصحة الأساسية، علاوة على تهيئة المستشفيات الجهوية ودعم برنامج الترصد والتوقي من فيروس كورونا المستجد.

وتتعلق المشاريع الجديدة خاصة بإيلاء الأولوية للطب الوقائي وتدعيم المؤسسات الصحية بالتجهيزات المتطورة في مجالي التصوير الطبي ومعالجة الامراض السرطانية ومواصلة دعم طب الاختصاص بالمناطق ذات الأولوية، الى جانب مواصلة دعم البرامج السنوية المتعلقة بتهيئة وتهذيب الهياكل الصحية وصيانة التجهيزات الطبية الثقيلة.

ـ الشؤون الاجتماعية: سيتم تخصيص اعتمادات دفع للنفقات ذات الصبغة التنموية قدرها 90,3 م.د توظف لأهم المشاريع المتواصلة من جهة والمتمثلة أساسا في بناء وحدات محلية للنهوض الاجتماعي وبناء مقر المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية، و من جهة أخرى لأهم المشاريع والبرامج الجديدة خاصة منها احداث صندوق تمويل الحماية الاجتماعية للعاملات الفلاحيات واحداث صندوق التأمين على فقدان مواطن الشغل لأسباب اقتصادية، الى جانب تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي وتهيئة وتجهيز الوحدات المحلية للنهوض الاجتماعي.

ـ التربية: تم رصد اعتمادات دفع للنفقات ذات الصبغة التنموية قدرها 480,3 م.د.

وتتمثل أهم المشاريع والبرامج المدرجة بمهمة التربية خاصة في تدعيم عمليات التعهد والصيانة للمباني والتجهيزات الموجودة بالمؤسسات التربوية وتأهيل المؤسسات التربوية من حيث دعم البنية الأساسية للتخفيف من الاكتظاظ وتحسين ظروف الإقامة بالمبيتات المدرسية وخاصة بالجهات، ومواصلة دعم المطاعم المدرسية، الى جانب تعميم السنة التحضيرية بالتعاون مع القطاع الخاص وتركيز مجهود الدولة على الجهات الأقل حظا وتوفير الظروف الملائمة للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة للانتفاع بحق التعليم مثل غيرهم من الأطفال وإدماج التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال في التعلم بهدف إرساء التعليم عن بعد.

ـ التعليم العالي والبحث العلمي: تبلغ النفقات ذات الصبغة التنموية لمصالح التعليم العالي والبحث العلمي 261,1 م.د ستخصص أساسا لتمويل البرامج التالية:

ـ برنامج التعليم العالي المتعلق بمواصلة بناء أقساط جديدة لمؤسسات التعليم العالي والقيام بعمليات توسعة واشغال تهيئة وترميم ببعض المؤسسات واقتناء تجهيزات دراسية وعلمية وإعلامية لفائدة هذه المؤسسات.

ـ برنامج الخدمات الجامعية ويتعلق بمواصلة بناء أقساط جديدة لمؤسسات الخدمات الجامعية والقيام بعمليات توسعة وأشغال تهيئة وترميم ببعض المؤسسات واقتناء تجهيزات بخصوصها.

ـ برنامج البحث العلمي ويتعلق بمواصلة تجهيز مراكز البحوث بكل من المنستير وسوسة وصيانة تجهيزاتها العلمية الكبرى وتمويل مدارس الدكتوراه ودعم البحوث التنموية، الى جانب تمويل منحة التشجيع على الإنتاج العلمي ومواصلة تجديد واحداث المخابر وتأهيل وحدات البحث عبر البرامج الوطنية للبحث العلمي. هذا بالإضافة الى دعم التعاون العلمي وتثمين نتائج البحث القابلة للاستغلال.

ـ التشغيل والتكوين المهني: تم ترسيم اعتمادات تبلغ 489 م.د بعنوان تدخلات القطاع ذات الصبغة التنموية حيث سيتواصل مجهود الوزارة من اجل تحسين التشغيلية وتنشيط سوق الشغل والمساهمة في دفع نسق احداث المشاريع والمؤسسات الصغرى والمتوسطة والشركات الاهلية ومؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وقد تم للغرض رصد اعتمادات لدعم تدخلات الصندوق الوطني للتشغيل باعتمادات تبلغ 420,5 م.د والصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى بـ 9 م.د وصندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني بـ 63,6 م.د.

وتتعلق أهم تدخلات القطاع في دعم التكوين المهني الأساسي وتمويل أنشطة التكوين المستمر من أجل تحسين كفاءة العاملين بالمؤسسات وتطوير تكوين المكونين وهندسة التكوين، الى جانب دعم موارد الصندوق الوطني للتشغيل لتمويل برامج وآليات معالجة سوق الشغل وتنمية المبادرة الخاصة.

ـ خدمة الدين العمومي لسنة 2025:

من المتوقع أن تنخفض خدمة الدين العمومي (متوسط وطويل المدى) لسنة 2025 مقارنة بسنة 2024 بنسبة 1,1 % أي ما يعادل 276 م.د لتبلغ حوالي 24690 م.د سنة 2025 مقابل 24966 م.د سنة 2024 وتتوزع كما يلي:

خدمة الدين العمومي 2023 ـ 2025 (بحساب م.د)

	نتائج 2023	ق.م 2024	منتظر2024	ق.م 2025
الفائدة	**5830,8**	**6838**	**6375**	**6487**
%إجمالي الناتج المحلي	%3,8	%3,9	%3,8	%3,5
الدين الداخلي	3631,7	4267	4168	4563
الدين الخارجي	2199,1	2571	2207	1924
الأصل	**14920**	**17863**	**18591**	**18203**
%إجمالي الناتج المحلي	%9,8	%10,2	%11,2	%9,9
الدين الداخلي	8398,3	8119	9198	9734
الدين الخارجي	6521,7	9744	9393	8469
خدمة الدين	**20750,8**	**24701**	**24966**	**24690**
%إجمالي الناتج المحلي	%13,6	%14,1	%15,0	%13,5
الدين الداخلي	12030	12386	13366	14297
الدين الخارجي	8721	12315	11600	10393

مع الإشارة وأن الزيادة في أسعار الصرف بـ 0,01 دينار للدولار وللأورو و0,1 دينار لـ 1000 يان ياباني تترتب عنها زيادة في خدمة الدين العمومي لسنة 2025 كما يلي:

مليون دينار	الأورو	الدولار الأمريكي	اليان الياباني
فائدة الدين	2.7	2.8	0.5
أصل الدين	8.2	18.1	1.0
خدمة الدين	**10.9**	**20.9**	**1.5**

2.أعمال اللجنتين:

عقدت لجنتا المالية والميزانية لمجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم جلسة مشتركة يوم الأربعاء 30 أكتوبر 2024 استمعتا خلالها إلى السيدة وزيرة المالية حول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025.

وفي بداية الجلسة، استعرضت السيدة الوزيرة الظرف الاقتصادي العالمي الذي اتسمت به السنة الحالية حيث تمّ تسجيل بوادر تحسن المؤشرات الاقتصادية على المستوى العالمي وذلك رغم مخاطر التطورات الجيوسياسية وتواصل نمو الاقتصاد العالمي بوتيرة معتدلة، وتم اعتماد سياسات نقدية صارمة من قبل البنوك المركزية في العالم مكنت من احتواء معدّلات التضخم.

وشهدت الفترة الأخيرة تراجعا لأسعار النفط وهو ما أكّدته التوقعات الأخيرة للمنظمات العالمية التي تفيد أن هناك تواصل لهذا المنحى التنازلي ليستقر السعر بين 81 و84 دولار للبرميل كمعدل لكامل سنة 2024، كما شهدت أسعار القمح اللين في الأسواق العالمية استقرارا خلال السداسية الأولى من سنة 2024 في مستويات أدنى من التوقعات.

وفيما يتعلق بالنمو على الصعيد الوطني، فقد شهد بدوره تحسنا طفيفا بالنظر لتحسن أغلب المؤشرات على غرار تطور النمو الاقتصادي بـ 0,6 % خلال السداسي الأول لسنة 2024 والمنحى التنازلي لنسبة التضخم من 7,8 % في جانفي إلى 6,7 % في سبتمبر 2024 وتحسن العجز التجاري بحوالي 2,2 % إلى موفى أوت 2024 وتراجع نسبة البطالة إلى 16 % في موفي جوان 2024 مقابل 16,2% في نفس الفترة من السنة السابقة، هذا إضافة إلى تواصل استقرار المناخ الاجتماعي وانخفاض عدد الإضرابات والتقلص في العجز الجاري ليبلغ 2130 ـ م.د مقابل 3105 ـ م.د في موفى أوت 2023.

ثم استعرضت النتائج الوقتية لتنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى أوت 2024 وتتمثل في:

- تعزيز مجهود استخلاص مداخيل الميزانية لتبلغ 29961 م.د مقابل 27185 م.د خلال نفس الفترة من سنة 2023،
- التحكم في نفقات الميزانية وترشيدها حسب الأولويات لتبلغ 30189 م.د مقابل 28164 م.د مقارنة بنفس الفترة من سنة 2023،
- تسجيل عجز في الميزانية دون اعتبار الهبات والمصادرة في حدود 760 ـ م.د مقابل 1287 ـ م.د في نفس الفترة من السنة الماضية،

- إيفاء الدولة بتعهداتها بتسديد مبلغ 15166 م.د بعنوان خدمة الدين العمومي أي 61,4 % من المبلغ المقدر في قانون المالية لسنة 2024.

- تطور مداخيل الميزانية بـ 10,2 % وذلك نتيجة لتطور المداخيل الجبائية بـ 9,9 %، وتطور المداخيل غير الجبائية بـ 4,8 % وتعبئة هبات خارجية بـ 531 م.د متأتية من التحاد الأوروبي،

- تطور نفقات الميزانية بـ 7,2 % نتيجة الزيادة في نفقات التأجير بـ 3,6 % وتطور جملة النفقات الموجهة للتنمية بـ 7,9 %.

وبيّنت السيدة الوزيرة أنه بالنظر لتطوّر مؤشرات الظرف الاقتصادي على المستويين العالمي والوطني وعلى الرغم من تواصل التداعيات السلبية للاضطرابات الجيوسياسية في العالم وتأثير التغيرات المناخية وتوسع تداعياتها على مختلف القطاعات الاقتصادية، فقد تم اتخاذ كل الإجراءات الضرورية للتحكم في التوازنات المالية وحصر عجز ميزانية الدولة في المستوى المقدر أوليا في قانون المالية لسنة 2024 مع مزيد تعزيز الدور الاجتماعي للدولة وبذل جهود استثنائية لدعم مشاريع الاستثمار العمومي وتحسين مناخ الأعمال، وتبعا لذلك لن تقدّم الحكومة مشروع قانون مالية تعديلي باعتبار أنه لن يتم تجاوز النفقات المقدرة.

ثم استعرضت فرضيات إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025، وأوضحت أنه تم إعدادها في إطار يتسم بتعدد الرهانات على المستوى الوطني وبإرادة ثابتة لاستكمال مختلف الإصلاحات المالية والاقتصادية لتحقيق أهداف ملموسة تلبّي الانتظارات وترتقي إلى تطلعات كل الفئات الاجتماعية ومختلف الفاعلين الاقتصاديين.

ويهدف مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025 إلى:

- تكريس السياسة العامة للدولة وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية والقطاعية،

- مواصلة اعتماد سياسة التعويل على الذات كخيار وطني والتحكم في التوازنات المالية والحد من اللجوء إلى التداين الخارجي،

- دعم الدور الاجتماعي للدولة لجميع الفئات من خلال مواصلة مساندة الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل والترفيع في التحويلات الاجتماعية والعمل على استقرار الأسعار من خلال مواصلة دعم المواد الأساسية والمحروقات وتأمين انتظام تزويد السوق الداخلية بها،

- ضمان إيفاء تونس بكل التزاماتها الداخلية والخارجية على الرغم من تعدد الضغوطات،

- تطوير مختلف الخدمات العمومية بما يستجيب لانتظارات المواطن وتطلباته،

- القضاء على مختلف أشكال التشغيل الهش وتوفير مواطن الشغل خاصة لدى حاملي الشهادات العليا،

- مجابهة التحديات المرتبطة بالتغيرات المناخية المستجدة وتطور الأوضاع الجيوسياسية في المنطقة.

وأفادت أن ميزانية الدولة لسنة 2025 سترتكز على التوجهات التالية:

ـ على مستوى الموارد: العمل على تحقيق نسق مرضي لتعبئة الموارد الجبائية وغير الجبائية في مستوى يمكّن من تغطية جزء كبير من النفقات والتقليص قدر الإمكان من العجز الأولي،

ـ على مستوى النفقات: رصد الاعتمادات الضرورية لتجسيم السياسة الاجتماعية ولمواصلة إنجاز الاستثمارات خاصة في البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية وتوفير الحوافز لدفع المبادرة الخاصة.

ـ على مستوى التوازنات: مواصلة التحكم في نسبة عجز الميزانية مع الحرص على ضمان استدامة الدين العمومي.

ثم استعرضت الفرضيات التي انبنت على أساسها تقديرات ميزانية الدولة لسنة 2025 والمتمثلة فيما يلي:

- النتائج المنتظرة لسنة 2024 على أساس تقدم تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى أوت،

- معدل سعر برميل النفط من نوع البرنت في حدود 77,4 دولار،

- استقرار أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية،

- نسبة النمو بالأسعار القارة بـ 3,2 % مقدّرة لسنة 2025،

- استقرار سعر صرف الدينار أما العملات الرئيسية،

- تحسن نسق تطور الواردات مقارنة بسنة 2024.

هذا، وستبلغ تقديرات موارد ميزانية الدولة لسنة 2025 حوالي 78231 م.د، وسيتواصل بذل الجهود لدعم المداخيل الذاتية، فيما تقدّر نفقات ميزانية الدولة بـ 59828 م د على أساس مواصلة التحكم في كتلة الأجور والنزول بها تدريجيا إلى مستويات مستدامة والتحكّم في نفقات التسيير وترشيدها ومواصلة حوكمة نفقات الدعم وتسريع آجال إنجاز المشاريع العمومية والخاصة وإيفاء البلاد التونسية بتعهداتها. هذا، وتمّ رصد الاعتمادات الضرورية لتجسيم السياسة الاجتماعية للدولة وتدعيم نفقات التدخلات في الميدان الاجتماعي.

كما استعرضت السيدة الوزيرة جملة المعطيات والمؤشرات المتعلقة بتقديرات نفقات الأجور وتوزيع كتلة الأجور والانتدابات المبرمجة حسب القطاعات وجملة الإجراءات التي تهدف إلى ترشيد نفقات التسيير والتحكم فيها وتطور نفقات الدعم وهيكلتها، وشدّدت في هذا الإطار على مواصلة العمل على تحسين نجاعة منظومة الدعم باعتبارها ركيزة أساسية لتكريس مقومات الدولة الاجتماعية من ناحية ودعم الاقتصاد الوطني من ناحية أخرى، مع الحرص على التحكم في المخاطر المتعلقة بتقلب أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية وانعكاسها على ميزانية الدولة وكذلك مواصلة تخصيص الاعتمادات الضرورية لنفقات الدعم للمحافظة على استقرار الأسعار بالأسواق المحلية ودعم القدرة الشرائية للمواطنين.

ثم تطرّقت للفرضيات المعتمدة في ضبط تقديرات نفقات المحروقات ونسبة دعمها من الكلفة الحقيقية وتوزيعها حسب المستفيدين وأيضا للفرضيات المعتمدة في ضبط تقديرات نفقات دعم المواد الأساسية.

وأفادت أن التدخلات ذات الصبغة الاجتماعية تقدر بـ 3799 م.د أي زيادة بـ 446 م.د مقارنة بالاعتمادات المرسمة لسنة 2024 وتمثل نسبة 6,4 % من نفقات الميزانية. وهي تهم أساسا: النهوض بالفئات محدودة الدخل ودعم الفئات الهشة والأسر الفقيرة ومحدودة الدخل وتخصيص اعتمادات لمساندة المرأة والطفولة وكبار السن ومنح وقروض جامعية لفائدة 104551 طالب وصندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجمعات المحلية وحساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي ورصد اعتمادات بعنوان

كلفة برنامج التقاعد المبكّر وتدعيم تدخلات الصندوق الوطني للتشغيل عبر آليات معالجة سوق الشغل وآليات لتنمية المبادرة وإحداث صندوق للتأمين على فقدان مواطن الشغل لأسباب اقتصادية وإحداث صندوق للحماية الاجتماعية للعاملات الفلاحيات يضمن لهن التغطية الصحية والتأمين ضد حوادث الشغل والأمراض المهنية وجراية التقاعد.

وفيما يتعلق بالنفقات الموجهة للتنمية، وضحت أنه تم ضبطها باعتماد توجهات تتمثل في إعطاء الاولوية للمشاريع والبرامج السنوية والمتواصلة لاستكمالها وتسريع إنجاز المشاريع العمومية وحلحلة المشاريع المعطلة وتكثيف الجهود لتسريع نسق تنفيذ المشاريع الممولة بالقروض الخارجية الموظفة ودعم البنية الاقتصادية والاجتماعية والأخذ بعين الاعتبار الانتظارات والحاجيات المختلفة لجميع الفئات. وتبلغ هذه النفقات 10615 م.د مقابل 10347 م.د منتظرة لكامل سنة 2024 وستخصص لإنجاز عدّة برامج ومشاريع من أهمها: البرنامج الجهوي للتنمية وبرنامج التنمية المندمجة ومشاريع لتحسين البنية التحتية والتجهيز والإسكان ومشاريع البيئة والتنمية المستدامة ودعم خدمات القطاع الصحي ومشاريع لدعم التربية والتعليم ومشاريع لفائدة التعليم العالي والبحث العلمي ومشاريع لتحسين خدمات قطاع النقل ومشاريع لتنمية القطاع الفلاحي وتوفير المياه.

وقدّمت معطيات حول عجز ميزانية الدولة لسنة 2025 وكيفية تمويل العجز، حيث سيتم مواصلة التحكم في العجز الأولي دون الهبات والمصادرة ليبلغ 2,0 ـ % من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2025 وسيتم حصر مستوى عجز الميزانية دون الهبات والمصادرة في حدود 5,5 ـ % من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة التوجه نحو ترشيد النفقات العمومية دون التأثير على الطلب، وأكدت الاستثمار العمومي قاطرة تساهم بشكل مباشر في دفع عجلة الإنتاجية واستقطاب الاستثمارات الخارجية، هذا علاوة على العمل على توفير حاجيات التمويل الضرورية عن طريق الاقتراض وموارد الخزينة لتغطية عجز ميزانية الدولة وتسديد أصل الدين العمومي في آجاله.

واختتمت مداخلتها أنه على الرغم من تفاقم الضغوطات المسلطة على المالية العمومية في الفترة الأخيرة، أثبتت تونس قدرتها على الإيفاء بالتزاماتها بتسديد ديونها خاصة على المستوى الخارجي وفي الآجال المحددة.

وخلال النقاش، اعتبر أعضاء المجلسين أنّ التحسّن الطفيف في الموازنات العامة لا ينفي وجود صعوبات لتحقيق الأهداف المرسومة، واستفسروا عن مدى وجاهة تقدير نسبة نمو بـ 3,2 % في فرضيات إعداد مشروع ميزانية 2025 وعن استراتيجية الدولة لدعم موارد ميزانية الدولة بموارد أخرى غير جبائية، وأكد البعض أن ميزانية الدولة لسنة 2025 تعتبر ميزانية جباية حيث أن موارد الدولة ستتأتى في 90 % من الجباية وهذا يمثل ضغطا على المواطن العادي ولا يمكّن من خلق الثروة. وعن إمكانية إثقال كاهل القطاع البنكي بالاقتراض الداخلي، وبالمناسبة أكد بعض النواب وأن التخفيض في نسبة الفائدة المديرية يمكن أن يساهم في تحسين مناخ الاستثمار.

وتساءلوا عن إجراءات مزيد دفع الاستخلاص الجبائي، واعتبروا أنه يؤثر سلبا على استحثاث نسق الاستثمار وتنويع النسيج الاقتصادي وخلق الثورة. ودعوا في هذا السياق إلى التوجه نحو سياسة تحفيز الاستثمار والمبادرة الخاصة وتحفيز ريادة الأعمال في المجالات ذات القيمة المضافة على غرار الطاقات المتجددة والتجديد التكنولوجي والزراعات المتطورة. علاوة على العمل على مزيد تحسين مناخ الاستثمار والتشجيع على المبادرة الخاصة وتعزيز الرقابة على المناطق الحدودية لما توفّره من موارد. واستوضحوا من جهة أخرى عن الاستراتيجية المتعلقة بمنظومة الدعم بهدف تقليص كلفته.

من جهة أخرى، ثمّن النواب تخصيص اعتمادات ذات طابع اجتماعي لفائدة الفئات الهشة ومحدودة الدخل. ودعوا إلى مزيد تعزيز سياسة التعويل على الذات وترجمتها بقوانين وإجراءات لدعم الإنتاج ودعم القدرة التنافسية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة ومزيد دعم القطاع الفلاحي باتخاذ قرارات جريئة لتحقيق الاكتفاء الذاتي ومزيد خلق الثروة وتعزيز التنمية.

كما أكدوا على ضرورة تطوير القطاعات الإنتاجية والخدماتية المساهمة في رفع رصيد الدولة من العملة الصعبة على غرار القطاع السياحي والعمل على إقرار إجراءات تحفيزية إضافية لمزيد اقتحام الأسواق الخارجية.

من جهة أخرى، طلب النواب مدّهم بمعطيات حول حجم القطاع الموازي في الاقتصاد وبرنامج إدماجه في الاقتصاد المنظم لتحسين موارد الدولة.

هذا، واستأثر التحكم في نسبة عجز الميزانية والتضخم بالنقاش والتأكيد على الإجراءات الكفيلة بتحقيق التوازنات العامة لميزانية الدولة. هذا، وتساءل بعض النواب عن أسباب عدم عرض مشروع قانون مالية تعديلي لسنة 2024 بحكم أنه لم يتم تحقيق نسبة النمو المقدّرة بقانون المالية لسنة 2024.

كما تقدّم المتدخلون بعدد من التوصيات تمثلت خاصة في ضرورة الإسراع بمراجعة مجلة الاستثمار ومجلة الصّرف والأمر المنظم للصفقات العمومية وتشريك الوظيفة التشريعية في إعداد مشروع ميزانية الدولة وضرورة اتخاذ إجراءات عملية لترشيد نفقات الدعم وتخصيص اعتمادات اضافية للباعثين الشبان لاستغلال الأراضي الدولية الفلاحية وتطوير منظومة نقل الفسفاط لرفع طاقة الانتاج والتصدير دعما لموارد الدولة من العملة الصعبة وحسن توظيف الاعتمادات المخصصة للاستثمار العمومي بالتوجه نحو المناطق ذات مؤشرات تنمية ضعيفة لمزيد استقطاب الاستثمارات بها. هذا علاوة إلى دعوة تخصيص اعتمادات إضافية لتحسين خدمات النقل والمنظومة الصحية والمؤسسات التربوية وتطوير البنية التحتية وإرساء الآليات الضرورية للحدّ من التهرب الضريبي وإدماج الاقتصاد الموازي ومزيد دعم المؤسسات الناشئة بخطوط تمويل إضافية والعمل على الإحاطة والمتابعة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة مع الترفيع في سقف التمويل ومراقبة توظيف القروض الممنوحة لها.

وفي ردّها، بيّنت السيدة الوزيرة أن العمل والجهود يجب أن تكون بصفة تشاركية لتحقيق الأهداف المرسومة، واعتبرت أن الفرضية المتعلقة بنسبة النمو المنتظرة تعتبر فرضية محورية وأن أهم تحديات المرحلة القادمة هو الخروج بنسب نمو محترمة.

وأوضحت أن ضبط نسبة النمو بـ 3.2 % يتم بناء على محركات النمو والمؤشرات الاقتصادية والمالية وتتمّ مناقشتها مع وزارة الاقتصاد والتخطيط مع اعتبار الظرف الاقتصادي العالمي والوطني.

وتُضبط هذه النسبة وفق جملة من المعايير أهمها نسبة النمو المحققة خلال سنة 2024 والتي من المتوقع أن تصل إلى 1.6 % مع نهاية السنة، علاوة على تحيين منوال النمو لسنة 2024 وتحسن مؤشرات الإنتاج في القطاع الفلاحي خاصة في ميداني الحبوب وزيت الزيتون وتطور أداء قطاع الخدمات وخاصة مردود القطاع السياحي وتطور إنتاج قطاعي الفسفاط والمحروقات وكذلك ارتفاع الطلب الخارجي.

ولتحقيق هذه النسبة المرتقبة، أكدت على ضرورة استحثاث نسق إنجاز المشاريع الكبرى سواء منها المشاريع المهيكلة أو الاستراتيجية، مشيرة إلى أنّه تم عرض الإشكاليات المعرقلة لهذه المشاريع على عدة مجالس وزارية وتم تكوين لجان في الغرض لتسريع إنجاز المشاريع العمومية المعطلة، وأضافت أنّه تم وضع خارطة لإيجاد الحلول وفض الاشكاليات.

كما أكدت على ضرورة العمل على تطوير مستوى مناخ الأعمال من خلال مراجعة نظام التراخيص وإحداث خطوط تمويل خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة ودفع الاستثمار في كل القطاعات.

وفي ذات السياق، أكدت أنّ المنظومة القانونية تزخر بالإجراءات التي تحفز الاستثمار في عديد المجالات الفلاحية والتكنولوجية والتنمية الجهوية وكذلك المؤسسات الناشئة إلى جانب الامتيازات الجبائية والمالية المشجعة، إضافة إلى وجود مناخ ملائم للاستثمار بفضل الاستقرار السياسي والاجتماعي وتحسّن المؤشرات الاقتصادية والمالية والتحكم في التوازنات المالية وكذلك التحسّن في تقييم الاقتصاد التونسي في أغلب التقارير الدولية. وأشارت إلى أن السعي متواصل لتقليص العراقيل على غرار التراخيص الإدارية وتحسين البنية التحتية والقطع مع التشريعات التي تعرقل الاستثمار، معتبرة أنّ الاشكال يكمن في عزوف التونسيين وضعف إقبالهم على إحداث مشاريع استثمارية.

وأضافت، من جهة أخرى، أن الأمر عدد 1039 لسنة 2014 المؤرخ في 13 مارس 2014 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية هو الآن محل مراجعة دقيقة من قبل هيئة الطلب العمومي برئاسة الحكومة، وذكّرت بصدور الأمر عدد 497 المؤرخ في 24 أكتوبر 2024 المتعلق بضبط الصيغ والاجراءات الخاصة بإنجاز المشاريع العمومية الكبرى ذات الطابع الاستراتيجي وتسريع إنجاز المشاريع العمومية الكبرى المعطلة ويتضمن إجراءات ميسرة على مستوى إبرام الصفقات.

وفيما يتعلق بمعضلة الاقتصاد الموازي، بيّنت أنّ أرقام المعهد الوطني للإحصاء تشير إلى أنّه يمثل 27 % من الناتج الداخلي الخام، وتمّ تكوين لجنة قيادة برئاسة وزارة المالية تضم مختلف الوزارات لتسوية وضعية هذا القطاع ودمجه ضمن القطاع المنظم، وذكرت أنّ الناشطين في هذا القطاع معنيين بأداء الواجب الجبائي حسب تصنيفهم وحسب الأرباح التي يحققونها. وأضافت أنه تم استقطاب الناشطين في مجالي العمل الحر وصناع المحتوى قصد توسيع القاعدة الجبائية وهو ما ساهم في تحسّن الموارد الجبائية.

وبخصوص الانتدابات وما يهمّ عملة الحضائر، أوضحت أنّ الخطط الموزعة على كل الوزارات لا تشمل عملة الحضائر، وملف الأساتذة والمعلمين النواب محل متابعة من قبل رئاسة الحكومة وسيتم قريبا عرض الأوامر المتعلقة بتسوية وضعيتهم على مجالس وزارية وسيتم نشرها، وهو ما يترجم حرص الحكومة على القطع مع سياسة التشغيل الهشّ.

أما بخصوص البرنامج الجديد للتقاعد المبكر، أفادت أنّه سيكلف ميزانية الدولة 240 م.د وهو تمديد للبرنامج الحالي ويمتد على ثلاث سنوات وهو محل طلب من قبل عدد كبير من الموظفين.

وبالنسبة لمراجعة جدول الضريبة على الدخل ومراجعة نسب الضريبة على الشركات، أكدت أنّ هذا الإجراء يهدف إلى تكريس العدالة الجبائية من خلال إعادة توزيع العبء الجبائي على كل الخاضعين للضريبة، مبيّنة أنّ هذا التعديل تمّ إنجازه بطريقة علمية وفنية وفق فلسفة الضريبة التصاعدية وبالاعتماد على 80 فرضية ومؤشرات العدالة الاجتماعية والفقر والتأثير على القدرة الشرائية وهو من أهم الإصلاحات باعتباره ذي طابع أفقي ويمسّ جميع الشرائح وستكون له انعكاسات مالية على نفقات ميزانية الدولة.

ومن جهة أخرى، أكدت أن الارتفاع المرتقب في الجباية لمشروع قانون المالية لسنة 2025 لا يمكن أن يُعيق تطور الاستثمار.

وعن دواعي ارتفاع نسبة الاقتراض الداخلي، بيّنت أنّ المبلغ المرسم بميزانية 2025 للاقتراض الداخلي أقل من المبلغ الذي سيتم تعبئته خلال كامل سنة 2024، والدولة التونسية أوفت بتعهداتها بخصوص تسديد الدين الخارجي بنسبة 85 % إلى غاية شهر أكتوبر 2024 رغم الضغوطات على المالية العمومية ونقص الموارد الخارجية.

وجدّدت تأكيدها في الختام على ضرورة تعزيز ثقافة العمل ومزيد ترشيد الاستهلاك وخاصة تعزيز ثقافة التعويل على الذات في كل المجالات.

II. مشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2025

1. التقديم:

I-التوازنات العامة:

1)الوضع الاقتصادي خلال سنة 2024:

اتسم الوضع الاقتصادي بتواتر الأزمات وحدّة التقلبات الجيواستراتيجية على الصعيد العالمي التي تزامنت مع تتالي مواسم الجفاف واحتداد الشح المائي على الصعيد الوطني وهو ما أدّى إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي عموما.

فعلى الصعيد العالمي، شهد النشاط الاقتصادي تحسنا نسبيا خلال السداسي الأول من سنة 2024 بدفع من الاقتصاد الأمريكي نتيجة تطوّر كل من الاستهلاك والاستثمار، وبدرجة أقل الاقتصاد الأوروبي نتيجة تحسن جل اقتصاديات المنطقة. وفي المقابل شهد الاقتصاد تباطؤا خلال الثلاثي الثاني بسبب العوامل المناخية غير الملائمة والفيضانات. كما اتسمت الفترة الأولى من سنة 2024 بتواصل تجديد السياسات النقدية للبنوك المركزية للدول الصناعية وتراجع نسق تطور الأسعار بوتيرة أسرع من المتوقع.

أما على الصعيد الوطني، اتسمت الفترة الأولى من سنة 2024 بتواصل الأداء الجيد لقطاع الخدمات وتسجيل تحسّن نسبي لأداء القطاع الفلاحي بعد تتالي المواسم الصعبة التي تأثرت بحالة الجفاف والشح المائي. إلا أنه في المقابل تم تسجيل صعوبات على مستوى القطاع الصناعي خاصة بعنوان الأنشطة ذات الطاقة التصديرية المرتفعة والقدرة التشغيلية العالية بعلاقة خاصة مع

تراجع الطلب الخارجي. هذا وشهدت الفترة الأولى من السنة تسجيل عديد المؤشرات الإيجابية والمتمثلة أساسا في النسق تنازلي للتضخم علاوة على التوفق في التحكم في التوازنات الخارجية وهو ما انعكس إيجابيا على تدعيم المدخرات من العملة واستقرار سعر الصرف.

كما سجل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الثلاثي الثاني من سنة 2024 تحسنا نسبيا مقارنة بالثلاثي الأول من نفس السنة ليبلغ 1 % بحساب الانزلاق السنوي وبالأسعار القارة لسنة 2015 مقابل 0,3 % خلال الثلاثي الأول من سنة 2023.

وتطور الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0,6 % خلال السداسي الأول من سنة 2024 وذلك بعلاقة مع تحسن الإنتاج في القطاع الفلاحي بنسبة 5,4 % خلال السداسي الأول من سنة 2024 والخدمات بنسبة 1,6 % مقابل تراجع ملحوظ للقيمة المضافة للقطاع الصناعي بنسبة 4,1 ـ %.

واتسمت الفترة الأولى من سنة 2024 بضعف مساهمة الاستثمار في النمو وتسجيل تباين ملحوظ على مستوى التوزيع القطاعي بسبب تباطؤ مجهود الاستثمار العمومي والخاص. ويعدّ التوفق في توقيع اتفاقيات إنجاز 5 محطات لإنتاج الطاقة الشمسية الفولطاضوئية في إطار نظام اللزمات، من الرسائل الإيجابية التي ستمكن من دعم مجهود الاستثمار الخاص وتحقيق نسب نمو إضافية خلال الفترة القادمة تتراوح بين 1 % و1.75 % حسب توقعات البنك الدولي.

واتسمت بداية سنة 2024 باستقرار نسبة البطالة في مستويات عالية نسبيا حيث بلغت 16 % وهي تقريبا نفس النسبة التي تم تسجيلها سنة 2023. وتميّزت المبادلات التجارية خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2024 بتطور الصادرات بنسبة 2,1 % والواردات بنسبة 1,1 %.

وعلى أساس هذه التطورات، تقلص عجز الميزان التجاري خلال الثمانية أشهر الأولى سنة 2024 بحوالي 2,2 % مقارنة بنفس الفترة من سنة 2023 وذلك نتيجة انخفاض الواردات. وتجدر الإشارة إلى أن عجز ميزان الطاقة ارتفع بنسبة 15,2 % ليبلغ ما يعادل 63 % من العجز التجاري خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2024 مقارنة بسنة 2023. ويفسّر ارتفاع العجز الطاقي بالخصوص بتسارع واردات الطاقة بـ 16,6 % بالأسعار الجارية بسبب تراجع الإنتاج الوطني على وجه الخصوص.

وسجل الميزان الغذائي خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2024 ارتفاعا نتيجة ارتفاع قيمة مبيعات زيت الزيتون لتبلغ 3818,9 م.د مقابل 2356,7 م.د وتحسن مبيعات منتجات الأسماك والتمور والقوارص وانخفاض قيمة مشتريات الحبوب المورد. وبالتوازي، سجل ميزان الخدمات تحسنا هاما بفضل ارتفاع العائدات السياحية بـ 7,4 % وتطور تحويلات التونسيين بالخارج بـ 3,2 % إلى حدود سبتمبر 2024. ونتيجة لما تقدم بلغت الموجودات الصافية من العملة الأجنبية ما يعادل 116 يوم توريد إلى حدود سبتمبر 2024 وهو ما تم تسجيله خلال نفس الفترة من سنة 2023.

وشهدت الفترة الأخيرة من السنة الجارية تطور مؤشر التضخم حسب منحى تنازلي يعكس التراجع العام للأسعار، هذا إلى جانب تسجيل تراجع متواصل لنسبة التضخم الضمني أي التضخم بدون اعتبار الطاقة والمواد الغذائية منذ شهر أفريل لتصبح 6,4 % في شهر أوت.

واستنادا إلى النتائج المسجلة خلال الفترة المنقضية من سنة 2024 والمؤشرات الظرفية ذات الصلة خلال الفترة المتبقية من السنة وخاصة آفاق تطور قطاعات الإنتاج خلال الفترة المتبقية من السنة ومنها تطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي وتسجيل تحسن في إنتاج عدد من القطاعات الصناعية خلال الثلاثي الثاني من سنة 2024 وتأكد انتعاشة القطاع السياحي، تم تحيين نسبة النمو لسنة 2024 لتبلغ 1,6 % مقابل 2,1 % مقدّرة أوليا و0,2 % سنة 2023.

2) منوال النمو لسنة 2025 لتحقيق الإنتعاشة الاقتصادية:

تكتسي سنة 2025 طابعا خاصا باعتبارها سنة مفصلية لتكريس الاستقرار الاقتصادي والمالي والاجتماعي وخلق ديناميكية تنموية تضمن استعادة الثقة في قدرة الاقتصاد الوطني على التعافي وفتح الآفاق لكسب رهانات المرحلة القادمة وخاصة الارتقاء بمستوى عيش التونسيين وتقليص التفاوت بين مختلف الفئات والجهات. وقد ارتكزت تقديرات النمو لسنة 2025 على الأولويات التنموية التالية:

- تعزيز الدور الاجتماعي للدولة ومزيد دعم الإحاطة الاجتماعية بالفئات ذات الدخل الضعيف وذلك من خلال تحسين نجاعة برامج الإحاطة الاجتماعية وتحسين ظروف العيش مع اعتماد استراتيجيات متجانسة وناجعة للتمكين الاقتصادي،
- اعتماد الترفيع في نسبة النمو كهدف جوهري للسياسات الاقتصادية إضافة إلى تحسين القدرة التشغيلية للاقتصاد الوطني،
- تكريس الأمن الغذائي والأمن الطاقي،
- مزيد دعم التنمية الجهوية وتعزيز الاندماج والتكامل بين الجهات.

فبالنسبة إلى المحيط العالمي، سينتظر أن تشهد الآفاق الاقتصادية العالمية تحسنا نسبيا للنشاط الاقتصادي مع تطورات متباينة. والجدير بالذكر أن تواتر التطورات الجيواستراتيجية التي يصعب التنبؤ بها من شأنه أن يغذي المخاطر الضمنية المتعلقة بارتفاع منسوب عدم اليقين بخصوص نسق تطور الأسعار العالمية على وجه الخصوص، حيث ينتظر أن تشهد أسعار المحروقات تراجعا سنة 2025 ليبلغ معدل سعر البرميل 76,4 دولار مقابل 81,3 دولار سنة 2024 بسبب تواصل المخاوف بشأن الآفاق الاقتصادية العالمية.

وبخصوص المحيط الوطني، فسيعتمد منوال النمو لسنة 2025 على تطور الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3,2 % بالأسعار القارة مقابل 1,6 % سنة 2024. هذا وينتظر أن يتطور الناتج المحلي الإجمالي بدون اعتبار القطاع الفلاحي بنسبة 2,9 % سنة 2025 مقابل 0,9 % سنة 2024. وسيتسنى بفضل هذا المستوى من النمو مواصلة تحسين الدخل الفردي ليرتفع إلى 15520 دينار سنة 2025 مقابل 14202 د سنة 2024. وتستند هذه التقديرات على:

ـ تطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بنسبة 5,1 % بالأسعار القارة على أساس تسجيل تحسن طفيف في إنتاج الحبوب وإنتاج زيتون الزيت مقابل تسجيل تراجع نسبي لإنتاج التمور،

ـ تطوير إيجابي للنشاط الصناعي حيث ينتظر أن تتطور القيمة المضافة بنسبة 3,3 % مقابل انخفاض بنحو 2,7 ـ % سنة 2024 بدفع من القطاعات الموجهة للتصدير بعلاقة مع تحسن الطلب الخارجي الموجه لتونس.

ـ تطور القيمة المضافة لقطاع الخدمات بنسبة 2,8 %، حيث سيسجل قطاع النقل نموا للقيمة المضافة بنسبة 3,5 % وقطاع النزل والمقاهي والمطاعم بنسبة 5,5 % وقطاع التجارة بنسبة 2,3 % بعلاقة مع تواصل تراجع التضخم وتحسن المقدرة الشرائية، كما ينتظر مزيد تطوير قطاع تكنولوجيات الاتصال خاصة مع دخول حيز الاستغلال بتقنيات الجيل الخامس.

هذا وتتطلب المرحلة القادمة تكثيف الجهود لتجاوز الإشكاليات العالقة على مستوى المؤسسات العمومية التي تمر بصعوبات مالية.

وينتظر أن يتطور الاستثمار بنسبة 13,3 % بالأسعار الجارية سنة 2025 ليرتفع حجم الاستثمار إلى 29632,7 م.د ما يعادل 16,2 % من الناتج المحلي الإجمالي. كما تستند التقديرات إلى تعبئة ما يناهز 3400 م.د بعنوان الاستثمارات الخارجية المباشرة مقابل 2800 م.د متوقعة لسنة 2024.

وبالنسبة للتجارة الخارجية، ستستند تقديرات سنة 2025 إلى إحكام استغلال الفرص المتاحة لتعزيز الإنتاج والرفع من نسق الصادرات الوطنية تزامنا مع تنويع الأسواق المستهدفة والناشئة في إفريقيا وآسيا وتطوير الصادرات في القطاعات غير التقليدية والواعدة.

وفي هذا الإطار، يفترض منوال التنمية لسنة 2025 تطور صادرات السلع والخدمات بنسبة 5,3 % بالأسعار الجارية مقابل 3,2 % سنة 2024، متأتية أساسا من تطور صادرات الفسفاط ومشتقاته بنسبة 25 % بالأسعار الجارية سنة 2025 مقابل انخفاض بنسبة 20,1 ـ % منتظرة سنة 2024 نتيجة تحسّن الإنتاج الوطني والرّفع من المجهود التصديري، إضافة إلى تطوّر صادرات الفلاحة والصناعات الغذائية بنسبة 12,3 % بالأسعار الجارية سنة 2025 بعلاقة مع تطوّر مبيعات زيت الزيتون، وتطوّر صادرات قطاع الصناعات المعملية بـ 3,3 % مقابل انخفاض بنسبة 1,2 ـ %.

وينتظر أن تشهد سنة 2025 تواصل المسار التنازلي لنسق تطور مؤشّر الأسعار عند الاستهلاك وذلك بعلاقة مع تقلّص حدّة الضغوطات التضخمية الناجمة عن تطور الأسعار سواء على الصعيد العالمي أو الوطني وتظافر الجهود لتوفير الموارد الأساسية في السوق بصفة منتظمة من خلال تكوين مخزونات احتياطية وتكثيف المراقبة للحدّ من المضاربات والتصدّي للاحتكار وكذلك مزيد تنظيم مسالك التوزيع. وعلى هذا الأساس ينتظر أن تبلغ نسبة التضخم 6,6 % سنة 2025 مقابل 7,2 % سنة 2024.

3) السياسة المالية وتمويل الاقتصاد لسنة 2025:

سترتكز سنة 2025 على مواصلة مسار إصلاح القطاع المالي وذلك على مستوى الحوكمة وإعادة هيكلة القطاع ودعم الأسس المالية للمؤسسات المصرفية، حيث سيتم مواصلة تعزيز الرقابة على المؤسسات المصرفية وتنفيذ استراتيجية معالجة الديون المصنفة والامتثال للمعايير المحاسبية الدولية من جهة وتنزيل برامج إعادة هيكلة البنوك المشتركة وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة وتطوير خدمات مؤسسة الضمان من جهة أخرى.

وفيما يتعلق بمنظومة الصرف، فينتظر تنزيل أحكام المجلة الجديدة للصرف ومواصلة العمل على تعزيز نشاط الصرف اليدوي وتعبئة الموارد من العملة بما يدعم الحركية المرسومة للنشاط الاقتصادي والمبادلات مع الخارج.

وبالنسبة إلى السوق المالية، فسيتجه العمل على تدعيم مساهمة السوق المالية في تمويل الاقتصاد الوطني بصفة عامة والاستثمار بصفة خاصة وذلك أساسا عبر تطوير آليات الإصدار وتدعيم برنامج لإرساء ثقافة مالية للتعريف بدور السوق المالية ومزايا توظيف الادخار في التمويل المباشر للمؤسسات وتعزيز ثقة المستثمرين والمدخرين في تكريس الشفافية على كل المستويات.

وباعتبار أهمية المؤسسات الصغرى والمتوسطة في النسيج الاقتصادي، فسينتظر الشروع في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة التي ترتكز على الحوكمة المؤسساتية والإطار التشريعي والنفاذ إلى السوق والمنافسة والتمويل وتكريس ثقافة ريادة الأعمال والمرافقة والاندماج في سلاسل القيمة العالمية والتجديد والاستثمار في المجالات الحديثة والواعدة.

وسيرتكز العمل خلال سنة 2025 على البحث عن الحلول الملائمة لتأمين حاجيات تمويل الاقتصاد وخاصة المالية العمومية مع الحرص على استدامة الدين العمومي. وباعتبار تقلّص هوامش التحرك على مستوى سياسة الميزانية، يتوقع أن تلعب السياسة النقدية دورا رئيسيا في عملية تمويل الاقتصاد عبر ضمان كلفة اقتراض ملائمة للمؤسسات والأفراد.

وبناء على ذلك، يتوقّع أن يواصل البنك المركزي انتهاج سياسة نقدية تهدف إلى الملائمة بين متطلبات التحكم في التضخم وتوفير الدعم المالي للاقتصاد، وعلى أساس ذلك ينتظر أن تتقدم كل من الكتلة النقدية بـ 3 نقاط والمستحقات على الاقتصاد بـ 11,1 % و5,9 % وهو نسق يأخذ بعين الاعتبار تحسّن نسب النمو والاستثمار وبالتالي تطور حاجيات التمويل بنسق مدعّم.

II ـ تطوير هيكلة الاقتصاد وتحسين التنافسية :

1) تطوير السياسات القطاعية وتعصير البنية الأساسية:

ستتركز السياسات القطاعية على تأسيس هيكلة اقتصادية أكثر تنوعا وذات قدرة تنافسية أفضل من خلال التشجيع على الارتقاء في سلسلة القيمة المضافة والحرص على توظيف الميزات التفاضلية والإمكانات المتاحة لخلق مشاريع جديدة خاصة بالجهات الداخلية، إضافة إلى تحسين الإنتاجية وجودة المنتجات وتنويعها والرّفع من نجاعة منظومة البحث والتطوير والتجديد على مستوى أنشطة الإنتاج والخدمات.

فبالنسبة إلى القطاع الصناعي، ستندرج الرهانات في إطار الرؤية الاستراتيجية للصناعة في أفق 2035 التي ترتكز على تحقيق صناعة ذات قدرة تنافسية عالية وذات محتوى تكنولوجي متطور وذلك أساسا من خلال إعادة هيكلة الشركات الوطنية وتذليل الصعوبات المعترضة في مجال النقل واللوجستية وتحسين الخدمات الإدارية المقدمة للمستثمر من خلال إحداث فضاء المستثمر ورقمنة خدمات محاضر المؤسسات وتطوير مناطق صناعية مندمجة صديقة للبيئة.

وبالنسبة إلى قطاع الطاقة، تتمحور الأولويات سنة 2025 أساسا على تعزيز الأمن الطاقي والحدّ من العجز الطاقي المتفاقم، كما أن اعتماد المزيج الكهربائي بصفة شبه كلية على الغاز الطبيعي

(97%) من جهة والتراجع المتواصل للموارد الوطنية من الغاز الطبيعي من جهة أخرى يستوجب استحثاث نسق الاستثمار في الطاقات المتجددة وإنجاز مشاريع تعزيز شبكة نقل الكهرباء واندماجها الإقليمي.

فبخصوص قطاع المحروقات، سينتظر أن يسجّل تراجعا في نسبة النمو بالأسعار القارة في حدود 0,6 ـ %. ومن المنتظر تكرير حوالي 1,5 مليون طن من النفط الخام خلال سنة 2025 مقابل 1,12 مليون طن سنة 2024 وتقدّر نسبة تغطية حاجيات السوق المحلية من المواد البترولية المكررة سنة 2025 بحوالي 19 %.

وينتظر أن يسجّل قطاع الكهرباء والغاز تحسّنا في الطلب على الكهرباء وتحقيق نسبة نمو في حدود 4,2 % مقارنة بسنة 2024.

وسيشهد الانتقال الطاقي تقدّما من خلال مواصلة إنجاز مشاريع الطاقات المتجددة على غرار إنجاز محطات توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية الفولطاضوئية، وتفعيل تدخلات صندوق الانتقال الطاقي وتعزيز دور القطاع الخاص ودفع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص ومتابعة إنجاز المشاريع في إطار نظام التراخيص وتنفيذ جملة من الإجراءات المتعلقة بالنقل الكهربائي من خلال تركيز شبكة نموذجية لنقاط الشحن على مستوى البلديات وتطوير تكنولوجيات جديدة على غرار الهيدروجين الأخضر والتنقل الكهربائي وتخزين الكهرباء وتخفيض انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون.

ومن المنتظر أن تتطور القيمة المضافة بقطاع المناجم بـ 28 % مقابل 3,4 % سنة 2024 وذلك راجع أساسا إلى تقديرات ارتفاع الإنتاج الوطني من الفسفاط من 3,2 مليون طن سنة 2024 إلى 5 مليون طن سنة 2025 وإنتاج قرابة 500 ألف طن من مادة الحديد و70 ألف طن من مادة الملح و22 ألف طن من مادة الزنك والرصاص.

وبالنسبة إلى القطاع السياحي، فسيتم العمل على تعزيز صورة الوجهة السياحية التونسية باستثمارات تقدر بـ 600 م.د. ومن المنتظر أن يشهد قطاع السياحة تطورا هاما من حيث عدد الليالي السياحية المقضاة بنسبة 4 % وتحقيق نسبة نمو بـ 5,5 %. وسيشهد قطاع الصناعات التقليدية تطوّرا في عدد مواطن الشغل المحدثة وارتفاع نسبة النساء باعثات المؤسسات الحرفية.

وتندرج أوليات قطاع التجارة الداخلية أساسا على مزيد الانفتاح على الأسواق الخارجية ومزيد ابرام علاقات الشراكة والتكامل الاقتصادي ومراجعة روزنامة التصدير بالنسبة لمنتوجات الخضر والغلال والانطلاق في إعداد الاستراتيجية الوطنية للتصدير وإحداث الهيئة العامة للتحقيق في مجال الدفاع التجاري التي ستعهد لها مهمة حماية النسيج الصناعي الوطني من الممارسات غير المشروعة عند التوريد واعتماد منظومة الكترونية لتلقي عرائض الدفاع التجاري على الخط، هذا بالإضافة إلى ضمان التنسيق مع مختلف الوزارات والهياكل المهنية قصد ضمان تزويد منتظم للسوق بمختلف المواد الفلاحية واتخاذ الإجراءات التعديلية اللازمة مع العمل على ترشيد مستوى نفقات الدعم ومزيد تنظيم ومراقبة مسالك توزيع المواد المدعمة عبر التكنولوجيات الحديثة والشروع في إنجاز الاستراتيجية الوطنية في التجارة الالكترونية.

ومن المنتظر أن يرتكز قطاع تكنولوجيات الاتصال سنة 2025 أساسا على مواصلة مراجعة الإطار القانوني والحوكمة الرقمية ومواصلة تركيز برنامج التحول الرقمي للإدارة من خلال مواصلة تركيز المنظومة الوطنية للترابط البيني بين نظم المعلومات الوطنية وإرساء منظومة المعرّف الوطني الوحيد للمواطن وتركيز حلول إمضاء الكتروني قطاعيا والانطلاق في اعتماد منظومة رقمنة إجراءات متابعة وخلاص الشراء العمومي.

وسيشهد قطاع النقل والخدمات اللوجستية أهمية بالغة باعتبار التجاوزات والإشكاليات التي يواجهها خاصة فيما يتعلق بالنقل العمومي للأشخاص والنقل الحديدي ومنظومة التنقلات الحضرية بين المدن، حيث سيتم إنجاز المخطط المديري للتنقلات الحضرية الكبرى بالتنسيق بين وزارة النقل ووكالة التعمير بتونس ومواصلة الشركة الوطنية للسكك الحديدية لمشاريع تجديد السكة وتدعيم الجسور والحماية من الفيضانات، كما سيتم برمجة اقتناء 418 حافلة جديدة واقتناء 220 حافلة جديدة لفائدة الشركات الجهوية للنقل واقتناء قاطرات وعربات لنقل المسافرين على الخطوط البعيدة، وتدعيم خدمات الموانئ البحرية التجارية باستكمال اقتناء 6 جرارات مينائية وإنجاز دراسة إعداد المخطط المديري للموانئ.

وبالنسبة لقطاع السكن والتهيئة العمرانية، فإنه سيرتكز على مواصلة العمل على تحسين ظروف العيش وتوفير السكن اللائق والمرافق والخدمات الضرورية وذلك أساسا من خلال العمل على الانتهاء من إعداد مشروع مراجعة التهيئة الترابية والتعمير والرّفع من جودة الدراسات العمرانية والحدّ من التوسّع العمراني العشوائي وإرساء آليات لمتابعة ومراقبة مشاريع التهيئة والعمل على الانتهاء من إعداد مشروع مراجعة مجلة التهيئة الترابية والتعمير وتبسيط الإجراءات الإدارية للحصول على تراخيص البناء والتقليص من آجالها والتسريع في متابعة ضبط قائمات المنتفعين بالبرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي على المستوى الجهوي.

2) دفع الاستثمار الخاص وتحسين مناخ الأعمال وإرساء اقتصاد المعرفة والتجديد:

ستتركز التوجهات الاستراتيجية الكبرى بالنسبة لدفع الاستثمار الخاص وتحسين مناخ الأعمال على:

ـ استحثاث نسق إنجاز المشاريع الكبرى الخاصة التي بشأنها إبرام اتفاقيات استثمار على غرار مشروع المدن الرياضية العالمية بوخاطر ومشروع المرفأ المالي بمنطقة الحسيان بأريانة ومشروع المنتجع السياحي الصحراوي بتوزر بشركة الديار القطرية،

ـ تطوير الإطار التشريعي للاستثمار أساسا من خلال إصدار المشروع المعدّل بقانون الاستثمار على ضوء التقييم والدراسات المنجزة وتحرير المبادرة الخاصة وتكريس مبدأ حرية الاستثمار من خلال مراجعة التراخيص الإدارية وتراخيص تعاطي الأنشطة الاقتصادية،

ـ رقمنة الخدمات الإدارية الموجهة للمستثمرين،

ـ دعم التجارة عبر الحدود وتحسين الخدمات اللوجستية أساسا من خلال تطوير وتوسعة الميناء التجاري برادس وإصدار الإطار القانوني للوجستيك والانطلاق في استغلال النظام الآلي للتصرف في الحاويات والمجرورات بميناء رادس،

ـ النهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة،

ـ إعداد خارطة استثمارية لكل إقليم لتحقيق توزيع متوازن للمشاريع الاستثمارية الكبرى بغاية تحقيق تنمية مستدامة وشاملة وعادلة تعزّز من تنافسية الاقتصاد الوطني في إطار التكامل في التنمية بين الجهات،

ـ تحسين مؤشرات تونس في التقارير التنافسية لتقييم مناخ الأعمال الذي يعتبر من أهم الآليات للترويج بموقع تونس كوجهة استثمارية واعدة.

وفيما يتعلق ببناء اقتصاد المعرفة، سيتم العمل خلال سنة 2025 على تسريع الإصلاحات الرامية إلى بناء اقتصاد المعرفة والتوجه نحو اقتصاد ذو قيمة مضافة ومحتوى تكنولوجي عالي مقوماته التجديد والبحث والتطوير. وتعتمد الخطة الإصلاحية في الغرض على المحاور الأساسية التالية:

ـ وضع إطار قانوني ومؤسساتي لإرساء اقتصاد المعرفة والنهوض بالمنظومة الوطنية للتجديد والبحث والتطوير وذلك أساسا من خلال:

ـ إرساء حوكمة جديدة للمنظومة الوطنية للتجديد والبحث والتطوير عبر إحداث مجلس أعلى للتجديد والبحث والتطوير لدى رئاسة الحكومة يترأسه رئيس الحكومة يتولى خاصة وضع الاستراتيجيات والبرامج الوطنية في مجال التجديد والبحث والتطوير وتطوير السياسات العمومية في هذا المجال،

ـ إحداث خطوط تمويل بالصندوق التونسي للاستثمار لفائدة المؤسسات الناشئة والمؤسسات المجددة تخصص لدعم منظومة التجديد والبحث والتطوير ووضع تشجيعات جبائية بعنوان الاستثمار في البحث والتجديد،

ـ تعزيز إدارة منظومة الملكية الفكرية وحسن استغلال براءات الاختراع وتطوير آليات المرافقة لحاملي المشاريع المجددة ودعم إحداث المؤسسات الناشئة.

3) رأس المال البشري قوام التنمية الشاملة:

خلال سنة 2025، سيتم استحثاث نسق استكمال مختلف الإصلاحات والبرامج والمشاريع المبرمجة بالمخطط التنموي 2023 ـ 2025 وذلك بالخصوص من خلال العمل على مراجعة المنظومة التعليمية والتربوية وتطوير السياسات النشيطة لدعم التشغيل ودفع المبادرة الخاصة فضلا عن رعاية وحماية الأسرة والطفولة والمرأة وكبار السن والنهوض بالأنشطة الشبابية والرياضية والثقافية وتوفير خدمات صحية وتغطية اجتماعية جيدة للجميع.

4) تنمية جهوية عادلة وتهيئة ترابية دامجة:

ستكون سنة 2025 سنة التجسيم الفعلي لمقتضيات التقسيم الترابي الجديد فضلا عن مواصلة تكريس أولويات الفترة القادمة في مجال التنمية الجهوية وفقا للمحاور التالية:

1. جهات تساهم في صياغة أولوياتها في إطار اللامركزية،
2. جهات جاذبة للاستثمار وذات قدرة تنافسية عالية،
3. تهيئة ترابية دامجة.
4. جهات تساهم في صياغة أولوياتها في إطار اللامركزية.

وفي إطار مواصلة اللامركزية أساسا ودعم العمل التنموي بالجهات والأقاليم، ستشهد سنة 2025:

ـ ضبط التصوّر الجديد لدور ومجالات تدخل المندوبية العامة للتنمية الجهوية ودواوين التنمية بما يتلاءم مع التقسيم الترابي الجديد للأقاليم وذلك من خلال مراجعة مناطق تدخل هذه الهياكل حسب الأقاليم وملائمة المهام الموكولة لها خاصة في اتجاه دعم ومرافقة المجالس المنتخبة بما في ذلك عملية التخطيط لتنمية مجالها الترابي وذلك عبر المساندة في إعداد المخططات الإقليمية والجهوية،

ـ إعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية الجهوية والتي تهدف بالأساس إلى تحقيق التناغم بين السياسات العمومية على الصعيد الوطني والجهوي والقطاعي واستغلال الفرص المتاحة والميزات التفاضلية ذات البعد المحلي والجهوي والإقليمي فضلا عن تمتين أسس التنمية المستدامة ومضامينها الاجتماعية،

ـ مواصلة إنجاز برنامج تمويل الجماعات المحلية لفائدة 177 بلدية التي تم توسعة حدودها الترابية باستثمارات في حدود 115,2 م.د،

وبهدف التقليص من الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين الجهات وإرساء تنمية عادلة وشاملة، ستشهد سنة 2025 مواصلة إنجاز البرامج الجهوية الخصوصية في مختلف مكوناتها من خلال:

ـ رصد اعتمادات في حدود 252,5 م.د بعنوان البرنامج الجهوي للتنمية تشمل التدخّل بعناصر تحسين ظروف العيش والتكوين المهني وإحداث وتدعيم مواطن الشغل للباعثين الشبان،

ـ تخصيص اعتمادات بقيمة 40 م.د بعنوان آلية اعتماد الانطلاق منها 30 م.د لآلية اعتماد الانطلاق 1 و10 م.د لآلية اعتماد الانطلاق 2،

ـ استكمال إنجاز باقي مكونات مشاريع برنامج التنمية المندمجة في قسطيه الأول والثاني من خلال خلاص مستحقات المقاولات ومسدي الخدمات وإعداد الأختام النهائية للصفقات باعتمادات تقدّر بـ 35 م.د (منها 20 م.د على ميزانية الدولة و15 م.د تمويل خارجي) واستحثاث نسق إنجاز مشاريع القسط الثالث من خلال تخصيص اعتمادات تعهد ودفع قدرها 110 م.د (منها 60 م.د على ميزانية الدولة و50 م.د تمويل خارجي)،

ـ استكمال الأشغال للمشاريع المتبقية من الجيل الأول من برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية بكلفة جملية تقدّر بـ 10 م.د، ومواصلة الأشغال بالجيل الثاني من خلال استكمال أشغال البنية الأساسية بـ 47 حيّا ومواصلة أشغال البنية الأساسية بـ 35 حيّا وإنهاء دراسات البرمجة الوظيفية والإعلام على طلب العروض للدراسات المعمارية والفنية لـ 44 منشأة خاصة بالتجهيزات الجماعية والفضاءات الاقتصادية وذلك باستثمارات تقدّر بـ 200 م.د،

ـ انطلاق الأشغال بمشاريع برنامج إحياء المراكز العمرانية القديمة باستثمارات تقدّر بـ 15 م.د،

وستشهد سنة 2025 مواصلة إعداد جملة من الدراسات الخاصة بمجال التهيئة الترابية والانطلاق في إعداد دراسات جديدة، حيث سيتم الشروع في إعداد دراسة المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني.

ومن أهم الدراسات الخصوصية التي ينتظر الانتهاء من إعدادها خلال سنة 2025 "دراسة التخطيط الترابي الاستراتيجي والرصيد

العقاري" التي يشمل محيطها كامل التراب الوطني وتهدف إلى وضع استراتيجية للتحكم والتصرف في الرصيد العقاري على المجال الترابي بصفة تستجيب للرهانات المطروحة ولمقتضيات التنمية الجهوية الناجعة والمستدامة.

سيتواصل خلال سنة 2025 العمل على:

ـ إعداد الاستراتيجية الوطنية لتنمية المناطق الحدودية وفق رؤية تنموية دامجة تنطلق من الواقع الاقتصادي والاجتماعي لهذه المناطق بهدف تحويلها من مناطق محرومة إلى مناطق مساهمة في مجهود التنمية ورافدا لها.

ـ مزيد خلق مجالات للتعاون والتبادل التجاري بين الجهات الحدودية التونسية ونظيراتها بكل من ليبيا والجزائر وذلك بمواصلة أشغال اللجنة الثنائية لتنمية المناطق الحدودية بين تونس والجزائر واللجنة التوجيهية لمشروع دراسة التنمية الاقتصادية وترقية المبادلات التجارية عبر الحدود بين تونس (ولاية جندوبة) والجزائر (ولاية الطارف).

ـ مواصلة أشغال الصيانة بمنشآت المعابر الحدودية.

5) الاقتصاد الأخضر والتغيرات المناخية:

في هذا الإطار، تتنزل السياسات للقطاعات الاقتصادية ضمن رؤية تعتمد على التأقلم والتأهيل واستغلال الفرص الجديدة في مجالات الاقتصاد الأخضر والدائري والأزرق والمستدام وذلك بالعمل خاصة على:

ـ تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك وضمان استدامة الموارد الطبيعية للأجيال المقبلة مع قدرة التكيف مع التغيرات المناخية بترشيد استعمال الموارد المائية المتاحة والعناية بالفلاحة المطرية والتشجيع على نظم الإنتاج المحافظة على مقوّمات الخصوبة الطبيعية للأرض وقدراتها على اختزال وتثمين مياه الأمطار إلى جانب حماية الثروة السمكية والنظم البحرية وترشيد استغلالها وضمان استدامتها.

ـ مواصلة ترسيخ مسار الاستدامة وبتعميم الخدمات البيئية وتوفير ضمانات لإزالة التلوث وحماية المنظومات البيئية بالتوجّه نحو معالجة وتثمين النفايات وتطوير الاقتصاد الدائري والنهوض بالقطاعات المتجددة والنمو الأخضر.

ـ تعزيز اعتماد الطاقات المتجددة لتأمين الأمن الطاقي والتحكم في التكنولوجيات والبحث والتطوير البيئي ودفع التجديد في مجالات ذات القيمة المضافة والمستدامة بما في ذلك مزيد النهوض بالمؤسسات الناشئة المتخصصة.

2.أعمال اللجنتين:

عقدت لجنتا المالية والميزانية لمجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم جلسة مشتركة يوم 01 نوفمبر 2024 للاستماع إلى السيد وزير الاقتصاد والتخطيط حول مشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2025.

وتعرّض السيد الوزير في مستهل كلمته إلى الوضع الاقتصادي العالمي الذي اتّسم بتباطؤ التعافي الاقتصادي واستقرار الأسعار العالمية وهو ما تسبب في تراجع الطلب الخارجي الموجه لتونس نتيجة تباطؤ النمو بمنطقة الأورو وخاصة ألمانيا خلال النصف الأول من سنة 2024 واستقرار نفقات الدعم في علاقة مع تباطؤ أسعار المحروقات بما مكّن من المحافظة مبدئيا على أهداف قانون المالية لسنة 2024.

وبيّن بخصوص الوضع الاقتصادي الوطني أنه تميز بضعف الأداء الاقتصادي وهو ما يحتم ضرورة الخروج من فخ النمو الضعيف، مشيرا إلى تطور الناتج دون اعتبار الفلاحة بنسبة 0,2 % خلال السداسي الأول من سنة 2024 وتعافي نسبي للنشاط الفلاحي بفضل ارتفاع تقديرات صابة الحبوب بـ 11,97 مليون قنطار سنة 2024 مقابل 5,5 مليون قنطار سنة 2023 وارتفاع الكميات المصدرة من زيت الزيتون إلى 142,1 ألف طن في موفّى شهر أوت مقابل 139,1 ألف طن خلال نفس الفترة من سنة 2023.

وذكّر من جهة أخرى انخفاض القيمة المضافة للقطاع الصناعي بنسبة (4,1- %) خلال السداسي الأول من السنة الجارية وانخفاض الإنتاج في الصناعات المعملية بسبب انخفاض صادرات النسيج بنسبة (6,3- %) وتطور طفيف لصادرات الصناعات الميكانيكية والكهربائية (0,9 %) إلى موفّى شهر سبتمبر 2024. كما أن أداء القطاعات الاستخراجية شهد كذلك تواصل التراجع وخاصة بالنسبة لنشاط نقل الفسفاط الخام من المناجم السطحية إلى المغاسل وتأخر عملية الصيانة السنوية للمغاسل وتعطل مغسلة الرديف ونقص المياه الصناعية المزودة وتواصل التراجع الطبيعي للإنتاج في أغلب الحقول النفطية والغازية وتراجع معدّل الإنتاج اليومي للنفط الى 29,6 ألف برميل/لليوم إلى موفّ شهر جويلية 2024 مقابل 33,8 ألف برميل سنة 2023 وعدم التوصل إلى تسجيل استكشافات جديدة.

وأفاد أن مستوى القطاع السياحي شهد أداء جيّدا، حيث بلغت العائدات السياحية 5980 م.د إلى غاية 20 أكتوبر 2024 مقابل 5625,6 م.د مسجلة خلال نفس الفترة من سنة 2023 وذلك رغم انخفاض عدد السياح الليبيين بنسبة (15,7ـ %) بسبب غلق معبر رأس جدير.

ثم استعرض جملة المؤشرات المتعلقة بالاستثمار على غرار ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بـ 36,9 % مقارنة بالسبعة أشهر الأولى من سنة 2023 نتيجة الارتفاع الملحوظ للاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الصناعة بـ67,7%. وتطور واردات مواد التجهيز إلى4,1 % في موفى شهر سبتمبر من السنة الجارية مقابل 0,1 % خلال نفس الفترة من سنة 2023 وانخفاض نوايا الاستثمار بنسبة (0,8 ـ %) في موفى شهر أوت 2024.

وبخصوص التشغيل، فقد ارتفع عدد النشيطين ليبلغ 4146,1 ألف خلال الثلاثي الثاني من سنة 2024 مقابل 4096,0 ألف خلال الثلاثي الثاني من سنة 2023 وارتفعت بطالة الشباب بسبب تفاقم ظاهرة الانقطاع المبكّر عن التعليم وضعف الانخراط في برامج التكوين المهني.

واستعرض مؤشرات التجارة الخارجية المتمثلة خاصة في ارتفاع صادرات زيت الزيتون لتبلغ 4038,5 م د في موفّى شهر سبتمبر 2024 مقابل 2573,3 خلال نفس الفترة من سنة 2023 وانخفاض صادرات الفسفاط ومشتقاته بـ (24,4 ـ %) خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2024 وانخفاض صادرات النظام المصدّر كليّا الذي يمثل حوالي ثلثي صادرات السلع وانخفاض واردات المواد الأولية ومواد التجهيز (تمثل حوالي 50 % من جملة واردات السلع) بنسبة

(2,7 ـ %) خلال التسعة أشهر الأولى من السنة الجارية وتوسّع العجز الطاقي ليمثل 62,4 % من إجمالي العجز التجاري إلى موفّى شهر سبتمبر 2024. وقدّم مؤشرات عن التحسّن المتواصل لتحويلات التونسيين بالخارج وعن انخفاض نسبة العجز الجاري لتصل إلى 1,3% من الناتج المحلي الإجمالي خلال السبعة أشهر الأولى من سنة 2024 مقابل 2,1 % خلال نفس الفترة من السنة الفارطة، كما بلغت المدّخرات من العملة الصعبة ما يعادل 111 يوم توريد إلى حدود 30 أكتوبر 2024 مقابل 112 خلال نفس الفترة من سنة 2023.

وأفاد أن مؤشر الأسعار شهد مسارا تنازليا بسبب استقرار نسبة الفائدة المديرية في مستوى 8 % منذ جانفي 2023 وبلوغ سعر صرف الدولار 3,10820 وسعر صرف الأورو 3,35433 في 28 أكتوبر 2024 مقابل على التوالي 3,18011 دينار و3,35885 دينار خلال نفس اليوم من السنة الفارطة.

هذا وقدّم السيد الوزير جملة المؤشرات المتعلقة بتكريس التماسك والإدماج الاجتماعي والتي تم تلخيصها في:

- الترفيع في المنحة المسندة للفئات الفقيرة المنتفعة ببرنامج الأمان الاجتماعي من 220 د الى 240 د.

- الترفيع بنسبة 7 % في الأجور الدنيا المضمونة في القطاع الخاص.

- تحسن جرايات المتقاعدين بعلاقة مع الترفيع في الأجور الدنيا المضمونة والزيادة في الجرايات الدنيا من 180 د إلى 240 د.

- الترفيع في منحة العودة المدرسية لأطفال العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل من 50 د إلى 100 د.

- استكمال إدماج الدفعة الثانية من عملة الحضائر الذين يقلّ سنّهم عن 45 سنة في مراكز شاغرة بالوظيفة العمومية والبالغ عددهم 5000 عامل.

- مساندة السياسات النشيطة للتشغيل وبرامج التمكين الاقتصادي خاصة بالنسبة للمرأة في إطار برنامج "رائدات".

- رصد خطوط تمويل لمساندة تكوين الشركات الأهلية ومؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

- تنقيح واتمام الأمر الحكومي عدد 542 لسنة 2019 المتعلق بضبط برامج الصندوق الوطني للتشغيل وشروط وصيغ الانتفاع.

- المصادقة على المخطط العملي لتفعيل نظام المبادر الذاتي.

ثم استعرض مجمل المؤشرات التي تم الارتكاز عليها لتحيين منوال النمو لسنة 2025 وتتمثل في نموّ الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0,6 % خلال السداسي الأول من سنة 2024 وتواصل الأداء الجيد لقطاع الخدمات وخاصة السياحة وتكنولوجيات الاتصال وفي المقابل تسجيل انخفاض هام للقيمة المضافة في القطاع الصناعي، هذا إضافة إلى ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 36,9 % خلال السبعة أشهر الأولى من السنة الجارية وتطور التضخم حسب مسار تنازلي ليبلغ 6,7 % في شهر سبتمبر 2024. وعليه، فقد تمّ تحيين نسبة النموّ لسنة 2024 لتبلغ 1,6 % مقابل 2,1 % مقدرة بقانون المالية لسنة 2024.

واستعرض أهم فرضيات منوال النمو لسنة 2025 على غرار تنفيذ المشاريع الاستثمارية خاصة المعطلة واستقطاب الاستثمارات الجديدة ومعالجة الإشكاليات المعوقة لتطور المؤسسات الصغرى والمتوسطة والشركات الأهلية وتحسين نجاعة برامج تنمية الجهات الداخلية وآليات التمكين الاقتصادي.

وأفاد أن التقديرات المتعلقة بنسب النموّ بالأسعار القارة والناتج بالأسعار الجارية استندت إلى عدد من المنطلقات الداعمة على غرار اعتماد استحثاث نسق إنجاز مشاريع الاستثمار خاصة منها ذات الطابع الاستراتيجي والإجراءات ذات الأثر الحيني لرفع مقدرات إنتاج القطاعات الحيوية وضمان انتظاميتها.

واستعرض بعض إنجازات سنة 2024 والمشاريع والبرامج المبرمجة لسنة 2025 في المجالات الرامية لتطوير هيكلة الاقتصاد وتحسين التنافسية. وتتمثل في:

- تطوير السياسات القطاعية وتعصير البنية الأساسية في عديد القطاعات على غرار الصناعة والمناجم والسياحة والتكنولوجيات الحديثة والطرقات والجسور والنقل،

- دفع الاستثمار الخاص وتحسين مناخ الأعمال من خلال خاصة تطوير المنظومة التشريعية للاستثمار وتكريس مبدأ حرية الاستثمار ومقاومة اقتصاد الريع وتحرير المبادرة الخاصة واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة والمشاريع الكبرى إلخ...

- التحديث الإداري وإصلاح الوظيفة العمومية والحوكمة ومحاربة الفساد في قطاعات على غرار التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والتكوين المهني والثقافة والشباب والرياضة والمرأة والأسرة والطفولة وكبار السن والتشغيل والمبادرة والصحة والعدالة الاجتماعية،

- تنمية جهوية عادلة وتهيئة ترابية دامجة في عدد من البرامج الهامة كالبرنامج الجهوي للتنمية وبرنامج التنمية المندمجة والاستثمارات البلدية،

- الاقتصاد الأخضر والتغيرات المناخية في مجالات الفلاحة والماء الصالح للشرب والبيئة وتكريس الانتقال الطاقي.

ودار نقاش، ثمّن خلاله النواب المنهجية التي تم اعتمادها في إعداد مشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2025 باعتبارها انبنت على تشخيص عميق وتمش منطقي وتقييم موضوعي للسنة الحالية ولجملة المخاطر، مؤكدين في هذا الإطار على ضرورة إيلاء جملة المخاطر المتوقعة الأهمية القصوى من خلال سن جملة من الإجراءات العملية لمواجهتها وتلافيها قصد تحقيق الأهداف المرسومة.

بينما رأى بعض النواب أنّ مضامين مشروع الميزان الاقتصادي غير متناغمة مع مشروع قانون المالية لسنة 2025 الذي يتطلب العديد من التعديلات باعتباره لم يتضمن إجراءات فعلية هادفة لدعم الاستثمار.

واعتبر عدد من النواب أنّ تحقيق نسبة النمو لسنة 2025 سيكون رهين التغيرات العالمية والرّفع من نسق تنفيذ المشاريع العمومية وحوكمة متابعة المشاريع المعطلة وضرورة اعتماد تخطيط قبلي دقيق لتفادي تعطلها لما له من انعكاسات سلبية على دفع عجلة التنمية، هذا بالإضافة إلى ضرورة اعتماد منوال تنمية جديد يرتكز على البعد الجهوي والإقليمي للتنمية والاستغلال الأمثل للثروات وتكثيف الأقطاب الاقتصادية والصناعية، مؤكدين في هذا

الإطار على أهمية التكامل بين الرؤية التنموية والسياسات العمومية وتوفير البنية التحتية اللازمة.

ودعوا إلى ضرورة سن إجراءات ونصوص تشريعية وتخصيص اعتمادات من شأنها دفع الاستثمار في عديد القطاعات لاسيما منها القطاع الفلاحي والنهوض بالقطاع الصناعي خاصة منه قطاع السيارات الذي يمثل نسبة هامة في الميزان التجاري، هذا إلى جانب مكافحة الإقصاء المالي الذي يجب العمل على تفعيله من خلال انشاء البنك البريدي.

وجدّد النواب تأكيدهم على أنه لا يمكن تحقيق النمو المرتقب دون رقمنة الإدارة والتقليص من الاستخلاص نقدا وتجاوز معوقات دفع الاستثمار وتعزيز الصادرات في كل القطاعات.

وفي ذات السياق، تطرقوا إلى ضرورة تفعيل الديبلوماسية الاقتصادية قصد دعم الاستثمار وتمويل المشاريع الكبرى، إلى جانب مزيد تعزيز دور الموانئ التجارية في دفع عجلة الاقتصاد من خلال دعم التجارة الخارجية وتحقيق نقلة نوعية في المجال..

وفيما يتعلق بالتنمية الجهوية، اعتبر بعض النواب أنّ التشخيص المعتمد في وثيقة مشروع الميزان الاقتصادي لم يتضمن مخرجات التشخيص الميداني للمجالس المحلية والجهوية، وتساءلوا عن كيفية التنصيص على شعار "رأس المال البشري قوام التنمية " في ظل غياب رؤية تعتمد على الرأس المال الوطني والاستثمار الداخلي. واعتبروا أنه لا يمكن تحقيق شعار "تنمية جهوية عادلة" دون توزيع عادل للثروات وتدعيم الإدارات الجهوية للتنمية بالكفاءات وتغيير دوري للمديرين لغاية تعميم الخبرات وتنويعها.

وبخصوص قطاع الطاقة والمحروقات، اعتبروا أنّ دعم الطاقات المتجددة المعتمدة على الرياح والطاقة الشمسية يعتبر من أهم السبل لتطوير أداء القطاع الطاقي، حيث أشار النواب إلى وجود دراسات تبيّن أنّ الشركات المختصة في الطاقات البديلة تتمتع بنسبة إدماج تفوق 50 % مما يوفر حوالي 300 مليون أورو للتصدير و100 مليون أورو للسوق المحلية.

كما أكّد النواب على ضرورة دعم القطاعات الاستخراجية من خلال تكثيف الاستكشافات والبحث وذلك بتخصيص الاعتمادات اللازمة وإبرام اتفاقيات شراكة مع المختصين في المجال مع إعطاء الأولوية للشريك المحلي وتبسيط الإجراءات المتعلقة بالرخص التي تتسبب في تعطيل عمليات الربط. وفي هذا الإطار، اقترح أحد النواب إحداث لجنة عسكرية تهتم باستكشاف الغاز.

وفي ذات السياق، أشار النواب إلى ضرورة عدم الاعتماد على الغاز الصخري كمصدر للطاقة لما فيه من مخاطر تسرب غازات سامة وتلويث للمائدة المائية، مستفسرين عن مدى تأثيره على استنزاف المائدة المائية ومسببات الغازات النابعة من الاستخراجات مذكّرين أن هذا التوجه جوبه في فترة سابقة برفض من قبل عديد الخبراء ومنظمات المجتمع المدني.

هذا واستأثر قطاع الفسفاط بحيّز هام من التدخلات، حيث أكّد جل النواب على غياب رؤية واستراتيجية واضحة للنهوض بهذا القطاع وتعافيه وهو ما يتطلب إيجاد الآليات الكفيلة بحل مشاكل القطاع قصد استرجاع نسق الإنتاج الطبيعي بتظافر جهود مختلف الوزارات المتداخلة على غرار وزارة الطاقة والمناجم ووزارة النقل ووزراة الاقتصاد والتخطيط.

وبيّنوا أنه يجب العمل على تحسين المناخ الاجتماعي وكذلك العمل على توفير المرافق الصحية الضرورية باعتبار ارتباط نشاط المجمع الكيمائي بظهور العديد من الأمراض الخطرة والنادرة. وطالبوا بضرورة التدقيق في وضعيات الشركات المرتبطة بإنتاج الفسفاط والتي تؤمن الإنتاج والنقل والتكرير وتعاني من تردي البنية التحتية، وذلك من خلال توفير الاعتمادات الضرورية لتحسين أدائها. إضافة إلى ضرورة تطوير منظومة النقل وصيانة المعدات والتجهيزات بمحطات التحويل بالمضيلة والصخيرة وقابس لدعم الطاقة التحويلية والتصديرية.

وفي نفس السياق، تطرقوا لمجمل الإشكاليات المتعلقة بالنقل من المناجم السطحية مما يتطلب تطوير وسائل النقل المستعملة وتحديثها، هذا بالإضافة إلى أنّ أقطاب التكرير خاصة منها المضيلة-صفاقس تشكو من ضعف نسبة التكرير مقارنة بالكميات المخزنة الخامة.

وبالنسبة للقطاع الصناعي، فقد أشاروا إلى تراجع قطاع الصناعات المعملية خاصة منها قطاع النسيج المحلي الذي أصبح مرتكزا على قطاع النسيج المصدر كليا وغياب شبه كلي للإنتاج المحلي في ظل غزو كبير للصناعة التركية مما أدى إلى انخفاض هامش المنافسة في السوق المحلية.

ودعوا إلى ضرورة تأهيل المجمعات الصناعية ووحدات الإنتاج وفق المعايير البيئية الدولية للتقليص من توريد عديد من المواد على غرار الأمونيتر، هذا إلى جانب تهيئة المناطق الصناعية بالمرافق الضرورية لجلب المستثمرين.

وبخصوص القطاع الفلاحي، أكد النواب على ضرورة وضع الإجراءات والتمويلات الضرورية التي من شأنها النهوض بالقطاع الفلاحي خاصة مع الإشكاليات التي يعاني منها القطاع في ظل موسم زراعي كارثي بسبب الجفاف، مشيرين في هذا الصدد على أهمية وضع مخطط استراتيجي لتجاوز الصعوبات المتعلقة بالشح المائي على غرار التوجه نحو تكثيف محطات تحلية المياه في الشمال لتغذية السدود، كما اقترحوا تطوير الصناعات التحويلة الغذائية المرتبطة بالإنتاج الفلاحي وفتح أسواق جديدة ، هذا بالإضافة إلى أهمية الاهتمام بالضيعات الفلاحية المهملة والحد من غلاء الأسمدة والبذور. واستفسروا عن أسباب تعطل برامج التنمية الفلاحية المندمجة في عدد من الولايات.

وبالنسبة للتصدي للقطاع الموازي، أجمع النواب على التفاقم الكبير لهذه الظاهرة وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد المنظم، وتساءلوا عن التكلفة الفعلية لتغيير العملة ومدى تأثيرها على التقليص من تداعيات هذا القطاع. وأكدوا في هذا السياق على تكثيف الرقابة على المناطق الحدودية في الجنوب التي اعتبروها مركز تجميع للقطاع الموازي ولوبيات الفساد في هذا المجال.

وفيما يتعلق بالإجراءات المتعلقة بدفع الاستثمار، أكدوا على أهمية الاستقرار الجبائي لجلب الاستثمار الداخلي والخارجي، هذا إلى جانب أهمية مراجعة أحكام مجلة الصرف. كما أكّدوا على أهمية التقليص من التراخيص وتعويضها بكراسات الشروط ومزيد تبسيط الإجراءات الإدارية في اتجاه تشجيع المستثمر التونسي. كما اقترحوا إرساء بنك معلومات حول الطلبة المبتكرين لما فيه من تداعيات إيجابية في بعث استثمارات متجددة وواعدة.

وبخصوص القطاع السياحي، تطرق النواب إلى أهمية تنمية القدرة التنافسية للقطاع من خلال تطوير صناعة سياحية ذات مردودية عالية على غرار السياحة الجبلية والسياحة الصحية وتدعيم الوجهة التونسية بالنسبة إلى سفن النقل البحري السياحي خاصة في المناطق القريبة من البلدان الأوروبية.

وتساءل النواب عن دواعي عدم تضمن المخططات التنموية لمزيد من المناطق الصناعية خاصة بالمناطق ذات مؤشرات تنموية متدنية بالرغم من وجود امتيازات وتحفيزات للاستثمار. وشدّدوا على ضرورة إنجاز معابر حدودية جديدة شرق-غرب لتطوير المبادلات التجارية مع دول الجوار. كما أكدوا على حل كل الإشكاليات التي تحول دون استكمال إنجاز المشاريع المعطلة في قطاعات التكوين المهني وبعث المشاريع ذات القيمة المضافة وضرورة التسريع في المشاريع المرتبطة بالطرقات السيارة والأروقة الوطنية خاصة منها المرتبطة بالجنوب مشيرين إلى أهمية وضع رؤية استشرافية للجنوب في أفق 2030.

وأوصى بعض أعضاء اللجنة بضرورة الإحاطة بالقطاع الفلاحي والعمل على إرساء مخطط وطني شامل بحسن استغلال الأراضي الدولية الفلاحية والإحاطة الكاملة بصغار الفلاحين والتعويض عن الأرض الأضرار الناتجة عن التغيرات المناخية وتعزيز مناخ الاستثمار في القطاع بإقرار مزيد من التحفيز إن وإحداث ديوان وطني للتمور الذي طال انتظاره بهدف النهوض بالقطاع

وفي تفاعله مع تساؤلات واستفسارات النواب، أكّد السيد وزير الاقتصاد والتخطيط أنّ وثيقة الميزان الاقتصادي هي نتاج عمل تشاركي مع كل الوزارات وتناغم تامّ مع المعطيات الواردة في مشروع ميزانية الدولة ومشروع قانون المالية لسنة 2025، مشيرا إلى أنّ منوال التنمية لسنة 2025 ينتقل من مرحلة الصمود إلى بداية تحقيق الإنتعاشة الاقتصادية ويتضمن مؤشرات إيجابية يمكن البناء عليها لتحقيق نسبة نمو بـ3،2% على غرار ارتفاع نسبة الاستهلاك الداخلي ودفع الاستثمار وتطور الصادرات خاصة في مجال الإنتاج الفلاحي مع تواصل الضغط على الواردات.

وبخصوص ضعف تطور مؤشر النفقات العمومية مقارنة بنسبة النمو المرتقبة، بيّن أنّ أهمية الاستثمار تكمن في إنجاز المشاريع العمومية المعطلة باعتبار توفر التمويلات، وأكّد أنّ العمل متواصل على تسريع تنفيذ هذه المشاريع المعطلة، مذكرا في هذا الإطار بصدور الأمر عدد 497 المؤرخ في 24 أكتوبر 2024 المتعلق بضبط صيغ وإجراءات خاصة تتعلق بإنجاز المشاريع العمومية الكبرى ذات الطابع الاستراتيجي وتسريع إنجاز المشاريع العمومية الكبرى المعطلة.

وقدّم توضيحات حول اللجوء إلى نظرية الترفيع في نسبة الفائدة المديرية للتقليص من نسبة التضخم المالي، حيث بيّن أنّ نظرية التخفيض في نسبة الفائدة يمكن أن تشجع على الاستثمار وبالتالي توفر السلع وانخفاض الأسعار، ولكن ذلك يتطلب حيزا من الزمن وهو ما يفسر اللجوء إلى تطبيق السياسات النقدية المتشددة في صورة تواصل الضغط على مستوى التضخم المالي.

وفيما يتعلق بالتخطيط والدراسات الاستراتيجية، أكد إلى أنّ الوزارة تعمل على وضع منهجية مجدّدة وناجعة وإيلاء أهمية للبعد المحلي والجهوي والإقليمي حيث ستتولى المجالس الجهوية الجديدة وضع التصورات الأولية لمخطط 2026-2030، مشيرا إلى أنّه سيتمّ العمل على استغلال الدراسات المتوفرة على غرار الدراسة الاستراتيجية حول المياه والدراسة الاستراتيجية حول الطاقات المتجددة والدراسة الاستراتيجية حول الانتقال الرقمي بهدف بلورة رؤية تنموية واقعية دامجة ومستدامة.

كما أفاد بإنجاز دراسات استراتيجية حول القطاعات الواعدة على غرار قطاع صناعة مكونات السيارات وقطاع صناعة مكونات الطائرات، مشيرا في هذا الإطار إلى وجود بعض المصانع المنتصبة في بلادنا والمتخصصة في صناعة مكونات الطائرات ومؤكدا أنّ العمل متواصل إلى استقطاب المؤسسات العالمية المتخصصة في هذا المجال للاستثمار في تونس.

هذا وأشار إلى إنجاز دراسة استراتيجية حول القطاعات ذات المكامن أيّ القطاعات ذات الميزات التفاضلية للاقتصاد التونسي على غرار قطاعات النسيج والسياحة الصحية والفلاحة البيولوجية.

وحول الوضع التنموي بالجنوب وغياب رؤية استراتيجية للجهة ومشاريع مهيكلة، أكد أنّ الوزارة تعتمد على منهجية التخطيط الاستراتيجي للعمل التنموي بالجهات وأنّه تم إعداد دراسة استراتيجية لتنمية الجنوب في أفق 2035 تهدف إلى تحقيق الاندماج بين الولايات ومحيطها الوطني والدولي وإلى إحكام استغلال الثروات والموارد المتوفرة حسب خصوصيات كل جهة.

وتطرق إلى مسألة تبسيط الإجراءات المتعلقة بمناخ الأعمال وحذف التراخيص الإدارية وتعويضها بكراس الشروط وسبل دفع المشاريع الاستثمارية على غرار إحداث بوابة التصرف في رخص البناء والبوابة الوطنية للمستثمر وبوابة التجارة الخارجية، مؤكدا في هذا الإطار الحرص على تكريس مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين المستثمر المحلي والأجنبي طبقا لأحكام القانون عدد 71 لسنة 2016 المتعلق بالاستثمار.

وفي ختام تدخله أشار إلى أهمية الديبلوماسية البرلمانية في دفع الاستثمار والجهود المتواصلة في البحث عن آليات جديدة لتعزيز دورها، مؤكدا أنّه ملف مشترك بين جميع المتدخلين.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نشكر اللجنتين الموقرتين على هذا العمل القيّم والجاد والآن نرفع الجلسة لنستأنفها على الساعة الثانية بعد الظهر لنشرع في النقاش العام لأعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم برئاسة السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم.

(كانت الساعة الحادية عشر وخمس وخمسين دقيقة صباحا)

استئناف الجلسة
والنقاش العام

(كانت الساعة الثانية وخمس دقائق بعد الظهر)

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

إذن نستأنف هذه الجلسة العامة الهامة،

أجدد الترحيب بالسيد رئيس الحكومة والسادة الوزراء والوفد المرافق لهم،

كما أجدد ترحيبي بالسادة النواب الكرام،

إذن سنستأنف هذه الجلسة بالنقطة الثالثة من جدول الأعمال وهي النقاش العام، ما أوصي به السادة النواب هو الالتزام بالتوقيت ثلاث دقائق لكل نائب وتجنب المناكفات في سبيل إنجاح هذه

الجلسة العامة الهامة وتعزيز دور البرلمان في الحفاظ على حالة الاستقرار السياسي الذي وصلت إليها تونس خاصة بعد نجاح الاستحقاق الانتخابي.

إذن ننطلق في النقاش العام حسب قائمة المتدخلين على التوالي وهم السادة والسيدات النواب المحترمون: ناجي بن كيلاني، محسن بن سالم، جلال القروي، الجمعي الزويدي، أسامة سحنون، سعيدة شقير، أكرم بن سالم، فتحي معالي، علاء غزواني، محمود صماري، هذه المجموعة الأولى.

الكلمة الآن للسيد النائب المحترم ناجي بن كيلاني، له ست دقائق فليتفضل.

السيد ناجي بن كيلاني

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

في البداية أود أن أرحب بالسيد رئيس الحكومة والسادة وأعضاء الحكومة والاطارات السامية المرافقة،

السادة النواب الأفاضل،

السادة الحضور الكريم،

في إطار التفاعل مع ما تفضل به السيد رئيس الحكومة في مداخلته حول مشروع ميزانية الدولة ومشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2025، لا يسعني في البداية إلا أن أثمن الدور الهام الذي تقوم به الحكومة التونسية والمجهود الكبير من أجل الاستجابة لمطالب شعبنا الكريم وفي ذات السياق ليس من شك في أن مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025 فيه سعي الى مواصلة اعتماد سياسة التعويل على الذات كخيار وطني والحد من اللجوء الى التداين الخارجي. كذلك فيه دعم للدور الاجتماعي للدولة وسعي متواصل لمجابهة التحديات المرتبطة بالتغيرات المناخية وتطور الأوضاع الجيوسياسية في المنطقة.

ولكن سيدي رئيس الحكومة ومن منطلق المسؤولية كنائب شعب في المجلس الوطني للجهات والأقاليم سأذكرك ببعض ما ورد في دستور 25 جويلية 2022 انطلاقا من التوطئة إذ تقول: "نحن الشعب التونسي الذي صبر وصابر لمدة أكثر من عقد من الزمن إثر هذه الثورة المباركة فلم ينقطع عن رفع مطالبه المشروعة في الشغل والحرية والكرامة الوطنية، ولكنه لم يلق في المقابل سوى شعارات زائفة ووعود كاذبة بل زاد الفساد استفحالا".

وهنا سيدي رئيس الحكومة وطبقا للفصل 87 الذي ينص على أن رئيس الجمهورية يمارس الوظيفة التنفيذية بمساعدة حكومة يرأسها رئيس الحكومة. أقول لك صراحة أن عمل الحكومة لا بد أن يكون في تطابق تام مع ما طالب به شعبنا الكريم ومع ما أعلنه سيادة رئيس الجمهورية من خيارات اعتبرها مصيرية لا بل حتمية إذا أردنا فعلا تصحيح مسار الثورة بل أكثر من ذلك تصحيح مسار التاريخ.

فمسار 25 جويلية كما نعلم جميعا لحظة تاريخية كانت فيها السلطة معبرة حقا عن إرادة شعب كاد يفقد الأمل في بناء دولة اجتماعية عادلة يشعر فيها المواطن أنه فاعلا لا بل صانعا للقرار.

وفي ذات السياق كنائب بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم وإذ أعتبر نفسي شريكا معكم في مرحلة البناء والتشييد أقول لك سيدي رئيس الحكومة أن الشعب التونسي اليوم يريد محاربة الفساد والمفسدين، يريد تطهير الإدارة من كل من يعطل السير العادي لها ومصالح المواطنين، نريد حكومة إنجاز ورجال ميدان يصلون الليل بالنهار من أجل تحقيق مطالب شعبنا المشروعة. نريد تنمية عادلة بين كل الجهات والأقاليم، بل داخل الجهات ذاتها.

نريد دولة قانون نكون فيها حقا متساوين في الحقوق والواجبات في إطار العدل والإنصاف، نريد بناء يقوم أساسا على تشاركية حقيقية لعلها تنسينا سياسة الفرز والإقصاء وكل مخلفات النظام المركزي الذي حكمنا لعقود وأفرز لنا لا تفاوت جهوي فحسب وإنما لوبيات وعصابات نافذة.

سيدي رئيس الحكومة، لقد طال انتظار شعبنا ولا يحق لأحد أن يخيب آماله مجددا فالجميع هنا يحمل الأمانة كل من موقعه والأمانة أمانات فالاستجابة لأهلنا في العيش الكريم هي أمانة والاستجابة لأصوات معطلين عن العمل من أصحاب الشهائد العليا أيضا أمانة وكذلك الشأن بالنسبة لمساعدة ضعاف الحال وفاقدي السند كما أن التوزيع العادل للثروة بين الجهات وداخلها في حد ذاته أمانة.

إن الأمانة أيضا والتي يجب أن نشعر الجميع بثقل أوزارها هي الحفاظ على الدولة التونسية فالكل سيمر ويمضي والدولة هي التي يجب أن تستمر وتبقى وليستحضر الجميع في كل آن وحين شهداء تونس الذين ضحوا بأنفسهم فداء لهذا الوطن فلنحمل سيدي الوزير هذه الأمانات كلها بنفس الصدق والعزم وما ذلك علينا بكثير.

أختم وأقول عاشت تونس حرة مستقلة أبد الدهر كنا ولا زلنا وسنظل على العهد مع شعبنا وجهاتنا وعماداتنا من أجل دولة اجتماعية عادلة سيكون فيها للمجلس الوطني للجهات والأقاليم وبقية المجالس المنتخبة في إطار النظام السياسي الجديد دورا هاما ومفصليا في بناء منوال تنموي جديد شامل ومتوازن انطلاقا من المحلي فالجهوي فالإقليمي ثم الوطني، شكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا للسيد النائب، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم محسن بن سالم، له ثلاث دقائق تفضل.

السيد محسن بن سالم

بسم الله الرحمن الرحيم،

تحية عطرة إلى جميع الزملاء والحضور،

سيدي الرئيس، في البداية أريد أن أرحب بالسيد رئيس الحكومة والوفد المرافق له،

لسائل أن يسأل من هي الولاية الوحيدة التي ليس لها أي رابط بالطريق السيارة؟ من هي الولاية التي ليس لها مستشفى جامعي؟ من هي الولاية التي جل منشآتها التعليمية في هيئة مزرية؟ من هي الولاية التي ليس لها دعم وتشجيع في الجانب الفلاحي؟ من هي الولاية التي تكاد تنعدم فيها المصانع والشركات سواء كانت متوسطة أو كبيرة؟ من هي الولاية التي لا يوجد فيها سكة حديدية؟ من هي الولاية التي فيها نسبة البطالة مرتفعة؟ إنها قبلي سيدي الرئيس، فهي ولاية داخلية مهمشة مظلومة محرومة كغيرها في المقابل نجد كل مقوّمات النجاح من شمس وبترول وغاز وتمر ورمل وجبس.

سيدي الكريم، لن أقول إن شباب الولاية يئسوا من هذه الدولة، بل سأقول أنهم لا يزالون يعتقدون في تونس أخرى أفضل وأرقى وأحسن، شباب همه إيجاد موطن شغل يمني النفس ببناء منزل وهي طموحات مشروعة يستقيها من خلال الفصل الثالث عشر من دستور 2022: "تحرص الدولة على توفير الطرق الكفيلة بتنمية قدرات الشباب وعلى تمكينه من كافة الوسائل حتى يساهم بصفة فاعلة في التنمية الشاملة للبلاد".

في حين أن الفصل السادس عشر يقول: "ثروات الوطن ملك الشعب التونسي وعلى الدولة أن تعمل على توزيع عائداتها على أساس العدل والإنصاف بين المواطنين في كل جهات الجمهورية".

أما الفصل الثامن عشر فيوضح أن: "على الدولة توفير كل الوسائل القانونية والمادية للعاطلين عن العمل لبعث مشاريع تنموية".

نحن وعدنا الله ووعدنا رئيس البلاد قيس سعيد ووعدنا منتخبينا وشعبنا أن "غدوة خير" فلن نترك البلاد ولن نهاجر ولن نتخلى عن تونس.

نحن الآن في مرحلة البناء والتشييد ولا أستطيع إلا أن أثمن عمل الحكومة رغم وجود العراقيل من الداخل والخارج ورغم وجود المتربصين بهذه البلاد الذين يرغبون في فشل هذا المسار ولعل ما وقع في هنشير الشعال خير دليل.

في الأخير هناك عدة مواضيع حارقة لا بد أن تحل مشكلة النواب سواء كانوا معلمين أو أساتذة أو قيمين أو مرشدين أو إطارات مساجد أو عمال حضائر وعمال متعاقدين مع الأمن أو مع أية وزارات أخرى هناك أيضا مواضيع الأراضي الاشتراكية أراضي التماس بين الولايات، مواضيع عديدة والحمل ثقيل، نعدكم ونعد شعبنا أننا لن نكون كسابقينا في المجالس البرلمانية السابقة نحن سنمثل قوة دفع للعمل...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا للسيد النائب المحترم محسن بن سالم، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم جلال القروي، له ست دقائق فليتفضل.

السيد جلال القروي

شكرا سيدي الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة الزملاء الأفاضل،

في البداية أود أن أتقدم إلى سيادة رئيس الجمهورية بخالص التهاني لفوزكم في الانتخابات التي جرت في السادس من أكتوبر، إن هذا النجاح يعكس ثقة التونسيين بقدرتكم على قيادة البلاد نحو مستقبل أفضل.

كما يسعدني أن أرحب بالسيد رئيس الحكومة والسيدات والسادة أعضاء الحكومة ونثمن جهودكم المتواصلة لتعزيز الاستقرار السياسي والأمني الذي يعد ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

إن الأداء الاقتصادي التونسي يبرز بالفعل إمكانيات واعدة فقد حققنا نموا بنسبة 1.6% في عام 2024 بتاريخ 30 سبتمبر ونطمح لتحقيق نسبة 3.2% في عام 2025 لكننا ندرك جميعا التحديات التي لا تزال تواجهنا ومن هذا المنطلق أقترح بعض الأفكار لدعم الاقتصاد وجذب الاستثمارات خاصة في قطاعات الفلاحة والسياحة والصناعات.

أولا، تحسين البنية التحتية وتبسيط الإجراءات: يحتاج المستثمرون إلى بيئة عمل تسهل عملهم وتيسر إجراءاتهم لبعث المشاريع وتأسيس الشركات والمؤسسات ويمكن التركيز على تبسيط الإجراءات الإدارية وحذف التراخيص وتعويضها بكراسات الشروط لفتح المجال للشباب والكفاءات وتطوير البنية التحتية بما في ذلك الطرقات والموانئ ووسائل النقل لتحسين سلسلة التوريد وسهوله الوصول للأسواق الداخلية والخارجية.

ثانيا، تحفيز الاستثمار في القطاع الفلاحي الذي يمثل عماد الاقتصاد التونسي ويمكن للحكومة دعم الابتكار الزراعي بتقديم حوافز لصغار الفلاحين والمستثمرين في مجال التكنولوجيا الزراعية بالإضافة إلى ذلك ينبغي تحسين تقنيات الري والمحافظة على المياه وتوسيع الأراضي السقوية ودعم الصناعات التحويلية للمنتجات الفلاحية.

ثالثا، الترويج السياحي المستدام وتطوير السياحة البديلة: إلى جانب السياحة التقليدية يمكن للحكومة الاستثمار في الترويج للسياحة البيئية والثقافية والعلاجية وسياحة المؤتمرات مما يزيد من تنوع المنتجات السياحية ويجذب فئات جديدة من السياح خاصة من أوروبا وأمريكا الشمالية إضافة إلى ذلك يمكن تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مشاريع سياحية صديقة للبيئة ومستدامة.

رابعا، تشجيع الصناعات المحلية وزيادة نسبة التصدير لدعم الاقتصاد: يمكننا تعزيز الصناعات التي تعتمد على المواد الخام المحلية مثل الصناعات الغذائية والنسيجية كما يمكن دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تهتم بالتصدير وتقديم تسهيلات لها لاقتحام الأسواق الخارجية خاصة في إفريقيا وأوروبا.

خامسا، إصلاح النظام الضريبي وتقديم حوافز ضريبية للمستثمرين، يجب تحسين البيئة الضريبية لجعلها أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية والمحلية ويمكن النظر في تقديم إعفاءات ضريبيه للمشاريع التي توفر فرص عمل محلية أو التي تستثمر في التكنولوجيا أو الطاقة المتجددة ومزيد دعم المؤسسات الناشئة.

سادسا، الاستثمار في التعليم والتكوين المهني: يجب تطوير برامج تعليمية وتدريبية تواكب احتياجات السوق وتطوير الكفاءات الوطنية في مجالات الصناعة والتكنولوجيا وفتح الشراكة مع الجامعات والمعاهد الدولية لتقديم برامج تعليمية متقدمة يمكن أن يسهم في جذب المزيد من الشركات الباحثة عن عمالة مؤهلة.

سابعا، تحفيز الاستثمار في الطاقة المتجددة: الاستثمار في مشاريع الطاقات المتجددة وهو ما يمكن من تقليل الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية ويوفر بيئة أفضل لجذب المستثمرين خاصة في الصناعات التي تهتم بالاستدامة.

ختاما، أتطلع إلى أن تؤخذ هذه الأفكار بعين الاعتبار في تطوير استراتيجيات الحكومة لتطوير الاقتصاد وتحقيق نسب نمو هامة وتوفر خدمات في مستوى انتظارات الشعب ونحن على استعداد لدعم هذه التوجهات وتحقيق رؤية مشتركة لمستقبل اقتصادي مزدهر لتونس وشكرا لكم.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم الجمعي الزويدي، له ست دقائق فليتفضل.

السيد الجمعي الزويدي

بسم الله الرحمن الرحيم،

سيدي الرئيس،

السادة النواب الأفاضل،

سيدي رئيس الحكومة مرحبا بكم،

أولا، أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في هذا المشهد الجميل وفي هذا الاندماج البرلماني الحقيقي الذي سيكون إن شاء الله اللبنة الأولى في البناء وفي التشييد وفي تحقيق آمال شعبنا وتطلعاته.

سيدي رئيس الحكومة،

من خلال الطرح الذي طرحتموه لكي تحقق الدولة الرقي والتطور هنالك معادلتان أساسيتان على الدولة أن تحافظ على التوازن داخلهما.

المعادلة الأولى، الدولة حقيقة هي المعنية بخدمة الفقراء وفي نفس الوقت يجب أن تعنى بتقديم الخدمات والضمانات الاجتماعية للطبقة الوسطى التي اهترأت ووصلت إلى حد الفقر وحين ننظر إلى التمشي العام للدولة خلال 2024 و2520 نجد حقيقة أن هنالك تمشيا نحو هذا المنحى وهذه المعادلة ليس فيه إخلالات كبيرة.

المعادلة الثانية وهي الأهم هي التوازن بين العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي التي كان فيها حقيقة اختلال خلال السنة الفارطة لأن نسبة النمو في الربع الثاني من العام كانت 1 %وإذا أرادت الدولة صدقا أن تحقق التوازن الحقيقي وتعلو إلى أعلى المراتب فيجب أن تصل إلى الموارد ثم تحقق المساواة داخله وتعممه وتحقق التنوع وحقوق الإنسان داخله.

النقطة الثانية، كيف نحد من الآثار السلبية للضغط الجبائي المرتفع؟ لماذا لا توسع الدولة من القاعدة الضريبية عوضا عن الزيادة خاصه في الأنشطة التي تكون خارج السياق الرسمي مثال السلع المهربة بل تستطيع الدولة أن تستعمل الضريبة العينية التي تُستعمل في دول أخرى على السلع المهربة وبالتالي ستحقق ثلاث منافع بالضرورة:

الأولى، هي الزيادة في مداخيل الدولة،

الثانية، أنها تخفف من الضغط الجبائي،

الثالثة، تحاول استقطاب هذا الغول الاقتصادي الذي هو خارج منظومة الدولة وهو الاقتصاد الموازي.

وفي نفس النطاق سيدي رئيس الحكومة، عملية التدرج في دفع الضريبة صحيح هناك عدل فمن الضروري أن يدفع صاحب الثراء الفاحش أكثر من الفقير في الضريبة داخل الدولة لكن هذا العدل هو عدل في تحمل المسؤولية وفي تقاسم الألم وليس العدل في تقاسم مواطن الشغل وفي تقاسم الموارد الحقيقية وفي نفس هذا المجال إذا كانت هذه الشركات الكبرى والبنوك والذوات الاستثمارية الكبرى نثقل عليها الضرائب ففي الظاهر أننا نضرب أصحاب الثراء الفاحش لكن للأسف في الجوهر وفي العمق نحن نمس الفئة المفقرة المهمشة لماذا؟ لأن زيادة التكاليف خلال المراحل المختلفة من الإنتاج سواء كان منتجا أو خدمة فمن الضروري أن يرفع في السعر الرسمي للمنتوج ونحن نعيش في وطن واحد حلقة متلاحمة وبالتالي سيتضرر صاحب الدخل الضعيف.

المسألة الثالثة، سيدي رئيس الحكومة، الفقر لا يحارب بالقروض إنما بنمو اقتصادي قوي يوفر مواطن شغل تحفظ كرامة الناس لأن هذه القروض خاصة القروض الفلاحية فإنه سيتم التعامل معها كما كان يقع في السابق فمن خلال هذه القروض سينتفع المزود أكثر من المقترض في حد ذاته لأن السلع عينية يكلف له السلع بضعف الثمن في السوق ويقول له بأنها دون فائدة.

المسألة الأخيرة، أنا بصفتي نائب عن إقليم أربع وعن ولاية قفصة بالتحديد والله إني لأشعر بالفخر وبالعز والأمل وبالشرف حين أرى أن الممول الأساسي للحكومة التونسية هي البنوك المحلية وهذا هو التوجه الحقيقي الذي يجب أن ننحى فيه جميعا لكي نحقق السيادة الوطنية الحقيقية لكن سيدي رئيس الحكومة إذا كان الاقتراض مجحف من البنوك المحلية فإنه من الممكن أن تتولد عنه مشاكل مصرفية ويمكن أن يقلل من السيولة داخل الأسواق.

ختاما أطلب منك بكل ود وبكل محبة وأعضاء حكومتك الموقرين أن لا نلتجئ إلى الاقتراض من البنك المركزي مباشرة حتى لا نزيد من تعميق نسبة المديونية والتضخم ونصل إلى نسبة لن نتمكن من السيطرة عليها وشكرا وتحيا تونس.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم أسامة سحنون، له ست دقائق فليتفضل.

السيد أسامة سحنون

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد رئيس الحكومة والوفد المرافق له،

مرحبا بكل الزملاء والزميلات في المجلس الوطني للجهات والأقاليم ومجلس نواب الشعب،

نحن اليوم بصدد تجربة أولى وجديدة ألا وهي العمل المشترك البرلماني ومناقشة الميزانية من خلال برلمانين وهذا ما يدعم ويعزز الرقابة على الوظيفة التنفيذية أكثر.

لقد تحدث السيد رئيس الحكومة عن منوال تنمية وأنا حقيقة لا أحبذ هذه الكلمة وأريد استعمال كلمة نمط إنتاج لأن كلمة منوال التنمية ليس تغييرا في السياسات الكبرى ولكن تغيير في الآليات وهو نفس المنوال التنموي الذي طبق في تونس لمدة 60 سنة.

نمط الإنتاج الجديد الذي نطمح له هو التعابير المكثفة وهو الترجمة الحقيقية للشعار المركزي للثورة التونسية هو الشغل والحرية والكرامة الوطنية، والشغل فيما يعنيه هو القطع مع التشغيل الهش ومع كل أشكاله بما يعني عقود المناولة وحسب رأيي عقد الكرامة و"SIVP" وغيره، التشغيل الهش يعني فيما يعنيه هو الترفيع في الأجر الأدنى الذي تضمنه الدولة الذي أصبح اليوم حقيقة مضحكا ويمس من كرامة التونسي، فمن غير المعقول اليوم أن يتقاضى التونسي أجرا لا يتجاوز 500 دينار في 2024 حين نتحدث عن التشغيل كما أنه من غير المعقول أن نتحدث عن التشغيل دون أن نتحدث عن تدعيم الدولة في الاستثمار وأن

المستثمر الأول يجب أن يكون الدولة ولا غيرها لأن الدولة حين كانت لها أقطابا تنتج أفرزت نسب نمو محترمة وليس ما يعادل 2% و3% وهي غير مُفرحة حقيقة ومن ينبهر بهذه النسب لن يتقدم.

وحين نتحدث عن الشعار المركزي للثورة فإننا نتحدث عن الكرامة الوطنية والتعبيرات عن الكرامة الوطنية بما في ذلك التعليم المحترم والنقل المحترم والصحة المحترمة.

السيد رئيس الحكومة،

التعليم في تونس يعاني ويختنق والمصعد الاجتماعي أصبح معطلا ولم تعد المدرسة هي المصعد الاجتماعي.

السيد وزير التعليم العالي،

الجامعات التونسية أصبحت مصانع لتفريخ البطالة ونشرها ولم تعد الجامعات تواكب سوق الشغل وتواكب التكنولوجيات الحديثة.

بالنسبة إلى النقل السيد رئيس الحكومة، لقد أصبح في تونس كابوسا حيث يقضي المواطن ساعات طويلة في انتظار وسائل النقل التي لا تأت ونرغب في أن تكون وسائل النقل العمومية محترمة وتكون في خدمة المواطن التونسي مثلما نرغب ولا تكون مستعملة لمدة عشر وعشرين سنة ويستعملها التونسي مجددا كأن قدرنا هو اقتناء المستعمل دوما.

بالنسبة إلى الصحة السيد رئيس الحكومة، فإن وضعية الصحة في تونس الخارطة منقسمة مستشفيات جامعية في جزء من الدولة وشمال الدولة تقريبا بدون مستشفيات جامعية حيث لا يملك الشمال الغربي ككل أي مستشفى جامعي وحيد وليس من المعقول أن يتنقل الناس إلى المستشفيات الجامعية وتحرمنا الدولة لمده 70 سنة من مستشفى جامعي وحيد فالناس يطلبون حقهم في الصحة وهو حق دستوري وحق كوني.

وحين نتحدث أيضا عن الشعار المركزي للثورة فلا يمكن أن لا أتحدث عن الحرية التي تعني في تعبيراتها المكثفة والعميقة السيادة الوطنية التي لا تتحقق حين نقترض لأنه الاقتراض عذرا هو إهانة ومهانة وتبعية لأن الأساس هو التعويل على الذات وعلى خيرات بلادنا والتعويل على أبناء بلادنا وتكون الأولوية للمستثمر التونسي لا للمستثمر الأجنبي الذي نستقبله بالورود لسنوات ونقدم له التسهيلات وامتيازات جبائية لعشر سنين وندفع عنه معاليم التغطية الاجتماعية فما الذي يطلبه أكثر من هذا؟ ولو توفرت 1% للمستثمر التونسي ما توفر للمستثمر الاجنبي لرأينا نسب نمو مرتفعة وتقلصت البطالة فوفروا للمستثمر التونسي وللشاب التونسي ظروفا حقيقية للاستثمار كما وفرنا للأجنبي وسنرى المردودية.

حين نتحدث أيضا عن السيادة نتحدث عن ميزانية الدولة فيجب أن يكون البنك المركزي هو الممول الرئيسي حيث أصبحت البنوك تتخلى عن دورها الأساسي في أن تمول وتدعم المستثمرين وأصبحت تمول ميزانية الدولة وهذا ضرب للدور الأساسي للبنوك وللاستثمار.

أيضا سيدي رئيس الحكومة أين وصلت بنك البريد ونحن نعرف ما يمكن أن يفعل بنك البريد وعائداته.

كذلك أريد أن أؤكد أن ثروات الشعب التونسي ملكا له ولا يستغلها إلا هو والحكومة التونسية ولن تكون تونس محطة توليد الطاقة للأجنبي.

في الأخير أقول إما اقتصاد وطني يرتكز على عقول وسواعد وخبرات وخيرات بلادنا يترجم سيادة حقيقية وعزة لوطننا وشعبنا أو اقتصاد مرتهن معوّل على الآخر يخلف الذل والوهن والتبعية وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيدة النائبة المحترمة سعيدة شقير، لها ست دقائق تفضلي.

السيدة سعيدة شقير

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا السيد رئيس الحكومة والوفد المرافق له،

تحياتي للسادة النواب،

تحية للشعب التونسي الأبي،

احتوت هذه الجلسة المخصصة لمناقشة ميزانية الدولة على عدة إيجابيات نثمن عملكم ولكن لنا بعض الملاحظات.

نحن سعيدة شقير نائبة عن المجلس الوطني للجهات والأقاليم.

أولا، الاقتراض الداخلي للدولة من البنوك المحلية يحد من قدرتها على دعم المؤسسات المتوسطة التي تمثل العمود الفقري للاقتصاد الوطني.

ثانيا، قانون الشيكات زعزع الثقة بين التاجر والحريف وقد يشهد هذا القطاع تداعيات عدة.

نقطة ثالثة، النظام الجبائي الذي يستهدف الأفراد ذوي الدخل يفوق 50 ألف دينار يضر بالعدالة الاجتماعية مما يؤثر سلبا على القدرة الشرائية لهذه الفئة.

سيدي الرئيس،

سيدي رئيس الحكومة،

نقترح بعض الحلول التي نرى أنها ناجعة:

أولا، تفعيل أحكام مصادرة الممتلكات التي بقيت على رفوف البنوك الوطنية الثلاث أصبح أمرا حتميا فقد حان وقت التصرف بها ببيعها لضخ أموالا طائلة يمكن أن تعزز ميزانية الدولة وتدعم دور البنوك في تنمية الاقتصاد، كما نقترح أيضا تفعيل الدفع الالكتروني وقد صار واقعا يفرض نفسه لخلق مناخ من الثقة بين جميع الأطراف لدفع عجلة التنمية وللحد من الاقتصاد الموازي.

كما نقترح إعفاء ذوي الدخل الأقل من 500 دينار من الدفع الضريبي.

إيقاف الواردات الصينية لمنتوجات مقلدة لمنتجاتنا الوطنية على غرار المثال المغربي يحمي المؤسسات الصغرى من الإفلاس ويدعم الابتكار المحلي ويعزز النمو الاقتصادي.

وأخيرا وليس آخرا أذكر سيدي رئيس الحكومة بضرورة تفعيل المجلس الأعلى للتصدي للفساد والمجلس الوطني للخدمات المكلف بتأهيل قطاع الخدمات بخصوص تحري القطاع وإهدار المال العام.

ثقتنا كبيرة بأنكم ستأخذون ملاحظاتنا بالاهتمام اللازم ونحن اليوم جميعا أمام مسؤولية تاريخية وأمام شعبنا نسعى لتحقيق تطلعاته في وطن مزدهر قادر على أن يحتضن أبناءه ويوفر لهم الأمان وخاصة الأمن الغذائي والاقتصادي.

النماء والتقدم لتونس عاشت تونس، عاش الشعب العربي.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم أكرم بن سالم، له ست دقائق فليتفضل.

السيد أكرم بن سالم

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

أبدأ بالترحيب بسيادة رئيس الحكومة وجميع الوزراء المرافقين والموقرين،

مرحبا بالسادة نواب الشعب للغرفتين،

مرحبا أيها الشعب الكريم،

أريد أن أبدأ بكل الشكر والتقدير للمجهودات المبذولة من سيادة رئيس الحكومة وبقية الوزراء لمحاولة تجسيد وتطبيق توصيات السيد رئيس الجمهورية في مشروع قانون الميزانية من خلال تفعيل وتطوير الدور الاجتماعي للدولة بإحداث صناديق تنتفع بها الطبقات الضعيفة والتخفيف القدرة الشرائية للمواطن وحماية العاملات الفلاحيات وايجاد حلول القطع مع التشغيل الهش وغيرها من الإجراءات.

لكن سيدي رئيس الحكومة دعنا نذكر أن ميزانية الدولة التونسية مرتكزة بالأساس على الجباية وميزانية 2025 أهم ما جاء بها ومعظم الفصول المهمة هي التنقيحات على مستوى الضريبة والمعاليم الديوانية وغيرها من الاجراءات الجبائية حتى الصناديق التي تم إحداثها يتم تمويلها من الجباية والمعاليم المفروضة.

السيد رئيس الحكومة، حقيقة لم نلتمس شيئا واقعيا فيما يخص مبدأ التعويل على الذات الشعار الذي دائما ما سمعناه من سيادتكم ومن سيادة وزيرة المالية ومن السادة الوزراء في بسطها لمشروع القانون هذا الشعار كان يمكن أن يتجسد في إجراءات لحماية المصنع التونسي والمنتوج التونسي للتخفيف في المعاليم الديوانية على منتوجات أجنبية لها مثيل في الصناعة التونسية، هذا الشعار كان يمكن أن يتجسد في شكل اجراءات تشجع الكفاءات التونسية على الإنتاج وتخفيض العبء على التوريد من كل احتياجات التونسي بالعملة الصعبة.

التونسي الذي نتحدث عنه اليوم سيدي الرئيس حين تتوفر الاستراتيجية المناسبة والمناخ قادر على أن يصنع تلفزة تونسية ويسميها قرطاج وأن يصنع ثلاجة تونسية يسميها الرفاهة وأن يصنع لاقطات هوائية ويسميها أثير.

كانت الصناعة الغذائية التونسية رقما واحدا في إفريقيا وتزاحم الماركات العالمية، هذا ما تمكن التونسي من صنعه في السنوات السبعينات والثمانينات فما بالك بزمن 2024 حيث تمكن التونسي من الإحراز على الجوائز والمراتب الأولى في مسابقات عالمية للروبوتات والذكاء الصناعي والبرمجيات الحديثة وغيرها من المجالات المتقدمة.

ماذا قدمت الحكومة لتهيئة الأرضية المناسبة لتشجيع التونسي على الابتكار وعلى التعويل على الذات من خلال الإنتاج والتصنيع وإنشاء صناعة تونسية عالمية قادرة على منافسة عالمية بعقول وأياد تونسية؟

سيدي رئيس الحكومة، حتى بالسنوات العجاف قبل 25 جويلية وقد كانت لدينا مكانة عالمية الحمد لله مازلنا إلى حد الآن نحافظ عليها ونحتل المراتب الأولى كمثال في زيت الزيتون التونسي الذهب الأخضر الذي كان سببا في إنقاذ الاقتصاد التونسي عام 2024 ماذا بشأن محصول 2025؟ وما هي الاجراءات التي قامت بها الحكومة للنهوض بقطاع زيت الزيتون؟

سيدي الرئيس، في اللحظة الراهنة التي نتناقش فيها ونتشاور ونتحدث فإن الفلاح التونسي يعاني من سرقة إنتاج الزيتون كل يوم، إذ توجد لوبيات تعمل بالسرعة القصوى حتى تنتزع منه المحصول بأبخس الأثمان واليوم الفلاح التونسي بصدد جمع الزيتون فإنه يبيعه بأسعار بخسة لا تغطي حتى المصاريف التي تكبدها لمدة سنة.

سيدي الرئيس، يوجه لك الفلاحون في قطاع الزيتون نداء استغاثة ويتساءلون متى تستفيق الحكومة وتقدر قيمة الثروة التي تملكها وتحاول تثمينه عند التصدير وتحاول تحسين الظروف للمنتج حتى يعتني وينتج أكثر.

أخيرا وليس آخرا، الرجاء من سيادتكم لفتة لملف المنطقة الصناعية بصواف بناء على طلب السيد النائب عمر.

أختم وأطلب من سيادتكم بكل لطف "إن شاء الله ربي يبقى علينا الخير" وإن شاء الله نكون موجودين هنا في مشروع قانون ميزانية 2026 وتكون لدينا محاولات ومخططات كبرى تدعم وتهيئ الأرضية المناسبة لشبابنا المتميز عالميا لجعل تونس رقما مهما في المعادلة العالمية للصناعة والابتكار عن طريق تشريك السادة النواب الوطنيين لإيصال صوت المواطن البسيط عن طريق المجالس المحلية والجهوية في وضع بصمته في القانون المقبل 2026 إن شاء الله.

ملاحظة أخيرة سيدي الرئيس إن المجالس المحلية لها اقتراحات جدية وفعلية في القانون المنظم بين المجالس، في مشروع قانون الميزانية فالرجاء الأخذ بعين الاعتبار الاقتراحات في السنة المقبلة ويقع الاستماع لهم قبل إعداد مشروع ميزانيه 2026 وشكرا سيدي الرئيس وشكرا السادة النواب.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم فتحي معالي، له اثني عشر دقيقة، فليتفضل.

السيد فتحي معالى

شكرا سيدي الرئيس،بسم الله الرحمن الرحيم،

زميلاتي الفاضلات،

زملائي الافاضل من الغرفتين،

بودي أولا أن أرحب بالسيد رئيس الحكومة وأن أرحب بالسادة الوزراء بيننا،

في البداية أريد أن أشير إلى التكامل والانسجام والتفاعل بين الغرفتين وهذه لبنة من لبنات بناء دولتنا في مرحلة التشييد والبناء وإننا لنشد على أيديهم ونقول لزملائنا في مجلس نواب الشعب، إننا جنبا الى جنب نحقق ما نصبو إليه ونطمح إلى تحقيقه فيما سيأتي من سنوات قادمة.

في مستهل كلمة سيدي رئيس الحكومة أريد أن أثمن إيفاء بلادنا بتعهداتها الخارجية وهذا لعمري نتاج لمجهودات الجميع وهو أول رفع لتحد من التحديات، كما أثمن استعادة الدولة لدورها الاجتماعي وأثمن توجه الدولة الاجتماعي ترسيخا للحرية والسيادة فوق أرضنا وتحت شمسنا وإنها لإرادة لا تلين.

وانخراطا منا سيدي رئيس الحكومة في الدولة الاجتماعية العادلة التي نادى بها سيادة الرئيس قيس سعيد وإيمانا منا بضرورة تقليص الفوارق بين الجهات ومزيد الاهتمام بالمناطق الداخلية والحدودية في صلب أقاليم متفاعلة مع بعضها ومنفتحة على الخارج جميعها فإننا كأبناء ولاية قبلي نقترح عليكم سيدي رئيس الحكومة، الإيفاء بما وعد به السيد رئيس الجمهورية الأستاذ قيس سعيد، عند زيارته الولاية بالإحداث الفعلي لديوان تنمية الجنوب والصحراء الذي سيساهم في الحد من البطالة بأنواعها المختلفة وسيساهم فعلا في دفع عجالة التنمية كما نطالب بإحداث أو بإدراج هذا الإحداث بقانون المالية 2026 والشروع في تنفيذه بداية من سنه 2025 مع توفير الاعتمادات اللازمة.

سيدي رئيس الحكومة،

إحداث معبر حدودي يربط الولاية بالشقيقة الجزائر باعتبار أنه تم الاتفاق حول هذا الإحداث ضمن الاتفاقية المشتركة التونسية الجزائرية التي انعقدت في شهر جانفي 2024 بالجزائر العاصمة وإيمانا منا بأهمية التعليم في مختلف مراحله فإننا ندعو إلى تعديل خارطة المؤسسات الاجتماعية بإحداث مدرسة عليا للفلاحة الصحراوية لتكوين مهندسين في هذا المجال باعتبار هذا الاختصاص غير موجود حاليا في تونس ويمكن أن يستقطب طلبة من خارج الجمهورية.

سيدي رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

إن فلاحي ولاية قبلي في هذه الفترة بالذات يعيشون جملة من الصعوبات المتعلقة بموسم جني التمور ولعلي سيدي رئيس الحكومة أذكركم بأن قبلي تنتج 80% من المنتوج الوطني للتمور و70 % من دقلة النور إلا أن الفلاح في هذه الولاية يعيش جملة من الصعوبات والعراقيل بدءا من التلقيح الى مرحلة جني المحصول تسعيرا وتسويقا وما يتصل بذلك من مشاكل وعراقيل يمكن أن نتجاوزها ويمكن ان نتحداها ويمكن أن نجد لها حلا في إحداث ديوان وطني للتمور على غرار بقية الدواوين الأخرى الموجودة لمنتوجات بلادنا التي نعتز بها من شمالها الى جنوبها.

سيدي رئيس الحكومة،

إذا تحدثت عن الصحة في قبلي فإنني أقول وبكل صراحة إن الوضع الصحي في قبلي سيدي رئيس الحكومة لا يمكن إلا أن ننعته بالمتردي، مستشفى جهوي لا أطباء اختصاص فيه ولا قاعة عمليات فيه وجهاز "scanner" سيدي رئيس الحكومة لا يزال في علبته غير قابل للاستعمال.

سيدي رئيس الحكومة،

إن صحة المواطنين حق دستوري وإن رئيس الدولة يحرص تمام الحرص على المحافظة على الإنسان التونسي روحا وجسدا وعقلا لذلك أرجو من حضرتكم ومن حكومتكم إيلاء الأهمية التي يستحقها هذا المستشفى والذي يمكن أن يكون مجرد صورة لمستشفيات أخرى بجهاتنا وأقاليمنا.

سيدي رئيس الحكومة،

إذا ما حدثتكم عن النقل، فإننا نعاني ما نعاني، النقل يا سيدي رئيس الحكومة من تونس العاصمة إلى قبلي 550 كم وعندما نستقل الحافلة التي تؤدينا الى مدينة قبلي نعيش الأمرين من حيث نوعية الحافلة ومن حيث المسافة الطويلة التي نعيشها داخل هذه الحافلة، رجاء أن تولوا اهتماما لمثل هذه المسائل لأنها فعلا معاناة وقد طالت هذه المعاناة.

الشركات الأهلية سيدي رئيس الحكومة، نحن نبارك هذا التمشي ونؤمن بجدوى ذلك، بجدوى بعثها وتأسيسها إلا أنها ما تزال تعترضها جملة من الصعوبات نرجو من حكومتكم الموقرة التفكير في تيسير السبل لإنشائها وبعثها والاستفادة منها في أكثر من مجال وفي أكثر من مكان.

ثم سيدي رئيس الحكومة، نحن أعضاء المجلس الوطني للجهات والاقاليم، عندما أدينا القسم على أن نكون أوفياء مخلصين، جادين، عاملين لمصلحة هذا الوطن فإنني أذكركم بأن زملائي في مختلف الغرفتين ما زلنا على العهد وسنستمر على هذا العهد لنبني تونس التي نريد، تونس التقدم، تونس الرقي، تونس الازدهار، تونس الخالية من الفساد والمفسدين، تونس العمل والبذل والعطاء، إننا ننخرط جميعا في مسيرة البناء والتشييد كل من موقعه وليس بعزيز على أبناء تونس أن يرفعوا التحدي وراء التحدي إذا ما توفرت الإرادة الصادقة والعزيمة التي لا تلين.

سيدي رئيس الحكومة،

أعرف أن المسؤولية الملقاة على عاتقكم وعلى عاتق حكومتكم ثقيلة نتقاسمها ليكون العبء أخف ولنكن يدا واحدة من أجل تونسنا الحبيبة، نحن في كل هذا نعتز ونفتخر بهذا الانتماء إلى هذا الوطن الحبيب الذي بإمكاننا ان نجعله في مصاف الدول الراقية والمتقدمة والمزدهرة.

عاشت تونس حرة مستقلة أبد الدهر والرحمة والمغفرة لشهدائنا والنصر لفلسطين، كل فلسطين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، إذا الكلمة الآن للسيد النائب المحترم محمود صماري وله اثني عشر دقيقة تفضل.

السيد محمود صماري

شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

مرحبا بالسادة الحضور،

مرحبا بالسيد رئيس الحكومة وأعضاء الحكومة وكل السيدات والسادة النواب،

ونحن نؤدي واجبنا تجاه شعبنا صاحب السيادة الأصلية ومن هذا المنبر الحر يهمني كنائب كل الجهات عن كل جهات البلاد أن أذكر بتاريخ ونضالات أهلنا لعقود طوال لقد كانت كل هذه الجهات جهات الجمهورية التونسية الأبية وعلى مدى تاريخها منبعا للفداء ونموذجا للنضال الوطني بسواعد مقاومي الاستعمار الفرنسي في خمسينيات القرن الماضي بما قدموه فداء لعزة واستقلال الوطن

والذين حرموا بعد ذلك من أبسط الحقوق فعانوا التهميش والنسيان، ظروف معيشية دون المؤمل تعادم ملكية أراضيهم ومساكنهم التي منحت لهم، جرايات ضعيفة لا تلبي الحد الأدنى لمتطلبات الحياتية.

ذكرت ما ذكرت في الحديث عن هذه الشريحة أنهم أناس قاوموا المستعمر الفرنسي لكنهم جوبهوا بالنسيان والتهميش هذه الفئة لها جاريات ضعيفة في حدود 350 دينارا وعندما يتوفى الأب تخفض هذه الجراية التي تحصل عليها أرملته إلى الخمس ولا أرى وجاهة في هذا الإجراء، إذا إلى أن بلغنا مرحلة مفصلية في 17ديسمبر 2010 ثورة على الظلم والتهميش، تلك اللحظة الثورية التي انطلقت لتغيير واقع أليم فكانت صوت الحق الصادح ضد الظلم والإقصاء وأصبحت رمزا للتغيير والأمل لكل التونسيين لكن رغم كل هذه التضحيات ظلت أغلب جهات البلاد الداخلية خاصة خلف الركب متذيلة المؤشرات.

فلابد من إعادة النظر ومراجعة السياسات التنموية تجاه هذه المناطق بما يحقق العدالة ويعيد لأبنائها ما يستحقونه من فرص العيش الكريم والتنمية المستدامة وجميعنا يعلم مدى تأثير الاستثمار على مستوى المناطق الداخلية في دفع عجلة التنمية وتطوير البنية التحتية وتحسين ظروف العيش.

ونحن بصدد مناقشة ميزانية الدولة 2025 على مستوى لجان بين المجلسين الوطني الجهات والأقاليم ومجلس نواب الشعب كما ينص عليه المرسوم عدد 1 لسنة 2024 بتاريخ 13 سبتمبر 2024 المنظم للعلاقة بين المجلسين عنوانها تكامل وانسجام وتلازم بالوظيفة التشريعية للغرفتين بالاستعانة بأهل الذكر لإنفاذ إرادة الشعب في رسم المنوال الذي يريده ونريد قانون ميزانية يقطع مع المناويل السائدة ويؤسس للدور الاجتماعي للدولة العادلة وعلى هذا الأساس تبقى انتظارات أبناء شعبنا أكثر معقولية في التنمية والتشغيل وتجويد الحياة وعلينا مراقبة وتسيير المرفق العام في كل المجالات وإنفاذ خدمة المواطن على سياق جديد وناجع بالسرعة المطلوبة وبأقل الإجراءات وهو يعد من موارد الدولة الأساسية وقد كان مهملا وهذا يمثل عائقا ومصدرا للفساد الذي يهدد الاستقرار والسلم الاجتماعي.

والدولة مطالبة بامتلاك المعلومة الكاملة الدقيقة حول كل مقدراتها والمؤشرات الاقتصادية والتداين وقاعدة بيانية لكل شيء بكل إقليم وجهة ومعتمدية وعمادة وريف وهي البيانات الضرورية لتسويقها لدى عامة الشعب من طرف رجال الدولة المختصين في الميدان كل حسب اختصاصه مشهود لهم بالحيادية والنزاهة والكفاءة والوطنية ويكون حضورهم ضاربا في جميع المواقع التي تهتم بالتخطيط والتنفيذ في كل المستويات المحلية والجهوية والإقليمية والوطنية وتكون الواقعية والشفافية هما حصرا الحصن المنيع للاستقرار الأهلي وبث وعي مجتمعي يحترم الدولة ومؤسساتها ويصون قرارها السيادي الوطني بالسيطرة على مقدراتها وموقفها من كل القضايا الإنسانية العادلة.

ونحن اذ نستبشر خيرا في المسار التصحيحي كسبيل لنجاح والتخلص من السياسات والخيارات الاوطنية والاشعبية، نهيب بكل قرارات سيادة الرئيس الجمهورية في القطع مع الفساد وحماية الطبقات الهشة والظلم فإننا نؤكد على دورنا في المجلس الوطني للجهات والأقاليم والدور المهم لكل المجالس المحلية والجهوية والإقليمية في استكمال مشروع التحرر الوطني وكسب معركة التنمية التي تنتصر للجهات المحرومة والمعزولة أملا في تونس أخرى تجسد إرادة الهامش في صنع القرار والمشاركة في جوهر عملية التنمية وازالة الفوارق بين الجهات فتونس في حاجة إلى أفكار ومفاهيم وثقافة جديدة تحل محل شعارات وتوجهات عفى عنها الزمن مع الاستقلالية والتعويل على الذات.

إذا في الأخير وذاك نداء استغاثة للفلاح التونسي ومع بداية موسم جني الزيتون هذه السنة لاحظنا نزولا حادا في الأسعار ونثمن الإجراءات المتخذة لصالح الفلاح، فقط نطالب بالتسريع في تطبيقها لإنقاذ الموسم ومرافقته في كل المراحل الجني والتسويق الى غير ذلك.

عاشت تونس حرة مستقلة، عاش شعبها حرا أبيا، العزة لشهدائنا الأبرار المجد والخلود لشهداء غزة ولبنان وشكرا والسلام عليكم ورحمه الله وبركاته.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، إذا أمرر الكلمة الآن للسيد النائب المحترم فاروق الخميري له ثلاث دقائق تفضل.

السيد فاروق الخميري

شكرا سيدي الرئيس،

سيدي رئيس الحكومة،

مرحبا بكم وبالوفد الوزاري المرافق لسيادتكم،

أردت التحدث في مداخلتي عن ديوان الأراضي الدولية بما أنكم تحدثتم عن هيكلته، ديوان الأراضي الدولية توزع تقريبا على كل ولايات الجمهورية وما حصل في الشعال حصل ويحصل وسيحصل في العديد من المركبات الفلاحية وذلك لغياب الرقابة وما أكثرها من هيئات رقابية مدججة بكل الوسائل التقنية واللوجستية غير أن دورها بقي نظريا يكاد يكون لا أساس له من الصحة على أرض الواقع.

ديوان الأراضي الدولية هو الضامن الأوفر حظا لتوفير الحبوب وزيت الزيتون واللحوم الحمراء والحليب لكن للأسف الشديد سياسة الفساد والإفساد للتفويت فيه بقيت حاجزا لتحقيق الذات المعنوية والمادية لهذه المؤسسة العظيمة الرائدة، لذلك أدعوكم من هذا المنبر باسم كل الذين أمنوني على أصواتهم أن تدعوا السادة الولاة والسادة المندوبين الجهويين للفلاحة بأن يتركوا مكاتبهم إلى حين وحثهم على مباشرة عملية المراقبة والتدقيق في كل ما يخص العمليات الإدارية والمالية دخلا وخرجا في كل المركبات الفلاحية والاستئناس بذوي الخبرة من كل الجهات المتداخلة وتأكدوا أننا سنعثر على العديد من التجاوزات المخفية تحت عديد المسميات والعناوين والتي يمكن أن ترتقي إلى حد الجرائم.

سيدي رئيس الحكومة،

ما نحتاجه هو الضرب على أيدي العابثين بقوت التونسيين، كل ما نحتاجه احترام القانون وتطبيق نصوصه دون تمييز أو محاباة، فكل مقومات النجاح موجودة في تونس لو توفرت الحاضنة القانونية لذلك أسأل ما فائدة دراسة بعض الميزانيات ورسمها على الورق ثم يقع تعطيلها بنفس حجة القانون وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا السيد النائب، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم علي الماجري وله ثلاث دقائق تفضل.

السيد علي الماجري

السيد رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة النواب،

يشرفني أن أعرض بعض الملاحظات حول الميزان الاقتصادي لبلادنا في الوقت الراهن في ظل الظروف الاقتصادية العالمية والمحلية التي نشهدها.

إن الميزان الاقتصادي مثل مرآة عكست واقعنا الاقتصادي من خلال علاقة الانتاج بالاستهلاك وحركة الأموال والتبادل التجاري في فهم التوازنات المالية في الاقتصاد الوطني.

أولا التوازن التجاري، إن الميزان التجاري يعد أحد المؤشرات الأساسية لقياس التبادل التجاري والعجز في قطاعات معينة بات يؤثر بشكل مباشر على استقرارنا المالي.

ثانيا الميزان المالي، تأثرت موازنة الدولة بعوامل متعددة تشمل الديون الداخلية والخارجية إضافة إلى مديونية القطاع العام والحلول التي وقع تبنها حتى الآن قد لا تكون كافية لمعالجة المشكل.

ثالثا السياسات النقدية وأسعار الصرف، ينبغي أن تكون لدينا رؤية إستراتيجية للتعامل مع تقلبات سعر الصرف من خلال أدوات السياسة النقدية مثل رفع أو خفض الفائدة وتوجيه الاقتصاد نحو الاستدامة المالية.

رابعا الاستثمار، الاهتمام أكثر بالاستثمار الخاص بالمناطق التي تعرف بصعوبات لجلب الاستثمارات في مختلف قطاع الإنتاج وتبسيط الإجراءات يسهل في تحسين الوضع الاقتصادي فالإجراءات الإصلاحية الهيكلية التي تبنتها الحكومة مهمه لكن تحتاج إلى مزيد من الدعم والوضوح في التنفيذ.

إن الشفافية في إدارة الموارد العامة ومحاربة الفساد وتطوير القطاع العام تمثل عناصر حاسمة في تحقيق التوازن المالي ونمو اقتصادي مستدام.

كذلك إيلاء الجهات والاقاليم الأهمية من حيث المعطيات الإحصائية وتحيين الأرقام بإعداد قاعدة المحاسبة الجهوية والإقليمية وذلك الاستغلال في تحسين مناخ الأعمال وتطوير الجاذبية الاقتصادية.

أتناول في هاته المداخلة موضوع بالغ الأهمية يمس حياة المواطنين وهو النقل ويتعلق بنقص وسائل النقل العمومي والضغط الكبير الذي يعانيه المواطنون في التنقل اليومي من والى مقر عملهم في ظل هذا الوضع لابد من التفكير في حلول إستراتيجية مستدامة، نقترح مثلا إحداث قطار للأحواز في ولاية منوبة يربط من نهاية خط القطار السريع رقم "د" الى برج التومي من معتمديه البطان يمر عبر خمس معتمديات،

كذلك في ولاية بنزرت إعادة تشغيل خط الترابط بين منزل بورقيبة وتينجة.

إحداث هاته السفرات يمكن أن تكون حلا فعالا لتحسين خدمات النقل وتخفيف الضغط على الطرق ويساهم في تعزيز الاوضاع البيئية والاقتصادية في نطاق العدالة الاجتماعية والحد من التفاوت بين الجهات.

نفقات التنمية المرصودة لولاية منوبة ضئيلة جدا لا تستجيب للواقع، أطلب من الحكومة لف نظر إلى معتمديات ولاية منوبة خاصة طبربة والبطان وعماداتها الريفية المهمشة تحتاج إلى اهتمام خاص من الحكومة نأمل أن تجد الآذان الصاغية وأن تكون الخطوة الأولى من الحكومة الموقرة. والسلام عليكم.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد محمد العايش جامعي له من التوقيت ست دقائق فليتفضل.

السيد محمد العايش جامعي

شكرا سيد الرئيس،

أرحب بالسيد رئيس الحكومة وكافة أعضائها،

بكل فخر واعتزاز يشرفني حضوري اليوم بينكم في هذا اليوم التاريخي ولأول مرة في تاريخ تونس اجتماع مجلسين تحت قبة هذا الصرح العظيم غايتهم المشتركة والوحيدة النهوض بهذا الوطن العزيز إلى أعلى المراتب بين الأمم.

السادة الكرام،

نحن اليوم مجتمعون لمناقشة مشروع ميزانية الدولة أود أن أعبر عن شكري لكل الكفاءات الوطنية التي ساهمت في إعداد هذا المشروع ولن أتطرق لمناقشة الأرقام وكما سبق أن ذكرت أن من سهر على إعدادها إطارات لا نشك في كفاءتهم وإنما نود أن نشارك في الرؤية والطموح الذي لمسناه من المواطن، المواطن الذي حملنا أمانة الدفاع عن آماله وأحلامه في تحسين ظروفه المعيشية.

إن المواطن التونسي صبور ومتفهم لظروف بلادنا ولما خلفه الفساد طيلة العشرية السوداء، صبور لأنه لمس الصدق لدى السيد رئيس الجمهورية في مقاومة الفساد واسترجاع الاموال المنهوبة وأملاك الدولة سواء كانت عقارات او منقولات.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الأعضاء،

الرجاء العمل على التكريس اللامركزية في جميع القطاعات وخاصة المشاريع التنموية ومراجعة عديد الإجراءات المتبعة داخل بعض المهمات ونخص بالذكر رجوع لجان الصفقات الجهوية إلى المرصد الوطني للصفقات العمومية للنظر وللأسف تتراكم وتبقى بالأشهر تنتظر رأي اللجان لإبداء الراي فيترتب عن ذلك في عديد الأحيان تخلي المقاول أو المزود فيعاد طلب العروض أحيانا لثالث مرة فيكلف الدولة أموالا طائلة.

إن انتظارات أهالينا بسيطة وغير معقدة وهي الإسراع في تنفيذ المشاريع المعطلة ومعالجة الأسباب.

السيد رئيس الحكومة،

المواطن طلباته حق دستوري في العيش الكريم ونحن نتطلع بفارغ الصبر كما تفضلت بالذكر القطع النهائي مع التشغيل الهش وتنفيذ الوعود وبعث برسائل طمأنينة لهم في أقرب الآجال.

حملت برسالة من السادة أعوان التأطير الذين ينتظرون تفعيل نتائج المناظرة ومن السادة النواب أيضا الرجاء كل الرجاء التنزيل

على صفحة وزارة التربية إجابة شافية وكافية وبصفتي نائب عن جهة القصرين أود التطرق للمشاريع المعطلة وهي عديدة وكثيرة وأرجو إجابات تطمئن المواطن.

الطريق الرابطة بين سبيطلة وتالة، الطريق الرابطة بين القصرين وصحراوي، الطريق الوطنية بوشبكة قابس، المعهد الثانوي خمودة فوسانة، المستشفى المحلي بتالة، سد بو لعابة، سد واد قرقور، المشروع الذي انتظرناه ولا زلنا ننتظره المركز التجاري بمعبر بوشبكة مع العلم أن أسباب التعطيل عقارية بحتة وبإمكان الدولة حل الإشكال لأن لها أملاك على الحدود وتثبت الدراسات أنه يمكن استغلالها للمشروع.

عاشت تونس حرة مستقلة والسلام عليكم.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا السيد النائب على ما تفضلت به من مقترحات وأدعو السيد محمد بن رجب هذه المرة للتدخل بتوقيت ثلاث دقائق تفضل.

السيد محمد بن رجب

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة الحضور الكرام،

أرحب بكم جميعا وأشكر لكم حضوركم الكريم،

اليوم نجتمع لمناقشة قانون المالية والميزان الاقتصادي لسنة 2025 وهما آليتان أساسيتان يعكسان التزام الحكومة نحو تعزيز التنمية المستدامة وتحسين القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية الهشة.

يهدف هذا القانون الى تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والاجتماعي من خلال مجموعة من الإجراءات المالية والجبائية التي تعزز توزيع العبء الضريبي وتدعم الاستثمار.

من بين الاجراءات البارزة نجد إحداث صناديق جديدة لدعم الحماية الاجتماعية مما سيسهم في تعزيز الشفافية وتقوية شبكة الأمان الاجتماعي كما أن تشجيع الطاقات المتجددة هو محور أساسي في هذا القانون حيث يعتبر الاستثمار في الطاقة المستدامة ركيزة للنمو الاقتصادي المستدام.

وفي هذا الإطار أؤكد على أهمية تشجيع الاستثمارات البيئية للشباب الذين يمثلون محرك التغيير والابداع، يجب توفير بيئة استثمارية ملائمة لهم مما يعزز الصحة العامة وجودة الحياة ويحسن سمعة تونس كوجهة للاستثمار، كما أود أن أشير إلى أهمية التسريع في إصدار مجلة الأملاك العمومية حيث أن ذلك سيسهم بشكل كبير في تعزيز مردودية العقار الدولي وادماجه بفاعلية في الدورة الاقتصادية.

لا يمكننا إغفال ضرورة إيجاد حلول للوضعيات العقارية الفلاحية المقتناة من المنتفعين الأصليين إن هذه العقارات غالبا ما تكون خارج سيطرة الدولة وغير مستغلة مما يولد خوف الفلاحين من استرجاعها وهذا الوضع قد يضطرهم أحيانا إلى التفريط فيها وإقامة أحياء عشوائية تفتقر إلى المرافق العمومية مما يعيق جهود التنمية المحلية، علاوة على ذلك يجب تبسيط إجراءات تأسيس الشركات الأهلية للخروج من نمط التعاضد من خلال تقليص عدد الأشخاص المطلوبين لإنشائها هذا سيساعد في خلق فرص استثمارية جديدة للشباب مع ضرورة تقديم الدعم والإحاطة بهم لضمان نجاحهم.

ختاما السيد رئيس الحكومة، إن تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة يتطلب تعاونا وثيقا بين جميع الجهات المعنية نوصي بمواصلة تعزيز الشفافية والرقابة وتشجيع مشاركة المجالس المحلية في عملية التخطيط لضمان تلبية احتياجات المواطنين في جميع مناطق البلاد وتحقيق نتائج ايجابية تساهم في رفع مستوى المعيشة وتعزيز الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة الآن لتدخل السيدة النائبة المحترمة سامية السويسي لها ست دقائق تفضلي.

السيدة سامية السويسي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد رئيس الحكومة والوفد المرافق له،

كل الشكر والتقدير لكافة الزملاء بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم ومجلس نواب شعب،

في البداية ونحن نخوض في مناقشة مشروع قانون المالية والميزانية يسرني أن أشير إلى أهمية التجربة البرلمانية الجديدة في تركيبتها وهي تجربة فريدة تحدث لأول مرة في تاريخ تونس، هذه التركيبة البرلمانية الجديدة تمثل خطوة مهمة نحو تعزيز التعددية وتطوير الممارسة الديمقراطية في بلادنا.

إن هذا الإطار البرلماني المتجدد يمنحنا الفرصة لتقديم رؤي جديدة والعمل بفاعلية أكبر لتحقيق تطلعات شعبنا وعلينا في ظل هذه الديناميكية الجديدة أن نعمل بروح المسؤولية والتضامن لضمان مشروع قانون مالية وميزانية يعكس التحديات الراهنة ويلبي آمال المواطنين في تحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية.

سيدي الرئيس،

السادة النواب المحترمون،

ونحن نناقش مشروع قانون المالية والميزانية لابد من التأكيد على أهميتها المحورية في بناء اقتصاد وطني قوي اقتصاد ينتصر للخيارات الشعبية الوطنية ويعزز العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

لقد آن الأوان لأن نتخذ خطوات جريئة للقطع مع المناويل التفقيرية التي ساهمت على مدى سنوات في تعميق الظروف بين الجهات والفئات وزادت في معاناة شرائح واسعة من شعبنا.

ينبغي أن يكون قانون المالية أداه لدعم التنمية العادلة عبر الاستثمار في المناطق المهمشة وتمكين المواطنين من فرص اقتصادية حقيقية تضمن لهم الكرامة والعيش الكريم.

السيد رئيس الحكومة،

بصفتي نائب عن جهة سيدي بوزيد من واجبي أن أتحدث عن معاناة هذه المنطقة التي عاشت الويلات رغم تاريخها النضالي المشرف من دورها البارز في حركة التحرير الوطني وصولا الى اللحظة

الثورية في 17 ديسمبر إلى اليوم مازالت رسائل المعاناة تصلني من أهل سيدي بوزيد محملة بآمال أن تجد هذه القضايا اهتماما حقيقيا وأن تؤخذ بعين الاعتبار في سياسات الدولة ومن أبرز هذه القضايا الراهنة المخاوف المتعلقة بترويج مادة زيت الزيتون التي تعد مصدر رزق أساسي لعدد كبير من الفلاحين فعدم إيجاد حلول عاجلة وفعالة قد يتسبب في خسائر كبرى لهذا القطاع الحيوي مما سيؤدي إلى تداعيات اجتماعية خطيرة ليس فقط على الفلاحين ولكن على المجتمع ككل.

ولعلكم لا تعلمون أن سيدي بوزي تتمثل في زراعة الزيتون بـ 63% من مساحة الأراضي الفلاحية وفي سنه 2023 أنتجت هذه الولاية قرابة 220 ألف طن من الزيتون و40 ألف طن من الزيت وتعتبر الأولى وطنيا في إنتاج الزيت والزيتون وتساهم بنسبه 21% من مجموع الانتاج الوطني لزيت الزيتون.

تحتل سيدي بوزيد المرتبة الثانية عالميا بعد مقاطعة "توسكانا" الإيطالية وتقديرات هذه السنة سوف تنتج سيدي بوزيد 310 ألف طن من الزيتون و60 ألف طن من زيت الزيتون وبالرغم من كل ما تقدم سيدي بوزيد بها 112 معصرة وليس بها إلا مصبا وحيدا للمرجين بمعتمدية سيدي علي بن عون، سيدي بوزيد ليس بها أي إدارة جهوية لأي بنك مما يعطل عملية تحويل أصحاب المعاصر والفلاحة.

سيدي رئيس الحكومة،

الى متى سيدي بوزيد سوف تعاني هذا التهميش سأقولها اليوم وأعيدها في كل مرة في الحقيقة تؤسفني ولايتي التي ترعرعت فيها والتي أسمها ولاية "التدشينات" فمن المؤسف أن كل المشارع وقع تدشينها في لوحة رخامية نحت عليها اسم مسؤول معين هدفه امتلاء سيرته الذاتية وإرضاء المشرفين عليه ومن المؤسف أن نجد هذه المشاريع التي وقع تدشينها وصرفت عليها الدولة المليارات مهملة وفي طي النسيان ومن المؤسف كثيرا أن الولاية التي قامت بثورة اجتاحت جميع الدول وذكر اسمها في المحافل الدولية ورفع اسمها تكريما لها طالبت بأقل ما يمكن من المتطلبات.

سيدي، طلباتنا بسيطة تتمثل في أن نعيش حياة كريمة نريد جهاز "scanner" جديد وإحداث شركة جهوية للنقل، وأستغل وجودكم اليوم والسيد وزير النقل بيننا لكي أتحدث عن معاناة تلاميذنا ومواطنينا في سيدي بوزيد.

سيدي، إلى متى ستبقى سيدي بوزيد مثل "عسكر زواره مقدمين في الحرب ومتأخرين في الراتب" ومظلومين في الذاكرة الرجاء من سيادتكم تفعيل القرارات والمشاريع والأراضي الدولية للشباب العاطل عن العمل.

نقطة أخيرة سيدي رئيس الحكومة وسيدتي وزيرة المالية، الرجاء مراجعة الباتيندات فمن غير المعقول اليوم أن شركة تحقق مرابيح بمئات الملاين لا يقتطع منها إلا 700 دينار في المقابل يتم اقتطاع 400 دينار على موظف.

وفي الختام أين وصلت الحكومة بخصوص رقمنة الإدارة اليوم.

عاشت تونس حره مستقله أبد الدهر. شكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة ريم بالحاج محمد لها ست دقائق تفضلي.

السيدة ريم بالحاج محمد

بسم الله الرحمان الرحيم،

على الله العزم ونحن بإذنه عازمون،

سيدي رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السادة نواب المجلسين،

سيدي رئيس الحكومة والوفد الوزاري الذي يرافقه،

نرحب برئيس الحكومة والوفد الذي يرافقه،

سيدي رئيس الحكومة،

تعلمون أننا في عهد البناء والتشييد وأننا نواب المجلس الوطني ثابتون على خدمه الوطن والمواطنين وتعلمون أيضا أننا بنائنا القاعدي محلي جهوي أقاليم وجهات وأقاليم فكر رئاسي متوازن بامتياز هدفه الأساسي الاستثمار والتنمية المستدامة للنهوض بالبلاد التونسية وتحقيق العدالة بين الجهات لذلك علينا أن ندعم مشروع سيادة الرئيس ونضع حدا للهرسلة والتجاهل الذي يمارسه بعض المسؤولين للمجالس المحلية والتسريع في القانون الضابط للعلاقة بينهم فكلنا نعمل من أجل راية واحدة عاشت تونس ودامت الراية التونسية شامخه.

ولا يخفاكم سيدي أنه من أبرز أهدافنا تخطيط عادل ومتوازن ومحكم في المسار التنموي يساهم في رفع الرهانات والتحديات لبناء تونس جديدة تليق بجميع التونسيين ونحن عازمون وثابتون على الإنجاز لذلك سيدي الكريم نطمح من سيادتكم أن تسعوا إلى العمل والتخطيط ضمن أهداف متطورة لتحسين البنية التحتية للبلاد التونسية مع المحافظة على التوازن بين الجهات وتكون لديكم استراتيجية محكمة لبناء برامج تنموية ينتظرها المواطنين وتضمن لهم فرص شغل جديدة وآفاقا متنوعة تعزز وتدعم اقتصاد الدولة وينقص من الغلاء الذي يكبد كاهل التونسي، كم من مشروع معطل اليوم في تونس وكم من منطقة مهمشة تعاني من الحرمان التنموي.

أريد أن أستغل المداخلة هذه أذكر منطقتي حلق الوادي، المدينة السياحية الثقافية الرياضية، حلق الواد المدينة الشعبية الجميلة، المدينة المعتدلة، مدينة الزوالي والثري، مدينة الاستثمار بامتياز تفتقر إلى العديد من المشاريع المهمة، حلق الوادي اليوم مثلا بدون وحدة صحية مستوصف والحمد لله برمجت إعادته في المنطقة جهويا، حلق الوادي بدون دار للثقافة مهمش ثقافيا وهي مدينة لها تاريخ ثقافي عريق وجديرة بمركب ثقافي، حلق الوادي اليوم فيها حصن تاريخي تراثي "الكراكة" يقام فيه مهرجان البحر الأبيض المتوسط العريق الذي أسسه المسرحي الراحل المنصف السويسي وتصادف البارحة ذكرى وفاته "الله يرحمه".

والمؤسف ومنذ ثلاث سنوات وتحت إشراف مستثمر لا نعلم عنه شيئا أين المحافظة على التراث؟ مدخل المنطقة اليوم مظلم ومغلق بحواجز مخجلة أخفت جمال المنظر ورونق حلق الواد، اليوم فيها قوس إسباني تاريخي تحت إشراف وزاره الثقافة والمحافظة على التراث يستغل من قبل مهرجان نسمات المتوسط وبإصرار من فنانين المنطقة صيفا مشكورين وباقي السنة مهمل ومهمش ووكر "للحراقة" يؤسفني ذلك.

حلق الوادي اليوم لديها ميناء مهمش، استغلاله الوحيد استقبال الزوار دون مشاريع مثمرة للمنطقة ولأبنائها وتقلص من حجم البطالة يجب استغلاله والاستثمار فيه.

حلق الوادي لها شاطئ جميل، ولكنه مهمش وغير محمي ويمكن أن يكون مشروع سياحي ضخم يشمل الضاحية الشمالية بأكملها.

حلق الوادي اليوم لها مشروع مهم تصريف مياه الأمطار وأملنا كبير أنه سيغير المدينة وينقذها من الفيضانات للأسف معطل إلى اليوم ولم ينجز بعد.

لا يمكنني أن لا أذكر حلق الواد وأنا اليوم من أجلها ومن أجل أبنائها لتحقيق الأهداف التنموية المفقودة فرغم موقعها الإستراتيجي حلق الوادي منطقة للاستثمار بامتياز مهمشة كبقية المناطق. في حلق الوادي سيدي المحترم برمجت العديد من المشاريع المحلية في مجال الرياضة والترفيه وتحسين الرصيف والطرقات تثلج الصدور ولكن للأسف أكثرها معطلة أموالا مرصودة ونسبة الإنجاز مخجلة تحطم القلوب.

سكان حلق الوادي تعبوا من التهميش واللامبالاة، سوق بلدي في قلب المنطقة يخجل، انتصاب فوضوي وسوق خالي فمتى سنتحدث عن مشروع كامل وهادف وفي الآجال المحددة ومتى يمكن لنا القول بأننا وصلنا إلى نمو اقتصادي مستدام ودون عراقيل للأسف نحن اليوم في مجلسنا الوطني للجهات والأقاليم نطمع وسنعمل على تحقيق أهدافنا ومشاريع بلادنا والنهوض بتونس نحو الأفضل كما نطمح إلى منوال تنموي ثقافي تربوي سياحي اجتماعي صحي يشمل ولاية تونس والـ 24 ولاية إن شاء الله لتكون البلاد التونسية غنية تنمويا.

لماذا كل الأشياء الجميلة تلاشت ولماذا لا نستغل معالمنا الأثرية وتراثنا التونسي في البناء والتشييد؟ فالإصلاح والترميم في تونس واجب، تونس المدينة تخجل اليوم والعديد من المناطق التونسية تعاني نفس الشيء، الإهمال والتهميش.

سيدي المحترم، ذوي الإعاقة وحقهم في السياسة العمومية وقانون الميزانية وتخصيص مؤشر تنفيذي خاص بهم يجب أن يمارسوا حقوقهم الحياتية دراسة، ترفيه، شغل واستشفاء بكل أريحية والدستور يضمن لهم حقهم في ذلك ونخصص لهم جزء في استثمار المشاريع.

سيدي الفاضل، نحن نعوّل على وزارتكم التمشي في استراتيجيات جديدة من أجل وطننا العزيز وهذا ما ذكرتموه وأعيد ما ذكرتموه في مداخلتكم القيّمة والمطمئنة والحمد لله.

سيدي الفاضل، يجب متابعة البلديات والخور الذي يوجد فيها مصالح المواطنين آخر اهتمامهم قرارات تصدر وتلغى بدون مرجع قانوني، يجب متابعة مستودع البلديات على كامل تراب الجمهورية.

سيدي رئيس الحكومة،

وجود المجلس الوطني للجهات والأقاليم ومجلس النواب والحكومة أساسا لخدمة البلاد والمواطنين يد واحدة لمصلحة البلاد والتقدم بها، بلادنا جميلة ويطيب فيها العيش، عاشت تونس أبد الدهر وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم عبد الكريم عرضاوية، له ثلاث دقائق.

السيد عبد الكريم عرضاوية

شكرا سيدي الرئيس،

تحيه سيدي رئيس الحكومة،

تحيه لأعضاء الحكومة،

تحيه إلى الزملاء الأفاضل،

تحيه إلى الضيوف الكرام،

بسم الله الرحمن الرحيم: "وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ.". صدق الله العظيم.

سيدي رئيس الحكومة،

من خلال تقديمكم يتجلى لنا بوضوح رؤية تونس 2030 في ميزانية الدولة ومشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2025 وسعيكم لبناء دولة اجتماعية عادلة ونحن نعيش في زمن تشهد فيه الاقتصاديات العالمية تحولات سريعة وغير مسبوقة سواء بسبب التغيرات الجيوسياسية أو التقدم التكنولوجي أو التحديات البيئية التي من شأنها أن تحدث تغيرات في تقديرات الميزانية على سبيل الذكر فإن مهمة الفلاحة تلعب دورا هاما في تحقيق أهدافنا على غرار الأمن الغذائي وتعبئة موارد الدولة حيث لا يمكن النجاح في حرب التحرير الوطني دون ضمان الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

سيدي رئيس الحكومة،

من خلال صوت الجهات نبلغكم نداء استغاثة من أهالينا فموسم الزيتون في خطر، إن انخفاض الأسعار الذي شهدته السوق في الآونة الأخيرة مقارنة بسعر زيت الزيتون في الأسواق العالمية ليس في صالح الفلاح التونسي لذلك العمل بتوصيات سيادة رئيس الجمهورية وسرعة التصرف في أخذ الإجراءات اللازمة من شأنه أن يحفظ حقوق الفلاحين وتكون رسالة طمأنة حتى نتمكن من إنجاح الموسم وبلوغ الأهداف المنشودة.

سيدي رئيس الحكومة،

السرعة مع التأكيد على النجاعة هو المطلوب كلنا نعرف دور زيت الزيتون في تعبئة موارد الدولة من العملة الصعبة وحاجياتنا عندما تكون هناك رسالة طمأنة يطمئن الفلاح بأن الدولة تحميه وكل من تخول له نفسه أنه سيعبث بهذه الثروة سيتراجع إلى الوراء.

سيدي رئيس الحكومة،

إن هذا التعطيل وهذا العبث موجود بكثرة مثال ذلك محول في طريق السيارة منذ اكتمال طريق السيارة سيدي رئيس الحكومة وعلى مستوى صفاقس قابس إلى حد الآن مازال بصدد الإنجاز لم تكتمل الأشغال بينما في الصين هناك مستشفيات تم إنجازها السيد رئيس الحكومة وهناك باعثين عقاريين خواص شيدوا عمارات في زمن وجيز والأشغال لدينا لازالت متواصلة في هذا المحول.

في الختام، إن ميزانية الدولة ليست مجرد أرقام وتقارير بل هي رؤية وأمل للمستقبل ونجاحنا في تحقيق أهدافنا التنموية يعتمد على مدى التزامنا جميعا حكومة وشعبا بروح المسؤولية والتعاون فكل مواطن بربوع الوطن شريك في البناء من خلال تقديم مقترحاته للمجلس المحلي الراجع له.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا السيد النائب، إذن أحيل الكلمة الآن للسيد النائب المحترم سامي الماكني، له ثلاث دقائق تفضل.

السيد سامي الماكني

شكرا سيدي الرئيس،

سيدي رئيس الحكومة،

زملائي النواب الكرام،

أود في البداية أن أعبر عن تقديري للجهود المبذولة من طرف الحكومة والسعي إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وسط تحديات محلية ودولية كبيرة.

نحن اليوم بصدد مناقشة مشروع قانون المالية والميزان الاقتصادي لسنه 2025 في وقت يمر فيه الاقتصاد الوطني بتحديات وتمر فيه معيشة المواطن بضغوطات لا يمكن تجاهلها.

اسمحوا لي أن أقدم بعض النقاط المحورية التي أرى أنه من الضروري الوقوف عندها وذلك بهدف تحقيق المصلحة العليا للوطن.

أولا، فيما يخص استمرار الاعتماد على القروض لتغطية العجز المالي وهو ما يزيد من تدهور المديونية ويعرض اقتصادنا لمزيد من الهشاشة. سيدي رئيس الحكومة، نريد رؤية استراتيجية واضحة لتقليص الاعتماد على التمويل الخارجي وتعزيز موارد الدولة الذاتية ونقترح تفعيل إجراءات حادة لمكافحة التهرب الضريبي وجعل الإدارة الجبائية أكثر شفافية وفعلية في جميع الضرائب بطرق عادلة وغير مجحفة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا، تعزيز القطاعات الإنتاجية هي الحل لتحريك الاقتصاد وخلق فرص عمل القطاع الفلاحي على سبيل المثال يحتاج الى دعم حقيقي من الدولة في ظل ما يعانيه من نقص في المياه وارتفاع تكاليف الإنتاج كما أن قطاع الصناعة بحاجة إلى تحفيز الاستثمارات وتوفير بيئة ملائمة لنمو المؤسسات الصناعية ونرى من الضروري التوجه نحو الطاقات المتجددة وتعزيزها وتقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة من الخارج مما سيساهم في تحسين الميزان التجاري.

ثالثا، سيدي رئيس الحكومة، التفاوت الجهوي لا يزال قائما نطالب بتخصيص جزء أكبر من الميزانية لمشاريع التنمية في المناطق الداخلية مع خلق حوافز استثمارية لجذب رؤوس الأموال إلى هذه المناطق ودعم المشاريع الصغرى والمتوسطة التي ستساهم في تشغيل الشباب وتحد من ظاهرة الهجرة من الأرياف والمدن.

رابعا، لا يمكننا تحقيق أي نمو اقتصادي إذا لم نستثمر في رأس المال البشري، هناك نقص في تمويل قطاع التعليم والصحة وهو ما يعكس تراجعا في مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، نطلب من الحكومة إعطاء الأولوية لهذه القطاعات عبر تخصيص اعتمادات إضافية لتحسين جودة التعليم وتوسيع الخدمات الصحية خاصة في المناطق الداخلية.

أخيرا السيد رئيس الحكومة، إن تحقيق أي من الأهداف التي طرحها مشروع قانون المالية يتطلب منا تعزيز الشفافية والمساءلة، نريد أن نرى رقابة فعالة على تنفيذ المشاريع.

ختاما ميزانية 2025 يجب أن تكون نقطة تحول نحو مستقبل أكثر إشراقا يعتمد على سياسة اقتصادية متوازنة تدعم القطاعات الحيوية وتضمن العدالة الاجتماعية بين جميع تونسيين، عاشت تونس وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

الكلمة الآن للسيد النائب المحترم فهمي مبارك، له ثلاث دقائق.

السيد فهمي مبارك

بسم الله الرحمن الرحيم، " رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي يَفْقَهُوا قَوْلِي" صدق الله العظيم.

مرحبا سيدي رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

مرحبا سيدي رئيس الحكومة وكل الوفد الوزاري المصاحب لك،

مرحبا بكل الزملاء والزميلات تحت قبة هذا البرلمان،

سيدي الرئيس، بصفتي ناقلا لصوت الجهات ونائبا عن هذا الشعب العزيز نشد على أيديكم لتوجهات مشروع قانون المالية والميزانية لسنه 2025 والتي تواصل حرصها على تعزيز الدور الاجتماعي للدولة والتأكيد على السيادة الوطنية والحد من التداين وحسن الحوكمة الإدارية ومحاربة الفساد حيث يعتبر مشروع قانون المالية والميزانية باعثا لرسائل مطمئنة رغم التغيرات المناخية والجيوسياسية وقد لمسنا هذا في نسبة النمو التي تعملون على تحقيقها والمقدرة بـ 3.2% لسنة 2025 ونحن نعلم جيدا أن هذا الرهان غير مستحيل لو تظافرت كل الجهود مع التسلح بترسانة من القوانين والتشريعات التي تدفع نحو الهدف المنشود.

وعلى مستوى تماهيكم مع السياسة الاجتماعية للدولة وسياسة القرب أكثر من المواطن وفي إطار مواصلة تركيز مسار اللامركزية وجب علينا ذكر دور الجماعات المحلية كعنصر مفصلي للنهوض بالجهات الداخلية والجهات المهمشة مع التقسيم العادل للثروات وبعد تركيز المجلس الوطني للجهات والأقاليم والمجالس المحلية والجهوية صار من اللزوم إصدار القانون والتراتيب المنظمة للعلاقة بين المجالس والسلط المحلية والجهوية حتى تتمكن كشريك لها مشروعيتها في لعب دور تنموي واجتماعي واقتصادي ونحن نسأل هنا عن موعد صدورها؟

وفي جانب آخر سيدي الرئيس بكل ود أريد أن أعلمكم أن سياسات دعم التشغيل لا نراها تتماشى مع مطامح شبابنا العاطل عن العمل من أصحاب الشهائد العليا إذا كان من الأجدر علينا قبل الشروع في وضع خطط وآليات بديلة وجديدة مراجعة وتقييم الأليات التشغيلية الهشة حسب تصوري وأقصد اليوم آلية التشغيل "SIVP" وعقد الكرامة وملف المعلمين النواب نعتبرها آليات استغلال واستنزاف للطاقات والكفاءات التونسية وهنا نحرص على إيفاء الدولة بتعهداتها مع كل النواب فهم من يبنون الأجيال ونسأل عن موعد انتدابهم.

لا نستطيع اليوم الحديث عن التشغيل دون تنميه في الرأس المال البشري وبدون وضع خطه استراتيجيه وطنيه وتشاركية لمواكبه الثورة المعلوماتية والتكنولوجية وهنا نسأل متى سوف تدخل تقنية "PayPal" حيز الاستغلال.

سيدي الرئيس، صحيح أنه من الجيد أن ننتهج سياسة التعويل على الذات لكن فيما يخص موارد...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

أعيدوا الكلمة إلى السيد النائب فهمي مبارك.

السيد فهمي مبارك

سيدي الرئيس، صحيح أنه من الجيد أن ننتهز سياسة التعويل على الذات لكن فيما يخص موارد ميزانية الدولة التي سوف تتراوح نسبتها 90% لسنة 2025 هذه الموارد سوف تكون من الجباية وهذا سيتعارض مع استراتيجية وسياسة الدولة في التخفيف على كاهل المواطن التونسي، سيدي تونس اليوم في حاجه إلى رسم منوال تنموي أو نمط إنتاجي كما يريد زميلي تسميتها قائما على خصوصية وثقافة هذا المجتمع والتقسيم الإداري والجغرافي الجديد.

وفي الختام عاشت تونس وعاش شعبها والمجد والعزة للشعب الفلسطيني.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد شاكر بن بلقاسم، له ثلاث دقائق تفضل.

السيد شاكر بن بلقاسم

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد رئيس الحكومة والوفد الوزاري المرافق له،

قبل المرور إلى مناقشة ما تفضلت به سيدي الكريم في طرحك لمشروع ميزانية الدولة ومشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2025 أود أن أشكر زملائي نواب المجلسين في لجنة المالية المشتركة على تفانيهم في عملهم من خلال التقرير المفصل والملخص لمشروع ميزانية الدولة ومشروع الميزان الاقتصادي لسنه 2025 وهذا لا يزيدنا إلا إصرارا على العمل التشاركي طبقا لما جاء به المرسوم عدد 1 المؤرخ في 13 سبتمبر 2024 المنظم للعلاقات بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم من أجل مصلحة البلاد والعباد.

سيدي رئيس الحكومة،

إن بلادنا العزيزة تواجه تحديات اقتصادية متعددة تتطلب منا جميعا التفكير في حلول استراتيجية مبنية على أسس علمية من أبرزها:

التضخم المرتفع الذي يضغط على القدرة الشرائية للمواطنين،

الارتفاع الحاد في أسعار الطاقة والمواد الغذائية مما يزيد من العبء على الأسر التونسية،

الديون العامة التي أصبحت تمثل عبئا ثقيلا على الموازنة وتقلص من قدرة الدولة على الاستثمار في القطاعات الحيوية.

إن هذه التحديات تتطلب منا حكومة وبرلمانا أن نكون في غاية الوعي والمسؤولية وأن لا نقتصر فقط على تناول الأرقام والتوقعات بل أن نفكر في الآثار الحقيقية على المواطن التونسي الذي يعاني من ارتفاع الأسعار وتدهور الخدمات العامة وتقلص فرص العمل.

أولا، كيف ستساهم هذه الإجراءات في دعم النمو الاقتصادي مع ضمان استدامه المالية العامة؟

هل ستتمكن الحكومة من تحقيق توازن بين تقليص العجز دون التأثير على برامج التنمية أو الخدمات الأساسية التي يحتاجها المواطن التونسي؟

ما هي الخطوات التي سيتم اتخاذها لتعزيز الإيرادات من خلال تحسين التحصيل الضريبي ومحاربه التهرب الضريبي؟

والأهم هل ستحقق الحكومة التوازن بين الاستقرار المالي وبين دعم النمو المستدام الذي يعود بالنفع على الشعب التونسي خصوصا في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة؟

عاشت تونس حرة مستقله أبد الدهر وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا للسيد النائب شاكر بن بلقاسم.

أدعوكم جميعا الآن إلى استراحة لمدة خمسة عشر دقيقة ثم نستأنف الجلسة، شكرا.

(كانت الساعة الثالثة وأربعين دقيقة بعد الزوال)

استئناف الجلسة
ومواصلة النقاش العام

(كانت الساعة الرابعة وعشر دقائق بعد الزوال)

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

إذن نستأنف جلستنا لهذا اليوم ونواصل فترة النقاش العام ونحيل الكلمة إلى النائبة المحترمة السيدة نورس الهيشري، لها ست دقائق تفضلي.

السيدة نورس الهيشري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد رئيس الحكومة والوفد الوزاري المرافق له،

مرحبا بكافة الزملاء من المجلس الوطني للجهات والأقاليم ومجلس نواب الشعب،

الوطن ذلك الحضن الدافئ الذي نحمل همومه وأحلامه أينما كنا، هو من يدفعنا اليوم للوقوف هنا ممثلين لأبناء هذا الشعب عاقدين العزم على تحقيق الأفضل له وكما قال الشاعر:

وطن يحس بأننا أرواحه إن ضاق نحمله على أكتافنا.

بهذا الإحساس العميق نستمد قوتنا وعزمنا لنخوض في القضايا التي تشكل جوهر آمال وطننا ساعينا بكل إخلاص نحو مستقبل نكون فيه جميعا شركاء في بناء وطن يليق بتضحيات أبنائه وآمالهم.

سيدي رئيس الحكومة،

إن مشروع قانون المالية والميزانية لا ينبغي أن يكون مجرد مجموعة من الأرقام التي تتم مناقشتها في إطار مداولات رسمية فقط، بل يجب أن يعكس واقع الشعب وتطلعاته، إنه مشروع يستحق أن نتعاون جميعا من أجل تطويره وتحسينه بشكل يحقق العدالة والتنمية المستدامة فهذه الميزانية تعد فرصة ثمينة لمراجعة السياسات المالية والاقتصادية التي نهدف من خلالها إلى تحقيق التوازن والتطور الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

أولا، لا بد من الإشارة إلى أهمية الشفافية والوضوح في تحديد أولويات الإنفاق العام فإن الشعب التونسي يتطلع إلى رؤية استثمارات حقيقية في القطاعات الأساسية مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية هذه القطاعات هي التي تمس حياة المواطن بشكل مباشر ولا يمكننا أن نقبل بأن تظل هذه المجالات محطه تهميش في خططنا المالية.

ثانيا، لا بد من أن نولي اهتماما خاصا للعدالة الاجتماعية في توزيع الميزانية فنحن بحاجة إلى ميزانية تضمن أن لا تقع الأعباء الاقتصادية على فئات معنية من الشعب بل توزع بشكل عادل بين جميع المواطنين خاصه أولئك الذين يعانون من أوضاع اجتماعية واقتصادية صعبة علينا أن نعيد النظر في كيفية تخصيص الموارد لدعم الطبقات الاجتماعية الضعيفة والمناطق الأقل تطورا.

ثالثا، نطالب بأن تشمل هذه الميزانية موارد كافية لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في جميع مستويات الإدارة فإن الفساد يعد من أكبر التحديات التي تواجه اقتصادنا الوطني ويجب أن نخصص ميزانية واضحة لدعم الهيئات الرقابية وتنفيذ السياسات التي تضمن الاستخدام الأمثل للموارد العامة.

رابعا، نؤكد على أهمية التركيز على استدامة الاقتصاد الوطني فإن توازن الديون هو عنصر أساسي في ضمان الاستقرار المالي للدولة ويجب أن نكون حذرين في سياسات الاقتراض والادارة المالية لتجنب الوقوع في فخ الديون الثقيلة التي قد تعيق تقدمنا في المستقبل.

خامسا، سيدي رئيس الحكومة، نحن بحاجه إلى تعزيز الاستثمارات في القطاعات التي يمكن أن تساهم في تطوير الاقتصاد الوطني مثل الابتكار والتكنولوجيا والصناعات المحلية يجب أن تشمل الميزانية برامج دعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لأنها تشكل ركيزة أساسية في تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

وأخيرا إننا نؤكد على ضرورة أن يستجيب مشروع قانون المالية لمطالب الشعب فإن الشعب التونسي ليس بحاجة إلى وعود فارغة، بل إلى إجراءات حقيقية ملموسة تعكس حاجاته وطموحاته.

سيدي رئيس الحكومة، في الختام ولأننا نؤمن بأهمية الديمقراطية القاعدية كسبيل لإرساء منوال تنموي نابع من عمق الشعب التونسي فإننا ندعوكم من هذا المنبر الحر إلى التسريع بإصدار الأوامر الترتيبية التي تهم المجالس المحلية والجهوية والإقليمية وتفعيل دورهم في صناعة القرار السياسي والتنموي، عاشت تونس حرة وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن إلى السيد النائب المحترم عثمان الرياحي، ثلاث دقائق.

السيد عثمان الرياحي

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

في البداية نرحب بالسيد رئيس الحكومة وكافة الوزراء ونثمن المجهودات المبذولة من أجل تحقيق طموحات شعبنا ترسيخا لتوجهات رئيس الدولة.

السيد رئيس الحكومة، محيط إقليمي وعالمي متقلب تحديات داخلية مناخية واجتماعية وطاقية بالرغم من كل هذا أثبت اقتصادنا قدرته على الصمود وتحسن نسبيا في المؤشرات التالية:

أولا، انخفاض التضخم،

تقلص العجز التجاري،

نمو المدخرات من العملة الصعبة،

نمو الناتج الإجمالي.

ولتدعيم تحسن هذه المؤشرات والحفاظ على التوازنات المالية وتعبئة الموارد الذاتية للدولة من أجل النجاعة الاقتصادية أتقدم ببعض الأسئلة:

أولا، ما هي توجهات الحكومة في جعل الثورة التشريعية الأكيدة والعاجلة تساهم إلى حد كبير في تحقيق الأهداف الاقتصادية وتحسين نسبة النمو وتحسين ظروف عيش المواطنين؟

ثانيا، نسأل عن برنامج الحكومة في إطار التعويل على الذات ونحن في الحقيقة ندعم هذا التوجه باعتبار أن في ثقافتنا التعويل على أنفسنا له فوائد كبيرة أسال كيف سيساهم الجميع أفرادا ومؤسسات دون استثناء في تعبئة الموارد الذاتية للدولة حفاظا على التوازنات المالية؟

ثالثا، الإنتاج والإنتاجية وقيمة العمل هي عوامل أساسية للتنمية في كل المجالات وأمام تراجع هذه العوامل وهو ما نشاهده في بلادنا في كل القطاعات نسأل ما هو برنامج الحكومة وفي ظل الاستقرار الاجتماعي وهو فعلا استقرار اجتماعي نلاحظه بدأ يتكون في جعل هذه العوامل تساهم بصورة أفضل وأنجع في نمو الناتج الاجمالي وخلق الثروة.

السيد رئيس الحكومة،

التنمية الجهوية أساسيه لتحسين نسبة النمو والنجاعة الاقتصادية وفي هذ الإطار ما هو توجه الحكومة لجعل التنمية الجهوية تساهم بصفة أنجع في الحد من الفوارق بين الجهات والقطع مع التهميش وهل هناك تفكير في برنامج خصوصي للمعتمديات الأكثر فقرا والأقل نموا ومن بينها المعتمدية التي أنتمي إليها وهي معتمدية قبلاط من ولاية باجة.

السيد رئيس الحكومة،

أنا كنائب متفاءل ولا بد أن نتفاءل ومطمئن بأن الأهداف ستحقق المرجو منها وسنكسب التحديات بفضل الإجراءات المتواصلة والاصلاحات في كل القطاعات وبفضل المثابرة والعزيمة والتعويل على الذات وإن الاستقرار الاجتماعي التي تشهده البلاد...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، انتهى الوقت، الكلمة الآن إلى النائب المحترم السيد حمدي عمران، له ثلاث دقائق.

السيد حمدي عمران

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد رئيس الحكومة وأعضاء الحكومة والوفد المرافق لهم،

سأبدأ مداخله اليوم بالآية الكريمة،

بسم الله الرحمن الرحيم: " إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ". صدق الله العظيم.

سيدي الرئيس، نحن اليوم وبصفتنا النواب حاملين لأمانة ومسؤولية حملنا إياها ناخبونا وكل من وضع ثقته بنا لا يمكننا أن نمر مرور الكرام دون تأكيد على أهمية التنسيق الكامل بين الإدارات والمنشآت العمومية وأجهزه الدولة لتحقيق التنمية المنشودة وأهم ركائز هذه التنمية هو نجاح المشاريع الوطنية خصوصا في مجال البنية التحتية.

سيدي الرئيس، إن غياب التنسيق أدى إلى تعطيل عديد المشاريع الهامة في ولاية سوسة وأكبر مثال على ذلك الإشكال الحاصل بين الديوان الوطني للتطهير وبلدية شط مريم من جهة ووكالة حماية الشريط الساحلي ووزارة الفلاحة من جهة أخرى في إطار مشروع ربط مدينه شط مريم بالشبكة العمومية للتطهير وما انجر عنه من تعطيل للأشغال في عديد المحاور خاصة المنطقة السقوية العمومية والملك العمومي البحري، كذلك عدم الحسم في إدخال المنطقة الغربية ضمن هذا المشروع من قبل المصالح المختصة لدى الديوان الوطني للتطهير والذي أدى إلى تأجيج الأوضاع الاجتماعية وانتشار حالة من الاحتقان لدى المتساكنين فرجاء التدخل لإنقاذ هذا المشروع الوطني.

كذلك نطلب منكم وبكل لطف التسريع في إنجاز مشروع حماية مدينة أكودة من الفيضانات خاصه على مستوى شارع الجمهورية والذي يعتبر شريان رابط بين معتمدية سوسة الشمالية وولايات الوسط الغربي والذي يمكن اعتباره طريق إقليمي.

كما نطلب منكم التسريع في حل الإشكال العقاري للأرض المخصصة لمشروع بناء قاعة رياضية متعددة الاختصاصات المدرجة في المخطط التنموي السابق وكذلك التسريع في إجراءات التخصيص لفائدة وزارة الشباب والرياضة حتى لا يبقى هذا المشروع حبرا على ورق.

عاشت تونس حرة مستقلة وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم كمال لحمر، له ست دقائق.

السيد كمال لحمر

شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

مرحبا بكم سيدي رئيس الحكومة،

مرحبا بالساده أعضاء الحكومة،

سيدي الرئيس، أتقدم إليكم نيابة عن أهلنا في تطاوين وفي الجنوب الصامد الذين أبدوا انخراطهم في مشروع تونسنا الجديدة، تونس البناء والتشييد ومشروع الدولة الاجتماعية العادلة.

سيدي، تتالت الحكومات وتوالت وتطاوين كغيرها من المناطق الداخلية تحتاج إلى مزيد من العناية ومن مقومات التنمية الهادفة التي توفر مواطن شغل للشباب، هذا الشباب الذي احتج كثيرا على تردي الأوضاع وكلنا نذكر أحداث الكامور آنذاك رغم ما تزخر به هذه الربوع من موارد طبيعية ومواد إنشائية ومياه جوفية تجعل منها قطبا صناعيا وفلاحيا واعدا كذلك بالنسبة لمجال الطاقة البديلة والاقتصاد الأخضر أين تتوفر جميع المناخات للاستثمار فيها إلا أن الوعود آنذاك بقيت وعودا مما دفع إلى موجة هجرة غير مسبوقة طالت آنذاك قرابة العشرين ألف شاب.

سيدي الرئيس، إن الوضع التنموي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وفي جل المجالات هناك لا يخفى علينا جميعا ونريده أن يرتقي إلى المأمول وهذا ليس بعسير إذا تكاتفت الجهود.

سيدي رئيس الحكومة،

يتمثل أبرز عائق أمام الاستثمار في قانون الأراضي الاشتراكية حيث أن قانون سنه 1964 الذي نقح سنه 2016 وصدور قانون مجلة التصرف سنة 2017 والنص الترتيبي لأمر ترتيب وتحديد الأراضي الاشتراكية المنصوص عليه بالفصل الثاني من قانون العدد 69 لسنة 2016 يمثل عائقا أمام عمليات الإسناد والتفويت للمشاريع العمومية كمشروع غاز الجنوب ومشروعات الطاقة الشمسية ومشروع الطريق السيارة كذلك تراكم ملفات الإسناد الجاهزة والتي لا يمكن ختمها بسبب تجاوز الآجال.

سيدي الرئيس، نقترح أن تحال هذه الملفات على المحكمة العقارية وذلك في نطاق المسح الإجباري مع التأكيد على تدعيم المحكمة العقارية ماديا وبشريا وذلك في إطار صندوق الدعم العقاري نظرا لمحدودية إمكانيات هذه المحكمة جهويا.

بالنسبة إلى وضع الأراضي الاشتراكية هو يمثل العائق الأكبر أمام قدوم المستثمر وخاصه أمام انخراط الشباب في تكوين شركات أهلية خاصة في المجال الفلاحي لما تزخر به هذه المنطقة من موارد مائية.

كما لا يفوتني سيدي أن أعرج على الصعوبات التي يجدها المستثمر الخاص من أبناء الجهة خاصة في مجال الصحة والتربية من صعوبات في التمويل والإحاطة بمشاريع ذات جدوى من شأنها معاضدة مجهود الدولة بحلول جذرية في هذه القطاعات كاستقطاب أطباء الاختصاص.

سيدي الكريم، وضعية المستشفى الجهوي بتطاوين تفتقر إلى طبيب مختص في الأشعة كل المعدات موجودة ويقوم التقنيون بتصوير المرضى ويذهب هؤلاء المرضى إلى معتمديات وولايات مجاورة لقراءة تقرير الصور وتوفير كذلك جميع هذه الاستثمارات القادمة بإمكانها توفير جميع الأجهزة الطبية الحديثة وتشغيل الطاقات الشابة.

أعاننا الله وإياكم لمصلحة تونس عاشت تونس ودام مجدها، شكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، نعود الآن إلى السيد كمال الماجري، له ثلاث دقائق تفضل.

السيد كمال الماجري

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد رئيس الحكومة في رحاب هذا المجل،

ونرحب بالسادة أعضائها وبالوفد المصاحب له،

السادة النواب الأفاضل،

الزميلات والزملاء،

نحن نواب المجلسين، نؤكد على عزمنا اليوم بمواصلة مرحله البناء والتشييد رغم حداثة التجربة وعليه فإننا نؤكد اليوم على مزيد ترسيخ العدالة الاجتماعية من خلال العمل على تحقيق الدور الاجتماعي للدولة المتمثل خاصة في لفت النظر ومزيد العناية بالفئات الهشة ومحدودة الدخل من أبناء شعبنا وذلك من خلال العمل على تمكينهم من موارد رزق تضمن لهم أسس العيش الكريم.

ثانيا التعليم: إيمانا منا بأن التعليم هو أساس تقدم وازدهار الأمم فإننا نطالب بإعادة الاعتبار للمدرسة العمومية من خلال تحسين بنيتها التحتية والعمل على توفير المناخ الملائم لأبنائنا من أجل نجاحهم في توفير النقل المدرسي لأبنائنا في المناطق الداخلية حيث أنهم يعانون الأمرين من أجل الوصول الى مقاعد الدراسة.

سيدي رئيس الحكومة،

صيحه فزع فلذات أبنائنا بين أياديكم،

السيد رئيس الحكومة،

هل توجهت الدولة اليوم إلى إحداث إستراتيجية جديدة لبناء مؤسسات تقدم خدمات عصرية وذات جودة بالاعتماد على توفير الإدارة الإلكترونية ورقمنة الاجراءات وتركيز منظومات إعلامية تمكن من الولوج إلى المعلومة بسرعة ودقة والتخلي عن التداول الورقي للملفات هذا ما يوفر أكثر ترشيدا والتقليص من نفقات الدولة.

سيدي رئيس الحكومة،

إلى أي مدى وصلت الدولة اليوم في اتخاذ هذه الاجراءات والاستراتيجيات الجديدة على أرض الواقع؟ عاشت تونس حرة أبية أبد الدهر وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة للسيد النائب المحترم على الحسومي البيولي، له ست دقائق، تفضل.

السيد علي الحسومي البيولي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد رئيس الحكومة،

مرحبا بالسيدات والسادة الوزراء،

مرحبا بالسيدات والسادة النواب،

يشرفني اليوم أن أتوجه إليكم في هذه الجلسة المشتركة لنعرض رؤيتنا حول مشروع قانون المالية والميزان الاقتصادي ونناقش سبل النهوض بواقعنا الاقتصادي والاجتماعي.

إن الميزان الاقتصادي المقترح يحمل في طياته طموحا تفرضه المرحلة لتحقيق إصلاحات عميقة وجذرية تشمل مختلف القطاعات ويركز على تسريع نسق الاستثمار من خلال تفعيل المشاريع العمومية الكبرى وخاصة تلك المعطلة منها حيث رصدت الأموال، ولكن التنفيذ غائب عن الواقع.

إن بلادنا اليوم تحتاج إلى قرارات جريئة تسهم في استعادة زخم التنمية وتحقق نسب النمو المستهدفة بـ 3.2% التي تبدو صعبة ولكن ممكنه التحقيق من خلال خلق الثروة وتفعيل الإقلاع الاقتصادي لنخرج من دائرة الشعارات إلى خطوة عملية ملموسة.

أما فيما يخص مشروع قانون المالية فيبدو وللأسف بعيدا عن الطموحات الكبرى التي نأمل تحقيقها في أفق 2025، إذ ينظر كميزانية محاسبية بحتة تفتقر إلى الرؤية البرامجية الواضحة والأهداف التنموية الشاملة باستثناء بعض الاجراءات الاجتماعية الضرورية التي وإن كانت حقوقا مكتسبة للفئات الهشة فهي تبقى غير كافية لمعالجة سنوات من التهميش والإقصاء خصوصا في المناطق الداخلية.

سيدي رئيس الحكومة،

لقد كانت آمالنا معلقة على رؤية إصلاحية جريئة تتجاوز السياسات التقليدية وتتصدى لأليات التشغيل الهش التي أنهكت قطاعا واسعا من أبناء هذا الشعب.

إن الواقع اليوم يستدعي تدخلا حازما للقطع مع أشكال التشغيل المؤقت والمناولة ونظام المتعاقدين الذي يفتقر إلى الاستقرار ويعاني منه موظفو أغلب القطاعات.

إن معضلة البطالة التي ما زالت نسبتها مرتفعة، رغم تراجع نسب التضخم، تتطلب إجراءات ملموسة ومبادرات نوعية تستهدف تمكين الشباب وفتح آفاق حقيقية للعمل اللائق. فالواجب اليوم، هو توفير فرص عمل دائمة ومستقرة في إطار مشاريع تنموية مستدامة تعيد الأمل لشباب تونس وتكرس مناخا من الثقة والاستقرار.

ننتظر منكم خطوات حاسمه لتهيئة مناخ استثماري جذاب وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات القيمة المضافة والتصدي لسياسات التشغيل الهش التي تضرب عمق الاقتصاد الوطني وتحول دون تحقيق العدالة الاجتماعية المنشودة ورغم ذلك فإننا نثمن خطوه مراجعة نظام الجباية في تونس باعتماد سلم الضريبة التصاعدية الذي طالما نادى بها السيد رئيس الجمهورية لما فيها من تخفيف العبء الجبائي على التونسيين، الذين عانوا من سطوة الاقتصاد الريعي فهي خطوة نحو عدالة جبائية طال انتظارها وركيزة أساسية في تحقيق العدالة الاجتماعية.

اليوم ومن موقعنا في المجلس الوطني للجهات والأقاليم نخرج من جهاتنا لنرسم رؤية جديدة تعتمد التشاركية الحقيقية وتضع المواطن في صلب عملية التخطيط واتخاذ القرار.

نطمح إلى خلق تنمية شاملة ومستدامة وتحسين ظروف عيش كل التونسيين، قاطعين الطريق على ممارسات الحكم القديمة التي لفظها شعبنا رغم المحاولات اليائسة من بعض لوبيات الفساد للعودة مجددا إلى مراكز القرار لكننا نقولها اليوم وبكل ثقة، "لا عودة إلى الوراء" نحن عازمون ومتوكلون على الله بأن نعول على أنفسنا ونمضي قدما في مسيرة البناء والتشييد من أجل تونس جديدة وعادلة تلبي طموحات شعبها، عاشت تونس والسلام عليكم ورحمه الله وبركاته.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الآن السيد النائب المحترم نور الدين العكروت، له ست دقائق.

السيد نور الدين العكروت

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد رئيس الحكومة والوفد المرافق له،

مرحبا بالسادة أعضاء الحكومة،

في البداية أهنئ سيادة رئيس الجمهورية الأستاذ قيس سعيد بفوزه بالانتخابات الرئاسية في النيابة الأولى لرئاسة الجمهورية وأعي ما أقول وهذه ليست مناشدة بالرجوع إلى دستور 25 جويلية 2022 للجمهورية الثالثة وأمرّ.

أستهل مداخلتي بتقديم بعض الملاحظات عن مشروع قانون المالية لسنه 2025.

يعكس مشروع قانون المالية لسنه 2025 استمرارية في العديد من التوجهات التي تم تحديدها في قانون 2024 مع بعض التحسينات والمراجعات التي تهدف إلى الحفاظ على الاستقرار المالي وتحفيز النمو الاقتصادي وفي هذا السياق، نلاحظ بعض النقاط الإيجابية والسلبية عند مقارنة قانونية ومن بين النقاط الإيجابية التركيز على التنمية المستدامة بمواصلة التركيز على دعم الاقتصاد الأخضر والتحوّل نحو مصادر الطاقة المتجددة وذلك من خلال الإجراءات الجديدة لتشجيع الشركات على الاستثمار في الطاقات النظيفة كإلغاء الضرائب على المعدات الخاصة بالطاقة الشمسية.

كذلك تضمين مشروع قانون إصلاح الهيكلة في القطاعين الضريبي والوظيفي مع تعزيز الشفافية والمساعدة في صرف الأموال العامة بالإضافة إلى ترشيد النفقات وضبط الدعم للسلع الأساسية والمرافق الحكومية.

ومن بين النقاط الإيجابية كذلك مواصلة الدعم الاجتماعي للفئات الهشة من خلال توفير خطوط التمويل الخاصة بهذه الفئات.

كما تم تضمين تدابير لدعم التشغيل وتشجيع المشاريع الصغرى والمتوسطة. ولكن رغم التحسينات التي تمّ إدخالها فان مشروع قانون المالية لسنه 2025 يشير إلى استمرار الضغط الجبائي على الأفراد والشركات وهذه الزيادة في الأعباء الضريبية قد تؤثر سلبا على القدرة التنافسية للاقتصاد خاصة في القطاع الخاص.

كما لاحظنا أن مشروع القانون لا يزال يعتمد بشكل كبير على الاقتراض الداخلي والخارجي لتغطية العجز في الميزانية فرغم التقليص من قيمة القروض مقارنة بسنة2024 إلا أن الاعتماد على هذه القروض يظل مصدرا للقلق في ظل الوضع المالي الحالي ورغم محاولة الحكومة السيطرة على النفقات إلا أن كتلة الأجور في بعض الوزارات قد شهدت زيادة وهذا قد يؤدي إلى الضغط الإضافي على الميزانية العامة خاصة في ظل تداعيات الأزمة الاقتصادية الحالية.

السيد رئيس الحكومة،

إن مشروع قانون المالية لسنة 2025 رغم محاولة معالجة العديد من المشاكل الاقتصادية المستمرة، إلا أن هناك بعض التحديات الكبرى التي قد تؤثر على الاستدامة على المدى الطويل خاصة فيما يتعلق بالضغط الجبائي وارتفاع مستويات الدين العام.

السيد رئيس الحكومة،

تواجه ولاية مدنين تحديات تنموية كبيرة تتعلق بتأخر تنفيذ عدة مشاريع حيوية في البنية التحتية بالإضافة الى وجود نقص في الخدمات الأساسية ممّا يؤثر على جودة الحياة اليومية لسكان الولاية ويحدّ من فرص تنمية الاقتصاد المحلي رغم مستوى المعيشة ورغم ما تتمتع به ولاية مدنين من إمكانيات اقتصادية وسياحية واعدة إلا أن تأخر استكمال هذه المشاريع يؤدي إلى تفاقم معاناة السكان ويحول دون تحقيق التنمية المتوازنة ومن أهم هذه المشاريع نذكر بالأساس مشروع الطريق الحزامية مدنين المدينة.

تسعى ولاية مدنين الى تطوير بنية الطرقات حيث يعتبر مشروع الطريق الحزامية الغربية لمدينة مدنين من بين المشاريع الحيوية المنتظرة ويهدف هذا المشروع لتحسين التنقل بين مدينة مدنين، قابس، بن قردان بني خداش وتطاوين وتخفيف الضغط على الطريق الرئيسي للمدينة.

تم انجاز الدراسة الفنية أما التسوية العقارية فهي في طور التفاوض مع مالكي الأراضي لكن يبقى رصد الاعتمادات من أجل الانطلاق في إنجاز المشاريع يمثل المشكل الأهم.

مشروع قنطرة أجيم- الجرف، هي إحدى المشاريع التي تم تأخر إنجازها رغم إنجازها وإيلاء هذا المشروع أهمية كبرى لربط مناطق متفرقة من ولاية مدنين بالجزيرة ممّا سيسهل عملية الحركة بين المدن وتحسين الربط بين القرى وبقية البلاد، لقد استوفى هذا المشروع كل الدراسات الضرورية التي قدر إنجازها يعني تكلفة المشروع 900 مليون دينار.

نظرا إلى أهمية هذا المشروع نرجو من الحكومة التسريع في طرح الملف بكل جدية واتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل الانطلاق الفعلي في الإنجاز.

تهيئة ميناء جرجيس التجاري: الإسراع في إنجاز دراسة مؤثرات المحيط حتى تتم المصادقة عليها من طرف وكالة حماية المحيط والانطلاق في أشغال حفر ميناء جرجيس التجاري حيث قدرت التكلفة الجملية للمشروع في حدود 7 مليارات.

مشروع السكة الحديدية قابس، مدنين، بن قردان، جرجيس: يشكل مشروعا طموحا لربط المدن الجنوبية مثل قابس، مدنين، بن قردان وجرجيس بشبكة السكة الحديدية تعد خطوة مهمة نحو تعزيز البنية التحتية في المنطقة بهدف ...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

الكلمة الآن للسيد النائب المحترم علية البجاوي، له ست دقائق.

السيد علية البجاوي

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد رئيس الحكومة والوفد المرافق له،

مرحبا بكل الزملاء والزميلات،

سأتحدث اليوم عن موضوع يمس كل التونسيين، موضوع البطالة وتشغيل الشباب.

سيدي الرئيس، لقد بلغت نسبة البطالة 16,4% حسب آخر الإحصائيات أتساءل اليوم أين الشباب في ميزانية 2025 في ظل غلاء المعيشة وغلق باب الانتدابات وانتشار التشغيل الهش؟ لماذا يتم فتح الجامعات في كل سنة ونستقبل آلاف الطلبة الذين سيتخرجون بعد ذلك وسترتفع نسبة البطالة؟

سيدي الرئيس، يعاني الشباب اليوم وقد ضاق به الحال وأريد أن أذكركم بأن تونس تحتل المرتبة العالمية الثانية بعد غينيا في عدد المهاجرين غير الشرعيين لإيطاليا بـ 17304 مهاجر سنة 2023 وهذا رقم مفزع أي أن ثروة بلادنا من الشباب تضيع أمام أعيننا.

سيدي الرئيس، لماذا لا نوفر منحة بطالة في تونس؟ لدينا منح إنتاج، منح للعودة المدرسية، "des bons"، سيارات إدارية التمتع بالبزين ورحلات لكننا لا نجد أموالا لتخصيص منحة لمساعدة الشباب العاطل عن العمل.

سيدي الرئيس، تحتاج تونس اليوم إلى البناء والتشييد وهذا يتم بسواعد الشباب.

إن ميزانية 2025 تتطلب خطوات فعلية لخلق فرص عمل حقيقية للشباب وليس مجرد وعود.

وفي الأخير، نداء إلى السيد وزير الفلاحة، ولاية بنزرت لا تتوفر فيها بذور لا قمح ولا "فارينة"، الفلاح اليوم يفتقد للبذور كليا.

بالنسبة إلى وزير التربية، معتمدية غزالة، الرجاء تسديد ديون النقل الريفي المدرسي وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة الآن إلى السيد النائب المحترم بلقاسم نفيص، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد بلقاسم نفيص

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

الإخوة والأخوات النواب الأفاضل،

اسمحوا لي أن أرحب بالسيد كمال المدوري، رئيس الحكومة والسادة الوزراء المرافقين،

سيدي رئيس الحكومة،

أريد الحديث اليوم عن ولاية تطاوين، هذه الولاية التي تجاوزها قطار التنمية شأنها شأن عديد الولايات الداخلية الأخرى وقد ارتفعت بها نسبة البطالة إلى مستويات قياسية رغم توفرها على مخزون أولي لا بأس به في عديد المجالات.

أولا، تنتصب بهذه الولاية عديد الشركات البترولية منذ عقود من الزمن ولا ينتفع من تواجدها سكان المنطقة حتى إن وجدت اليد العاملة، يد عاملة محلية فهي من قبيل المنة أو كما يقال "للأخذ بالخاطر" بل يتعدى الأمر إلى ما أسوأ من ذلك فحتى العبور من مكان تواجد هذه الشركات يعد أمرا محظورا.

هذا فضلا عن طبيعة العقود التي تربط هذه الشركات بالدولة التونسية والتي لا يعلم الجميع محتواها.

سيدي رئيس الحكومة،

في السنوات الأخيرة وإبان ما يعرف باتفاق الكامور تنازلت هذه الشركات عن جزء من أرباحها لفائدة المجلس الجهوي في نطاق ما يسمى بالمسؤولية المجتمعية لكن أبدت تلكؤا وتباطؤا كبيرين في الإيفاء بتعهداتها مما ولّد شعورا بالإحباط وباليأس لدى المنتفعين ومن ذلك ما حصل في شركة البستنة والبيئة مثلا الذين لا تصلهم أجورهم إلا بعد مجهودات مضنية.

أما فيما يخص مشروع غاز الجنوب، فحدّث ولا حرج فهذا المشروع معطل وليس هناك تقدما في نسق الأشغال.

ومواصلة للحديث عن الوضع الطاقي والمنجمي للجهة تنتصب أيضا بالولاية مصانع للجبس تنتج إنتاجا لا بأس به يكون موجها أغلبه نحو التصدير ولكن للأسف الشديد سيدي رئيس الحكومة، لم تجن منه المنطقة سواء الغبار والتلوث الذي غطى أماكن تواجد هذه الشركات والتي بقيت مساهمتها الاجتماعية لفائدة الولاية دون النتائج المرجوة.

السيد رئيس الحكومة،

إن الوضع الصحي للأسف الشديد في ولاية تطاوين، مازال يراوح مكانه فوضعية المستشفى الجهوي أصبحت مقلقة جدا نظرا لغياب طب الاختصاص وهو ما أدى إلى تذمر المواطن الذي أرغم رغم قلة ذات اليد للالتجاء للمصحات في الولايات المجاورة وتعلمون جيدا تكلفة ذلك.

أخيرا سيدي رئيس الحكومة، ونظرا لضيق الوقت أردت أن أختم بالموضوع الفلاحي بالجهة فولاية تطاوين سيدي رئيس الحكومة، ولاية شاسعة من حيث المساحة توالت عليها خلال السنوات الماضية فترات من الجفاف خلفت مناخا سيئا في الاستثمار في هذا...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم أيمن العبيدي، له ثلاث دقائق.

السيد أيمن العبيدي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد رئيس الحكومة وبالوفد الحكومي المرافق له،

أولا، لدي تساؤل أعتبره مهما:

سيدي رئيس الحكومة،

في إطار الدور الإستراتيجي والاستشرافي للدولة، متى سيتم إيلاء المعهد التونسي للدراسات الإستراتيجية والمعهد التونسي للقدرة التنافسية وللدراسات الكمية الأهمية اللازمة لبناء السياسات العمومية للدولة؟

ثانيا وهذا مضمون مداخلتي اليوم حول السبيل إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي بالاعتماد على الفلاحة.

سيدي رئيس الحكومة،

إن الدولة اليوم وفي سياسة التعويل على الذات رغم التغييرات المناخية: من جفاف ومن شح للمياه والتقلبات الجيواستراتيجية إلا أنها أعطت أهمية كبرى للقطاع الفلاحي لغاية تحقيق الاكتفاء الذاتي أو الأمن الغذائي بالتسمية الجديدة.

اليوم، إذا أردنا تحقيق اكتفائنا الذاتي بالاعتماد على الفلاحة لابد من توفير الظروف الملائمة للفلاح، اليوم لدينا نقصا في حبوب الزراعة في حين يتم بيعها في الأسواق السوداء بأسعار مشطة، هناك اليوم عزوف الفلاح على جني محصول الزيتون لانهيار سعر الزيت مقارنة بالأسعار العالمية، اليوم آلاف الأراضي الدولية التابعة للدواوين مهملة لا أتحدث عن الأراضي الدولية ككل. لماذا لا يتم استغلال هذه الأراضي لزراعة البذور الأصلية التي تتماشى مع نوعية التربة ونحن نورد القمح؟

إذا أردنا اليوم تحقيق الاكتفاء الذاتي لابد من دعم الفلاح، لا بد من إيجاد طرق تمويل، لابد أن يقوم البنك الفلاحي بدوره الأساسي، لابد من إعادة برامج التنمية الريفية بطريقة مواكبة للعصر ولابد من دعم الفلاح الذي كان دائما في مستوى الواجب الوطني والذي أجمع الشعب بأسره أنه وطني وجندي في أرضه.

سيدي رئيس الحكومة،

تونس غنية وتستطيع توفير الحياة الكريمة لكل شعبها، شريطة حسن استغلال مواردها بالشكل الأمثل وبتنميتها وبحسن توظيفها حتى نعزز الاكتفاء الذاتي وحتى نقطع أشواطا نحو الأمن الغذائي.

عاشت تونس حرة أبية والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، شكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم عماد الشتاوي، له ستّ دقائق.

السيد عماد الشتاوي

سيدي رئيس الحكومة،

سيداتي وسادتي أعضاء الحكومة،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

زملائي النواب،

إنه لشرف كبير أن ننظر اليوم ولأول مرة في تاريخ تونس في مشروع ميزانيه الدولة لسنة 2025 بتشريك المجلس الوطني للجهات والأقاليم الذي أقرّه دستور الجمهورية التونسية بهدف ضمان التوازن بين الجهات والأقاليم ولعلّ من بين أهمّ مهامنا التي انتخبنا من أجلها الاهتمام بالتنمية الجهوية التي تمثل عماد النمو الاقتصادي.

سيدي رئيس الحكومة،

إن من أهمّ شروط النمو الاقتصادي توفير الاستقرار السياسي وهو ما تحقق بعد احترام الروزنامة التي حدّدها رئيس الجمهورية منذ 25 جويلية وآخرها انجاز الانتخابات الرئاسية كما أن من شروط الإقلاع الاقتصادي توفير مناخ اجتماعي سليم وهو ما بدأت تبرز ملامحه من خلال الشروع في إعادة الدور الاجتماعي للدولة.

من ناحية أخرى لا بد من التنويه بالتوجه الوطني والجديد الذي اعتمدته الحكومة في السنوات الثلاث الأخيرة المتمثل في الاعتماد على الذات والتقليص من نسب التداين الخارجي وهو مجهود يتطلب تضحيات من الجميع لكنه ضروري من أجل التخلص من التبعية وتجاوز سلبيات المراحل السابقة ولئن وقع اتخاذ إجراءات في الفترة الأخيرة في المجال الاقتصادي فإنها مازالت لم ترتق إلى المستوى الذي يمكنها من تحقيق نسبة نمو قادرة أن تدفع بالاستثمار وتتحكم في نسب التضخم وتحقق توازن الميزان التجاري وتحد من الفقر وتستوعب البطالة.

سيدي رئيس الحكومة،

أود بعد الاطلاع على مشروع قانون المالية والميزان التجاري وبعد الاستماع الى بيانكم أن أتوجه إليكم بالأسئلة التالية:

لاحظنا في مشروع الميزانية أن النفقات الموجهة للتنمية بلغت مستوى 10615 مليون دينار منها 5126 مليون دينار تدخلات ذات صبغة تنموية وهي مبالغ ضعيفة في تقديرنا. فهل هناك إمكانية للترفيع فيها؟

ثانيا، لقد تعددت النصوص المتعلقة بالاستثمار فهناك القانون عدد 71 لسنة 2016 المتعلق بقانون الاستثمار والقانون العدد 20 لسنة 2018 المتعلق بالمؤسسات الناشئة والقانون عدد 47 لسنة 2019المتعلق بتحسين مناخ الاستثمار، هل هناك نية مراجعة هذه القوانين وتبسيطها من أجل ثورة تشريعية تدفع بالاستثمار إلى الأمام؟

الإجراء الخاص بسحب التراخيص الإدارية التي تتعلق ببعض القطاعات والذي يهدف الى الدفع نحو تحرير الاستثمار ودفع التشغيل هو إجراء إيجابي ولكن متى ستصدر كراسات الشروط حتى لا يتعطل باعثي المشاريع؟ وهل سيقع اتخاذ اجراءات خاصة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

مع قناعتنا بأهمية إلغاء التراخيص واعتماد كراسات الشروط، نتساءل حول مدى توفير أجهزة المتابعة والمراقبة حتى لا تنفلت الأمور وتتحوّل الوضعية إلى فوضى وعدم احترام المعايير المستوجبة في مجال الجودة والبيئة والكلفة؟

لئن كان من البديهي أن إلغاء التراخيص يستثني الأنشطة التي تمس بالأمن العام أو السيادة الوطنية، فإن مجال السيادة الوطنية يتطلب مزيدا من التوضيح والصرامة لأن هناك بعض المجالات أصبحت لها أبعادا خطيرة في ظل التحديات الدولية المتسارعة مثل الأنشطة الفلاحية لعلاقتها بالأمن الغذائي. فهل هناك إعادة النظر في هذه الأنشطة من هذه الزاوية؟

يبدو أن دور سفارتنا في الخارج في مستوى جلب الاستثمارات والترويج للبضاعة التونسية، مازال لم يرتق إلى المستوى المطلوب، فهل هناك مشاريع لتدارك هذه الوضعية؟

لا شك أن مشاريع التنمية يجب أن تتسم بالتناسق بين مختلف الأقاليم لكن يجب أن تأخذ أيضا بعدا خصوصيا، فهل هناك مقاربة واضحة للإقليم الخامس وخاصة التوازن بين جانب العلاقة مع الجارة الشقيقة ليبيا في مستوى التبادل التجاري وبين جانب بعث المشاريع من شأنها تحقيق الاستقرار والنهوض بالجهات الأربعة في هذا الإقليم؟

لقد أولى مشروع الميزانية أهمية لتشجيع الاستثمار في الاقتصاد الأخضر والطاقات البديلة والنظيفة والمتجددة، فما هو نصيب ولاية قابس التي عانت وتعاني من التلوث منذ عقود والجميع يعرف التأثيرات الكبيرة على الأرض والبحر والحيوان. فهل هناك برامج خاصة لولاية قابس؟

في مجال الاستثمار وسياساتنا الخارجية، ومن أجل قرار وطني حر، يجب الوقوف ضد الدول الاستعمارية والشركات الاحتكارية العالمية وأدواتها المتمثلة في المؤسسات المالية العالمية والبنوك الإقليمية من الاستحواذ على القرار الوطني ومنع التفويت في القطاعات الاستراتيجية كإنتاج الكهرباء أو التفويت في شكل لزمات في الموانئ الجوية والبحرية والأراضي الدولية.

كذلك مراجعة العقود النفطية والغازية والمعدنية السابقة وتصحيحها بما يؤمن استفادة البلاد من مواردها الوطنية وإلزام هذه الشركات المعنية بعدم استثمار جزء من أرباحها في مشاريع تنموية داخل البلاد.

العمل على التكامل الاقتصادي العربي وبصفة خاصة مع الجارتين ليبيا والجزائر، بتشجيع المعاملات التجارية واقامة مشاريع مشتركة تونسية ليبية جزائرية وإقامه مناطق تبادل تجاري حر مشترك والتصنيع الوطني في المناطق الحدودية.

وأخيرا، التوجه في المعاملات لدول "BRICS" كوجهة من شأنها أن تقلص من الضغط والتبعية لأقطاب أخرى.

ختاما، تقبلوا منا فائق الاحترام.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم أحمد قارعلي، له ثلاث دقائق.

السيد أحمد قارعلي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد رئيس الحكومة والوفد المرافق له،

مرحبا بالسادة الزملاء أعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم والسادة أعضاء مجلس نواب الشعب،

سيدي رئيس الحكومة،

لقد قدمت مشروع قانون المالية على أنه مشروع تعزيز مقومات الدولة الاجتماعية ودعم القدرة الشرائية للمواطنين وتشجيع القطاعات الإنتاجية وتكريس العدالة الجبائية وتحفيز الاستثمار.

الملاحظ أن هذه الأهداف المرصودة، تقوم على سياسة التقشف والاقتراض الداخلي لتعبئة خزينة الدولة، هذه السياسة وإن كانت ستؤدي حسب مشروع المالية 2025 إلى تقليص نسبة العجز من ميزانية الدولة الى 7,9% فان هذه المقاربة وان كانت ستساهم في تراجع موارد خزينة الدولة المزمع تحصيلها من خلال الاقتراض الخارجي بنسبة 62.7 % عن تلك المحققة في سنة 2024، إلا أنها مقابل ذلك ستعمق التداين الداخلي بنسبة زيادة قدرها 86 % عن النسبة المحققة في 2024 فهل أن هذه السياسة المالية ستخلق الثروة بما يضمن التوازن الاقتصادي في مقدرات الدولة خاصة أن سياسة التقشف فضلا عن إيجابياتها لها انعكاسات سلبية حيث تؤدي إلى الترفيع في نسبة التضخم الى جانب أنها تؤدي إلى الانكماش الاقتصادي.

كذلك الملاحظ السيد رئيس الحكومة، أن موارد الدولة في مجملها تقوم على الجباية والتي لا تكفي ولن تكفي لتحقيق الثروة وخلق موارد مالية حيث كان من الأجدر توفير أكثر آليات لتحفيز القطاعات الإنتاجية على غرار قطاعات قطاع الفلاحة والصناعة من خلال تنظيم أكثر لمسالك التوزيع وإحكام مراقبتها بالإضافة إلى ضرورة توفير آليات تشجع أكثر على الاستثمار الداخلي والخارجي خاصة وأن الامتيازات الجبائية لا تكفي بذاتها لتحقيق هذه الغاية، بل أكثر من ذلك في بعض الأحيان بقيت حبرا على ورق. علما أن الحكومات السابقة، انتهجت نفس المنهج ولم تأت هذه التجارب غير المرجوة في ظل البيروقراطية الإدارية التقليدية بالإضافة إلى البنية التحتية المهترئة والتي تسببت في عزوف عديد المستثمرين.

فمشروع المنصة الإلكترونية للمستثمرين يجب أن تكون محكمة التنظيم متاحة للدخول إليها، متضمنة لجميع المعلومات تقطع مع البيروقراطية الإدارية وتمكن المستثمرين من معرفة خصائص كل الجهات اقتصاديا واجتماعيا ومناخيا، هذا إلى جانب ضرورة إيلاء أكثر أهمية للبنية التحتية المقوم الأول والأساسي لتحسين مناخ الاعمال من خلال برمجه أكثر مشاريع ...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد فتحي العماري، له ستّ دقائق.

السيد فتحي العماري

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد رئيس الحكومة والوفد المرافق،

زميلاتي زملائي من مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم،

تحيه احترام وتقدير،

نحن اليوم في عمل تشاركي خدمة لشعبنا وبلادنا،

سيدي رئيس الحكومة والسادة الوزراء،

إن تطوير الإدارة بتعميم الرقمنة على جميع الوزارات ومؤسسات الدولة أصبح ضرورة ملحة، توزيع المشاريع بصفة عادلة بين مختلف الجهات خاصة أن المجلس الوطني للجهات والأقاليم مبني على خمسة أقاليم يعني توزيع ثروات الدولة على مستوى كل الأقاليم بالتساوي وهذه استراتيجية السيد رئيس الجمهورية في تحقيق العدالة الاجتماعية بين كافة أفراد الشعب وهذه فلسفه النظام القاعدي.

توفير فرص الشغل بالشراكة بين القطاع العام والخاص والتركيز على القطاعات ذات الإنتاجية العالية والتركيز على الصناعات الثقيلة والفلاحة ومزيد دعم الشركات الأهلية.

سيدي رئيس الحكومة،

لاحظنا اليوم وجود فجوة بين ما تخططه وزاراتكم وبين الواقع الملموس على مستوى تنفيذ المشاريع، جهاتنا تعاني من تعطيل عدة مشاريع، منها المنطقة الصناعية ببن قردان أحدثت منذ 2019 وهي الآن مازالت بدون مدير لأن من كان يديرها توفى في شهر مارس الأخير رحمه الله وبقيت إلى حد الآن دون مدير.

مشروع المنطقة الحرة ببن قردان، منذ إعلان إحداثه سنة 2012 يسير بخطوات متعثرة ويعاني من اشكاليات حالت دون إتمام الأشغال وهذا ما يتعارض مع تطلعات المواطن في الجهة وله أثر سلبي في الحياة الاقتصادية أمام عدم انتظام تبادل السلع بين البلدين على مستوى معبر رأس جدير.

الرجاء التسريع بتفعيل نشاط هذا المشروع، لما له من مزايا على المنطقة وعلى البلاد بصفة عامة وإضفاء طابع رسمي على الأنشطة الاقتصادية بين البلدين كما أن المرور نحو مرحلة البناء والانجاز أصبح أكيدا في ظل التحديات الاقتصادية العالمية.

إن مشروع محطة تحلية المياه بسعيدان معطل منذ أكثر من عشر سنوات مع العلم أن المنطقة تشكو من نقص فادح في الماء الصالح الشراب حتى في فصل الشتاء.

حماية الثروات الحيوانية والإحاطة بها وبمربي الماشية وتسهيل تنقلهم بالمنطقة العازلة ببن قردان أصبح أمرا ضروريا لما يجده الرعاة من عراقيل.

المحول الكهربائي (THT) و(HT) وتوقفت أشغاله ولا نعلم متى سيكتمل مع العلم، أن بن قردان تشكو من نقص في التيار كهربائي خاصة خلال أوقات الذروة.

سيدي رئيس الحكومة،

إن الطاقة البديلة هي ثروة وطنيه لماذا يقع تصديرها في الوقت الذي نحن فيه في حاجة إلى الطاقة الكهربائية في أوقات

الذروة يعني أننا نصدر الطاقة الكهربائية إلى أوروبا لماذا؟ للصناعة، لماذا لا نقوم باستقطاب المستثمر وبتوفيرنا للطاقة يأتي المستثمر وينتصب ببلادنا وهكذا نوفر سوق شغل محترمة لا نعطيه الطاقة ثم يحاربنا بها في المستقبل، لذلك يجب أن تبقى طاقتنا على الأقل في بلادنا وبذلك يمكننا توفير سوق شغل لبلادنا.

الإسراع بإنجاز المشروع النموذجي للتصرف في النفايات بجزيرة جربة وهذه حاجة ملحة جدا.

ضرورة تحسين الوضع المعيشي للمواطن، يعاني المواطن اليوم من نقص في المواد الأساسية وغلاء المعيشة.

المواطن في بن قردان أصبح مهددا في قوته بعد تعثر تبادل السلع بمعبر رأس جدير مع الشقيقة ليبيا.

سيدي رئيس الحكومة،

الدعوة الى مراجعة الإطار القانوني المنظم للصفقات العمومية لما له من تأثير على ارتفاع كلفة المشاريع وطول آجال الانجاز والتأكيد على اعتماد صيغة العرض الأفضل لإسناد الصفقات.

عاشت تونس حرة مستقلة أبد الدهر، والعزة والكرامة لشعبنا في فلسطين وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم هيثم صفر، له ستّ دقائق.

السيد هيثم صفر

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السيدات والسادة نواب الغرفتين الممثلتين للوظيفة التشريعية،

السيد رئيس الحكومة ومرافقيه،

السيد رئيس الحكومة،

بداية أستغل الفرصة لتثمين التوجه الاجتماعي للدولة في مشروع الميزان الاقتصادي ومشروع قانون المالية ومشروع ميزانية الدولة وسعي الدولة لحل المشاكل الاجتماعية ودعم القدرة الشرائية للمواطن.

لكن هذه الايجابيات لا تلغي وجود بعض النقائص والسلبيات التي يجب أن نبني عليها ونقاط الضعف التي يجب تداركها على غرار أن تونس مستحقة لمنوال تنموي جديد منفتح على الكفاءات التونسية في كل المجالات.

على مستوى الرقمنة في الواقع نحن بعيدون كل البعد عن الرقمنة فعلى سبيل المثال نجد التلميذ اليوم يقوم بالترسيم عن بعد عن طريق الرقمنة ثم يطلب منه إحضار ورقة الترسيم عن بعد لا أعرف السبب؟ ليس هناك سبب لمثل هذا الاجراء خاصة أننا نريد التوجه نحو الرقمنة وإذا أردنا النهوض وتحقيق التطور والاستثمار لا بد من رقمنة الإدارة للحد من البيروقراطية الإدارية ومن تعديل مجلة الصرف والمعاملة بالعملة الرقمية، فالكفاءات التونسية والتي تحقق موارد للدولة ليست لها عملة رقمية.

السيد رئيس الحكومة،

لا بد من فتح أسواق خارجية والانفتاح على المستوى الإفريقي، فتونس بوابة افريقيا اقتصاديا ولا بد من فتح خطوط استثمار جديدة بأسواق افريقيا على غرار زيت الزيتون فلا يجب البقاء رهيني أسواق الإتحاد الأوروبي تزودنا إن نلنا رضاها وتمنعنا من التزود إن لم ننل رضاها.

على المستوى الجهوي، لا أدري إلى متى سنبقى ندفع فاتورة تصنيف ولاية المهدية كولاية ساحلية، فهذه الولاية هي حقيقة ولاية داخلية ذات شريط ساحلي، إن منوال التنمية في ولاية المهدية يفتقد لأبسط الضروريات فهو امتداد ريفي على قرابة 120 كيلومتر انطلاقا من ملولش وصولا إلى هبيرة.

مناطق فلاحية مهملة وضيعات فلاحية في جهة المهدية يقع استعمالها من طرف مجمع بو زويتة التابع إلى ولاية صفاقس، لماذا لا يقع إنشاء مجمع مماثل بالمهدية على غرار ديوان إحياء أراضي السواسي الذي يستطيع أن يشمل هذه الضيعات. وهذا...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

ست دقائق للسيد هيثم صفر.

السيد هيثم صفر

وهذا ما يحيلنا إلى الحديث عن مشروع التنمية الفلاحية المندمجة المعطل منذ سنة 2017.

السيد رئيس الحكومة،

في ظل حلّ المشكل العقاري تفضلتم بذكر مشروع بن غياضة لابد من توفير ظروف النجاح لهذا المشروع الوطني الذي يحلم به أهالي المهدية منذ أمد بعيد، ذلك بفتح المعتمديات على بعضها وفتح طرقات سريعة وربط السكة الحديدية بالمناطق الداخلية انطلاقا من المهدية وصولا إلى معتمدية الجمّ مرورا بمعتمدية بومرداس.

سيساهم هذا الربط في حل مشكل كبير للنقل بالجهة وفي تنمية الجهة خاصة مع انطلاق المشروع لأن الجهة تعاني أزمة خانقة على غرار بقية الجهات وليست الجهة الوحيدة على مستوى النقل.

السيد رئيس الحكومة،

بالنسبة إلى الوضع الصحي بولاية المهدية فهو يستغيث. وهو وضع كارثي بأتم معنى الكلمة فالمستشفى الجامعي الطاهر صفر بالمهدية أصبح مقبرة بأتم معنى الكلمة، بنية تحتية كارثية ومستشفى مهدد بالسقوط مع غياب المعدات الصحية ونقص كبير في الموارد البشرية.

ختاما، عاشت تونس حرة مستقلة والمجد لشهداء الأمة، شهداء فلسطين ولبنان. شكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم هشام مباركي. له ثلاث دقائق.

السيد هشام مباركي

شكرا السيد الرئيس،

حضرة رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

يسرّني أن أتوجه إليكم بهذا الخطاب نيابة عن المواطنين لأعرب عن أهمية تحديد أولويات واضحة لسياسات الدولة والمشاريع الوطنية في هذه المرحلة.

إن التحديات الحالية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية تتطلب نهجا استراتيجيا يضمن توجيه الموارد نحو القطاعات والمشاريع ذات التأثير المباشر على حياة الناس ومستقبل البلاد.

نقترح أن تتركز سياسات الدولة على عدد من الأولويات الأساسية التي نرى أنها تمثل الركائز الرئيسية لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة.

السيد رئيس الحكومة،

تعزيز الاقتصاد المحلي من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة باعتبارها محرّكا رئيسيا للتوظيف والنمو يتطلب ذلك توفير بيئة تشريعية وتنظيمية مشجعة للاستثمار وتقديم التسهيلات المالية لأصحاب المشاريع ورواد الأعمال.

سيدي رئيس الحكومة،

تحسين قطاع التعليم. لابد من العمل على تطوير النظام التعليمي ليتماشى مع متطلبات العصر وسوق العمل، يجب التركيز على تحسين المناهج وتوفير التدريب المهني للشباب بهدف إعداد جيل قادر على المساهمة بفاعلية في تنمية الوطن.

سيدي رئيس الحكومة،

دعم القطاع الطاقة المتجددة والمستدامة البيئية.

إن الاستثمار في مشاريع الطاقة النظيفة والحفاظ على موارد البيئة هو أحد مفاتيح التنمية المستدامة ويتطلب هذا تعزيز السياسات التي تشجع على الابتكار في هذا المجال، إضافة إلى وضع برامج لحماية البيئة والحد من التلوث.

سيدي رئيس الحكومة،

الاستثمار في البنية التحتية، ضرورة العمل على مشاريع البنية التحتية بما يشمل الطرق والمواصلات والاتصالات لتحسين الربط بين المناطق وتعزيز التنقل وتسهيل الأنشطة الاقتصادية ممّا يساهم في تحسين مستوى الحياة وتعزيز النمو الاقتصادي.

سؤال للسيد رئيس الحكومة، هل هناك توجه للدولة نحو أسواق جديدة لترويج منتوجاتنا؟

إننا نثق في رؤيتكم الطموحة ونهجكم العلمي لتحقيق تطلعات الشعب. وفقكم الله وسدّد خطاكم وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة الآن للمشاركة في هذا النقاش العام للسيد النائب المحترم محمد معز الشريف. له ثلاث دقائق.

السيد محمد معز الشريف

شكرا السيد الرئيس،

تحية للسيد رئيس الحكومة والوفد المرافق له،

السادة والسيدات أعضاء مجلس نواب الشعب وأعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

بهذه المناسبة ومن خلال هذه الجلسة الافتتاحية لمناقشة مشروع ميزانية الدولة ومشروع الميزان الاقتصادي 2025، نهنئ سيادة رئيس الجمهورية مرة أخرى بفوزه في الانتخابات الرئاسية وعن جدارة.

نحن اليوم في مرحلة البناء والتشييد، مرحلة إصلاح ما تهدّم في العشرية السوداء ووجب وضع الطريقة المثلى من أجل هذا المخطط الإصلاحي والبنائي من أجل مستقبل تونس.

جميعنا نؤمن بقيمة الدولة التونسية في مكانتها مع جميع دول العالم وتاريخنا كبير في جلّ المجالات، تونس لها موقع جغرافي استراتيجي ووجب استغلاله من أجل الاقتصاد المستقبلي للدولة.

يجب أن يكون الاصلاح من داخل الإدارة بصفة عامة من أجل بناء جديد ورؤية جديدة ومستقبل جديد خاصة بالنسبة لهذا الجيل الجديد ويكون هذا عن طريق مراجعة المنظومة التشريعية للاستثمار.

وجب التغيير في عده مجالات وأهمها الثقافة والتعليم اللذين يعتبران ركيزة الدولة والتحسين خاصة الشامل لقطاع الصحة.

نحن اليوم موجودون جميعا تحت هذه القبة البرلمانية من أجل خدمة الوطن، من أجل الارتقاء ببلادنا نحو الأفضل ومن أجل تونس الجديدة التي نطمح إليها. جميع ولاياتنا تعاني وهذه حقيقة وكل ولاية حسب خصوصياتها وظروفها ومتطلباتها وواجب من سيادتكم أنتم رئاسة الحكومة بكامل أعضائها النظر إليهم، نظرة عميقة نظرة إصلاح ونظرة بناء وتشييد.

بصفتي نائب وطني، ممثل لكامل الجهة لا يسعني من هذا المنبر إلا أن أوصل صوت جهتي المظلومة ولاية سوسة العزيزة والتي عانت الكثير منذ 14 جانفي 2011 وأدعوكم جميعا إلى زيارتها والوقوف على نقائصها خاصة من ناحية البنية التحتية والحالة التعيسة التي أصبحت عليها المشاريع المعطلة، المؤسسات التي أغلقت أبوابها، المنشآت الرياضية والتربوية والتعليمية والثقافية وهي تعاني جميعها بنسبة 90% وهذا في كامل معتمديات ولاية سوسة على مستوى النقل خاصة ومعاناة أبنائنا في التنقل للدراسة في جلّ المعتمديات وخاصة المعتمديات الداخلية، كما ألفت جنابكم إلى المجال السياحي والذي كان يلعب دورا كبيرا بالنسبة إلى الاقتصاد وميزانية الدولة التونسية فاليوم يعاني ومشاكله عميقة.

أسوق إليكم موضوع ميناء النفيضة بالمياه العميقة والذي يعتبر مكسبا وطنيا للدولة التونسية، مسرح الهواء الطلق ببو حسينة والذي بني ليكون صورة نشاهدها عند مرورنا.

آخر نقطة أريد أن ألفت انتباهكم إليها وهي الطريق الواقع قرب الملعب الأولمبي بسوسة والذي يعتبر شريان، أصبح اليوم يمثل عائقا للجهة، تقاطع السكة الحديدية الرابط بين سوسة والقلعة الصغرى والتي لها ما يقارب...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم سليم سالم، له ثلاث دقائق. تفضل.

السيد سليم سالم

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد رئيس الحكومة،

مرحبا بالفريق الحكومي المرافق له،

مرحبا بالسادة النواب الكرام وكل السادة الحضور،

بداية، أريد أن أثمن المجهود المبذول من قبل وزارة المالية وإطاراتها في إعداد قانون المالية وقانون الميزانية، وقد لاحظنا هذا من خلال محاولة تجسيد خيارات السيد رئيس الجمهورية في جعل هذا القانون يمس الفئات الاجتماعية وهذا ما تبيناه من خلال بعث العديد من الصناديق التي تعنى بالفئات الهشة.

سيدي رئيس الحكومة،

نحن نتحدث عن قانون مالية، نريده أن يكون قانون مالية يحقق النموّ وهذا يعني تشغيل وخلق الثروة وهذا يمر عبر كثير من الإجراءات السيد رئيس الحكومة كنا نتمنى إدراجها في قانون المالية من بينها تحسين واقع الرقمنة في تونس.

السيد رئيس الحكومة،

ملف هجرة الكفاءات المهندسين، هناك 4900 مهندسا يهاجرون سنويا لم نلاحظ أي تحرك من الحكومة لحل هذا الملف، بالمقارنة مع دولة مثل المغرب التي تمنع إطاراتها من الهجرة، نحن نتحدث عن بناء دولة، لا يمكننا القيام بهذا ونحن نسلم في كفاءاتنا بهذه الطريقة.

ملف القطاع العام وإصلاحه سيدي رئيس الحكومة، ليس هناك إجراءات.

ملف الشركات الأهلية السيد رئيس الحكومة، السيد رئيس الجمهورية يراهن على هذا الملف رهانا كبيرا، نحن نلاحظ أن الدعم المخصص في قانون المالية هو دعم بسيط جدا نتمنى أن يلقى هذا الملف الاهتمام الكافي ونرى شيئا ملموسا حتى تلقى هذه الشركات الأهلية دعما كبيرا.

النقل في ولاية المهدية، سيدي رئيس الحكومة، مسألة لا تطاق وملف لا ينتظر أكثر. الرجاء لفتة كريمة للنقل في ولاية المهدية خاصة النقل المدرسي إن الأطفال يمتنعون عن الذهاب إلى المدرسة السيد رئيس الحكومة لمدة ثلاثة وسبعة أيام وهناك من يذهب ولا يعود هناك مشاكل كبيرة في النقل الرجاء التدخل.

السيد رئيس الحكومة،

أطلب منك بكل لطف إحداث لجنة لتسريع مشاريع القرب صحيح قمتم بعدة لجان لتسريع المشاريع الكبرى ونحن نريد لجنة لتسريع مشاريع فك العزلة ومشاريع القرب.

ملف القيمين والمرشدين التطبيقين، السيد رئيس الحكومة، يطلبون منك بكل لطف تطبيق تقرير التفقد من أخطأ فليحاسب ولا نأخذ الأشخاص رهائن وعندما يخطئ مسؤول لا نعاقب 1228 شخص بعدم إدراجهم في قانون المالية هذا وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم لطفي الطاهر، المقعد 258 وله ثلاث دقائق.

السيد لطفي الطاهر

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

في البداية، أود أن أترحم على أبناء سليانة الشاب ماهر عزوز من منطقة القابل سليانة الجنوبية توفي غدرا والشابة أمل الرحّالي ابنة منطقة الهنشير معتمدية قعفور، جرفها الواد في طريق عودتها من عملها رحمهما الله رحمة واسعة وأسكنهما فسيح جناته.

وهذا يعود الى تردي البنية التحتية، وغياب خدمات البلدية بالجهة خاصة التنوير داخل الأحياء فلو توفر التنوير داخل الأحياء في منطقة القابل لما لقي ماهر عزوز حتفه في الظلام الحالك.

كذلك غياب التجهيز وغياب التدخل في الطرقات والجسور والمسالك فلو أولينا اهتماما بالجسور والطرقات في الجهة لما توفيت أمل الرحالي.

بالنسبة إلى قطاع الشباب والرياضة، هناك نقص كبير في ملاعب الأحياء والفضاءات الترفيهية في جلّ التجمعات السكنية من أهمّها قصر حديد النهوض والقابل ومناطق بالعروسة ومناطق بالكريب وبقية المعتمديات الأخرى.

بالنسبة إلى النقل، هناك نقص كبير بالجهة يعاني تلاميذنا اليوم من مشكل النقل في سيدي برويس، الروحية، برقو وسليانة الجنوبية وغيرها.

أما في القطاع الفلاحي، فسليانة من أهم الولايات الفلاحية، تعاني هذه الولاية اليوم من عدم توفير البذور الممتازة والأسمدة الضرورية للفلاحين، غلاء الأعلاف ونقص في الأعلاف المدعمة الشيء الذي ألحق الضرر بالفلاحين اليوم هو صندوق الاجاحة وعدم الإسراع في تمويله.

إلى اليوم هناك فلاحون ينتظرون التمويل للقيام بعملية الزرع.

أصبح الفلاح اليوم عاجزا فالرجاء من الحكومة الالتفات الى القطاع الفلاحي وتوفير الظروف الملائمة للفلاح كما نطلب منكم الالتفاف إلى ملف الشركات الأهلية بالجهة شكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم بلقاسم يعقوبي، له ثلاث دقائق.

السيد بلقاسم اليعقوبي

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة والسيدات أعضاء الحكومة،

السادة النواب مرحبا بكم جميعا،

سيدي رئيس الحكومة،

لقد ذكرتم إصلاح التعليم إلا وأن اليوم لدينا ما يقارب عن 11.8% من الذكور و9.5% من الفتيات ينقطعون عن الدراسة سنويا وأكثرهم من التعليم الإعدادي.

هل فكرنا في هذا الموضوع وإرجاع التعليم المهني الاجباري مثلما كان في سنوات 1960 و1970؟ وهذا سيدي يساهم في الاقتصاد للبلاد في المستقبل ونحمي أبناءنا من التشرد والانحراف وتوفير اليد العاملة المصنعة مستقبلا.

سيدي الوزير، إن بعض المشاريع المعطلة منذ سنوات ولم تكتمل إلى الآن، الرجاء أخذ كل التدابير اللازمة واتمامها في أقرب الآجال.

سيدي الوزير، نريد قوانين صارمة وجادة تهم أصحاب المؤسسات الخاصة التي تتهرب من خلاص مستحقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وإعطاء حقوق العملة وهذا تضررت منه عديد العائلات.

سيدي الوزير، إن شعبنا يترقبنا وأودع أمانة ثقيلة في أعناقنا لنعمل من أجل تنمية عادلة وشاملة لكل الجهات وبعث المشاريع

الكبرى لتوفير اليد العاملة والحد من البطالة لأن لا كرامة بدون شغل.

إن مستشفياتنا تعاني النقص الفادح من الأدوية والتجهيزات الطبية في كل المستشفيات.

سيدي رئيس الحكومة والسادة الوزراء، الرجاء توفير النقل العمومي وخاصة بالأحياء الشعبية ذات الكثافة السكانية.

أخيرا أتوجه إلى كل الفريق الوزاري للقيام بلفتة نظرا لما تعاني منه مدينة المنهلة من جميع النقائص تنمويا وصحيا واجتماعيا وأمنيا وصناعيا رغم أن هذه المعتمدية لا تبعد كثيرا عن العاصمة ولكن إلى حد هذه الساعة تعاني تهميشا لا أراك الله مكروها.

عاشت تونس حرة منيعة أبد الدهر عاشت الجمهورية والمجد والرحمة للشهداء.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، يشاركنا في هذا النقاش العام النائب المحترم منصور صمايري، له ثلاث دقائق، فليتفضل.

السيد منصور صمايري

شكرا سيدي الرئيس،

معالي رئيس الحكومة،

السادة الوزراء المحترمين،

زملائي زميلاتي النواب،

السلام عليكم ورحمه الله وبركاته،

تدخل تونس بعد تاريخ 6 أكتوبر عهدا جديدا اختار له رئيس الدولة الأستاذ قيس سعيد كشعار "البناء والتشييد" شعارا وإن كان مقتضبا في مفرداته فإنه ثري في معانيه ودلالاته ويتلاءم مع المرحلة الراهنة بكل اكراهاتها وصعوباتها في ظل وضع دولي متوتر، وضع داخلي مازال يعاني تبعات العشرية السوداء والتي نسفت مقومات الدولة والإدارة وضربت أغلب القطاعات الحيوية كالتعليم والصحة والنقل، وضع داخلي مازال البعض يأمل بنا إلى العودة الى الوراء، إلى التبعية للخارج، إلى تبني الفساد المستشري والمشاركة فيه.

إن حساسية المرحلة القادمة تتطلب منا كنواب من الغرفتين المزيد من الحذر واليقظة والمزيد من العمل والتضحية.

لقد وضع الأستاذ قيس سعيد أولى أولوياته خلال عهدته الجديدة، إرساء أسس الدولة الاجتماعية والاقتصادية وذلك يتطلب عدة شروط أهمها ثورة تشريعية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية تقطع مع القوانين السائدة والتي لم تعد مواكبة للعصر.

لا بد من القطع مع البيروقراطية المقيتة والتي كبلت نسق النمو وعطلت المشاريع، لابد من استكمال برنامج رقمنة الإدارة التونسية وتبسيط الإجراءات الإدارية لتشجيع روح المبادرة وبعث المشاريع.

إن حساسية المرحلة تتطلب أيضا التوافق بين مجلس نواب الشعب ومجلس الجهات والأقاليم مع مراعاة نظرية البناء القاعدي الذي وضعه الأستاذ قيس سعيد وذلك بالإنصات والتواصل مع المجالس المحلية والجهوية وفق التراتيب الجاري بها العمل.

من جهة أخرى، أصبحت مراجعة التعيينات في المناصب السياسية والإدارية ضرورة ملحة وخاصة تعيينات العشرية السوداء والتي اعتمدت مبدأ الولاء والانتماء وليس مبدأ الكفاءة والتي كانت من نتائجها إفلاس عديد الشركات ولنا في شركه النقل البري والحديدي والجوي أكبر مثالا، فمجال النقل يشهد حاليا شللا شبه تام ممّا أدى الى معاناة يومية للتونسيين في جميع ولايات الجمهورية.

لقد استبشرنا مؤخرا بالتعيينات الجديدة في سلك الولاة التي كانت مدروسة بعناية وهذا ما لمسناه على الميدان لكن يجب أن يترافق هذا مع تعيينات جديدة في صلب المعتمدين وفق نفس المقاييس مع التحري الدقيق وقطع الطريق أمام الانتهازيين والمتسلقين فمعيار الكفاءة هو الشهائد العلمية قبل أن يكون ألبوم صور.

إن حساسية المرحلة تقتضي منا ترتيب الأولويات...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم بلال السعيدي، له ست دقائق.

السيد بلال السعيدي

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

سيدي رئيس الحكومة،

السادة الوزراء والسادة النواب،

نخوض اليوم حرب التحرر الوطني التي تتطلب منا جميعا الانخراط الواعي في هذا المسار لكن هذه الحرب تتطلب شجاعة العقول ونظافة اليد وخاصة ضرورة تشغيل بقية المحركات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية.

سيدي رئيس الحكومة،

إن اقتصاديات البلدان المتقدمة قامت على اقتصاد المعرفة ذلك أن تصدير برمجيات اليوم فاق دخله مئات المرات دخل الاقتصاديات القائمة على النفط.

من المهم اليوم أيضا الاشتغال على هيكلة القطاع الفلاحي وتخليص الفلاحين من أصحاب رخص الأعلاف المنتشر في كل المعتمديات وعلى البنوك أن تنخرط في هذا المشروع التحرري بتمويل المشاريع الصغرى والمتوسطة مع ضرورة مراجعة القوانين الإدارية المعطلة لأحلام الشباب فهي قوانين بالية حوّلت البلد إلى دولة عاجزة عن التحكم في مسالك الانتاج وفي ردع المحتكرين أصحاب الرخص.

سيدي رئيس الحكومة،

إن أولويات المرحلة الحالية هي اقتصادية بالأساس لإعادة الثقة والأمل للشباب والكفاءات ورجال الأعمال وكل الفاعلين الاقتصاديين ومن هذا المنطلق وجب مراجعه قانون الصفقات العمومية واضفاء المزيد من المرونة عليه وهو ما أصبح أولوية مطلقة حتى نتمكن من تجاوز إشكال تعطيل الكثير من المشاريع العمومية.

أيضا مراجعة مجلة الصرف ضرورة ملحة خلال هذا الظرف الاقتصادي، إن مجلة الصرف هي محرك اقتصادي يتطلب قرارات شجاعة ومن بينها إجراءات تشجع التونسيين المقيمين بالخارج على الاستثمار في تونس وعلى فتح حسابات والعملة الصعبة لدى البنوك التونسية مما سيساهم في إنعاش خزينة البنك المركزي وتماسك قيمة الدينار والتحكم في التضخم.

هذا بالإضافة إلى ضرورة التفكير في حلول قانونية وتقنية لاستيعاب المبالغ الضخمة من العملة الصعبة المتداولة في السوق السوداء وتوجيهها إلى المسالك القانونية والمنظمة.

سيدي رئيس الحكومة،

إننا نتجه إلى التعافي بعون الله وبعون الرجال الصادقين لكن مع ضرورة تحويل الخطاب السياسي إلى منجز ميداني ملموس جاذب للاستثمار به تتحقق التنمية وننطلق في البناء والتشييد.

سيدي وزير البيئة،

إلى متى تسير المنشأة العمومية بالنيابة؟ لمدة تتجاوز 15 شهرا بالنيابة لماذا لا يتم تثبيت المديرين العامين بالنيابة باعتبار خبرتهم وإلمامهم بجميع الاشكاليات على غرار وكالة حماية المحيط ووكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي.

سيدي الوزير، يجب فتح باب الانتدابات، انتداب أعوان مراقبة للشريط الساحلي إدارة كاملة بها 15 مراقبا للشريط الساحلي الذي يقدر طوله بـ 2200 كلم من جزر وشواطئ وسباخ.

السيد الوزير، لا بد من إصلاح خليج المنستير وتنقيح قانون الملك العمومي البحري وإعطاء الإمكانية لوكالة الشريط الساحلي لإبرام عقود لزمات في مشاريع استثمارية صغيرة لتثمين الملك العمومي البحري.

السيد رئيس الحكومة،

أختم مداخلتي بسؤال ينتظر إجاباته أغلب الشعب التونسي، ما هو القانون أو النصوص الترتيبية التي تنظم "Bolt" هذه التطبيقة الشهيرة وما تخلفه من معاناة؟ وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا السادة النواب، كما أشكر السيد رئيس الحكومة والسادة الوزراء على حسن إصغائهم واهتمامهم ونرجو أن يحظى طرح السادة نواب المجلس الوطني للجهات والأقاليم بالتفاعل المنتظر والطريقة المثلى للتفاعل مع ذلك.

تتواصل الجلسة المشتركة المخصصة لتدخل السادة النواب من المجلسين بداية من الساعة السادسة.

شكرا، نرفع هذه الجلسة على أن تستأنف على الساعة السادسة برئاسة السيد ابراهيم بودربالة، رئيس مجلس نواب الشعب شكرا.

(كانت الساعة الخامسة والنصف مساء)

استئناف الجلسة
ومواصلة النقاش العام

(كانت الساعة السادسة وخمس دقائق مساء)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نستأنف على بركه الله الجلسة المخصصة للنقاش العام والآن السيدات والسادة النواب المحترمين أعضاء مجلس نواب الشعب، تتواصل جلسة اليوم إلى غاية الساعة الثامنة على أن نستأنفها غدا على الساعة العاشرة صباحا.

إذن قائمة أولية، النواب المحترمون السيدات والسادة حسام محجوب، هشام حسني، بديس بالحاج علي، صالح مباركي، بسمة الهمامي، حمدي عبد العالي، عبد السلام الحمروني، ثابت العابد، محمد ضو، عزيز بن الأخضر.

المصدح للنائب المحترم حسام محجوب عن كتلة الأمانة والعمل، له أربع دقائق.

السيد حسام محجوب

شكرا السيد الرئيس،

حضرات النواب المحترمين،

نرحب بالسيد رئيس الحكومة والسيدات والسادة أعضاء الحكومة،

يعد قانون المالية والميزانية ترجمة لرؤية وسياسة اقتصادية تنتهجها الدولة عنوانها لسنة 2025 هو التعويل على المقدرات الذاتية للمحافظة على سيادة القرار الوطني من جهة والنهوض بالوضع الاجتماعي استجابة لمطالب شعبنا من جهة أخرى.

نعتبر نحن في كتلة الأمانة والعمل أن التعويل على المقدرات الذاتية لضمان السلم والعدل الاجتماعي وجب أن يقترن بسياسة اقتصادية تفضي إلى تحقيق نسبة نمو متصاعدة. لذلك وجب عليّ تقديم بعض الملاحظات في علاقة بالميزان الاقتصادي ومشروع قانون المالية والميزانية لسنة 2025.

أولا، إن الدور الاجتماعي للدولة الذي لطالما نادينا بتطويره وتوسيعه لا يمكن تحقيق أهدافه إلا إذا كانت خياراتنا الاقتصادية مرتكزة أساسا على دفع الاستثمار والمشاريع ذات القيمة المضافة لتحقيق نسب نمو متصاعدة تنعكس إيجابا على بقية المؤشرات الاقتصادية.

ثانيا، إن العائق المتمثل في الوضعية الخاصة للمالية العمومية يمكن تجاوزه عبر سنّ تشريعات متعلقة أساسا بمجلة الصرف، مجلة الاستثمارات ومجلة أملاك الدولة.

إضافة إلى تبسيط إجراءات بعث المؤسسات عبر إرساء المخاطب الوحيد للباعثين الشبان والمستثمرين وهنا وجب التأكيد على الدور الهام الذي يجب أن تلعبه الدبلوماسية الاقتصادية فضلا عن إرساء مناخ محفز وخطاب جاذب يثمن ويبرز مواطن القوة التي تتميز بها بلادنا لجلب الاستثمارات الخارجية وكذلك الداخلية.

يبقى كل هذا رهين تحرير الإدارة التونسية من السيف المسلط عليها ألا وهو الفصل 96 والفصل 97 من المجلة الجزائية الذي نعتبره أحد أسباب تعطلها.

ثالثا، إن أسهل الطرق لتعبئة الموارد المالية للدولة هي الضرائب لكن وضعية المواطن اليوم لم تعد تحتمل جباية أكثر فالمطلوب توسيع قاعدة المطالبين بدفع الضرائب والانطلاق منذ الآن في قرارات جريئة لاستيعاب الاقتصاد الموازي وإدماجه في الدورة الاقتصادية المنظمة وفي ذلك تكريس لمبدأ العدالة الجبائية وتخفيف الضغط والعبء الجبائي على عموم المواطنين وكذلك المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

فمن غير المقبول أن نعوّل على مقدراتنا الذاتية وحوالي نصف هذه المقدرات في الموازي وليس تحت رقابة الدولة.

في النهاية أعتبر أن اليوم كل الظروف ملائمة والإرادة السياسية الصادقة متوفرة للقطع مع التشريعات والخيارات التي نتبعها منذ

القرن الماضي والانطلاق بجرأة وبسرعة في سنّ ترسانة تشريعية تستجيب لمطالب شعبنا في ظل مكسب جوهري وهو التناغم الموجود والإرادة الموحدة بين وظائف الدولة.

ويبقى سبيلنا الوحيد للقضاء على الفساد هو الرقمنة ولا شيء غير الرقمنة. وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم هشام حسني غير منتم له ست دقائق.

السيد هشام حسني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد رئيس الحكومة والوفد الحكومي المرافق له،

مرحبا بالزملاء بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم،

أثناء كلمتك السيد رئيس الحكومة ذكرت أن هذه الجلسة التشاركية ستتكرر وهذا ما نتمناه لأن الحوار مع الحكومة لا يتم سوى من ميزانية إلى أخرى وهذا يتناقض حتى مع الدستور.

نتمنى أن تتكرر هذه الجلسات لنستمع إلى مشاغل بعضنا البعض لأننا نحمل مشاكل جهاتنا.

أولا، سأبدأ بالتفاؤل أنا عادة لا أكون متفائلا ولكن اليوم سأكون متفائلا، أعرف سيادتك ونواياك وعملك وأردت ان أتقدم بشكر خاص إلى السيدة وزيرة التجهيز على المجهود الذي بذلته لإتمام إنجاز قنطرة خير الدين.

كما أنها أمضت يوم أمس الصفقة التي نسميها "مشروع القرن" في حلق الوادي وهو مشروع تصريف مياه الأمطار وإحالته إلى اللجنة العليا للصفقات وهو تحت تصرفك السيد رئيس الحكومة وأتمنى ألا يبقى شهرا ليصدر وسنرى فيما بعد ضمن مشاكلنا البيروقراطية والإدارات التي تقضي على هذه المشاريع.

أثمن ما صدر البارحة المتعلق بالتسريع في المشاريع وأعتبرها نقطة إيجابية.

أعود الآن إلى الميزانية، السيدة الوزيرة ليس لدي لوم على وزارة المالية لأن وزارة المالية وزعت ما قدم لها.

المشكل الكبير أنه لا توجد تنمية ولا يوجد استثمار، ماذا جاء في قانون المالية؟ نلاحظ في المالية ميزانية تقدر بـ 78 ألف م د، 57 بالمائة منها من الضرائب و37 بالمائة اقتراض، 28 ألف اقتراض و45 ألف ضرائب.

كيف ارتفعت هذه الضرائب؟ عوض توسعة قاعدة الضريبة قمنا بالترفيع في قيمة الضرائب، أنت تعرفين المثل الذي يقول "trop d'impôt tue l'impôt".

لماذا نظلّ نواجه نفس الإشكاليات عند كل قانون مالية؟ نرفّع في الضرائب لترقيع الميزانية، لنخفّض في هذه الأداءات من أجل فتح فرص العمل وهنا أقول لك كاشتراكي لنتبع مبدأ آدام سميث "دعه يعمل، دعه يمرّ" افسحوا المجال للعمل وكفانا من التراخيص.

لو نقوم بكراس شروط برقابة قبلية لأصبحت رخصة، يجب أن تكون كراس الشروط برقابة بعدية عندما تتوفر فرص العمل بذلك يرتفع نسق الاستهلاك ثم الـ "TVA" أداءات ومن ثمة سترتفع الضرائب وحينها نتمكن من التخفيض.

ها قد قمنا بالترفيع في "TVA" المساكن إلى 19 بالمائة ماذا سيحدث؟ سيرتفع سعر الكراء ويكون هناك عدولا عن البيع وسيتوجه الباعثون العقاريون نحو الكراء وليس البيع.

عندما قمنا بتنقيح الفصل 412 وخفضنا "les intérêts" من سيتضرّر؟ أول المتضررين هو بنك الإسكان وفي قانون المالية للسنة المقبلة سيرد علينا دعم البنوك العمومية. من أين سنقترض؟ نعوّل على الاقتراض الداخلي من أين؟ من البنوك التي رفعنا فيها 40 بالمائة والذين لن يتحصلوا على "dividendes" أخرى؟

نحن نقول أننا بصدد مقاومة الاقتصاد الريعي في حين أن هذا يدعّمه لأنه سيقوم بضرب صغار المستثمرين والمنتفع بالأسهم هو "حوت البنوك".

ذكرت في المرة السابقة السيدة الوزيرة أنني أدافع عن البنوك لكن هذا غير صحيح أنا أدافع عن "les actionnaires".

إذا كنا حقيقة نريد "balance économique" وبناء وتشييد لدينا عدة أشياء لا بد القيام بها.

أولا، لا بد من الرقمنة، اليوم الإدارة لا تعترف بمنظومة عليسة ترسل طلب عن طريق هذه المنظومة يطالبونك بوثيقة ورقية رغم استعمال هذه المنظومة وهذا ما عشته في الإدارة التي كنت أعمل بها. تريدون التخلص من الفساد قوموا بإلغاء اللقاء المباشر مع المواطنين وبذلك يقع القضاء على الرشوة، تريدون جلب الأموال يتم ذلك بالقضاء على التهريب.

نتحدث عن مراقبة الحدود، السيد وزير الدفاع مراقبة الحدود تتم اليوم بـ "les drones" ليس بالأشخاص إذن فلنطور " les drones" وتتم العملية في قاعة العمليات وسنرى دخول المهربين ولكن إذا تركتهم يتصرفون كما يشاؤون فسيتعاملون وكأن الطريق على ملكهم وهذا واقعنا الذي نعيشه.

نفس الشيء بالنسبة إلى مجال التربية والتعليم، أصبحنا نزيد في عدد المعطلين عن العمل، لقد انتهى عهد الإجازة والأستاذية الفلسفة والتاريخ، يجب التوجه نحو ما يطلبه سوق الشغل من التكنولوجيا.

إن المدارس الإعدادية التقنية هي هدر للمال ما معنى تأهيلهم للتكوين المهني لا يوجد شيء يسمى تأهيل، يجب اختصار الآجال ونمر مباشرة. هذا مضيعة للوقت "le temps c'est de l'argent" هناك كثير من البيروقراطية وهدر للمال وتضييع للوقت.

أخيرا أختم بمواطنينا للخارج، يجب أن نيسر لهم المجيء إلى تونس يأتي بـ 431 أورو وهذا ما قرأته الآن بينما يأتي الأجنبي إلى تونس بـ 500 أورو "en inclusif" هل يعقل هذا؟ ثم تريده أن يستثمر في تونس؟ هذا غير معقول وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد بديس بالحاج علي عن كتلة الأحرار، له ثلاث دقائق.

السيد بديس بالحاج علي

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد رئيس الحكومة،

السيد رئيس المجلس الوطني للأقاليم والجهات،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء المجلس الوطني للأقاليم والجهات،

زميلاتي زملائي نواب الشعب الأفاضل،

نحن اليوم، بصدد مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2025 والذي في تقديري لا ينبغي أن يكون مجرد عرض أرقام وتوزيع ميزانيات بقدر ما يجب أن يعكس رؤية الدولة الاقتصادية والتنموية ليكون بداية تحقيق العدالة الاجتماعية والإقلاع الاقتصادي على المدى المتوسط استجابة لتطلعات شعبنا في ظل خيار التعويل على الذات.

والتعويل على الذات يستوجب منّا بالضرورة الاستثمار في مقدراتنا الداخلية والبحث عن محركات جديدة لاقتصادنا الوطني وسبل جديدة لجلب الاستثمار الأجنبي لخلق مواطن الشغل وتحسين القدرة على الاستهلاك وتنمية الصادرات والترفيع في مخزون العملة الصعبة.

يجب علينا ألا نكتفي بأسسنا الاقتصادية التقليدية لخلق الثروة، بل البحث عن دوافع ومحرّكات إضافية عن طريق الاستثمار في البنى التحتية على غرار ميناء المياه العميقة بالنفيضة الذي من شأنه الارتقاء بالصادرات وتحقيق قفزة نوعية بتجارتها البحرية، في استغلال أمثل لموقعنا الجغرافي الاستراتيجي الذي يمكننا من ربط شمال العالم بجنوبه ونعرف أهمية تكاليف النقل في التجارة العالمية.

بالإضافة إلى ضرورة تهيئة المناخ للاستثمار الخاص المحلي والأجنبي من خلال المناطق الاستراتيجية الجاذبة مثل الجزر على غرار جزيرة جربة الجاذبة للسكان والسياح واليد العاملة.

جزيرة جربة تضاريسها منبسطة ومناخها معتدل على مدار السنة بها مطار دولي يربطها بمختلف عواصم ومدن أوروبا والعالم قريبة من الميناء التجاري بجرجيس مازالت تنقصها منطقة صناعية إيكولوجية معطلة منذ سنوات من شأنها أن تجلب المستثمر الأجنبي والوطني وتحجز مكانا لتونس في اقتصاد المستقبل.

وهنا لا أتحدث عن جزيرة جربة كمنطقة طالبة للتنمية الجهوية، بل كثروة مهدورة وكرافد ومحرك للاقتصاد الوطني، هذه الجزيرة التي كلما راهنت عليها الدولة إلا وكسبت الرهان على غرار إنجاح القمة الفرنكوفونية وتقليص العجز التجاري من عائدات السياحة والعملة الصعبة.

سيدي رئيس الحكومة وأعضائها المجتمعين، قدّروا جزيرة جربة حق قدرها ومقدراتها الاقتصادية ستكسبون كل الرهانات وسترفعون كل التحديات شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد صالح مباركي عن كتلة الأمانة والعمل. له أربع دقائق.

السيد صالح مباركي

شكرا،

سيدي رئيس الحكومة، مرحبا بكم وبكافة السادة الحضور من سامي إطارات الدولة،

السيد رئيس الحكومة،

نعتقد أنه آن الأوان لاتخاذ قرار جريء يضفي النجاعة المأمولة على أداء ولاية تونس فهذه المؤسسة هي ولاية عاصمة الجمهورية التونسية وهي تتصدر طليعة الترتيب بالمقارنة مع بقية الولايات الأخرى من حيث الكثافة السكانية اذ يتجاوز عدد سكانها لوحدها مليون و100 ألف نسمة حسب ما تؤكده نتائج التعداد العام للسكان.

من الطبيعي جدا أن الكثافة السكانية تفرز حركية اجتماعية واقتصادية وإدارية متشعبة يقتضي التفاعل إزاءها من قبل الهياكل الحكومية لتحقيق التنمية وتكريس استراتيجية الدور الاجتماعي المحمول على الدولة والذي ما انفك يلحّ عليه فخامة رئيس الجمهورية.

فولاية تونس تضم 21 معتمدية وهو ما يفوق ضعف عدد المعتمديات بمعظم ولايات الجمهورية ومثل هذه الكثافة السكانية اقتضت تقسيم الولاية إلى دائرتين انتخابيتين وكذلك تقسيم المحكمة محكمة تونس 1 ومحكمة تونس 2 ونفس الشيء بالنسبة إلى بعض القطاعات الأخرى بهدف تخفيف العبء وضمان نجاعة الأداء فولاية تونس تضم تسع بلديات فقط بما فيها بلدية العاصمة المقسمة إلى دوائر في حين نجد بولاية صفاقس على سبيل المثال 17 معتمدية و23 بلدية.

وبولاية المنستير 13 معتمدية و32 بلدية ومثل هذه الهيكلة تخلق عدم توازن في التمثيليات بالمجالس المحلية ومجالس الأقاليم.

وتأسيسا على ما سبق بسطه من معطيات أرى سيدي رئيس الحكومة، أننا أصبحنا في حاجة ماسة إلى التخفيف على ولاية العاصمة واقتراح إحداث ولاية السيجومي لتغطي مرجع نظر محكمة تونس 2 الكائنة بذات الجهة واحداث بلدية تونس الجنوبية لتغطي معتمديات الكبارية، جبل الجلود والوردية وإفراد منطقة الكبارية ببلدية باعتبار أن عدد سكانها يكفي لإحداث دوائر بلدية بكل من ابن سينا والمروج 2 وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة بسمة الهمامي غير منتمية. لها ثلاث دقائق.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا، نرحب بالسيد رئيس الحكومة والسادة الوزراء،

نرحب بنواب الغرفتين في رحاب مجلس نواب الشعب،

نحن نتابع يوميا نشاط الوظيفة التنفيذية ومدى تنفيذ البرامج والسياسات العمومية التي يرسمها السيد رئيس الجمهورية وقد لاحظنا نسقا مختلفا لحلحلة الملفات وخاصة منها تلك المتعلقة بالمشاريع الكبرى وهذا يعود إلى الخبرة التي اكتسبتموها طيلة مسيرتكم في الإدارة التونسية وهذا يحسب لكم.

هذه المشاريع الكبرى سترى النور على المدى المتوسط أو البعيد رغم ما سيكون لها من تأثير اقتصادي وحركية إلا أن المواطن بحاجة إلى نتائج ملموسة على المدى القريب تساهم في بعث الأمل وفي تغيير ما يعانيه من مشاكل يومية مما يستدعي معالجة ملفات أخرى على المستوى المحلي والجهوي والإقليمي، فالقاسم المشترك بين ما يحول دون تحقيق نقلة نوعية في حياة المواطنين هو عدم تنفيذ الصفقات العمومية في الآجال المحددة لها حيث لا يتم استهلاك الاعتمادات المرصودة لها مما ينجر عنه خسائر مادية للدولة باعتبار تغيير الأسعار وارتفاع الكلفة التي تتكبدها المالية العمومية إلى جانب

تشعب إجراءات فسخ وإعادة إبرام الصفقات وهذه المشاكل المتعلقة بالصفقات العمومية أصبحت مشاكل هيكلية لا يكاد يخلو منها مشروع مما يستدعي إعادة النظر في كافة المنظومة.

بالإضافة إلى ذلك هناك عديد المشاكل ترتبط بعدم التزام المشتري العمومي بتعهداته لخلاص مدينيه من المشاركين والمنفذين للصفقات العمومية ومسدي الخدمات وهو ما خلق العديد من الأزمات الاقتصادية لدى المقاولين تسبب في عدم قدرتهم على مواصلة نشاطهم أو افتقاد مواطن الشغل ونفورهم من المشاركة في طلبات العروض العمومية باعتبار أن الدولة أصبحت "un mauvais payeur" رغم أنه لا يفوتنا التنويه بالقرارات التي اتخذت في تاريخ 29 اكتوبر 2024 ولكنها تبقى غير كافية.

في هذا المكان وفي نفس الزمان من السنة الفارطة كانت مديرة ديوان سلفكم قد تعهدت بمراجعة الأمر المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية بصفة معمقة والعمل على إصداره خلال السنة الجارية بعد أن بلغ مراحل الإعداد الأخيرة غير أن هذا التنقيح لم ير النور ومازال الحال على ما هو عليه.

وبناء على ذلك سيدي رئيس الحكومة ما هي الآجال التي يمكن أن تتعهد بها الحكومة لمراجعة هذا الأمر نحو الأحسن وإضفاء مزيد من المرونة على بعض أنواع الصفقات العمومية مع مراعاة الشفافية وحسن التصرف والاستجابة للمعايير الدولية مع العمل بطبيعة الحال على إيجاد حلول للصفقات المعطلة؟

بتاريخ 7 نوفمبر 2024 بدأ تفعيل الإجراءات التي اتخذتموها ويبقى هذا غير كاف سيدي باعتبار أن هناك دائما تباين زمني بين اتخاذ القرارات وتفعيلها يعني اليوم لا يكفي إعفاء المقاولين من الغرامات وإنما يجب وجوبا خلاصهم وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد حمدي عبد العالي عن الكتلة الوطنية المستقلة، له دقيقتان.

السيد حمدي عبد العالي

شكرا سيدي الرئيس،

مساء الخير زميلاتي زملائي الأفاضل،

مرحبا بالسيد رئيس الحكومة وكافة أعضاء الحكومة الكرام،

نحن اليوم بعد 6 أكتوبر 2024 نعيش في تونس مرحلة جديدة تحت شعار البناء والتشييد وحين نقول بناء يعني يلزمنا أسسا وقواعد صحيحة وهذا لا يكون إلا بالإصلاح الشامل للتربية والتعليم العمومي والصحة العمومية والبنية التحتية للبلاد وهذه القطاعات السيادية التي تمثل ركيزة المجتمع تتطلب اعتمادات كبيرة.

ومن ناحية أخرى أثناء دراسة مشروع ميزانية 2024 لاحظنا أن كل وزير خلال مناقشة المهمات والمهمات الخاصة يقول أن الاعتمادات المرصودة لوزارته لا تكفي ولا تلبي كل حاجيات الوزارة وغير قادرة على القيام بإصلاحات شاملة وهذا ما سيحصل أيضا في مناقشة ميزانية 2025 أمام التحديات التي ينتظرها شعبنا لذا يجب أن تكون لنا استراتيجية بسيطة تمكننا من إصلاحات شاملة وكاملة لكل القطاعات وبالتالي نقترح:

أولا، إدماج الاقتصاد الموازي بجميع أصنافه في منظومة الدولة ولا أعتقد أن هذه العملية ستصعب علينا بالكفاءات والإطارات العليا التي لدينا في تونس إن توفرت الاعتمادات اللازمة والإرادة يعني أن نوفر اليوم الاعتمادات اللازمة وندفع المواطن للانضمام إلى المنظومة يعني نصرف الآن وبعد ذلك الدولة هي التي تربح.

ثانيا، عوض أن نوفر لكل وزارة اعتمادات غير كافية نعمل على القطاعات كل على حدة مثلا في ميزانيه 2026 نوفر كل الاعتمادات اللازمة لإصلاح شامل للتربية والتعليم في حين نوفر لبقية الوزارات الاعتمادات التي تكفيهم للتسيير والأجور وفي نفس الوقت تقوم كل وزارة بتطهير وتنظيم الإدارات التابعة لها والعمل على استكمال المشاريع القديمة والمعطلة وتقديم مقترحات لمشاريع قوانين مدروسة.

وفي ميزانية 2027 نوفر الاعتمادات اللازمة للنهوض بقطاع الصحة وفي ميزانية 2028 نوفر الاعتمادات اللازمة لتحسين وإصلاح البنية التحتية للبلاد إلى آخره. وقد اخترت أنا اليوم التربية والتعليم والصحة لأنها هي أساس بناء المجتمع ولكم أنتم سديد النظر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد السلام الحمروني عن كتله الخط الوطني السيادي، له ثلاث دقائق.

السيد عبد السلام الحمروني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد رئيس الحكومة وكافة السيدات والسادة الوزراء،

مرحبا بكل الزملاء النواب من الغرفتين،

أولا تحية للمقاومة الصامدة في غزة وفلسطين وكافة الأراضي المحتلة المجد والخلود للشهداء،

السيد رئيس الحكومة،

بقدر ما نثمن الدور الذي لعبته الحكومة على مستوى تعبئة موارد الدولة دون الالتجاء مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي والبحث عن آليات جديدة وهي تقريبا المرة الأولى منذ سنة 2011 التي لا يتم فيها الالتجاء إلى ميزانية تكميلية إضافة إلى سعيكم إلى مقاومة الفساد ومحاولة إرجاع هيبة الدولة.

السيد رئيس الحكومة،

لدينا عديد الملاحظات حيث لا تزال نسبة النمو ضعيفة جدا فلا بد من تحفيز الاستثمار بأنواعه وهو تقريبا ما لمسناه في خطابكم الافتتاحي.

السيد رئيس الحكومة،

في علاقة دائما بالتنمية والاستثمار وبعد إصدار الأمر الحكومي عدد 497 لسنه 2024 المؤرخ في 24 أكتوبر 2024 وبعد الإجراءات العملية التي دعوتم لها مؤخرا للتسريع في إنجاز المشاريع العمومية ودفع الاستثمار في هذا الإطار دائما جهويا السيد رئيس الحكومة، معتمدية بني خداش التي سبق وإن قمتم بزيارة لها عندما كنتم على رأس وزارة الشؤون الاجتماعية ولأن الوقت لا يسمح سأقتصر بالتعريج على ثلاثة مشاريع بعضها ما زال حبرا على ورق والبعض الآخر تقدمت فيه الأشغال بنسب متفاوتة ولكن توقفت لعدة أسباب سنأتي على ذكرها وهي:

أولا، توقف الأشغال بالمستشفى النهاري ببني خداش منذ سنه 2017 تقريبا ورغم الوعود المتتالية وآخرها زيارة السيد وزير الصحة

السابق خلال شهر جوان ووعوده باستئناف الأشغال في أقرب الآجال، ولكن إلى حد اليوم الأشغال متوقفة.

ثانيا، في علاقة بوزارة التكوين المهني والتشغيل مركز الفتاه الريفية أو مركز التكوين المهني متعدد الاختصاصات نفس الشيء بمعتمدية بني خداش إذ يراوح المشروع مكانه تقريبا منذ سنه 2012.

ثالثا، في علاقة بوزارة الداخلية وتحديدا الإدارة العامة للحماية المدنية إحداث فرع أو مركز للحماية بمعتمدية بني خداش وكنت توجهت لكم في هذا الموضوع بالذات تقريبا بثلاثة أسئلة كتابية وتنقلت على عين المكان مع المدير الجهوي للحماية المدنية بمدنين وراسلتكم في ثلاثة أماكن مقترحة، ولكن زيارة أخيرة الأسبوع الفارط السيد الوالي والمدير الجهوي ومرة أخرى المشروع إلى الآن يراوح مكانه.

السيد رئيس الحكومة، أمامنا عدة إصلاحات يجب التسريع بها خاصة فيما يتعلق بحل المشاكل العقارية التي تقف حاجزا أمام التنمية وفي هذا الإطار نثمن تدخل السلطة التنفيذية وعلى رأسها السيد رئيس الجمهورية في وضع حد للفساد الذي ينخر القطاع الفلاحي خاصه مسألة الهناشير الراجعة بالنظر للدولة ولكن هناك أيضا ملف آخر لا يقل أهمية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد ثابت العابد غير منتمي، له ست دقائق.

السيد ثابت العابد

شكرا سيدي الرئيس،

لدي ملاحظة من حيث الشكل، النقاش داخل اللجان والاستماعات وأراء الخبراء والمداولات في الجلسة العامة هي جزء هام ولا يتجزأ من القوانين وهذا ينطبق أيضا على الميزانية فحين نلغي دور اللجان التي تناقش الميزانية ونحن بصدد ذلك اليوم على ضوء القانون الأساسي للميزانية الذي أتى بما يسمى التصرف في الميزانية حسب الأهداف "GBO" التي تعطي سلاسة التعامل مع الموارد من أجل تحقيق أهداف معينة.

اليوم حين نلغي هذا الدور وندخل للجلسة العامة بتدخلات بدقيقة واحدة وما لدي اليوم في لجنة الأمن والدفاع والقوات الحاملة للسلاح سأتحدث مع السيد وزير الداخلية مثلا فكيف لي أن أعرف أهدافه وكيف لي أن أعرف "les indicateurs d'évaluation" وكيف سأتابع معه العمل؟ كيف يمكن أن نتعاون مع بعضنا حين لم يدر بيننا نقاش ولا أعرف أهدافه وأين يريد أن يصل بها.

قلنا اليوم أننا كلنا شركاء في النجاح وإذا وُجد خلل لا قدر الله فإن الجميع سيتحمل المسؤولية وبالتالي فإن عملنا ليس في أن نضع الحكومة في منصة المحاكمة أو أن ندخل معها في سجال، بل مفروض علينا اليوم أن نتعاون ولذلك أعطني الفرصة كي نناقش الميزانية مثلما نناقش القوانين في اللجان حتى نجد كيفية التواصل مع بعضنا.

في الحقيقة كانت عندي مداخلة وتغيرت تماما بعد سماع خطاب السيد رئيس الحكومة والذي أعتبره خطابا إيجابيا بنفس إيجابي وانطلق من الجملة التي قالها تعبئة الطاقات هذه الجملة التي نبحث عنها فنحن اليوم نعيش أزمة اقتصادية عالمية وقعها أثر علينا ومررنا بفترة صعبة من كورونا ومن عشرية نعرف كل هذا والضغط فنحن محكومون بعديد من الإكراهات والتصرف خصوصا في العملة حيث لدينا التزامات وأؤكد أن الكلمة أيضا التي أشيد بها للسيد رئيس الحكومة الالتزام بتعهداتنا هذا ضروري لا جدال فيه ولكن في المقابل سيعترينا النقص في أماكن أخرى وهذا ما يجب أن نفهمه.

فعملية التصرف صعبة ويمكن أن أستسهل اليوم التقييم بعيدا عن كل الالتزامات والإكراهات وبالتالي يوجد ظرف صعب يستوجب منا التعاون مع بعضنا ونعطي خطابا وهذا الذي أريد أن أنطلق منه وفي الحقيقة فإن خطاب السيد رئيس الحكومة حين نبحث عنه في قانون المالية لا نجده تقريبا بل نجد ضغطا جبائيا متواصلا ويمكن أن نفهمه ولكنه أصبح اليوم فئويا يُمارس على فئة دون فئة أخرى.

وحين نتحدث عن تعبئة الطاقات فلا يمكن ذلك إلا بالبحث عن المشترك وتأصيله هذا أهم ما يمكن التعبئة به للخروج فمن الممكن أن نقترض من كل العالم أو ننجز أكبر المشاريع ولا نحل المشكل دون خطاب سياسي مطمئن ودون أن يكون منسوب الحقوق والحريات عاليا مع الالتزام بالواجبات التي علينا.

فلا يمكننا في الحقيقة أن نتحدث اليوم عن الاستثمار حين نرى الخطاب السياسي غير مطمئن وأكثر مؤسسة تقريبا رأيتها تعمل اليوم هي المؤسسة السجنية ولا أعتقد أن هذا سيكون داعما للاستثمار ونحن لا نتدخل في القضاء ولكن أيضا هناك مقاربات أخرى لمعالجة ذلك وحين جئنا بالصلح الجزائي قلنا في الجلسة هنا بأنه بهذه الطريقة لن يضيف شيئا وتقدمنا بمقترحات وحاولنا النقاش ولكننا رجعنا اليوم لهذا المربع في حد ذاته.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد ضو عن كتلة لينتصر الشعب، له ثلاث دقائق.

السيد محمد ضو

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد رئيس الحكومة والسيدات والسادة أعضاء الحكومة،

ومرحبا أيضا بكل زميلاتي وزملائي الأفاضل،

السيد رئيس الحكومة،

نحن اليوم في مرحلة تاريخية تشهد تحديات وطنية وأخرى دولية كانت لها انعكاسات مباشرة على الشأن المحلي الوطني وهي التي تحدت الخيارات والسياسات العامة للدولة في مستوى التوجهات الاقتصادية الاستراتيجية التي رسمت الخط الوطني المبني على التعويل على الامكانيات الوطنية بعيدا على الارتهان لخيارات وإملاءات الصناديق الدولية الناهبة.

السيد رئيس الحكومة، إن هذا الخيار الوطني للسياسات الاقتصادية يفرض رؤية شاملة تقدم على إدماج المناطق الطرفية والحدودية في دائرة اقتصاد الثروة والإنتاج وبصفتي نائبا عن جهة مدنين فإنه يمكن الاستفادة من الإمكانات المتوفرة بهذه الربوع في القطاعات الحيوية المنتجة في الفلاحة على غرار المجال

الفلاحي بكل من معتمديتي مدنين الجنوبية وسيدي مخلوف وأهمية قطاع الصيد البحري بالجهة الذي يتطلب مزيدا من التثمين والتسريع بتفعيل المشاريع المعطلة في البنية التحتية والطرقات وإعادة تهيئة وتجهيز مينائي بوغرارة من مدنين الجنوبية والقرين من معتمدية سيدي مخلوف لتمكين البحارة من ممارسة نشاطهم البحري، كما ندعوكم إلى توفير الاعتمادات لاستكمال المنطقة الصناعية بسيدي مخلوف.

السيد رئيس الحكومة، منطقة الجرف هي بوابة جزيرة جربة عبر البطاحات التي ننتظر من الحكومة التسريع بإحالة التصرف فيها وإدارتها من مصالح وزاره التجهيز إلى الإشراف المباشر لوزارة النقل واتخاذ الإجراءات العملية لإعادة تهيئة مدخل الجرف ليكون محطة بحرية لائقة بالمسافرين والسياح من وإلى جزيرة جربة وشكرا لكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عزيز بن الأخضر عن كتلة الأمانة والعمل، له أربع دقائق.

السيد عزيز بن الأخضر

شكرا سيدي رئيس المجلس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

الزملاء النواب بمجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم،

إيمانا منا ككتلة الأمانة والعمل بأننا نلتقي اليوم ليس فقط للنقاش والمصادقة على قانون المالية، بل تأكيدا على شراكتنا المتينة ومسؤوليتنا الجماعية تجاه شعبنا.

مشروع قانون المالية لسنة 2025 الذي تقدمه حكومتكم يحمل في طياته رؤية طموحة وبصفتي نائبا وداعما لهذه الحكومة أرى في هذا المشروع فرصة فريدة لمزيد الالتزام نحو بداية تحقيق نمو اقتصادي بالتعويل على الذات.

أعرف جيدا حجم التحديات التي تواجهها الحكومة وأعلم تماما حرصكم على إحداث أثر إيجابي يلامس حياة المواطن في كل منطقة من مناطق تونس، طموحكم الكبير لفتح آفاقا جديدة للاستثمار وتخفيف الضغط المالي على الفئات الأكثر هشاشة هو طموح نتشاركه جميعا ونعمل على تجسيده من خلال هذا القانون، دعونا نستغل هذه الفرصة لتقوية ركائز التنمية في المناطق الداخلية وتعزيز الشفافية في إدارة المال العام وتوسيع مظلة العدالة الاجتماعية.

هذا القانون كما قدمتموه السيد رئيس الحكومة ليس مجرد أرقام، بل هو خريطة طريق نحو مستقبل أكثر استقرارا وأنا على يقين أن روح التعاون بيننا ستثمر عن تعديلات تضع مصلحة البلاد في المقام الأول، كما أننا بحاجة إلى العمل على ثورة تشريعية تتماشى مع انتظارات الشعب وتلبي احتياجاته وتطلعاته.

السيد رئيس الحكومة،

اليوم عندما نناقش مشروع قانون المالية لا نتحدث فقط عن أرقام أو معدلات اقتصادية بل يجب أن نتحدث عن حياة المواطن اليومية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالخدمات الأساسية التي تقدمها البلديات هذا هو الشأن البلدي وهو في الواقع شريان الحياة لكل تونسي ولكل شرائح المجتمع التونسي خصوصا في المناطق التي تعاني من نقص الخدمات وضعف البنية التحتية اذا نأخذ مثالا حيا من إحدى القرى أو العمادات في معتمدية مرناق وهي عين الرقاد مثلا حيث يعاني المواطنون من أبسط الخدمات وتأخير في تجميع النفايات وتدهور الطرق التي تربطهم بالعاصمة وانعدام التطهير إلى آخره.

هؤلاء المواطنون رغم إيمانهم بأهمية الدولة والمؤسسات إلا أنهم يشعرون في كثير من الأحيان بالعزلة ليس لأنهم لا يريدون المشاركة أو التطوير ولكن لأنهم لا يجدون الدعم اللازم من البلديات التي يفترض أن تكون أقرب إليهم.

الشأن البلدي هو منبع الأمل عند المواطن فالبلدية هي التي توفر اليوم أبسط الخدمات للمواطن لكن للأسف ما نراه اليوم في عديد الأماكن هو العكس تماما فالخدمات متقطعة والبلديات عاجزة عن تنفيذ مشاريع البنية التحتية ولا أريد أن يُفهم كلامي أن الكتاب العامين اليوم هم السبب لا بالعكس فهي مشاكل أخرى وأهمها هي التمويلات فإذا أردنا تحقيق العدالة الاجتماعية اليوم يجب أن نبدأ من البلديات فهي التي تمس كل شرائح المجتمع.

فالمواطن في المناطق الداخلية لا يطالب بالكثير بل يطالب بشروط حياة كريمة مدرسة قريبة من منزله، إنارة وتطهير، مناطق خضراء، طريق معبدة توصله إلى أقرب مدينة له، خدمات سريعة والحل هو في تمكين البلديات أن تكون أساس العملية التنموية وأن تتمكن من اتخاذ قراراتها بشكل فعال وسريع مع وجود الدعم الحكومي لضمان التمويل والتوجيه.

اليوم يجب أن نضخ أموالا في البلديات مثلما نضخ أموالا في عديد المؤسسات الأخرى والبلديات هي مؤسسة تابعة للدولة التونسية مثل المؤسسات الأخرى.

تحقيق العدالة في توزيع الخدمات يعني ضمان أن تكون جميع المناطق سواء كانت حضارية أو ريفية في مستوى واحد من حيث تقديم الخدمات الأساسية، إننا أمام لحظة حاسمة حيث نقرر فيها معا وسويا دور هذه المنشأة التي نعتبرها أهم مؤسسة في الدولة.

في الأخير شكرا سيدي رئيس الحكومة، سيدي رئيس المجلس، على هذا المشروع الطموح ونتطلع للعمل سويا لضمان أن يكون قانون المالية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد حاتم لباوي عن كتلة صوت الجمهورية، له ثلاث دقائق.

السيد حاتم لباوي

مرحبا بكم،

منذ تاريخ تونس ومنذ 68 عام من الاستقلال كانت كل الدساتير في فصولها الأولى تتحدث على سيادة الشعب وفي دستور 2022 الفصل الثالث يتحدث أن الشعب التونسي هو صاحب السيادة واليوم أنتم كحكومة مرحبا بكم مرة أخرى أمام نواب الشعب بغرفتيه يعني بلغة الرياضيات والمعادلات نحن نمثل الشعب التونسي.

السيد رئيس الحكومة،

عندما يتصل بكم أحد النواب أو بحكومتكم أو وزرائكم أو مديريكم العامين فذلك من أجل خدمة الشعب ولعله في بعض

الأحيان سيساعدكم إلى الوصول إلى أهدافكم المنشودة كسلطة تنفيذية لأننا نحن أعضاء مجلس النواب وأعضاء الغرفة الثانية أقرب منكم إلى الشعب إلا أننا في بعض الأحيان نتلقى الصد.

تقول لي بأنني أخصص لك موظف أو مسؤول سامي مكلف بالعلاقة مع النواب هذا المسؤول في حد ذاته لا يجيب هاتفيا في بعض الأحيان وأحيانا يطلب نائب الشعب موعدا وينتظر ولا يراجعونه في ذلك، أعيد سيدي رئيس الحكومة فنحن سويا حكومة ونوابا في نفس المركب فإن غرق المركب فإننا سنغرق مع بعضنا وإن أنقذنا فإننا نكون سويا علما وأننا ما زلنا في مثلث الخطر وما زلنا لم نصل إلى بر الأمان.

وعليه سيدي الرئيس، نطالبكم بمراجعة أساليب التعامل مع أعضاء مجلس النواب مثل الأسئلة الكتابية ليكن في علمكم سيدي الرئيس أنه يوجد من وزرائكم من لا يجيب أصلا عن الأسئلة الكتابية أو يجيب بعد أربعة وخمسة أشهر أو يكون السؤال الكتابي موجها أصلا في حد ذاته إلى الوزير وإذا به نجده عند السيد المعتمد أو السيد الوالي.

على كل نمر إلى النقطة الثانية سيدي الرئيس، مناطق تونس الداخلية 68 عام من الاستقلال منسية من بنية تحتية ومدرسة عمومية وصحة عمومية ونقل عمومي وهذه تونس الدواخل في طي النسيان نأمل خلال الخمس سنوات القادمة أن تلتفتوا إلى تونس الداخلية هذا الخزان الانتخابي الذي كلما اتجهوا إليه وجدوه.

أجدد ترحابي بكم وبوزرائكم تحت قبة البرلمان.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد محمود شغاف غير منتمي، له ثلاث دقائق.

السيد محمود شلغاف

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد رئيس الحكومة وكافة أعضاء حكومته،

تحية طيبة للجميع،

تحية الثبات والصمود للشعبين الفلسطيني واللبناني،

تحيه إكبار وإجلال للمقاومتين الفلسطينية واللبنانية الصامدتين الباسلتين،

بعد تعليق الجلسة العامة ليوم 2 نوفمبر 2023 المتعلقة بمقترح قانون تجريم التطبيع وبعد كلمة رئيس الجمهورية يوم 3 نوفمبر 2023 والتي قال فيها: "يمكن الاستئناس بالفصل 60 من المجلة الجزائية وإضافة يعد خائنا للشعب الفلسطيني كل من يتعامل مع الكيان الصهيوني"، مع تعداد صور الخيانة بكل دقة والتنصيص على الجزاء الذي يترتب عن كل منها ورغم هذا لم يتفاعل لا مجلس نواب الشعب ولا الوظيفة التنفيذية إيجابيا مع هذا المقترح.

إن تفعيل هذا المقترح هو استجابة لنبض الشارع التونسي وهو دعم معنوي يساهم في رفع درجة صمود واستبسال الشعبين الفلسطيني واللبناني.

ما نلاحظه في مشروع قانون المالية لسنه 2025 هو التوجه نحو الاعتماد على الذات والتقليص أكثر ما يمكن من التداين الخارجي وهذا شيء إيجابي لكن ما ينقص هذا المشروع هو الرؤية الاستراتيجية فعلى سبيل المثال هناك مقترح إحداث صندوق التأمين عند فقدان مواطن الشغل فلم لا يقع التنصيص على إحداث منحة بطالة في المستقبل لكل المعطلين عن العمل ويمكن البدء بأصحاب الشهاد العليا في أقرب وقت ممكن.

بالنسبة إلى منظومة الدعم الإشكالية المطروحة منذ فترة طويلة هل أن الدعم موجه لمستحقيه أم لا؟ مع الأسف الإجابة سلبية فالطبقات الضعيفة والمتوسطة هم مستحقي الدعم والدولة لها جميع الإمكانيات لتوصله لهم.

بالنسبة إلى مقاومة التهرب الضريبي الإشكالية هي أن الدولة ليس لها ما يكفي من المراقبين الجبائيين لمراقبة كافة دافعي الضرائب لذلك المطلوب هو تعزيز الموارد البشرية بانتدابات كبيرة في وزارة المالية.

كذلك يمكن مراجعة النظام القانوني للسر البنكي لأن النظام الحالي يمكن كل شخص من إخفاء العمليات التجارية التي يقوم بها والمداخيل التي تحصل عليها.

أخيرا وليس آخرا الإجراءات المقترحة لإدخال الاقتصاد الموازي في الدورة الاقتصادية والمتمثلة في تبسيط تسلمهم للمعرفات الجبائية يمكنه أن يجلب جزء من الناشطين في الاقتصاد الموازي لكن تغيير العملة يفرض على أغلب الناشطين في الاقتصاد الموازي الاندماج في الاقتصاد الوطني وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد وليد الحاجي عن كتلة الأحرار، له ثلاث دقائق.

السيد وليد الحاجي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالجميع،

السيد رئيس الحكومة،

جئنا إلى مجلس النواب محملين بمشاغل الشعب، مشاغل لا تحصى ولا تعد ويبدو أننا على موعد مستمر مع هذه المشاغل.

مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025 يتضمن العديد من الإيجابيات رغم أن مداخيل الميزانية قائمة على أكثر من 90% جباية لكنه سكت عن عديد المسائل فقطاع الفلاحة مثلا لا يتوقف على دعم صغار مربي الأبقار، بل إن القطاع الفلاحي باعتباره عماد الاقتصاد التونسي في حاجة إلى دعم شامل ورؤية موسعة لتشمل تقديم منح لصغار الفلاحين ودعم على مستوى الأدوية والمستلزمات الفلاحية وتركيز مناطق سقوية جديدة وكهربة الآبار إضافة إلى تخفيض سعر الكهرباء الخاص بالفلاحة.

السيد رئيس الحكومة،

لا يمكن الحديث عن العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة الوطنية وآلاف الشباب لا يتمتعون بخدمات اجتماعية وخدمات صحية فلا فرص للتشغيل أمام الشباب الذين لا يتمتعون بفرصة الحصول على قروض وبعث مشاريع لعدة أسباب ولا دفاتر علاج تمكنهم من حقهم في الصحة بالتعريفة المنخفضة فقد كان بالإمكان إحداث صندوق خاص بالشباب يسمح بتقديم منحة قدرها 200 دينار على الأقل لمدة سنة تيسر لهم عملية البحث عن شغل.

نتحدث عن العدالة الاجتماعية والحال أن عديد الخدمات الإدارية غير موجودة في عديد المناطق منها حاجب العيون والعلاء. واقع أليم أفرزته الحكومات المتعاقبة والتعقيدات الإدارية وتقاعس عديد المسؤولين. أريافا معزولة بسبب تراكم المشاريع المعطلة الخاصة بالطرقات والمسالك وعددها لا يحصى ولا يعد ومؤسسات معزولة بسبب فيضان الأودية المتكرر وغياب الحلول الحقيقية.

مواطنون يعانون الظلم والضيم كيف لا والمواطن ينتظر سنوات حتى يتحصل على عداد النور الكهربائي أو الماء، كيف لا والمواطنون يعانون غياب الماء الصالح للشراب في أرياف القيروان وحاجب العيون والعلاء وان وجد الماء فهو ملوث في مدينة حاجب العيون ومشروع محطة معالجة المياه متوقف بعد عامين من الإنجاز.

منشآت صحية معطلة في حاجب العيون فالمستشفى الجهوي متوقف منذ سنه 2020 بسبب غياب البرنامج الوظيفي ومركز تصفية الدم ينتظره مرضى القصور الكلوي وهو مشروع مبرمج.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد سامي رايس عن الكتلة الوطنية المستقلة، له أربع دقائق.

السيد سامي رايس

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد رئيس الحكومة والسادة الوزراء والإطار الإداري المرافق،

من خلال ما تم تقديمه في التقرير الخاص بلجنة المالية وبيان السيد رئيس الحكومة فإن هناك العديد من الإجراءات تتمثل أساسا في تكريس الدولة الاجتماعية والإصلاح الجبائي وتنشيط الدورة الاقتصادية واستعادة ثقة المستثمرين والاستعادة التدريجية لعافية المالية العمومية إلى جانب مراجعة العديد من القوانين والتشريعات بما فيها مجلة الصرف ومجلة الاستثمار ومجلة المياه وغيرها.

كل هذا يعتبر مهما جدا وهي رسالة طمأنينة للمواطن التونسي والمستثمر التونسي بصفة عامة والأجنبي كذلك لكن هذا يتطلب تجسيمه في إطار مخطط حتى يعرف المواطن التونسي إلى أين يسير فنحن في حاجة إلى مخطط نرى فيه النور.

فالمواطن التونسي منذ الثورة وإلى حد الآن ليست له دراية وفي كل مرة يسأل ويقول إلى أين نحن ذاهبون؟ وهذه فرصة الآن مع بيان رئيس الحكومة الذي أتصور أنه جيد جدا ويعبر على نوايا كثير من المواطنين لكن لا بد من بلورته في مخطط يمكننا من المتابعة والمراقبة.

السيد رئيس الحكومة،

الإجراءات والقوانين التي تشرفت وأعلنت أننا سنقوم بتنقيحها لا يمكن توظيفها ولا يمكن أن ترى النور بدون إدارة قوية يعني إدارة تتحمل المسؤولية وتمتلك روح المبادرة وهنا لا بد من تخفيف العبء على الإداريين بما في ذلك تنقيح الفصلين 96 و97 من المجلة الجزائية الذي أصبح مثل السيف على رقاب الموظفين وتبقى الإدارة حلقة قوية في إنتاج سلاسل القيمة.

إذن لا بد أن نرجع للإدارة قيمتها ونعرف أن هناك العديد من الإداريين والإدارات قد حادوا لكن لا يمكن وضعهم في نفس السلة فللإدارة أهمية كبيرة.

السيد رئيس الحكومة،

أنقل لكم نبض الشارع فالجباية أثقلت كاهل المواطن فلم يعد قادرا وحتى المؤسسة وبخصوص التنقيح الوارد في قانون المالية فإننا نسعى لإيجاد إصلاحات جبائية عادلة لكن وجدناها غير عادلة لأن في عملية مراجعة المعلوم على المؤسسات أو الأشخاص فهذا يمس من الأمان القانوني والضريبي وعوض أن نجلب أكثر مستثمرين فإن عددهم سيقل وهنا لا بد أن نبحث عن إمكانيات أخرى لمراجعة النظام الجبائي عوض أن نرفع أكثر في الجباية التي ستقلص من انخراط المؤسسات في دفع الضريبة وكما تعرفون أنه ما بين 25 و30 ألف مؤسسة تغلق سنويا والتي ستخرج من النظام المنظم نحو النظام غير المنظم وهذا ما جعل الإجراءات الواردة في قانون المالية في خصوص القطاع غير الموازي ضعيفة جدا أمام انتظارات المواطنين والعدد تقريبا ثلث المواطنين يسددون لفائدة ثلثي الشعب التونسي ولدينا 3600 نشيط والبقية من الشعب التونسي يستهلك الأداءات التي يدفعها النشيطون.

السيد رئيس الحكومة، التعويل على الذات جيد في جميع القطاعات لكن لا يمكن شيطنة القطاع الخاص فلابد أن نعطيه قيمته حتى يساهم أكثر في الإنتاج والإنتاجية ونفس الشيء في المجال البلدي والانتخابات البلدية ومراجعة أمثلة التهيئة العمرانية والنظافة والعناية بالبيئة هي من مجالات البلدية ولها أهمية كبيرة جدا بالنسبة للاستثمار...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة فاطمة المسدي غير منتمية، لها ثلاث دقائق.

السيدة فاطمة المسدي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالحكومة،

تقدر ميزانية الدولة لسنة 2025 بنحو 78.2 مليار دينار مسجلة زيادة بنحو2.5 مليار دينار عن النتائج المحينة لميزانية الدولة لسنه 2024 وهو ما يعادل3 % تقريبا في ظل عدة فرضيات من بينها معدل سعر برميل النفط 77.4 دولار للبرميل.

وتبدو هذه الزيادة ضعيفة للغاية باعتبار أنها لا تغطي نسبة التضخم وحاجيات البلاد للنمو والانطلاق في مرحلة البناء والتشييد وتلبية مقتضيات التنمية في عدة جهات لاسيما في مناطق تشكو من نقص حاد على هذا المستوى فضلا عن كون الميزانية تعتمد بالأساس على الاقتراض البنكي وبعض القروض الخارجية المكلفة التي سيوجه معظمها لخلاص قروض سابقة باعتبار تأكيد تقرير صادر عن وزارة المالية أن مبلغ 3.8 مليار دينار من الديون الخارجية التي تسعى تونس للحصول عليها العام المقبل ستخصص لسد النقص الحاصل في الميزانية والذي يقدر بحوالي 9.8 مليار دينار وهو مبلغ ضخم جدا يناهز تقريبا ضعف ميزانية التنمية.

وفي محور التنمية فإن الأمر يدعو إلى كثير من التساؤل إذ لا تتجاوز ميزانية التنمية لجهة صفاقس مثلا على سبيل المثال 50 مليون دينار، صفاقس المنكوبة وهو لا يكفي لتشييد مركب عقاري في

منطقه يعيش فيها أكثر من مليون ساكن انضافت إليهم مجموعات كبيرة من أفارقة جنوب الصحراء تستهلك على الأقل سنويا 10 % من اعتمادات تسير المنطقة برمتها.

وفي هذا الصدد قمنا نواب الشعب مع أعضاء مجلس الجهات والأقاليم بعريضة نيابية نطالب فيها الحكومة بترحيل أفارقة جنوب الصحراء وحل مشكلة الاستيطان الإفريقي وسنمدكم بها.

ولم تراهن الميزانية في بند المداخيل غير الجبائية سوى على 350 مليون دينار من الهبات الخارجية في حين غابت أي تقديرات فيما يتعلق بمداخيل التخصيص والمصادرة رغم تعويل الدولة على إنجاح برنامج الصلح الجزائي والذي يمكن أن يدر على البلاد موارد تناهز 15% من الميزانية برمتها.

كما غابت في الميزانية أي خطة لاندماج حقيقي للقطاع الموازي والذي بينت دراسة لاتحاد الصناعة والتجارة أن به 524 ألف وحدة اقتصادية قيمة ممتلكاتها تصل إلى 200 مليار دينار وهو ما يعني أن إدماجها تدريجيا في الدورة الاقتصادية كفيل بتوفير موارد كبرى للدولة مع القطع مع عجز الميزانية بالكامل وبشكل نهائي فضلا عن توفير الحماية الاجتماعية لنحو...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد ثامر مزهود عن كتلة الخط الوطني السيادي له خمس دقائق تفضل.

السيد ثامر مزهود

شكرا سيد الرئيس،

مرحبا بالسيد رئيس الحكومة،

مرحبا بالسادة والسيدات الوزراء،

تحية لكافة الزملاء من المجلسين،

أولا تحية للمقاومة في فلسطين ولبنان،

المجد والخلود لشهداء معركة التحرر في فلسطين وكامل الأمة،

السيد رئيس الحكومة،

ننطلق اليوم في مناقشة مشروع ميزانية الدولة والميزان الاقتصادي لسنة 2025 في مرحلة مختلفة عن السابق، مرحلة استكملنا فيها بناء مؤسسات النظام السياسي الجديد وقعت انتخابات مجلس نواب الشعب، انتخابات المجالس المحلية، المجالس الجهوية ومجلس الأقاليم والمجلس الوطني لجهات والاقاليم وتوجت بانتخابات رئاسية في 6 أكتوبر الآن أصبح لنا نظام سياسي مستقر ولم يعد هناك أي مبرر إلا الانكباب على تحقيق الاستحقاقات الاجتماعية والاقتصادية التي يحلم بها شعبنا والتي طال انتظارنا لها لمدة سنوات وسنوات عديدة جدا.

وهذا في اعتقادي يتطلب أن تكون فيه استراتيجية ورؤية وبرنامج واضح ومحدد في كيفية تحقيق هاته الأهداف في جانب تنفيذي يخص الوظيفة التنفيذية وفي جانب آخر تشريعي يخص الوظيفة التشريعية ونحن منذ أن انطلقنا في الدورة النيابية كنا نتحدث دائما خلال التواصل مع مختلف الوزارات المعنية على الإطار التشريعي ولابد من تطوير الأطر التشريعية بما يستجيب لحاجيات بلادنا ولحاجات شعبنا لأن هناك عديد القوانين وعديد الجوانب التشريعية التي لم تعد تستجيب لحاجيات، بل أصبحت في حد ذاتها معوقات تعوق التنمية والتقدم الاقتصادي.

المسألة الثانية، لابد من العمل في إطار الانسجام والتناغم والتكامل من المحلي إلى الجهوي إلى المركزي في إطار وحدة الدولة نحو رفع هذا التحدي لأنه يتطلب منا مجهود جميع الأطراف.

بالنسبة إلى ما رد في مشروع ميزانية الدولة لي بعض الملاحظات وسنعمق الحديث في هذه النقاط خلال مناقشة قانون المالية وخلال التعاطي مع المهمات.

سيد رئيس الحكومة،

كانت تقديرات في ميزانية 2024 أن تكون نسبة النمو 2.2% إلى حد الآن لم نحقق إلا1.6 % لابد أن نقف عند أسباب عدم تحقيق التقديرات والفرضيات التي تم تحديدها في سنة 2024 لكي لا نقع في نفس التقديرات الخاطئة خاصة أننا نتوقع في سنة 2025 أن نسبة النمو ستكون في حدود 3.2%.

هناك نقطة أخرى سأنبه إليها وهي نسبة ارتفاع التداين الداخلي وهنا نتساءل على مدى تأثير هذا على شح السيولة في تمويل الاستثمار الداخلي وفي تمويل الاقتصاد في مستوى داخلي.

السيد رئيس الحكومة،

نتحدث دائما عن مسألة تشجيع الاستثمار وتوفير مناخ استثمار وأرضية للاستثمار وتشجيع الاستثمار نعيد تكرار نفس الحديث كل سنة نريد أن نسأل عن مدى تقدم عملية التشجيع على الاستثمار وفتح الباب أمام تطوير عملية الاستثمار ببلادنا.

هناك نقطة أخرى نتطرق اليها دائما عند مناقشة مشروع ميزانية الدولة وهو يتمثل في الاقتصادي الموازي، هل هناك نجاعة في البرامج التي وضعت للتقليص من قيمة الاقتصاد الموازي خاصة أننا ذكرنا منذ سنوات أن هذا الأخير يشكل 27% من الناتج الداخلي الخام وهو مرتفع وهل هناك تصور ورؤية في كيفية التقليص منه، ماذا حققنا سابقا كم كان في السابق وما هو برنامج الحكومة في مزيد التقليص من الاقتصاد الموازي الذي نتحدث عنه كل سنة والذي يحصل على حيز هام وهام جدا من الناتج الداخلي الخام؟

السيد رئيس الحكومة،

كذلك هناك عنصرين آخرين يجب أخذهما بعين الاعتبار في تقديرات نسبة النمو وهما قطاعي السياحة والقطاع الفلاحي المصدر، السيد رئيس الحكومة، هذا القطاع يعد هشا لابد أن نأخذ هذا المعطى بعين الاعتبار ولابد أن تتماشى فرضياتنا مع الواقع ومع تقديرات موضوعية لكي يكون هناك تقارب كبير بين ما نرسمه وبين ما نحققه.

أرجو أن يقع الأخذ بعين الاعتبار كل هذه العناصر والعمل مستقبلا على أن تكون هناك رؤية وتصورا متكاملين في كيفية تحقيق الاكتفاء الذاتي في جميع المجالات وفي كيفية التخفيف من نسبة التداين الخارجي أو حتى التداين الداخلي وكيفية تحقيق الاكتفاء الذاتي في الحبوب وفي غيرها وكيفية معالجة مشكلة الشح المائي وغيرها من المسائل الوطنية الهامة التي تستوجب إجابات ورؤية ومقاربة استراتيجية شاملة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد نجيب العكرمي عن كتلة لينتصر الشعب له ثلاث دقائق تفضل.

السيد نجيب العكرمي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بزملاء الغرفتين لمناقشة الميزانية لسنة 2025،

مرحبا بالسيد رئيس الحكومة وطاقمه الوزاري،

المجد للمقاومة في فلسطين ولبنان واليمن والخلود لشهدائها الأبرار من أجل تحرير كل الأراضي المحتلة،

السيد رئيس الحكومة،

كنا نتمنى أن يجيب مشروع ميزانية الدولة والميزان الاقتصادي عن استفسارات وانتظارات شعبنا ومواطنينا في الحق في العيش الكريم إذ نرى ضبابية في المضامين والمقترحات العملية لمعالجة إشكاليات وحاجيات العديد من الفئات الاجتماعية لا سما في مطالب الصحة والشغل والتعليم والبنية التحتية والاستثمار.

إذ لا يمكن لهذه الميزانية رغم ضخامتها من حيث مواردها المتأتية بالأساس بنسبة كبيرة من الجباية أن لا تتضمن في أساسها وأقسامها الأساسية المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى فهي الوحيدة القادرة على دفع التنمية والتحريك عجلة الاستثمار، كما أن هذه الميزانية قد غابت عنها محاور أساسية لا يمكن التغافل عنها وهو حق الشغل والتشغيل الذي يكفله الدستور التونسي لفئة هامة من خريجي الجامعة التونسية حاملي الشهائد العليا.

نحن لازلنا متمسكين بخيارات وشعارات التي نادت بها ثوره الحرية والكرامة 17 ديسمبر 2010 بل ومنذ أحداث الحوض المنجمي بقفصه 2008 وهي الشغل والكرامة الوطنية وماضون في مسار 25 جويلية للبناء والتشييد وهو مشروع رئيس الجمهورية الذي نتبناه بمضامينه الثورية التحررية التنموية ولا يخفى عنكم اليوم الذكرى 113 لمعركة الجلاز وهي معركة التحرير الوطني اليوم التي يوافق 8 نوفمبر.

فالبناء والتشييد يتطلب ثورة فكرية حقيقية تقطع مع مظاهر الكسل الفكري والبيروقراطية الإدارية وعدم بذل الجهد وهو ما يطرح تحديات كبيرة ودعوة للحكومة لمعالجة المركزية والجهوية للاستفادة من الكفاءات الوطنية المنسية وهي كفاءات من المهندسين والدكاترة الذين هاجروا واستفادت منهم دول أخرى وعلى الدولة والحكومة أن تسارع بمعالجة هجرة الأدمغة التونسية وتحسين أداء مصالح التخطيط والبرمجة داخل هياكل الوزارات والاستفادة من علماء تونس الذين هاجروا وذلك بالتعويل على الامكانيات الذاتية البشرية والمقدرات الوطنية للبناء والتشييد والاستفادة من خريجي الجامعة

التونسية الذين طالت بطالتهم بفعل سياسات حكومات فاشلة وخيارات اقتصادية عمقت الفساد والمحسوبية والرشوة في مختلف مفاصل الدولة اذ أصبح الفساد قاعدة والنزاهة والاستقامة استثناء فانقلبت المعايير الأخلاقية وانتفت القوانين واستشرت المحسوبية ومظاهر الفساد نود ان تكثف الحكومة ووزاراتها من إجراءاتها لمقاومة والتصدي لكل مظاهر الفساد في مختلف مفاصل الدولة وشكرا السيد رئيس الحكومة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد حمادي العشاري غيلاني غير منتمي له ست دقائق تفضل.

الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد زياد الماهر عن كتلة الأمانة والعمل له أربع دقائق تفضل.

السيد محمد زياد الماهر

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد رئيس الحكومة والوفد المرافق لكم،

أولا يجب أن أثمن من خلال مداخلتي التشخيص الواقعي الوارد في الميزان الاقتصادي وهناك تطور بين قراءة السنة الفارطة وهذه السنة وقد لاحظنا في الحقيقة تطورا إيجابيا وعلى الأقل هناك تشخيص واقعي وصادق.

كذلك من الضروري أن نشير للنسب والأرقام المحققة والمتوقعة مع نهاية سنة 2024 مما يؤكد قدرتنا على السيطرة على عجز الميزانية رغم التحديات الكبيرة ورغم ارتفاع خدمة الدين العمومي وهنا سأبسط للسادة المواطنين الذين يستمعون إلينا الديون المتراكمة نتيجة خيارات الحكومات السابقة تمكنت اليوم إلى حد ما الخيارات الحكومية الحالية أن تسيطر على هذا العجز وبقي في نفس الحدود ولم يواكب ارتفاع الديون.

كذلك يجب التنويه بانخفاض نسبة التضخم واستقرار سعر صرف العملة، العملة المحلية أمام الدولار والأورو.

كذلك الإجراءات التي اتخذتموها سيادتكم وبعض الاجراءات الاجتماعية التي وردت في مشروع قانون المالية يجب التنويه بها أيضا من خلال رفع الأجر الأدنى المضمون والترفيع في منحة العائلات الفقيرة وكذلك تناول مسألة القطع مع آليات التشغيل الهشة، هذا من شأنه أن يخلق مناخ للأمل والتفاؤل الذي يحتاجه شعبنا.

السيد رئيس الحكومة،

هناك ضرورة للتأسيس لمقاربة تنموية جديدة تتجاوز خيارات الستينات والسبعينات فالخيارات الحالية مبنية للأسف على توجهات وهذا الاستنتاج أتحمل مسؤوليته، بعض المسؤولين المركزيين في الدولة أحيانا نتحدث عن خيار الدولة ولكنه في الحقيقة ليس كذلك بل خيار بعض مسؤولين في الدولة الذين سلموا بالعجز حين رفعت الدولة شعار التعويل على الذات وهنا لدينا أدلة تجدهم يتهافتون على الاستثمار الأجنبي خيارا وحيدا واستراتيجيا ويحتقرون الصناعة المحلية وقد سمعناهم يتحدثون بازدراء على بعض الصناعات الناشئة في تونس.

السيد رئيس الحكومة،

إن تشجيع اقتصاد وطني وصفته في اسمه يخلق القيمة المضافة لا يكون إلا بدعم الاستثمار المحلي بما أنه وطني ليس بإمكاننا بناء اقتصاد وطني فقط بخيارات بالاعتماد فقط على الاستثمار الأجنبي ونخص بالذكر هنا قطاع النسيج والجلود والصناعات الحديدية والنجارة والألمنيوم وغيرها من المجالات التي تنشط فيها المؤسسات الصغرى والمتوسطة ولكن للأسف الشديد لم نجد إجراءات نوعية وجدية في قانون المالية تأخذ بيدها وتساعدها لكي تنطلق نحو...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد محمد أمين الورغي عن كتلة صوت الجمهورية له ست دقائق تفضل.

السيد محمد أمين الورغي

شكرا سيد الرئيس،

نرحب بالسيد رئيس الحكومة والسيدات والسادة أعضاء الحكومة،

ميزانية 2025 تجسد خيارات السيد رئيس الجمهورية في إرساء الدور الاجتماعي للدولة التونسية كذلك رفع نسق الاستثمار أيضا التسريع في إنجاز المشاريع المعطلة وأخيرا المحافظة على المؤسسات العمومية والمرفق العام والتعويل على الذات.

أرجو أن نأخذ بعين الاعتبار في هذه الميزانية كل ما يتعلق بالشأن الاجتماعي وكرامة المواطن ويجب علينا حذف صورة الأشخاص الحاملين "لكردونة" أمام المعتمديات وبطاقة المعالجة المجانية ومسألة المنح الاستثنائية والاصطفاف أمام مركز البريد نأمل أن تكون هذه السنة في إطار رؤية شاملة نحفظ بها كرامة المواطن بعيدا عن المزايدات السياسية التي شهدناها في العشرية السوداء والعشرية التي سبقتها.

نحن نتحدث اليوم عن الاستثمار فما هي تحضيرات الحكومة على أرض الواقع لدفع عجلة الاستثمار؟

السيد رئيس الحكومة،

لكي يقع إحداث شركة في تونس يجب التوجه إلى أربع إدارات مختلفة وأن تذهب إلى كل واحدة منهم مرتين على الأقل إذ يجب التوجه للبلدية والقباضة والسجل الوطني للمؤسسات وإلى البنك مرتين على الأقل ولازالت الإدارة التونسية تتعامل مع المواطنين بمنطق "الحقرة" تقوم بتقديم مطلب بمكتب الضبط ولا تقع إجابتك أما إذا حدث ذلك فإن الإجابة سيكون بعد 4 أشهر كما أن الأسئلة الكتابية التي يتقدم بها أعضاء المجالس، السادة أعضاء مجلس نواب الشعب وأعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم تتطلب 4 أشهر للحصول على الإجابة، أرجو أن تكون هذه الحكومة مختلفة تماما عن من سبقتها.

حسب إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء سيد رئيس الحكومة فإن 86% من الشعب التونسي يستخدمون الانترنت ولازال المواطنين إلى حد اليوم يصطفون في الادارات لساعات طويلة فالمنظومة الادارية اليوم لم تعد مقبولة لا من المواطن ولا من العون البسيط كعون الشباك وقد شهدنا من خلال مواقع التواصل الاجتماعي "الفايسبوك" الخصام والنزاع بين الإدارة والمواطن عديد المرات.

كما أننا لا زلنا إلى حد اليوم نستثمر في مقرات إدارية بملايين الدينارات ودون تحقيق المأمول وبإمكانكم القيام بمقارنة كم تتكلف الخدمات البلدية على الدولة وكم نحقق منها عائدات لماذا لا يصبح كل ذلك "en ligne" لبرح الوقت ولربح الاستثمارات الضخمة.

أرجو أن تكون لهذه الحكومة الشجاعة الكافية لتحقيق كل ذلك، نسمع في كل ميزانية عن مسألة الانتقال الرقمي والرقمنة والإدارة الرقمية ولم نتبين أي شيء أرجو أن تكون هذه الحكومة كما ذكرت لها الشجاعة الكافية لتحقيق ذلك خصوصا أننا شهدنا أن هناك قرارات شجاعة في علاقة بدفع نسق المشاريع المعطلة وأن نتبين على الأقل بوادر طيبة من الحكومة.

السيد رئيس الحكومة،

حماية المستثمر خصوصا في دفع عجلة التصدير في ظل ما نلاحظه من تعطيل ممنهج للمصدرين التونسيين الذين يحاولون فتح أسواق أخرى وتحقيق أرباح بالعملة الصعبة.

السيد رئيس الحكومة،

في الحقيقة إن وضعية الموانئ اليوم لا تشجع على التصدير وبالتالي يجب أن تقع في شأنها لفتة كريمة، ومتى سيرى مشروع المياه العميقة بالنفيضة النور فقد أصبح حلم كل التونسيين ليتمكنوا من فتح أسواق جديدة لخلق القيمة المضافة.

كذلك الشأن بالنسبة إلى مجلة الصرف ومجلة الاستثمار وقانون المنافسة متى سيتواجدون في مجلس نواب الشعب لكي يشعر الشعب التونسي أن هناك نسق جديد.

نقطة أخرى، ماذا اقترحت الحكومة لإدماج القطاع الموازي في الدورة الاقتصادية؟ في الحقيقة قمت بالبحث ووجدت بعض المقالات تحتوي على بوادر ولكن دون المأمول كذلك ماذا اقترحت الحكومة اليوم لكي تجعل المواطن البسيط يشتري من القطاع الذي يقوم بدفع الضرائب ولا أن يتوجه إلى القطاع الموازي، مثلا ماذا اقترحت الحكومة لجعل المواطن يشتري مكيف هوائي بـ "TVA" عوض شرائه من السوق الموازية الذي سيكلفه أقل من ذلك؟ لماذا لا يحصل المواطن في نهاية كل سنة على جزء من "TVA" التي قام بدفعها كامل السنة حينها سيطالب الجميع بالفواتير؟

هناك نقطة أخرى تتمثل في الضغط الجبائي المسلط على المستثمر اليوم وهذا لا يشجع على الاستثمار وسنذكر على سبيل المثال صاحب شركة يحصل على 10% بعد أن يقوم بدفع كل الأداءات التي عليه ويقوم بدفع رواتب العمال و"CNSS" لن يتبقى لديه سوى 10% وعندما سنضيف إليه اليوم الضغط الجبائي سيصل حينها إلى 7% فهل سيستثمر مجددا لا أعتقد أن ذلك سيشجعه على الاستثمار مجددا وعلى إحداث فرع جديد أو محاولة الزيادة في توظيف اليد العاملة بل بالعكس سيقوم بطرد نصف العمال.

هناك نقطة أخرى، من خلال المنظومة الجديدة لـ " le placement bancaire" الموجودة ليس هناك تشجيع على الاستثمار وبالتالي يجب مراجعة منظومة "le placement" تقع مراجعتها عندما تكون هناك بوادر تشجع على الاستثمار، البنك يشجع اليوم على الاستثمار والقيام بـ "le placement "والحصول على راتب شهري.

في خصوص إنجاز المشاريع المعطلة في الحقيقة شكرا للحكومة لقد شهدنا لفتة كريمة بالنسبة للمشاريع المعطلة منذ سنة 2016 و2017 وبدأنا نتحرك الآن لكن السيد رئيس الحكومة نريد رؤية واضحة تونس 2050 نريد مشاريع تليق بطموحات الشعب التونسي نريد إحداث أكبر مطار في إفريقيا وإحداث ميناء المياه العميقة وإحداث أكبر ملعب لكن نريد رؤية واضحة في علاقة بكل ذلك.

أخيرا أرجو أن تعيد المرحلة القادمة الأمل للشعب التونسي وخصوصا الشباب ونحن اليوم في شراكة مع بعضنا البعض كحكومة وكبرلمان وكمجلس الجهات والأقاليم لكي يشعر المواطن أن هناك بوادر طيبة. شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد نبيه ثابت عن كتلة صوت الجمهورية له ست دقائق تفضل.

السيد نبيه ثابت

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيد رئيس الحكومة وكافة أعضاء الحكومة،

السيد رئيس الحكومة،

أولا نريد أن نشكركم على مخرجات المجلس الوزاري المضيق لقطاع الصحة المنعقد يوم الثلاثاء 5 نوفمبر 2024 كما نشكركم على حسن اختياركم للسيد وزير الصحة لكن مخرجات المجلس الوزاري المضيق الذي يمثل هذا الدعم من أهم الطرق لإرساء الدولة الاجتماعية ولكن سيدي الرئيس رغم مخرجات هذا المجلس فإن وضعية الصيدلية المركزية ينطبق عليها المثل التونسي "وخر وخر حشاكم وفى".

الصيدلية المركزية اليوم مدانة للمخابر الأجنبية بـ 620 مليارا من المليمات في حين أن الصيدلية المركزية مدينة للهياكل الاستشفائية التابعة لوزارة الصحة ما قيمته 553 مليارا، هياكل الضمان الاجتماعي 580 مليارا، الهياكل الصحية التابعة لوزارة الدفاع الوطني 30 مليارا ومؤسسات عموميه وهياكل عموميه أخرى 10 مليارات أي ما قيمته 1173 مليارا، المبلغ الذي للصيدلية المركزية من الهياكل الاستشفائية التابعة لوزارة الصحة والذي يقدر بـ 553 مليارا هو نفس مبلغ ديون الضمان الاجتماعي ازاء الهياكل الاستشفائية التابعة لوزارة الصحة.

إذا فإن ديون الصيدلية المركزية التي تقدر بقيمة 620 مليار سيدي رئيس الحكومة في حين أن الصيدلية المركزية تدين بما قيمته 1173 مليارا.

السيد رئيس الحكومة،

تعمل منظومة الصحة على توفير الدواء للمواطن التونسي من أجل إرساء دولة اجتماعية يجب أن نتوصل إلى حل جذري لصالح الصيدلية المركزية حيث يجب التأكيد على فقدان منسوب الثقة بين الصيدلية المركزية والمخابر الأجنبية وعندما تتقدم الصيدلية المركزية بطلبها لاقتناء الأدوية من المخابر الأجنبية يقومون بتجاهلها ولا يمكنوها من ذلك، كما أنه ليس بإمكان الصيدلية المركزية أو وزارة الصحة أو مدير الصيدلية المركزية توفير الدواء للتونسيين بمفردهم إلى جانب أن الصيدلية المركزية ليس لديها ديونا وسأعطيكم مثلا حدث اليوم لإحدى النائبات عن ولاية بنزرت فقد توجهت اليوم إلى مصحة "CNAM"حول مسألة تأخر حصول مواطن على الدواء الذي بقي ينتظره طيلة ستة أشهر ولم يتمكن من الحصول عليه وأجزم بأن الدواء موجود ولكن بحضور السيدة النائبة تمكن من الحصول على الدواء طبعا وهناك تسجيل صوتي لما حدث اليوم.

ان قرارات المجلس الوزاري المضيق التي ستعمل على مستوى المدى المتوسط والمدى الطويل على مساعدة الصحة في تونس واحداث نقلة نوعية لكن يجب اليوم اتخاذ قرار جذري وسريع جدا وبإمكاننا اليوم كحكومة وكدولة تونسية أن نقترض ما قيمته 800 مليارا للصيدلية المركزية لكي تسدد ديونها مع المخابر الأجنبية ويتبقى "Un fonds de commerce" بقيمة 180 مليارا وبالتالي مع مخرجات المجلس الوزاري المضيق الذي عقد يوم الثلاثاء الفارط نتمكن من توفير الأدوية للتونسيين وبذلك لن تكون هناك صعوبات للصيدلية المركزية مجددا، واليوم هناك كفاءة على رأس وزارة الصحة وسنعمل جميعا من أجل مصلحة المجتمع التونسي والمواطن التونسي ولابد من مد يد العون للسيد وزير الصحة.

واليوم إذا تمكنا من توفير أدوية السكري وارتفاع ضغط الدم وتوفير الدواء " Dans les premières lignes" وهو ما يسمى "les préventions primaires et secondaires et tertiaires" فإن مصاريف وزارة الصحة ستتراجع فإذا لم ينجح اليوم السيد وزير الصحة باعتباره كفاءة هامة على وزارة الصحة فلن ينجح فيها أي وزيرا آخر وأؤكد لكم ذلك وأنا من أبناء وزارة الصحة.

فالعمل يبدأ من الخط الأول وإذا لم يكن هناك دواء فذلك يعني أنه ليس هناك خط أول وليس بإمكان الخط الأول أن يعمل بدون أن يتوفر الدواء، إذا طلب الطبيب من مريض السكري استعمال الدواء، ولكن هذا الأخير لم يتمكن من الحصول عليه فان مريض السكري سيتعرض إلى "IDM" أو " pied diabétique et l'amputation" وسيحتاجون حينها إلى " Un chirurgien ; Un médecin anesthésiste ; Cardiologue ; Un neurologue." كما سيحتاجون إلى جهاز "scanner" وجهاز coro scanner"أي أننا دخلنا في دوامة ولن نستطيع الخروج منها.

لن أتحدث اليوم عن المناطق الداخلية وأنا من أبنائها فهناك مناطق داخلية في تونس العاصمة مثل منطقتي حي التضامن والمنهلة يجب أن يقع فيهما احداث مستشفى جهوي وقد عملت لمدة تسع سنوات مديرا جهويا للصحة وأعلم الكثير عن مشاكل الصحة.

الأمر المستعجل اليوم هو الحصول على قرض ما قيمته 800 مليارا للصيدلية المركزية وقد ذكرت ذلك في السنة الفارطة وهذه السنة أيضا وسأذكر ذلك في كل مرة، صحيح أنني من جهة الجريد "جريدي كعرار وخرنان" وسأعيد ذكر هذه المسألة في كل مرة إلى أن يحدث ذلك لصالح المواطن التونسي وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد معز الرياحي عن الكتلة الوطنية المستقلة له دقيقتان تفضل.

السيد معز الرياحي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد رئيس الحكومة وأعضاده،

مرحبا بالسادة النواب عن مجلس الأقاليم والجهات،

عملا بمقتضيات الفصل 114 من الدستور 129 من النظام الداخلي وبعد تصفح وثيقة مشروع قانون الميزانية ومشروع الميزان الاقتصادي في الحقيقة هناك ملامسة حقيقية لمشاغل ومطالب الشعب وهذا جيد وهذا المطلوب وهذا إيجابي لكني أريد أن أركز أكثر سيدي رئيس الحكومة على القطاع الفلاحي، فطبقا لتقرير وزارة الفلاحة لسنة 2021 فإن الأراضي التونسية بنسبة 62% فلاحية ولذلك لابد من التركيز على الفلاحة واستغلال هذه الثروة باعتبار امتلاكنا لهذه النسبة ولابد من استغلالها ولابد في هذا الإطار من تمكين الشركات الأهلية من ترخيص عقاري استثنائي سيدي رئيس الحكومة أو وثيقة تسخير عقاري للحصول على التمويلات في انتظار ورود مجلة أملاك الدولة واستغلال المواسم الفلاحية التي لم نستغلها.

كذلك تمكين أصحاب الشهادات العليا والمعطلين المتكونين في المجال الفلاحي من عقارات مهملة تابعة لملك الدولة الخاص وكذلك تمكين الفلاحين والشركات الفلاحية الصغرى والمتوسطة من حوافز جبائية وإعفاءات دعما لهذا القطاع كذلك أطلب الدعم بالتكنولوجيات الحديثة واستغلالها خاصة تحلية مياه البحر وتقنية الاستمطار والتدخل الفوري سيدي رئيس الحكومة في مجال تمكين المواطن خاصة بالأرياف من مياه الشرب والماء الصالح للشراب وإيجاد...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد منير كموني غير منتمي له ثلاث دقائق تفضل.

السيد منير كموني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بكم سيدي رئيس الحكومة وبالوفد المرافق لك،

مرحبا زملائي الكرام من المجلسين وكافة الحاضرين،

سيدي رئيس الحكومة،

بعد متابعة بيانك الثري وتصفح وثيقة مشروع الميزان الاقتصادي الذي وصلنا لا يمكن الا أن نثمن هذه التوجهات الطموحة وهذا التفاؤل المدروس في الاستجابة لحاجيات المواطنين وتحقيق تطلعاتهم في ظل الدولة الاجتماعية من ذلك مجابهة تحديات التشغيل وخاصة القضاء على أشكال التشغيل الهش وتسوية مشاكل النواب وكذلك مشكلة تعليم الكبار والمتعاقدين وعملة الحضائر كذلك تحدي الرقمنة وتطوير البنية التحتية وتحدي مقاومة الفساد وكذلك التحدي الطاقي الى غير ذلك.

كل ذلك نثمنه ولكن حين نستمع الى رد فعل المتدخلين الاقتصاديين يقلقنا احترازهم على عديد الإجراءات في قانون المالية التي قد تتناقض مع التوجهات الكبرى أضف إلى ذلك ما عايناه من تعطل الإجراءات الإدارية وتعقدها.

سادتي الكرام،

نحتاج هبة حقيقية للقطع مع عقلية الإدارة القديمة عقلية البيروقراطية كما نحتاج ثورة تشريعية وهي في نظرنا لا تكمن في تعدد القوانين والأوامر، بل في تغيير آليات التشريع حين يجلس الجميع على طاولة واحدة لحلحلة القوانين التي تعرقل اقتصادنا، هدفنا واحد مشترك وهو تحقيق العدالة الاجتماعية، العدالة في توزيع الثروة وتوزيع التنمية بين الجهات والأقاليم بعيدا عن المحسوبية والتمييز والتجاذبات ولتحقيق ذلك نحتاج إلى آلية علمية تحدد الأولويات بدقة الأرقام والمؤشرات والإحصائيات في مستوى محلي وجهوية وإقليمي ووطني ونحن اليوم أمام فرصة تاريخية لأن التعداد السكني قد انطلق منذ أيام قليلة فلابد من تحيين المعطيات وتنظيمها ومقارنتها للوصول إلى قاعدة بيانات صادقة شفافة وفي كل المجالات تعتمد لاتخاذ قرارات عادلة منصفة بغير ذلك سنعمق التفاوت والفوارق والتمييز.

كل الزملاء في تدخلاتهم يرون جهاتهم الأكثر حرمانا وفقرا وتهميشا وإهمالا ونحن لا نشك في صدقهم وحماستهم وحاجتهم وأنا نفسي أرى أن دائرتي أولاد الشامخ وهبيرة وشربان الأكثر إهمالا وفقرا وتهميشا وهي محسوبة على الساحل ظلما شأنها شأن ولاية المهدية عامة ولكن هل يمكن أن نستجيب للجميع في نفس الآن والمكان...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن إلى النائب المحترم السيد مسعود قريرة عن كتلة الخط الوطني السيادي له خمس دقائق تفضل.

السيد مسعود قريرة

شكرا السيد الرئيس،

تحية إلى الحضور حكومة ونوابا وإدارة وصحافة،

تحية إلى الشعب التونسي وإلى كل من يتابع جلستنا،

بداية أيها السادة، سيدي رئيس الحكومة، لدينا مشكل الآن وتعلمه في الزيتون لقد انطلق موسم الزيتون متعثرا بسبب تراجع الأسعار وتخلي ديوان الزيت عن القيام بواجبه ورغبة المحتكرين في الداخل والخارج من الاستفادة من ثروة التونسيين مما تسبب أو قد يتسبب في أزمة اجتماعية.

المطلوب أولا استعجاليا خطاب مطمئن للفلاحين،

ثانيا، تمكين ديوان الزيت من اشتراء فائض الزيوت وتعلمون جيدا أن المحصول يقدر هذه السنة بقيمة 370 ألف طن وبالتالي فإن السوق المحلي يستوعب 30 ألف طن ويتبقى لدينا فائض بقيمة 340 ألف طن ويحصل الاتحاد الأوروبي على 40 ألف طن وسيتبقى لدينا 300 ألف طن إذا لم نعتمد سياسة واضحة للحصول على العملة الصعبة التي نعول عليها قد نجد أنفسنا في المحظور.

أيها السادة، لدينا منشورا قديما يمنع استعمال العصي في جمع الزيتون لأن ذلك يلحق ضررا كبيرا ولن أقوم بتفسير ذلك الآن وكل من له الضابطة العدلية عليه أن يقوم بواجبه وأتوجه هنا إلى السيد وزير الداخلية أن الضابطة العدلية سواء العمد سواء الشرطة سواء الحرس الوطني عندما تشهدون أي شخص يقوم بضرب شجرة الزيتون بالعصى فإن ذلك يعد ضررا للثروة الوطنية فلابد من القيام بتطبيق القانون.

الفسفاط، المشكل ليس في إنتاج الفسفاط المشكل في نقل الفسفاط ونعلم جيدا أنه توجد إجراءات جديدة لعلاج مشكل النقل بالسكة الحديدية لكني أقترح استعجاليا إلزام الشركات الجهوية التي كانت لديها فروع لنقل البضائع باقتناء شاحنات ومؤازرة مجهود شركة فسفاط قفصة لكي نتمكن من نقل الفسفاط من أماكن الإنتاج إلى أماكن التصنيع أو إلى موانئ التصدير لكي نتحصل على العملة التي نحن في حاجة إليها ونسترجع مكانتنا الدولية، هذا فيما يخص النقل.

كذلك المؤسسات الوطنية جميل جدا أن لا نفوت في المؤسسات الوطنية وهذا موقفي ورأيي لكن نحافظ على المؤسسات الوطنية ونصلحها كي تساهم في ميزانية الدولة ولا أن أترك مؤسسة وطنية مريضة تأخذ من إمكانيات الدولة كل سنة بدعوى المحافظة على المؤسسة الوطنية لا بد من إحداث برنامج خاص بالمؤسسات الخاسرة

وأفضل مثال على ذلك هنشير الشعال الذي بإمكانه أن يدر أموالا طائلة لميزانية الدولة لكن يجب إحداث خطة لتطوير مثل هذه المشاريع وبالنسبة لشركة "Tunisair" أيضا نريد أن نحافظ عليها وأن نطورها ونصلحها.

العلاقات الدولية أيها السادة أعضاء الحكومة، أنا لم أسمع كلمة واحدة عن العلاقات مع أجوارنا، تقدر ميزانية الجزائر بـ 128 مليار دولار أي أكثر من 450 مليار دينار وينص البند السابع من دستورنا على ضرورة التعاون في المصلحة المشتركة ونعلم جيدا أن سعر البترول سينخفض في العالم بعد صعود ترامب إلى السلطة وتشجيعه للشركات النفطية والغاز الأحفوري إلى غير ذلك، الأولى أن نتعاون مع الجزائر القريبة منا.

في ليبيا المؤسسات الدولية تعطي ليبيا نسبه نمو بـ14.5 % هذا الرقم المعجزة ماذا سنستفيد من هذا النمو الذي سيحصل في ليبيا وما هي مخططاتكم للاستفادة من ذلك؟

كذلك القوى الكبرى في العالم لابد من أن نستفيد من هذا التوزيع الجديد في شهر أكتوبر وقع اجتماع "BRICS" بموسكو لم نلاحظ وجودا وازنا لدولتنا بموسكو ووقع اجتماع للبنك الدولي والولايات المتحدة الأمريكية وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي فذهبنا إلى هناك لابد أن نوازن بين الطرفين وأن تستفيد...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد المختار عبد المولى عن كتلة لينتصر الشعب له ثلاث دقائق تفضل.

السيد المختار عبد المولى

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب مجددا بالسيد رئيس الحكومة والفريق الوزاري المرافق له،

نجتمع اليوم لمناقشة قانون المالية والميزان الاقتصادي لسنة 2025 وهما آليتان أساسيتان يعكسان التزام الحكومة نحو تعزيز التنمية المستدامة وتحسين المقدرة الشرائية للفئات الاجتماعية الهشة.

سأقسّم مداخلتي سيدي الكريم إلى محورين.

المحور الأول: على مستوى وطني، بما أني في حضرة الحكومة الموقرة والمحور الثاني على مستوى جهوي لأن الجهوي مرتبط بالوطني.

يعد قانون المالية ترجمة لرؤية وسياسات اقتصادية تنتهجها الدولة عنوانها المحافظة على سيادة القرار الوطني من أجل التعويل على المقدرات الذاتية وأن أسهل الطرق لتعبئة الموارد المالية للدولة هي الضرائب ولكن وضعية المواطن المفقرة لم تعد تحتمل جباية أكثر، فالمطلوب توسيع قاعدة المطالبين بدفع الضرائب والانطلاق في قرارات ثورية واستيعاب الاقتصاد الموازي وإدماجه في الاقتصاد الوطني وذلك تكريسا لمبدأ العدالة الجبائية وتخفيف الضغط والعبء الجبائي على عموم المواطنين والمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

صراحة اليوم لم نغير أي شيء في قانون المالية.

سيدي الوزير، عند النظر في الميزانية والمهمات نلاحظ غياب التخطيط مع كامل احترامي للذين يشرفون على الإعداد، ليس هناك تخطيطا أو تغييرا في آليات التخطيط.

سيدي رئيس الحكومة المحترم،

لا يجب أن تختزل عملية التنمية في تقديم بعض الخدمات وإنما يجب أن تكون مرتبطة برؤية وطنية واضحة للتنمية المجتمعية وأن تكون جزءا من صياغة محلية لعقد اجتماعي يستند على مطالب العدالة الاجتماعية والإنسان التونسي وتمكينه.

السيد رئيس الحكومة،

يجب محاربة الاستبعاد والاقتصاد التنموي عن المناطق المهمشة المحرومة مثل تطاوين وإعادة هيكلة القوة لصالح هذه المناطق.

السيد رئيس الحكومة،

في هذا المحور الثاني أريد أن أبلغك رسالة ما يقارب 200 ألف ساكن في منطقة اسمها تطاوين، جهة كانت طويلا في قلب التاريخ والجغرافيا إلا أن سياسات التهميش من الحكومات المتعاقبة تريد أن تتركها خارج التاريخ والجغرافيا، حكومات تفننت في تمرير الأوهام إلينا تحت مسمى الأحلام.

إذن من غير الممكن أن يبقى ما يقارب 200 ألف ساكن خارج دائرة التنمية وخارج خريطة

الاستثمار، هؤلاء يقولون لك لابد أن تتحرك الدولة من أجل دفع...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد محمد بن حسين، غير منتمي، له ثلاث دقائق.

السيد محمد بن حسين

شكرا، التحية والاحترام إلى كافة الحضور الكرام،

بداية نثمن هذه اللحظة التاريخية التي تعتبر رسالة ايجابية يرسلها اليوم نواب الشعب التونسي بغرفتيه وأعضاء الحكومة بكلّ مكوّناتها.

السيد رئيس الحكومة،

اليوم، ونحن نناقش مشروع ميزانية الدولة ومشروع الميزان الاقتصادي، من الضروري الإشارة الى المجهودات المبذولة من طرف الحكومة لتحويل شعارات 25 جويلية التي نادت بالدولة الاجتماعية والسيادة الوطنية الى واقع ملموس حيث احتوت الميزانية على هامش كبير عبّرت من خلاله عن انطلاق عهد الدولة الاجتماعية، من خلال برمجة جملة من الصناديق والتشريعات التي تعنى بالفئات الهشة والعاملات الفلاحيات والتشغيل الهش.

غير أننا سيدي رئيس الحكومة، نحن كنواب شعب نعلمكم أن سقف طموحاتنا أكبر وأحلامنا أكبر بكثير، نحن أحفاد حنبعل وورثة قرطاج العظيمة، نحلم بعودة تونس إلى مكانها الطبيعي إفريقيا متوسطيا وعالميا ولن نبلغ هذه الأهداف إلا بوضع الدراسات المعمقة في كل المجالات وإعداد المخططات المبنية على أسس علمية والكلمة السرّ هي تثمين ما هو موجود من إرث تاريخي، ثقافي وحضاري.

وهنا، نقترح دمج وزاره السياحة والثقافة في وزارة واحدة تكون أولويتها تثمين المناطق الأثرية والترويج لسياحة جديدة، قوامها تثمين الموروث التاريخي والتعريف بالمجتمعات المحلية وخلق الثروة محليا.

أما على مستوى الفلاحة، نقترح العمل على تدعيم الزراعات البيولوجية وتسهيل الإجراءات والتشجيع على زراعة وإكثار البذور الأصلية ومرافقة الفلاح في كل مراحل الإنتاج وتوفير الدعم اللازم

لتثمين منتوجاتنا والترويج لها داخليا وخارجيا وإيجاد الحلول اللازمة للمحافظة على الثروة المائية خلال موسم الأمطار خاصة في مناطق الوسط والساحل، حيث أصبحت في بعض الأحيان "النعمة نقمة" حيث أن أغلب مياه الأمطار تذهب إلى البحر بينما يعاني سكان هذه المناطق العطش صيفا.

على مستوى الإدارة لا خيار لنا لتحقيق الإقلاع والانطلاق في البناء والتشييد غير رقمنة الإدارة وتوحيد المسارات الإدارية وكم من مشروع تعطل بسبب عدم التنسيق بين الادارات المعنية أو بقرار من موظف.

في قطاع النقل، نقترح انشاء شركات أهلية جهوية للنقل في كل الولايات وفي هذا الإطار سيدي الوزير، نعلمكم أننا نحن نواب المهدية أصدرنا بيانا في علاقة بمضاعفة خط السكة الحديدية المكنين - المهدية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد خالد حكيم مبروكي عن كتلة الأمانة والعمل، له أربع دقائق.

السيد خالد حكيم مبروكي

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيد رئيس الحكومة وكافه السادة الوزراء ومرافقيه،

كما نرحب بالسادة أعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم والسادة أعضاء مجلس نواب الشعب،

في البداية، أريد أن أترحم على شهداء الأمة ونقول بأن موقفنا واضح منذ البداية، شعبا وقيادة ومع كل أحرار العالم الرافضين رفضا قاطعا لسكوت العالم عن قتل الأطفال والنساء والشيوخ في كل من لبنان وفلسطين، كما نشدد على احترام مطالب الشعب الفلسطيني واللبناني في حقهم لاسترجاع أراضيهم وبناء دولة فلسطينية ذات سيادة.

سيدي رئيس الحكومة،

يشهد العالم تغيرات طبيعية ومناخية واقتصادية منها المتوقع وغير المتوقع منها الحرب الروسية الأوكرانية وجائحة كورونا وكذلك عدم الاستقرار في بعض الدول.

وإني أعلم أنكم على دراية تامة بكل هذه الصعوبات. لذلك، يجب أن نعمل مع بعضنا بكل وضوح مع شعبنا، رئيسا وحكومة ونوابا لبث روح الطمأنينة في شعبنا والحث على مزيد التضحية والبذل لتذليل كلّ الصعوبات والنهوض بالبلاد.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

كان من المفروض أن تكون هناك استراتيجية واضحة للأزمة التي يعاني منها الفلاح اليوم في قطاع الزيتون، مثلما عاناها بالأمس في قطاع الحبوب والدواجن وتربية الماشية.

أرجو منكم، التسريع في ايجاد حلول لصابة الزيتون التي تشغل حوالي مليون عامل لمدة خمسة أشهر حيث يمكننا أن نوفر لميزانية الدولة 7000 مليار، أرجو من سيادتكم وأؤكد على ايجاد حلول عاجلة لإنقاذ هذه الصابة التي تعتبر أساسية وخاصة من السماسرة الأجانب من دول أجنبية حيث يمكن أن يمثل هذا القطاع حوالي 15% من ميزانية الدولة إذا تضافرت الجهود.

يجب ايجاد استراتيجية رسمية على مدى طويل لأن هذا الانتاج سيتراوح سنة 2030 بين 700 و800 ألف طن وهذا يمثل نصف ميزانية الدولة ونصبح ننافس على المرتبة الأولى عالميا.

سيدي الوزير، أقترح بعض الحلول لننقذ بها هذا الموسم منها دور ديوان الزيت الضامن بين الفلاح والمعاصر وكذلك البنك وإعطاء تراخيص استثنائية إلى الفلاح وأصحاب المعاصر لتصدير الزيت لإنقاذ هذا الموسم.

نظرا لضيق الوقت سوف أتطرق إلى بعض النقاط على المستوى المحلي والجهوي من أهمها، المستشفى الجامعي بسيدي بوزيد ومشروع أسواق الإنتاج والشركة الجهوية للنقل والمعهد الإقليمي للرياضة والإدارة الجهوية للبنك الوطني الفلاحي.

أما على المستوى المحلي، فمعتمديات الرقاب والسعيدة وأولاد حفوز تشهد عديد النقائص وعديد المشاريع المعطلة منها الاستعجالي بمدينة السعيدة منذ 2018 كذلك محطة تطهير بأولاد حفوز والرقاب والحماية المدنية بأولاد حفوز وفرع البنك الوطني الفلاحي بمدينة أولاد حفوز كذلك البريد التونسي المعطل منذ سنة 2018 بمدينة الرقاب.

كما لا يفوتني أن أشكر السلط الجهوية والمحلية وأعضاء المجالس المحلية والسادة العمد.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد محمد أحمد عن كتلة صوت الجمهورية له ثلاث دقائق. غير موجود.

الكلمة للنائب المحترم السيد مختار عيفاوي غير منتمي له ثلاث دقائق.

السيد مختار عيفاوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد رئيس الحكومة والوفد الوزاري المرافق له،

سيدي رئيس الحكومة،

لن أتحدث في مشروع ميزانية الدولة ومشروع الميزان الاقتصادي لأن أبناء شعبنا لا يفهمون الأمور التقنية والأرقام وانما يفهمون ما هو منجز واقعيا في علاقة بالصحة والتعليم والنقل والثقافة والفلاحة.

السيد رئيس الحكومة،

هل تعلمون أن القطاع الفلاحي هو الشريان الحيوي للبلاد وأساس الأمن القومي لكن ما يشهده هذا القطاع يحيلنا إلى سعي ممنهج لتدمير الفلاح والفلاحة خاصة في علاقة بصابة الزيتون لهذه السنة علما أن الأسعار العالمية تجاوزت 30دينار إلا أن الأسعار اليوم بثلث الموجود عالميا، لقعد سعرت الدولة البطاطا بـ 1400 مليم لكن نراها اليوم تباع في الأسواق بـ 4000 مليم.

هل تعلمون أن أليات التشغيل الهش قد أخذت الكثير من أعمار المعلمين والأساتذة النواب وعمال الحضائر خاصة الذين سنّهم بين 45 و55 سنة لكن لم يتم الحسم الى حدّ الآن في هذا الملف، علما

أننا صادقنا في السنة الفارطة على أن يتم انتداب هذه الفئة على ثلاث دفعات.

هل تعلمون أن مواطنا من بوحجلة تم حذف اسمه من قائمة عمّال الحضائر في خطإ إجرائي منذ سنتين ولم يتم انصافه إلى حد الآن؟

هل أنتم على علم بالوضع التربوي والصحي وما يعيشه من أزمة خاصة على مستوى البنية التحتية ونقص في الإطار؟ هل تعلمون أن هناك فئة كبيرة من التلاميذ بدون نقل علما أن الشركة الجهوية للنقل والقيروان تمتلك أقدم أسطول وتنتظر في أمر الحصول على قطع غيار من شركات جهوية أخرى؟ هل تعلمون أن آلاف المواطنين سلطت عليهم الشركة التونسية للكهرباء والغاز خطايا تصل إلى 50 ألف دينار ولو يقوم ببيع منزله وما يملك لن يتمكن من خلاص المبلغ؟

هل تعلمون أن هناك خطايا ديوانية جعلت من أبناء شعبنا متسوّلين لا مواطنين والأكثر من ذلك صادرت سياراتهم؟ هل تعلمون أن جنوب ولاية القيروان وخاصة بو حجلة يعاني أهاليها من العطش إلى حد الآن؟ هل تعلمون أن بوحجلة تحتل المراتب الأولى في الانقطاع المدرسي والانتحار والفقر والمراتب الأخيرة في التنمية علما أن هناك منطقة صناعية تم اقتناؤها تبلغ مساحتها 14 هكتارا وبقيت إلى حد الآن قيد الرفوف.

شكرا سيدي رئيس الحكومة، الرجاء اتخاذ الاجراءات اللازمة في هذا الصدد.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أخيرا النائب المحترم السيد ماهر الكتاري عن كتلة الأحرار له خمس دقائق.

السيد ماهر الكتاري

شكرا سيدي الرئيس،

يبدو أنني من سأختم هذا اليوم أتمنى أن يكون مسك الختام.

أردت أن أقول إنني ترشحت إلى هذا المجلس بهدف الوصول الى غاية ما، بودي أن تلتحق تونس بركب الدول المتقدمة وأضيف بالتحديد الدول المتقدمة اجتماعيا لأن هذا هو الهدف، دولة متقدمة اجتماعيا، مثال ذلك بلدان شمال أوروبا حيث إنني أحتذي دائما بهذا المثال لأنه في تصنيف الأمم المتحدة " les pays de l'Europe du nord" مثل النرويج والسويد وفنلندا كانوا دائما مصنفين في المراتب الأولى والثانية والثالثة.

لكي نصل إلى هذا المبتغى يجب أن نرسم أهدافا خاصة أنه لدينا فرصة أعتقد أنها لن تعوض وهي الاستقرار السياسي مدة الخمس سنوات المقبلة.

ماذا سيحقق لنا هذا الاستقرار السياسي؟

حتى تتمكن تونس من الالتحاق بركب الدول المتقدمة لا يجب أن تكون لدينا نسبة تضخم أكثر من 5 بالمائة "c'est une condition sinéquanone"وأنا أستغرب من عدم حضور السيد محافظ البنك المركزي لأنه عادة من المفروض أن يكون حاضرا.

إن نسبة الإدخار لابد أن ترتفع، لدينا إشكال كبير في هذه النسبة، السادة الوزراء.

نسبة الفائدة المديرية تقدر بـ 8% لا يمكن أي شخص أن يقوم باستثمار بهذه النسبة، لا يمكن أن يكون هناك استثمار بنسبة فائدة مديرية بـ 8% ليس هناك مشروعا يحقق لك 13 و14 و15 % مرابيح، يعني لابد أن تكون نسبة الفائدة المديرية أقل من 5 وهذا لن يكون بين عشية وضحاها، لذلك دائما أقول لدينا خمس سنوات استقرار سياسي لابد أن نغتنم هذه الفرصة، لا بد أن تتراجع نسبة التضخم إلى أقل من 5% وكذلك نسبة الفائدة المديرية، يجب أن نحسن من نسبة الادخار.

سعر الصرف، منذ سنوات مضت وزيرة ما أعلمتنا أن سعر الصرف سيصبح واحد مقابل أربعة، يعني دولار مقابل 4 دينارات.

إذا كان سعر صرف الدينار التونسي سينخفض إلى 4، فسنبقى إلى أبد الآبدين بلد عالم ثالث، أقولها وأكرره إذا لم نضغط على سعر الصرف ونحسن فيه لأن توازن سعر الصرف في بلاد مثل تونس لابد أن يكون بين 2 و2.5 لكن اذا كنا سنتراجع مع الانزلاق أكثر فسنبقى دائما بلد عالم ثالث وفي كل مرة سيأتي رئيس حكومة وسنستمع لنفس الخطاب، لا يمكن أن يتحقق هذا مادام سعر الصرف في تراجع إلى 3.5 و4 لن نتقدم ولن نتطور، هذه حقائق معروفة في الاقتصاد وفي المالية لا سبيل الى انكارها والهروب منها.

نسبه النمو بالنسبة إلى بلد مثل تونس لا يمكن أن تكون أقل من 4% مهما كان الأمر، إذا لم تحقق الحكومة نسبة نمو 4% في بلاد مثل تونس التي تعد بلد "vierge" فهي حكومة والمعذرة في الكلمة لم تصل إلى مبتغاها حتى لا أقول كلمة أخرى، 4% حد أدنى في النمو بالنسبة إلى بلاد مثل تونس واذا لم نصل إلى هذه النسبة يعني هناك إشكال لم تتمكنوا من حلّه كحكومة.

الاستقرار الضريبي مهم جدا، من خلال مشروع قانون المالية هذا نلاحظ أنه ليس هناك استقرار ضريبي كما أنه لدينا إشكال كبير بخصوص المستثمرين من الداخل والخارج في هذه المسألة.

الادماج المالي كذلك مهم جدا والسيد الرئيس يتحدث عنه كثيرا لكن هذا الادماج المالي لا يمكن أن يتحقق إلا بالبنك البريدي، أقولها وأكررها لابد من احداث البنك البريدي، "le lobbying bancaire" لا يريد إحداث هذا البنك لكن هذا شرط أساسي للإدماج المالي إذ لا يمكن أن يتم إلا بأحداث بنك بريدي.

كذلك مجلة الصرف ومجلة الاستثمار ونظام اللزمات والعراقيل الإدارية لأن مجلة الصرف لم تتغير...

رفع الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد ماهر الكتاري، لست أخر المتدخلين، غدا لدينا خمس ساعات نقاش عام خلافا للوقت الذي سنخصصه للسيد رئيس الحكومة ليتولى الرد على مختلف التدخلات.

ترفع الجلسة على أن تستأنف غدا صباحا بداية من الساعة العاشرة لمواصلة النقاش العام شكرا.

(كانت الساعة الثامنة مساء)

II الأسئلة الكتابية التي تقدّم بها السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والإجابة عنها

عملا بأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ينشر السؤال والجواب الكتابي للحكومة بالرائد الرسمي

لمداولات مجلس نواب الشعب، فقد تقدّم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية الى السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية وتلقوا الإجابة عنها.

حاتم الهواوي بتاريخ 21 فيفري 2024، رمزي الشتوي (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 13 نوفمبر 2023 و 10 جويلية 2024) ، عزيز بن الأخضر بتاريخ 18 جانفي 2024، عصام البحري جابري (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 09 فيفري 2024و24 ماي 2024) ، محمد الأمين الورغي بتاريخ 06 فيفري 2024، محمود العامري بتاريخ 10 نوفمبر 2023، معز الرياحي (3 أسئلة كتابية) بتاريخ 07 فيفري و 30 ماي و 10 جويلية 2024، نبيل الحامدي (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 01 جويلية و 25 جوان 2024، ياسين مامي (2 أسئلة كتابية) بنفس التاريخ 07 فيفري 2024، بسمة الهمامي (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 06 ماي 2024 و 07 ماي 2024 ، ريم الصغير بتاريخ 03 ماي 2024 ، زينة جيب الله بتاريخ 17 جانفي 2024 ، رؤوف الفقيري بتاريخ 02 جويلية 2024 ، شكري بن البحري بتاريخ 09 جويلية 2024 ، عمر بن عمر بتاريخ 29 ماي 2024 ، محمد علي فنيرة (2 أسئلة) بتاريخ 08جويلية 2024 و 30 جويلية 2024) ، مسعود قريرة بتاريخ 31 ماي 2024 ، غسان يامون وبديس بالحاج علي بتاريخ 10 جويلية 2024 ، أيمن البوغديري بتاريخ 30 أفريل 2024 ، عمار العيدودي بتاريخ 12 جوان 2024 ، مريم الشريف بتاريخ 21 جوان 2024 ، وحسن جربوعي وصابر المصمودي بتاريخ 20 جوان 2024 .

كما تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وتلقوا الإجابة عنها في أكتوبر 2024:

الطاهر بن منصور (2 أسئلة كتابية) بنفس التاريخ 29 مارس 2024، الناصر الشنوفي بتاريخ 21 فيفري 2024، رشدي الرويسي بتاريخ 28 مارس 2024، المختار عبد المولى بتاريخ 21 فيفري 2024، رؤوف الفقيري بتاريخ 30 افريل 2024، رمزي الشتوي بتاريخ 30 افريل 2024، رياض بلال بتاريخ 09 ماي 2024، صابر الجلاصي بتاريخ 05 مارس 2024 ، صالح السالمي بتاريخ 04 جوان 2024، طارق المهدي بتاريخ 27 فيفري 2024، عبد السلام الدحماني بتاريخ 29 فيفري 204، علي زغدود بتاريخ 29 افريل 2024، عماد الدين سديري بتاريخ 29 افريل 2024، محمد ضو بتاريخ 29 مارس 2024، محمد علي فنيرة (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 8 ماي 2024 و 5 مارس 2024)، وليد حاجي (3 أسئلة كتابية) السؤال الأول بتاريخ 25 افريل 2024 وسؤالين بتاريخ 25 مارس 2024، ياسر قراري بتاريخ 23 فيفري 2024، بسمة الهمامي (5 أسئلة كتابية) :السؤال الأول بتاريخ 09 ماي 2024 وثلاثة أسئلة بتاريخ 06 ماي 2024 وسؤال بتاريخ 05 فيفري 2024، بسمة الهمامي والنائبين رشدي الرويسي ومحمد الهادي العلاني بتاريخ 05 مارس 2024، ريم الصغير بتاريخ 26 افريل 2024، ريم المعشاوي (2 أسئلة كنابية) بتاريخ 26 و 27 فيفري 2024، سيرين بوصندل (6 أسئلة كتابية) بنفس التاريخ 30 افريل 2024، عواطف الشنيتي بتاريخ 06 مارس 2024، مريم الشريف (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 28 مارس 2024 و 13 فيفري 2024، نجلاء اللحياني بتاريخ 08 ماي 2024، منال بديدة بتاريخ 02 ماي 2024، نور الهدى سبائطي (5 أسئلة كتابية): السؤال الأول بتاريخ 27 فيفري 2024 واربعة أسئلة بتاريخ 08 ماي 2024، هالة جاب الله بتاريخ 26 مارس 2024.

كما تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية الى السيد وزير الداخلية وتلقوا الإجابة عنها.

أحمد سعيداني بتاريخ 09 ماي 2024، حاتم لباوي بتاريخ 31 جويلية 2024، علي زعدود بتاريخ 10 أكتوبر 2024 ، محمد علي فنيرة بتاريخ 08 ماي 2024، عمار عيدودي بتاريخ 11 جويلية 2024، مليك كمون بتاريخ 01 أوت 2024، مريم الشريف بتاريخ 02 جويلية 2024 .

كما تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية الى السيد وزير السياحة وتلقوا الإجابة عنها.

فوزي دعاس بتاريخ 25 جوان 2024، النوري جريدي بتاريخ 08 ماي 2024، محمد أحمد بتاريخ 25 أفريل 2024 ، عبد السلام دحماني بتاريخ 24 ماي 2024، محمد الهادي العلاني بتاريخ 12 جوان 2024، محمد اليحياوي بتاريخ 09 ماي 2024، محمد علي فنيرة بتاريخ 30 جويلية 2024، نبيل حامدي بتاريخ 11 جوان 2024 ، نزار الصديق بتاريخ 15 أفريل 2024، بسمة الهمامي بتاريخ 10 جوان 2024، محمد ماجدي بتاريخ 02 جويلية 2024، غسان يامون وبديس بالحاج علي بتاريخ 01 جويلية 2024 .

كما تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية الى السيد وزير تكنولوجيات الاتصال وتلقوا الاجابة عنها.

عبد السلام الدحماني بتاريخ 26مارس 2024 واستكمل السؤال بتاريخ 06 سبتمبر 2024، شفيق الزعفوري بتاريخ 12 جوان 2024، الطاهر بن منصور بتاريخ 08 جويلية 2024، حاتم لباوي بتاريخ 18 جويلية 2024، النوري حريدي بتاريخ 13 جوان 2024، محمد علي فنيرة (02 أسئلة كتابية) بتاريخ 30 جويلية 2024 و08 ماي 2024، فيصل الصغير بتاريخ 24 جوان 2024 ، محمود العامري (03 أسئلة كتابية) بتاريخ 20 جوان 2024 و23 جويلية 2024و 14 ماي 2024 ، أسماء الدرويش بتاريخ 12 جوان 2024 ، بسمة الهمامي بتاريخ 06 ماي 2024 .

كما تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية الى السيد رئيس الحكومة وتلقوا الإجابة عنها.

ماهر بوبكر الحضري بتاريخ 23 جويلية 2024 ، أحمد بنور (02 أسئلة كتابية) بتاريخ 29 جويلية 2024 و 27 ماي 2024 ، أيمن بن صالح بتاريخ 19 جويلية 2024، أسماء الدرويش وريم الصغير بتاريخ 01 جويلية 2024،ألفة المرواني بتاريخ 23 جويلية 2024 ، غسان يامون وبديس بالحاج علي بتاريخ 28 ماي 2024

كما تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية الى السيد وزير الشؤون الاجتماعية وتلقوا الإجابة عنها.

النوري جريدي بتاريخ 13 جوان 2024، مريم الشريف بتاريخ 12 جوان 2024 ، حاتم لباوي بتاريخ 17 أفريل 2024، زينة جيب الله بتاريخ 03 جويلية 2024 ، أيمن المرعوي بتاريخ 04 جويلية 2024 ، غسان يامون وبديس بالحاج علي بتاريخ 03 جوان 2024.

السؤال الكتابي

للنائب حاتم الهواوي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

الموضوع : حول مآل موضوع طلب الشركة الجهوية الأهلية "الصفاء "ببوسالم جندوبة .

المرفقات : نسخه من مراسلة شرح وضعية من السيد رئيس مجلس إدارة الشركة الجهوية بجندوبة" الصفاء "وإعلام صادر عن شركة التنمية والاستغلال الفلاحي للشمال SEDAN.

وبعد السيد المحترم وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية وردنا شرح وضعية من الشركة الأهلية بجندوبة" الصفاء "وعنوان مخابرتها شارع 20 مارس بوسالم ومعرفها الجبائي/P/N/ 1809691وهاتف 25574969أو 27022663 حول إمكانية الحصول للتصرف في الضيعة الدولية بالهادي خليل بوسالم SEDAN (بعد انتهاء مدة الاستغلال بالضيعة بتاريخ 2023/07/29 ولكامل الفترة أربعون عاما بالتمام والكمال).

هذا وقد أفادت الإدارة العامة للعقارات الفلاحية بوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية ضمن إحالتها المؤرخة في 2023/10/02 ممثلي الشركة الأهلية الصفاء بجندوبة أنها أحالت ملفهم إلى مكتب إعادة الهيكلة للأراضي الدولية لكن الذي حصل أنه وقع تعليق مفاجئ لإعلام من طرف شركة التنمية والاستغلال الفلاحي للشمال ببوسالم SEDANفي 2024/01/30 بصفة تمديد العقد مدة 15 سنة إضافية في تناقض تام مع سياسة رئاسة الجمهورية وتصريح وزير أملاك الدولة لبعث الشركات الأهلية .

أملي أن تقف مؤسسات الدولة الرقابية منها للذود عن تونس دولة القانون والمؤسسات والتوجهات السياسة العامة بالبلاد . والسلام

إجابة السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

وبعد، تبعا لسؤالكم الكتابي والمتضمن استفسارا حول وضعيّة الضيعة الدولية الفلاحية" الهادي خليل "التي في تصرف شركة الإحياء والتنمية الفلاحية شركة التنمية والإستغلال الفلاحي للشمال sedan"كموافاتكم بمآل طلب الشركة الأهلية" الصفاء "ببوسالم للتصرّف في الضيعة المذكورة، أتشرف بإفادتكم بأن وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية بصدد التنسيق مع وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزارة التشغيل والتكوين المهني وكتابة الدولة لدى وزارة التشغيل والتكوين المهني المكلّفة بالشركات الأهلية لضبط قائمات في العقارات الدولية الفلاحية التي ستنتفع بها الشركات الأهلية،

والسلام

السؤال الكتابي الأول

للنائب رمزي الشتوي

الموضوع: حول مطالب كراء مقاسم فلاحية بولاية توزر من وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية .

المرجع : الفصل 114 و 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب .

تحية طيبة وبعد، عملا بالمرجع المذكور أعلاه وحيث تقدم عدة شبان بمطالب كراء مقاسم فلاحية بتوزر (منها المشتت و غير المهيكل ومنها ماهو على مسجل بالرسم العقاري على ملك الدولة) غير أن اللجنة الجهوية لمتابعة الأراضي الدولية الفلاحية لم تستطع الفصل في أغلب الملفات و تم توجيه استشارات من طرف مصالحكم الجهوية على غرار الاستشارة حول الاختبار المشترك المضمنة بالمكتوب عدد د/ 0000366/1263/12/2023المؤرخ في 2023/06/12 والموجه الى الادارة العامة للعقارات الفلاحية، الرجاء التدخل العاجل للإجابة على كل الاستشارات الصادرة من الجهة قصد حلحلة الملفات ودفع التنمية الجهوية كما نطلب منكم شرح كيفية تطبيق مذكرة العمل عدد م .ع-10-2023 بتاريخ 02 ماي 2023 و الصادرة عن الإدارة العامة للعقارات الفلاحية و الممضاة من سيادتكم .

وقصد دفع الاستثمار وحلحلة المشاكل العقارية نطلب من سيادتكم إعداد دليل إجراءات يوضح أدق التفاصيل المتعلقة بكراء الأراضي الفلاحية الصغرى و المشتتة خارج إطار الأراضي المهيكلة) الوثائق المطلوبة ، الاجراءات ، كيفية و مقاييس تحديد القيمة الكرائية، أجال معالجة الملفات في كل مرحلة، أجال إمضاء العقود من طرفكم (...و كذلك تجديد عقود الكراء بالنسبة للأراضي المهيكلة .

الأراضي الدولية تمثل 97% من المخزون العقاري وبطول الإجراءات وبعدم وضوحها وبطول فترة معالجتها جهويا ومركزيا أصبحت للأسف وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية سبب رئيسي في تعطيل التنمية الجهوية .

والسلام.

إجابة السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

وبعد تبعا لسؤالكم الكتابي والمتعلّق بطلب معطيات الإجراءات المتعلّقة بكراء الأراضي الدولية الفلاحية، أتشرف بإفادتكم بأنّه وفقا لأحكام القانون عدد 21 لسنة 1995 المؤرّخ في 13 فيفري 1995 المتعلق بالعقارات الدولية الفلاحية يتمّ كراء الأراضي الدولية الفلاحية والمباني التابعة لها، بالمزاد العلني أو بطلب عروض أو بالمراكنة وذلك لتنميتها وإحيائها (الفصل7) ويعلن عن الكراء بالمزاد العلني بعد أن يحدّد السعر الإفتتاحي على أساس القيمة التي يقدّرها خبيران من وزارتي الفلاحة وأملاك الدولة والشؤون العقارية (الفصل8)، علما وأنّه يمكن الكراء بالمراكنة في صورة ما إذا لم يفض المزاد العلني أو طلب العروض إلى أيّة نتيجة بعد إعادتها مرّة ثانية بشروط جديدة (الفصل9).

أما فيما يتعلّق بالمدّة الكرائية، فيكون الكراء لمدّة لا تقل عن ثلاث سنوات وبالنسبة لشركات الإحياء والتنمية الفلاحية يمكن الكراء لمدة 25سنة قابلة للتمديد إلى 40 سنة، كما يمكن أن تكون مدة الكراء 40سنة بالنسبة للفنيين المتخرجين من مدارس التكوين الفلاحي والفلاحين الشبان (الفصل11) .

وتجدر الإشارة إلى أنّه في جميع الحالات يتمّ الكراء حسب كرّاس شروط يضبط من طرف الوزيرين المكلفين بالفلاحة وأملاك الدولة وبالنسبة للفنيين المذكورين يضمن بكراس الشروط إلتزامهم بالتفرغ لاستغلال العقار المسوّغ فلاحيّا (الفصل12).

هذا ويتم تحديد القيمة الكرائية بمقرر من الوزيرين المكلفين بالفلاحة وبأملاك الدولة وتراعى في تلك القيمة نوعيّة الأرض ومقوّمات الإنتاج بها وموقعها وما فيها من بناءات ومرافق الفصل(10 ، ويدفع معلوم الكراء السنوي مسبقا لكن يمكن أن ينص كرّاس الشروط على إمهال أو إعفاء من دفع معلوم الكراء لمدة معيّنة وذلك بالنسبة مثلا للفنيين المتخرجين من مدارس التكوين الفلاحي والفلاحين الشبان (الفصل13) .

وأخيرا، وضمانا للتطبيق السليم لمقتضيات القانون المذكور أعلاه، تعمل الوزارة من خلال مذكرات العمل على توضيح الإجراءات

المستوجب إتباعها وهي إجراءات تم تضمينها صلب دليل إجراءات لازال بصدد المراجعة واستكمال إجراءات المصادقة عليه .

والسلام .

السؤال الكتابي الثاني

للنائب رمزي الشتوي

الموضوع : حول التدخل العاجل لإيجاد حل قانوني للشركة الأهلية المحلية للتنمية بجهيم من معتمدية توزر.

المرجع : الفصل 114 و 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب .

المصاحيب : ملف .

في إطار إنجاح الاقتصاد التشاركي القاعدي المتمثل في الشركات الأهلية يؤسفنا إعلامكم أن الشركة الأهلية المحلية للتنمية بجهيم من معتمدية توزر تعاني عدة إشكاليات للانطلاق في الإنتاج وذلك للوضعية العقارية رغم أن مؤسسي الشركة الأهلية هم مؤسسي شركة الحياة المتحصلة على إسناد جماعي سنة 1974 مع اشتراط تكوين شركة إحياء وقد تم تكوينها سنة 1974 برأس مال قدره 12 ألف دينار وتجدون في الملف المصاحب كل الوثائق اللازمة .

وحيث أن التسوية العقارية المقترحة من طرف مصالحكم الجهوية تتمثل في تطبيق الأمر الحكومي عدد 1870 لسنة 2015 غير أن هذه الاجراءات تطول وتأخذ حيزا زمنيا يعطل الاستثمار.

في انتظار التسوية العقارية المطلوب تمكين الشركة الأهلية بوثيقة تثبت التصرف القانوني للعقار يتم اعتمادها من طرف كل من المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بتوزر ووكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية بتوزر و البنوك التي أمضت اتفاقيات تمويل الشركات الأهلية على غرار البنك التونسي للتضامن وذلك قصد تمتيع الشركة من التراخيص و الامتيازات و التمويلات الضرورية .

والسلام

إجابة السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

وبعد، تبعا لسؤالكم الكتابي والمتضمّن طلب التدخل لإيجاد حلّ قانوني للشركة الأهلية المحلية للتنمية بجهيم من معتمدية توزر باعتبار أنها تتعرّض لعدّة إشكاليات للإنطلاق في الإنتاج من بينها الوضعية العقارية، وأشرتم في سؤالكم إلى أنّ تسوية الوضعية العقارية تطبيقا للأمر الحكومي عدد 1870 لسنة 2015 تأخذ حيزا زمنيا يعطّل الإستثمار، وطلبتم على ضوء ذلك تمكين الشركة الأهلية من وثيقة تثبت التصرّف القانوني يمكن إعتمادها حتى يتسنى للشركة المذكورة الحصول على التراخيص والإمتيازات والتمويلات الضرورية، أتشرف بموافاتكم بالمعطيات التالية :

✓ توصلت مصالحنا الجهوية بتوزر بمكتوب من المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بولاية توزر قصد الإفادة بالوضعية العقارية لمستغلة فلاحية كائنة بمنطقة الشتاوة من معتمدية توزر للشركة الأهلية المحلية بجهيم في إطار طلب تقدّمت به للحصول على ترخيص مسبق لبناء زريبة أغنام و وحدة لإنتاج المستسمد العضوي و أرفق مطلبه بنسخة من شهادة إسناد باسم شركة الإحياء "الحياة"، وعلى إثر ذلك تم إجراء معاينة و بحث عقاري في الغرض تبين من خلالهما أنّ العقار المعني بالطلب والتي أفادت الشركة الطالبة أنّه في تصرفها هو في الأصل عقار فلاحي دولي 60 هكتارا تم إسناده سابقا لفائدة شركة الإحياء" الحياة "طبقا لأحكام القانون عدد 25 يمسح لسنة 1970المؤرخ في 19 ماي 1970 المتعلق بالتفويت في الأراضي الدولية ذات الصبغة الفلاحية في إطار إسناد جماعي لـ 40 شخصا المبينة أسماؤهم بنسخة الشهادة المصاحبة لهذا بالتساوي بينهم على أساس 1، 5هك لكل فرد منهم وذلك بعد موافقة كل من اللجنة الجهوية بتاريخ 1974/09/27 و موافقة اللجنة الوطنية بتاريخ 1975/07/28 ، غير أنّ الشركة المذكورة لم تتقدم بأي مطلب لتسوية وضعيتها حتى بعد صدور الأمر الحكومي عدد 1870 لسنة 2015 المتعلق بتسوية وضعية المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية.

✓ في إطار أعمال اللجنة الجهوية لمتابعة ملف الشركات الأهلية المنعقدة بولاية توزر بتاريخ 2024/06/26 تقدّم المساهمون بمشروع الشركة الأهلية المحلية للتنمية" بجهيم "بطلب في الحصول على إمتيازات فلاحية على معنى القانون عدد 71 لسنة 2016 معتبرين أنفسهم المنتفعين الأصليين بملف الإسناد و قد تمت دعوتهم إلى تقديم مطلب في الغرض، وخلال الجلسة أبدى ممثلوا الشركة الأهلية "جهيم "رغبتهم في أن تتم عملية التسوية لفائدتهم وبصفة مباشرة عوضا عن شركة الإحياء" الحياة "المسند لفائدتها العقار على أساس أنهم ورثة أصحاب الشركة المذكورة و أنهم تحصلوا على توكيل مفوض من ممثل شركة" الحياة "المسمى م .ع ع الله في إستغلال العقار المسند لمدة خمسين سنة وإجراء الأعمال الجائزة لإعداد ملفات الإستثمار للحصول على الإمتيازات الجبائية والمالية الواردة بمجلة تشجيع الإستثمارات، وذلك دون إثبات العلاقة القانونية بين الشركتين من حيث الأشخاص المكونين لهما بحكم وفاة أغلبية الأفراد المكونين لشركة الإحياء" الحياة "وعدم الإدلاء بأي وثيقة تفيد العلاقة النسبية أو توريث الأفراد المكونين للشركة الأهلية المحلية للتنمية بجهيم، فضلا على أنّ تسوية الوضعية العقارية لشركة الإحياء "الحياة "لم تتم إلى حدود هذا التاريخ وبقي العقار ملكا للدولة بحيث يعتبر التوكيل المفوض المسند في هذا الإطار غير ذي قيمة قانونية .

✓ طلبت الإدارة الجهوية لوكالة النهوض بالإستثمارات الفلاحية بتوزر إفادتها بخصوص طلب تقدمت به الشركة الأهلية المحلية للتنمية" بجهيم "الحصول على الإمتيازات الواردة بقانون الإستثمار عدد 71 لسنة 2016 بعنوان مشروع فلاحي على أساس التوكيل المفوض المسند لها من الممثل القانوني لشركة" الحياة " بخصوص الأرض الفلاحية موضوع شهادة الإسناد البالغ مساحتها 60 هكتارا، وعليه تمت إفادة الإدارة المعنية أنّه تمّ تفحّص ودراسة المؤيدات المدلى من طرفها ومن طرف الشركة الطالبة وتبين أنّ التوكيل المفوض المسند من طرف ممثل شركة الإحياء "الحياة" الفلاحية يخص إستغلال الأرض الفلاحية الكائنة بطريق الأحوار منطقة الشتاوة من معتمدية توزر بمساحة قدرت بـ 60 هك والتي تمّ إسنادها سابقا بإعتبارها ملك دولة خاص لفائدة شركة الإحياء" الحياة "الفلاحية المكونة من 40 منخرطا بإعتبارهم مزارعين بالتساوي بينهم مثلما يتضح ذلك من الشهادة المدلى بها حسب محضر جلسة اللجنة الجهوية المنعقدة بتاريخ 1974/09/27 ومحضر جلسة اللجنة القومية المنعقدة بتاريخ 1975/07/28 عملا بأحكام القانون عدد 70/25 لسنة 1970المؤرخ في 10 ماي 1970 المتعلق بالتفويت في الأراضي الدولية ذات الصبغة الفلاحية، غير أن الشركة المذكورة لم تستوف إجراءات التسوية العقارية بإبرام عقد بيع في الغرض مع الدولة للتملك بالعقار

المسند ، كما تم إبلاغها أن الوثائق المدلى بها من قانون أساسي محرر باللغة الفرنسية لشركة" الحياة الفلاحية "الشتاوة توزر والمسجل بالقباضة المالية بتوزر بتاريخ 15 سبتمبر2023 وكذلك محضر الجلسة التأسيسية لمجلس إدارتها المؤرخ في 18 سبتمبر 2023 وكذلك التوكيل المفوض المشار إليه سابقا يستدعي عرض الأمر على الجهات القانونية المختصة التابعة لمصالحها المركزية أو اللجنة التابعة لها المتعهدة بالنظر في إسناد الإمتيازات الفلاحية خاصة وأنّ القانون الأساسي الأصلي لشركة الإحياء" الحياة "يرجع تاريخه إلى 27 جويلية 1974 .هذا كما تمّ إفادة الإدارة المذكورة أنه تمّ إجراء معاينة ميدانية بالتنسيق مع مصالح المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بتوزر وممثلي الشركة الأهلية المحلية للتنمية" بجهيم "لمعرفة حدود المساحة المسندة والمقدرة بـ60 هك و كذلك هوية المستغلين بالمساحة المذكورة حيث طالب ممثلو المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بتوزر أثناء ذلك بضرورة الإدلاء بمثال يضبط بدقة حدود المساحة المذكورة وبقائمة إسمية في المستغلين الحاليين .

✓ علما وأنّ نص الفصل 2 جديد (فقرة2) من القانون عدد 112لسنة 1988 المؤرخ في 18 أوت 1988 والمتعلق بتنقيح القانون عدد 25 لسنة 1970 المؤرخ في 19 ماي 1970 المتعلق بضبط كيفية التفويت في أراضي دولية ذات صبغة فلاحية، اقتضى أنّه يمكن للمنتفعين بإسناد أراض دولية فلاحية مساحتها ذات جدوى اقتصادية أن يتجمعوا في شركات مدنية أو شركات ذات مسؤولية محدودة أو في أية صيغة من صيغ الشركات التي يرخص فيها القانون وحسب الشروط التي يقع ضبطها" ، أي أنّ الأصل في الإسناد يتمّ لفائدة أشخاص ويمكنهم فيما بعد التجمع في شركات إذا وجدت جدوى اقتصادية من ذلك .

✓ عملية التسوية، طبق مقتضيات الأمر الحكومي عدد 1870 لسنة 2015 المؤرخ في 20 نوفمبر 2015 ، لا تتم إلا لفائدة المعنيين بالإسناد المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية وبالتالي فإن طلبكم منح الشركة الأهلية جهيم "من ولاية توزر وثيقة تثبت التصرف القانوني للعقار المطلوب ليتم إعتمادها لدى الهياكل ذات الصلة، يمكن أن يمس من حقوق آخرين (المنتفعين بالإسناد أو ورثتهم .

✓ تجدون مرفقا جملة من الوثائق ذات الصلة بالملف

والسلام

سؤال كتابي

للنائب عزيز بن الأخضر

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

الموضوع: حول فتح مكتب بريد جديد بالزاوية (معتمدية مرناق)

المصاحيب :

- نسخة من مراسلة تحت عدد 24 بتاريخ 2017/11/23 موجهة على معتمد مرناق

- قرار إخلاء بتاريخ 28 نوفمبر 2017 من طرف السيد والي بن عروس

- نسخة من مراسلة تحت عدد 34 بتاريخ 2017/12/13 من البريد التونسي موجهة إلى والي بن عروس

- نسخة من مراسلة تحت عدد 16 بتاريخ 2019/02/22 من البريد التونسي موجهة الى المدير الجهوي لأملاك الدولة والشؤون العقارية بن عروس

- نسخة من مراسلة تحت عدد 11 بتاريخ 2020/1/10 من الإدارة العامة للبريد الى المدير الجهوي بن عروس

- نسخة من مراسلة تحت عدد 9 بتاريخ 2022/02/13 من الإدارة الجهوية للبريد موجهة إلى المدير الجهوي لأملاك الدولة والشؤون العقارية بن عروس

- نسخة من مراسلة تحت عدد 46 بتاريخ 2020/7/9 من المنسق الجهوي للبريد إلى المدير الجهوي لأملاك الدولة

- نسخة من مراسلة تحت عدد 362 بتاريخ 2020/07/29 من المدير الجهوي لأملاك الدولة والشؤون العقارية موجهة إلى المدير الجهوي للبريد بن عروس

- نسخة من مراسلة عدد 16 بتاريخ 2019/2/22 من الإدارة الجهوية للبريد موجهة إلى المدير الجهوي لأملاك الدولة والشؤون العقارية بين عروس

- نسخة من شهادة ملكية

- نسخة من مطلب تسلم خدمة واستخلاص معاليم

- نسخة من T.P.D n°96991

- نسخة من مراسلة تحت عدد 2288 من المدير الجهوي للملكية العقارية بن عروس موجهة إلى المدير الجهوي للبريد بن عروس

- نسخة من مراسلة تحت عدد 9 بتاريخ 2022/2/13 من الإدارة الجهوية للبريد موجهة إلى المدير الجهوي لأملاك الدولة والشؤون العقارية بن عروس

تحية طيبة ،

تعتبر معتمدية مرناق ذات كثافة سكانية، إلا أنها تفتقر إلى أبسط المرافق الخدماتية وهو مركز بريد الذي من شأنه تسهيل الخدمات اليومية وخاصة لكبار السن وتخفيف الضغط على مكتب بريد مدينة مرناق .

في هذا الإطار أطلب منكم التفضل للإذن لمصالحكم المختصة قصد العمل جادًا على البت في ملف فتح مكتب جديد بمنطقة الزاوية بمرناق لا سيما وأنّ هذا الأخير استوفى جميع الوثائق المطلوبة من طرف البريد التونسي والشروط المحدّدة خاصة توفّر الفضاء المناسب وإقراره وكذلك الحصول على موافقة جميع السلط_المتداخلة .

إلا أنه منذ سنة 2017 إلى حد الآن يراوح ملف المشروع ادراج المندوبية الجهوية لأملاك الدولة بن عروس .

الرجاء إعطاء الإذن لمصالحكم المختصة لإعطاء هذا الملف الأولوية القصوى ومدنا بآخر التطورات في شأنه . والسلام

إجابة السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

وبعد، تبعا لسؤالكم الكتابي والمتضمّن استفسارا حول مآل الملفّ المتعلّق بالتفويت في عقار دولي لفائدة الديوان الوطني للبريد لإنجاز مكتب بريد بالزاوية من معتمدية مرناق، أتشرف بموافاتكم بالمعطيات التالية :

- العقار موضوع طلب التفويت يمسح 310 م/م موضوع مثال أشغال مختلفة عدد96991 ،

- بينت المعاينة الميدانية أنّ العقار المطلوب يشتمل على بناية كانت مستغلّة كمقر للشعبة الدستورية بزاوية مرناق وهي في تصرّف المدعو ع د بصفة غير قانونية .

- تمت إحالة تقرير في الغرض إلى ولاية بن عروس وتمّ استصدار قرار إخلاء في شأنه، وهو محلّ متابعة لإيجاد السبل الكفيلة بتنفيذه .

- يوجد العقار داخل مثال التهيئة العمرانية لبلدية مرناق والمصادق عليه بالأمر عدد 2480 بتاريخ 12 سبتمبر 2006 ومصنّف منطقة تجهيزات تجاريّة، ووافقت بلديّة المكان على إنجاز المشروع (مكتب البريد).

- مصالح الوزارة مركزيّا وجهويا بصدد التنسيق مع لجنة تصفية الأموال والقيم الراجعة لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي المنحل المحدثة بمقتضى الأمر عدد 1294 لسنة 2013 المؤرخ في 26 فيفري 2013 والتي من بين مشمولاتها مهمة ضبط وحصر وإدارة وتصفية جميع الأموال المنقولة والعقارية والحقوق المكتسبة والمداخيل والمرابيح المتأتية منها وكذلك القيم الراجعة لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي المنحل، وخلاص الديون والالتزامات المحمولة عليه، طبق القوانين الجاري بها العمل وتحت رقابة القاضي المراقب المعين في الغرض .

- الملف بصدد المتابعة سواء في خصوص تنفيذ قرار الإخلاء أو تسوية وضعية العقار ليتم لاحقا التفويت فيه لفائدة الديوان الوطني للبريد طبقا للتراتيب الجاري بها العمل

والسلام.

السؤال الكتابي الأول

للنائب عصام البحري جابري

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية

<u>الموضوع</u> : الأراضي الدولية والاشتراكية .

تحية طيبة ،

1.هل تمّ الفرز بين الأراضي الدولية والأراضي الاشتراكية بولاية قابس ؟

2تمكيننا بالخرائط بالمناطق التي تم فرزها من طرف اللجنة الجهوية المعنية بولاية قابس ؟

3.مدى قانونية مجالس التصرف حاليا بعد صدور القانون سنة 2016بولاية قابس ؟

4.تمكيننا من خارطة عقارية تبيّن الرسوم العقارية بولاية قابس؟

مع فائق عبارات الاحترام والتقدير .

والسلام

إجابة السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

وبعد، تبعا لسؤالكم الكتابي والمتعلق بوضعيّة الأراضي الإشتراكية بولاية قابس كبيان طرق التصرف فيها بعد صدور القانون عدد 69 لسنة 2016 المؤرخ في 10 أوت 2016 المتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 28 لسنة 1964 المؤرّخ في 4 جوان 1964 المتعلق بضبط النظام الأساسي للأراضي الاشتراكية أتشرف بإفادتكم بأنّ القانون سالف الذكر إقتضى أن تخضع التصرفات المتعلقة بالأراضي الاشتراكية بما في ذلك التفويت فيها أو دفعها على وجه المغارسة أو المساهمة بها في رأس مال شركة أو تسويغها للموافقة المسبقة لمجلس التصرف ومصادقة مجلس الوصاية الجهوي .

وتجدر الإشارة إلى أنّه تتصرّف في الأراضي الاشتراكية مجالس تصرف منتخبة من أفراد المجموعة المستغلين للأرض .وتتولى مباشرة إسناد هذه الأراضي على وجه الملكية الخاصة لفائدة الأفراد من بين أعضاء المجموعة ذكورا وإناثا وذلك طبقا للشروط المنصوص بالقانون عدد 65 لسنة2016 .

هذا ويتولى مجلس وصاية جهوي بكل ولاية توجد بمنطقتها الترابية أراضي اشتراكية القيام بجملة من الأعمال من بينها المصادقة على قرارات مجالس التصرف المتعلقة بالتصرف في الأرض الاشتراكية لا سيّما الإسناد على وجه الملكية الخاصة .وكذلك الفصل والتحكيم في النزاعات العقارية المتعلقة بالأراضي الاشتراكية والنظر في الاعتراضات على قرارات التحكيم الصادرة عن مجالس التصرف .

وأخيرا، وفقا لأحكام القانون المذكور يمارس حق إشراف الدولة على الأراضي الاشتراكية الوالي ومجلس الوصاية الجهوي ويتعيّن على مجالس التصرف الإنتهاء من عمليات الإسناد في أجل أقصاه خمس سنوات من تاريخ نشره بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية .وإذا تعذر إجراء عمليات الإسناد أو إنهاؤها يتولى الوالي، في أجل أقصاه ستون يوما من نهاية أجل الخمس سنوات، إحالة الملفات المتعلقة بالعقارات التي لم تسند على أنظار فرع المحكمة العقارية المختصة ترابيا للتسجيل طبقا للتشريع الجاري به العمل.

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائب عصام البحري جابري

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية :

1.كيف تم التفويت في قطعة الأرض المعروفة سابقا بدار التجمع بقابس المدينة؟

2.كيف تم تحديد السعر الافتتاحي لدار التجمع للتفويت فيها؟

3.مدنا بجدول تفصيلي للأملاك المصادرة بولاية قابس وكيف تم التفويت فيها؟

والسلام

إجابة السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

وبعد، تبعا لسؤالكم الكتابي والمتعلّق بطلب معطيات حول كيفية التفويت في العقار المعروف سابقا بدار التجمّع بقابس وطريقة تحديد سعرها الإفتتاحي وطلب معطيات حول الأملاك المصادرة بولاية قابس وكيفية التفويت فيها ، أتشرف بإفادتكم لما يلي :

1/- <u>فيما يتعلق بالعقار المعروف سابقا بدار التجمع بقابس :</u>
أحدثت بمقتضى الأمر عدد 1294 لسنة 2013 المؤرخ في 26 فيفري 2013لجنة تصفية الأموال والقيم الراجعة لحزب التجمّع الدستوري الديمقراطي المنحل، وقد عهدت إلى هذه اللجنة مهمة ضبط وحصر وإدارة وتصفية جميع الأموال المنقولة والعقارية والحقوق المكتسبة والمداخيل والمرابيح المتأتية منها وكذلك القيم الراجعة لحزب التجمع

الدستوري الديمقراطي المنحل وخلاص الديون والإلتزامات المحمولة عليه طبق القوانين الجاري بها العمل وتحت رقابة القاضي المراقب المعيّن في الغرض .

وتجدر الإشارة إلى أنّ العقار موضوع سؤالكم يتمثل في مقر لجنة التنسيق بقابس وقد رغبت شركة" أقورا قابس "في التفويت فيه لفائدتها، وتم عرض طلبها على أنظار الجلسة العامة للجنة التصفية المنعقدة بتاريخ 16 جوا 2017 وحظي بموافقتها .

وتنفيذا لذلك استصدرت اللجنة بتاريخ 13 نوفمبر 2017 إذنا قضائيا في الموافقة على عملية التفويت باعتماد معدّل تقديرات الخبير العدلي وخبيري أملاك الدولة والشؤون العقارية وأبرم عقد في الغرض وتمّ تسجيله .

2/- فيما يتعلّق بالأملاك المصادرة بولاية قابس :شملت المصادرة مساهمات جمليّة بـ30240 سهم (بإسم س.الط و م.الم .المح وف. المح ون. المح المدرجة أسماؤهم ضمن القائمة الملحقة بمرسوم المصادرة) وتمثل حوالي 23 في مائة من رأس مال شركة الإحياء والتنمية الفلاحيّة "صاج " ، كما تمت مصادرة مساهمات جملية بـ227429 سهم (باسم س.ز. وإ.ز) من رأس مال وحدة الأجر بالحامة التابعة لشركة "السيراميك ."

مع الإشارة إلى أنّ التفويت في الأملاك المصادرة من مشمولات اللجنة الوطنية للتصرف في الأموال والممتلكات المعنية بالمصادرة أو الإسترجاع لفائدة الدولة.

والسلام.

السؤال الكتابي

للنائب محمد أمين الوغي

عملا بأحكام الفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية، أتقدم الى سيادتكم بسؤال كتابي حول الأمر الحكومي عدد 370لسنة 2019 مؤرخ في افريل 2019 يتعلق بالانتزاع للمصلحة العمومية لقطع ارض كائنة بولاية تونس لازمة لتهيئة الطريق الوطنية رقم 9 على مستوي مدخل مدينة المرسى،

حيث تبعا للأمر الحكومي المذكور تم الانتزاع للمصلحة العمومية لقطع ارض كائنة بولاية تونس لازمة لتهيئة الطريق الوطنية رقم 9 على مستوي مدخل مدينة المرسى

الا ان مالك الرسم العقاري عدد 124796/83995 تونس لا يزال منتفع بالعقار ومزايا الكراء متأتي من المحلات التجارية الكائنة بواجهة العقار وعلى الطريق الرئيسي GPS في مخالفة تامة للقرار وللتراتيب الجاري بها العمل وقرار التصفيف ودون وجه حق مع احداث اشغال مفرط للطريق العام تتمثل في بناية على طرف الطريق السريعة

- لماذا لم يطبق قرار الانتزاع للمصلحة العامة الي اليوم؟
- هل تحصل المالك على تعويض قصد انتزاع الأرض المذكورة؟
- على أي أساس يستغل المالك العقار بعد قرار الانتزاع؟

مع خالص الشكر .

والسلام

إجابة السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

وبعد تبعا لسؤالكم الكتابي والمتعلّق بطلب توضيحات في خصوص تنفيذ مقتضيات الأمر الحكومي عدد 370 لسنة 2019 المؤرّخ في 17 أفريل 2019 المتعلّق بالإنتزاع من أجل المصلحة العمومية لقطع أرض كائنة بولاية تونس لازمة لتهيئة الطريق الوطنية رقم 9 على مستوى مدخل مدينة المرسى كبيان وضعيّة القطعة عدد 3 التابعة للرسم العقاري عدد 124796/83995 تونس والمنتزعة لفائدة المشروع بموجب الأمر سالف الذكر، أتشرف بإفادتكم بأنّه تم إجراء المعاينات الميدانية الضرورية والتنسيق مع مصالح وزارة التجهيز والإسكان - صاحبة المشروع - لموافاتنا بالإرشادات اللازمة في الموضوع وخصوصا مدى حاجة المشروع للعقار من عدمه، وأفادت أنّ مصالحها الفنّية في حاجة للقطعة عدد 3 والتحوّز بها حتى يتسنى إتمام أشغال تهيئة الجزء المتبقي من الطريق الوطنية رقم 9 على مستوى مدخل مدينة المرسى.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمود العامري

الموضوع :سؤال كتابي الى السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب .

تحية طيبة وبعد،

في إطار متابعتنا وتشخيصنا لأهم مشاغل ومشاكل معتمدية القلعة الصغرى في جميع المجالات نفيدكم علما سيد الوزير أن العقار المسمى " سيدي منصور "والذي يضم الآن متحف بلدي للتراث المحلي كذلك فضاء تجاري " صيدلية "يعيش حالة من الإهمال خصوصا بعد "الثورة "مما طرح عديد التساؤلات في صفوف المواطنين حول ملكيته علما أنه كان يستغل سابقا كمقر الحزب التجمع المنحل .

وعليه نسألكم السيد الوزير:

- ما هي الوضعية العقارية لفضاء سيدي منصور بالقلعة الصغرى؟
- ماهي الوضعية العقارية للصيدلية المقامة في جزء من هذا الفضاء الذي يعتبر جزء من تراث معتمدية القلعة الصغرى؟

وتقبلوا فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

وبعد، تبعا لسؤالكم الكتابي المتعلّق بطلب معطيات حول الوضعيّة العقارية لفضاء سيدي منصور بالقلعة الصغرى والوضعيّة العقارية للصيدليّة المقامة في جزء من هذا الفضاء، أتشرف بإفادتكم بأنه وفقا للمعطيات المتوفّرة لدى لجنة تصفية الأموال والقيم الراجعة لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي المنحل المحدثة بمقتضى الأمر عدد 1294 لسنة 2013 المؤرّخ في 26 فيفري 2013 ، فإنّ :

- فضاء سيدي منصور بالقلعة الصغرى :يتمثل العقار في مقر جامعة القلعة الصغرى سابقا والكائنة بشارع الحبيب بورقيبة وهي مشيدة على قطعة أرض غير مسجلة تمسح 442 متر مربع رجعت للتجمع المنحل بموجب عقد إداري مبرم بين رئيس بلدية القلعة الصغرى والأمين العام للتجمع المنحل مسجل بالقباضة المالية بباب سويقة بتاريخ 1997/05/15 ويتصرّف في أجزاء العقار كل من جمعية الذاكرة والتاريخ المحلي، السيدة أ .الم (على وجه الكراء) السيّد الع بن

ر : متسوّغ لمحل مستغل كمشرب بموجب عقد تسويغ مبرم بينه وبين جامعة القلعة الصغري في شخص ممثلها القانوني والمسجل بالقباضة المالية بالقلعة الصغرى في 31 ديسمبر 2006 (اللجنة بصدد مراجعة القيمة الكرائية).

وتجدر الإشارة إلى أنّ اللّجنة بصدد استكمال إجراءات الإحالة لفائدة الدولة الملك الخاص وفقا لمقتضيات الأمر 1294 لسنة 2013 المذكور أعلاه وذلك تبعا لقرار الجلسة العامة للجنة والإذن القضائي الصادر في الغرض .

-وضعية الصيدلية : يتمثل العقار في جزء يمسح 62 متر مربع من العقار مستغل كصيدلية من قبل السيدة أ الم بموجب عقد تسويغ مؤرّخ في 2005/03/09 مبرم بينها وبين حزب التجمع المنحل في شخص ممثله القانوني مع زيادة سنوية تقدّر ب5% كل سنتين وفقا للفصل الثالث من عقد التسويغ وتتولى المتسوغة خلاص معينات الكراء لفائدة لجنة التصفية.

والسلام

السؤال الكتابي الأول

للنائب معز الرياحي

<u>الموضوع</u>: سؤال كتابي

عملا بمقتضيات الفصل 114 من الدستور و مقتضيات الفصل : 129من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ,يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بهذا السؤال الكتابي بغاية تخصيص أحد عقارين شاعرين كائنين بمجاز الباب من ولاية باجة على ملك الدولة الخاص لفائدة وزارة الشؤون الاجتماعية أو وزارة الصحة العمومية أو لتركيز جمعية مختصة في شان الأطفال المعاقين والمصابين بطيف التوحد و يمسح العقاران ما يناهز600 م 2 كل منهما الأول عبارة عن قطعة أرض بيضاء قرب مركز رعاية الأم و الطفل من مشمولات الرسم العقاري الدولي عدد 581 : باجة و الثاني و هو عبارة عن بناية قديمة كائنة بالبلدة الجديدة قرب الملعب البلدي من مشمولات الرسم العقاري الدولي عدد ,180720 : وحيث أن 200 طفل يحمل إعاقة وخاصة المصابين بطيف التوحد ولا يوجد عقار يقدم لهم الخدمات الصحية اللازمة و الإحاطة والتأطير خاصة أولياء هؤلاء الأطفال مما أثقل كاهلهم ماديا ومعنويا خاصة مع عدم قدرة استيعاب مركز قرطبة بتستور لمزيد من الأطفال بما صير هذه الفئة مهملة و مهمشة و حيث أنه من أوكد الأمور الإحاطة بهؤلاء الأطفال لجعلهم نافعين في المجتمع وحيث أن الموضوع محفوف بصبغة التأكد القصوى ,فالمرجو التفضل بالإذن لمصالحكم المختصة بولاية باجة بإتمام إجراءات التخصيص في الآجال المستحسنة خدمة لمواطنينا .

نشكر للجناب تعاونكم، وتفضلوا سيدي بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام .

والسلام

إجابة السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

وبعد، تبعا لسؤالكم الكتابي والمتعلّق بطلب تخصيص عقارين دوليين كائنيين بمعتمدية مجاز الباب من ولاية باجة لفائدة وزارة الشؤون الاجتماعية أو وزارة الصحة العموميّة أو لتركيز جمعية مختصة للأطفال ذوي الإحتياجات الخصوصيّة، أتشرف بإفادتكم بأنّه في إطار سعي وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية لتوظيف العقارات الدولية لفائدة المؤسسات والمشاريع العمومية ومن بينها العقارين موضوع سؤالكم الكتابي، وقد تمّ خلال شهر فيفري 2024 تخصيص قطعة الأرض الماسحة 594 م.م لفائدة وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن والكائنة بمعتمدية مجاز الباب الجنوبية لإحداث نادي أطفال بالجهة .

ومن جهة أخرى تعهدت مصالحي بطلب تخصيص قطعة أرض دولية كائنة بمعتمدية مجاز الباب لبناء روضة نموذجيّة للأطفال والمطلب بصدد الدرس ، وقد تمّت مكاتبة الهياكل المعنية لموافاتنا بنسخة من مثال الأشغال المختلفة عدد 86669 لإستكمال الإجراءات المستوجبة في أقرب الآجال.

والسلام.

السؤال الكتابي الثاني

للنائب معز الرياحي

سؤال كتابي إلى السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية على معنى الفصلين ,114 :فقرة ثانية من الدستور و 129 : من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب .

<u>الموضوع</u> :حول تمكين الشركات الأهلية من وثيقة التصرف العقاري للحصول على قروض من البنك الوطني للتضامن .

تحية طيبة،

وبعد في إطار ممارسة العمل الرقابي تلفت انتباه الجناب إلى أن الشركات الأهلية المنتصبة بكل من تستور وقبلاط من ولاية باجة لم تستطع بداية عملها بسبب عدم حصولها على الوثيقة التي تفيد التصرف في العقار الدولي موضوع الشركة وبالتالي الحصول على القروض من البنك الوطني للتضامن مما تسبب في تعطيل عملها ، و حيث أن المال قوام الأعمال ,فالمرجو من الجناب التفضل بتوفير صيغة قانونية يعتمدها البنك لتمكينهم من القروض المطلوبة في أسرع الآجال إنجاحا للمشروع الوطني لسيادة رئيس الجمهوري الأستاذ قيس سعيد، وحيث أن الموضوع محفوف بصبغة التأكد القصوى باعتبار قرب بداية الموسم الفلاحي القادم بعد هذا الصيف، فالمرجو التفضل بالتدخل في الآجال المستحسنة حتى لا تفوتهم هاته الفرصة.

مشكورون سيدي على تعاونكم وفي انتظار إجابتي، تفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

إجابة السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

وبعد تبعا لسؤالكم الكتابي المتعلّق بطلب تمكين الشركات الأهلية المنتصبة بكل من تستور وقبلاط من ولاية باجة من وثيقة تفيد تصرّفها في عقار دولي حتى تتمكن من الحصول على قرض بنكي، أتشرف بإفادتكم بأنّ وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية بصدد التنسيق مع وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزارة التشغيل والتكوين المهني وكتابة الدولة لدى وزارة التشغيل والتكوين المهني المكلفة بالشركات الأهليّة لضبط قائمات في العقارات الدولية الفلاحية التي ستنتفع بها الشركات الأهلية، فضلا عن مراجعة النصوص القانونية التي تتيح توظيف العقارات الدولية لفائدة الشركات الأهلية .

ومن جهة أخرى، يتم التنسيق من خلال جلسات عمل مشتركة مع الهياكل المعنية لإعداد دليل إجراءات يضبط مكوّنات الملفّ والوثائق التي يتعيّن على ممثلي الشركات الأهلية تقديمها بمناسبة طلب توظيف عقارات دولية لفائدتها، فضلا عن إقرار إجراءات مرافقة لفائدتهم من حيث التمويلات والتكوين وغيرها من آليات المساندة بالتنسيق مع الهياكل الأخرى المعنية حتى تتمكن من ممارسة نشاطها في أفضل الظروف .

والسلام .

السؤال الكتابي الثالث

للنائب معز الرياحي

سؤال كتابي إلى السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية على معنى الفصلين114 فقرة ثانية من الدستور و129من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب .

الموضوع:حول معرفة مآل ملف عقاري .

المصاحيب:ورقة معطيات

تحية طيبة،

وبعد في إطار متابعة مشاغل مواطني المنطقة فيما يتعلق بمال المراسلات الموجهة لوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية و الخاصة بوضعية عقارية من مشمولات الرسم العقاري الدولي عدد: 180264 و 180265باجة و الكائنة بمجاز الباب من ولاية باجة والتي يتواجد بها مجموعة من السكان وذلك في إطار طلب تسوية الوضعية خاصة فيما يتعلق بالمواطن : هـ .ف الذي سبق أن راسل وزاركم في هذا الموضوع بتاريخ: 2023/12/07 مع الإفادة و أنه قد تم توجيه نفس الملف من قبله إلى وزارتكم عن طريق رئاسة الحكومة بتاريخ 2023/12/12 :و إلى رئاسة الجمهورية بتاريخ 2024/06/06، وحيث لم يتسنى الإجابة، فالمرجو من الجناب التفضل بإفادتنا بالمعطيات الخاصة بهذا الموضوع طبقا للآجال المحددة صلب الفصل 189 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب الإفادة مواطنينا في الآجال المستحسنة .

أشكر للجناب تعاونكم وتفضلوا سيدي بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام

والسلام

إجابة السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

وبعد تبعا لسؤالكم الكتابي والمتضمن استفسارا حول مآل متابعة وضعيّة عقار كائن بجي بن بركة بمعتمدية مجاز الباب من ولاية باجة يتبع الرسمين العقاريين عدد 180264 /9456 باجة و عدد /9464 180265 باجة تقدّم في خصوصه السيّد هـف بعريضة قصد التسوية، أتشرف بموافاتكم بالمعطيات التالية :

- ✓ تبعا للعريضة التي تقدّم بها المعني بالأمر تمت دعوته للإتصال بمصالحنا الجهوية بباجة لتقديم مزيد التوضيحات في خصوص طلباته (وثيقة مرفقة).
- ✓ تمت إجابة المعني بالأمر في خصوص طلباته(وثيقة مرفقة) كما يلي :

- بالنسبة لطلب تسوية وضعية العقار المنجز من قبل عمّه المرحوم. م .بن أ . ألف في قائم حياته والمنجرّ له جزئيا بموجب تنازل والده عن منابه فيه لفائدته فقد تمّ إعلامه بأنّ العقار موضوع طلب التسوية مصنّف كمنطقة خضراء ضمن مثال التهيئة العمرانية لبلدية مجاز الباب وقد تعهدت بلدية المكان بمراجعة تصنيفه حتى يتسنّى تسوية الوضعية العقارية لمتساكني الحي، هذا وستتولّى الإدارة إثر ذلك دعوته وبقية المعنيين بالتسوية لإتمام الإجراءات القانونية المستوجبة .

- بالنسبة لطلب التفويت لفائدته في قطعة أرض بيضاء تمسح 150م م تقريبا تمت اجابته بالتعذر نظرا لأنّ التفويت في العقارات دولية العمرانية يتمّ بالمزاد العلني عملا بأحكام الفصل 86 من مجلة المحاسبة العمومية والأمر الحكومي عدد 120 لسنة 2021 المؤرخ في 08فيفري 2021 المتعلّق بالعمليات العقارية في ملك الدولة الخاص .

وأخيرا، تجدون رفقة هذا ملفّ يتعلّق بالوضعيّة العقارية موضوع إستفساركم .

والسّلام

السؤال الكتابي الاول

للنائب نبيل الحامدي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

- متى يتم تسوية الوضعية العقارية للأراضي الاشتراكية ومنها منطقة القطيفة (البلاطة) السبيخة القيروان؟ ومتى يتم تنزيل الأوامر الخاصة بها ؟

وتفضلوا السيد الوزير بتقبل فائق الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

وبعد، تبعا لسؤالكم الكتابي والمتضمن استفسارا حول الوضعيّة العقارية للأراضي الاشتراكية ومنها منطقة القطيفة (البلاطة) السبيخة، القيروان، أتشرف بإفادتكم بأنّ العقار المعروف بهنشير القطيفة يقع بمنطقة البلاطة من معتمدية السبيخة بولاية القيروان وتبلغ مساحته الجملية 3837 هك 50 آر وهو مستغل من قبل خمس فرق وهي :فريق أولاد مبارك وفريق أولاد بوراوي وفريق أولاد فرحات وفريق أولاد البراشنية وفريق أولاد البلطي ، وقد تم إخضاعه لنظام الأراضي الاشتراكية بمقتضى الأمر عدد 297 لسنة 1963 المؤرخ في 03 أكتوبر 1963 وفقا للتشريع الجاري به العمل باعتبار حالة الشياع اللامتناهية للعقار .

هذا وقد تمّ إسناد جزء من الهنشير المذكور على وجه الملكية الخاصة وشملت تلك العملية مساحة 639 هك 34 آر سلمت بشأنها مضامين إسناد للمنتفعين غير أنّ عملية التصفية توقفت بسبب عدم توصل الفرق الخمسة المكونة لمجموعة البلاطة التابعة للهنشير المذكور إلى اتفاق يقضي بإسناد بقية العقار على وجه الملكية الخاصة، حيث يتمسك شق منهم بالصبغة الاشتراكية للعقار في حين ينفي الشق الثاني هذه الصبغة ويعتبره ملكا خاصا لا تنطبق عليه الأحكام الخاصة بالأراضي الاشتراكية .

وبصدور القانون عدد 69 لسنة 2016 المؤرخ في 10 أوت 2016 المتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 28 لسنة 1964 المؤرخ في 04 جوان 1964 الضابط للنظام الأساسي للأرضي الاشتراكية فقد أصبح الإشراف على الأراضي الاشتراكية من مشمولات السادة الولاة ومجالس الوصاية الجهوية مرجع النظر الترابي وفقا للفصل 8 (جديد) من القانون المذكور. والسلام .

السؤال الكتابي ا لثاني

للنائب نبيل الحامدي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

-ما هو مآل المقاسم الفلاحية التي انتفع بها أصحاب الشهائد العليا بمنطقة الذريعات سيسب السبيخة وبالوسلاتية بعد أن تم خلاص معلوم الكراء؟

وتفضلوا السيد الوزير بتقبل فائق الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

وبعد، تبعا لسؤالكم الكتابي والمتضمن استفسارا حول مآل المقاسم الفلاحية التي انتفع بها أصحاب الشهائد العليا بمنطقة الذريعات سيسب السبيخة وبالوسلاتية من ولاية القيروان أتشرف بإفادتكم بأنه في إطار المساهمة في تجسيم سياسة الدولة في ميدان التشغيل والحدّ من ظاهرة البطالة وحرصا على حسن توظيف العقارات الدولية الفلاحية الشاغرة، تم تمكين مجموعة من الشبان العاطلين عن العمل من حاملي الشهائد العليا وغيرهم من عقارات دولية فلاحية بولاية القيروان عملا بمقتضيات المنشورين المشتركين عدد6/4/ م المؤرخ في 16 جويلية 2018 و عدد 1 المؤرخ في 12جويلية 2023 ضمن قائمة مصادق عليها من قبل السيدين وزيري أملاك الدولة والشؤون العقارية والفلاحة والموارد المائية والصيد البحري على مساحة جملية قدرت ب1349هك95 آر .

وبخصوص هنشير الذريعات من معتمدية السبيخة، فتم كراء 26 عقار 20 :لفائدة حاملي الشهائد العليا على مساحة 200 هك و 6 لفائدة غير حاملي الشهائد العليا على مساحة 30 هك، أمّا بخصوص العقارات التابعة لمعتمدية الوسلاتية فتتوزّع على ثلاث ضيعات متمثلة في" هنشير مارسال بنلو "و كليمنصو موريس "و" بول "رونو ."

وتجدر الإشارة إلى أنّ عملية تحويز المنتفعين كانت جزئية، حيث تعذّر تحويز عدد من المنتفعين بهذه المقاسم بسبب منعهم من قبل بعض أهالي المنطقة من التصرّف في المقاسم المذكورة، فضلا عن تعرّض عدد من العقارات للإستيلاء من قبل مجموعة من المواطنين ممّا حال دون إتمام عملية التحويز.

وللغرض صدرت قرارات إخلاء عن السيد والي القيروان بالتنسيق مع مصالحي الجهوية ولم تتمكن السلط الجهوية والمحلية من إتمام أعمال التنفيذ بسبب الوضع الإجتماعي بالمنطقة وإقترحت اللجنة الجهوية لمتابعة الأراضي الدولية الفلاحية النظر في إمكانية التعويض للمنتفعين بعقارات دولية كائنة بالمنطقة ومسترجعة مع متابعة تنفيذ قرار الإخلاء كما تمّ تعهيد جهاز المكلّف العام بنزاعات الدولة بإثارة التتبعات القضائيّة ضدّ الممتصرفين في العقارات الدولية بدون وجه حق .

هذا ويبقى الملف موضوع متابعة من قبل الهياكل ذات العلاقة.

والسلام.

السؤال الكتابي الأول

للنائب ياسين مامي

<u>الموضوع</u> :سؤال كتابي إلى السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية على معنى الفصل 129 من النظام الداخلي للمجلس حول معطيات حول أملاك الدولة بمعتمدية الحمامات.

في إطار الاستشراف ومساهمة في الدعم التنموي الجهوي، نلتمس منكم سيدي مدنا بعدد من المعطيات حول أملاك الدولة بمعتمدية الحمامات متمثلة في :

- جرد مفصل للعقارات الشاغرة على ملك الدولة بمعتمدية الحمامات .

- جرد مفصل للأراضي الغير مستغلة على ملك الدولة بمعتمدية الحمامات .

في انتظار ردكم تقبلوا سيدي أسمى عبارات الاحترام .

والسلام

إجابة السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

وبعد، تبعا لسؤالكم الكتابي والمتعلّق بطلب معطيات حول العقارات الدولية الكائنة بمعتمدية الحمامات من ولاية نابل، أتشرف بموافاتكم بالمعطيات التالية .

<u>1-الأراضي الدولية الفلاحية وتتمثل في :</u>

- مساحة 455 هك 98 آر 17 ص موزعة على معتمديتي الحمامات وبوعرقوب الضيعة الدولية" الوحدة "1 مسوغة لفائدة شركة احياء وتنمية الفلاحية

-مساحة 495 هك 88 آر50 ص : الضيعة الدولية" الوحدة 2 "مسوغة لفائدة شركة احياء وتنمية فلاحية .

- مساحة06 هك مسوّغة لفائدة الخواص بالإشهار والمزاد العلني والمراكنة (مساحات صغيرة).

- مساحة 65 هك 50 آر00 ص كائنة بمنطقة سيدي حماد "في تصرّف إدارة الغابات .

- مساحة25 هك سبق التفويت فيها لفائدة الخواص بموجب القانون عدد 25 لسنة 1970 المؤرخ في19 ماي 1970 وهذه المساحة خاضعة للتسوية وفقا للأحكام الامر الحكومي عدد 1870 لسنة 2015 المؤرّخ في 2015/11/20 والمتعلق بضبط تركيبة اللجنة الوطنية الاستشارية واللجان الجهوية الاستشارية المكلفة بتسوية وضعية المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية ومشمولاتها وطرق سير عملها .

2-العقارات <u>الدولية الغير فلاحية وتتمثل في</u> : عدد من العقارات المكتنفة (محاطة بعدة محلات سكنية) وعقارات تم تخصيصها لفائدة مؤسسات عمومية (مدرس ، معهد، مستوصف، مركز اصطياف...) ومسكنين رجعا للدولة عن وفاة بدون عقب وتمّ تسجيلهما لفائدة الدولة .

وأخيرا تجدر الإشارة إلى أنّ المعطيات المذكورة أعلاه قابلة للتحيين باعتبار أن الوزارة بصدد إنجاز البرنامج الوطني لجرد وتقييم الأصول الثابتة المادية للدولة.

والسلام .

السؤال الكتابي الثاني

للنائب ياسين مامي

الموضوع :سؤال كتابي إلى السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية على معنى الفصل 129 من النظام الداخلي للمجلس حول وضعية الاملاك المصادرة بمعتمدية الحمامات .

نشكركم بداية سيدي على حسن تجاوبكم وسرعة ردكم على سؤالنا الكتابي المتعلق بوضعية العقارات المصادرة لحزب التجمع المنحل وعائلة الرئيس السابق بمعتمدية الحمامات .إلا أن ما ورد بجوابكم اقتصر على جرد لهاته الأملاك، في حين نرجو منكم سيدي مدنا بالتالي :

• جدولة دقيقة لأملاك عائلة الرئيس السابق المصادرة مرفوقة بوضعياتها المحينة ومآلاتها بمعتمدية الحمامات .

في انتظار ردكم تقبلوا سيدي أسمى عبارات الاحترام .

والسلام

إجابة السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

وبعد تبعا لسؤالكم الكتابي والمتعلّق بطلب معطيات حول الأملاك المصادرة بمعتمدية الحمامات من ولاية نابل أتشرف بإفادتكم بأنّه طبقا لمشمولاتها كيفما حدّدها المرسوم عدد 13 لسنة 2011المؤرخ في 14مارس 2011 المتعلّق بمصادرة أموال وممتلكات منقولة وعقارية كما نقّحه وتمّمه المرسوم عدد 47 لسنة 2011 المؤرخ في 31 ماي 2011، تولّت لجنة المصادرة إصدار عدد 48قرار مصادرة يتعلق بالعقارات الكائنة بمعتمدية الحمامات من ولاية نابل والتي توفرت فيها شروط المصادرة على معنى أحكام المرسوم عدد 13 لسنة 2011 المذكور أعلاه .

وتجدر الإشارة إلى أنّه بعد صدور قرار المصادرة، يتم إحالته صحبة جميع الملف المتعلق به إلى اللجنة الوطنية للتصرف في الأموال والممتلكات المعنية بالمصادرة للتعهد بتنفيذه والقيام بجميع أعمال التصرّف المحمول عليها بمقتضى القانون المحدث لها طبقا لأحكام المرسوم عدد 68 لسنة 2011 المؤرخ في 14 جويلية 2011 والمتمثلة أساسا في :

- اتخاذ الإجراءات المتعلقة بالحقوق والالتزامات المرتبطة بالأوراق المالية والحصص والسندات جميع المعنية بالمصادرة أو الاسترجاع،

- التصرف في محفظة الأوراق المالية والحقوق المرتبطة بها والحصص والسندات والممتلكات العقارية والمنقولة المعنية بالمصادرة والاسترجاع،

- اتخاذ الإجراءات المستوجبة المتعلقة بالعقود الجارية وخاصة لضمان مواصلة تنفيذها،

- اتخاذ التدابير اللازمة لضمان المحافظة على السير العادي للشركات ذات المساهمات المعنيـة بالمصادرة أو الاسترجاع .

والسلام.

السؤال الكتابي الأول

للنائبة بسمة الهمامي

الموضوع :سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب حول التدقيق في الانتدابات التي تمت في الإدارة الجهوية للملكية العقارية بسليانة وسبل انصاف المظلومين .

المصاحيب نسخة من مراسلة باسم السيد كاتب الدولة لأملاك الدولة عن طريق السيدة المديرة الجهوية للملكية العقارية بسليانة .

وبعد، بلغنا عديد التشكيات من قبل أصحاب الشهائد العليا في سليانة حيث انه في سنة 2013 تمت ابرام عقود تشغيل ما بين وزارة التشغيل وزارة أملاك الدولة وفق برنامج التشجيع على العمل لصالح مجموعة من أصحاب الشهائد العليا المعطلين عن العمل .وقد أبدوا استعداد كبيرا للعمل والتواصل الجدي مع الإدارة فقد نص العقد على نظام نصف الوقت الا انهم كانوا يعملون بنظام كامل الوقت حرصا منهم على المصلحة العامة كما ان السيدة المديرة الجهوية للملكية العقارية طالبت بتسوية وضعيتهم المهنية ودعمهم ضمن فريق العمل في المؤسسة المذكورة .الا انه وبدل تسوية وضعيتهم المهنية .يتم طردهم في سنة 2016 ويتم انتداب مجموعة من المتمتعين بالعفو التشريعي العام وهم ليسوا بأصحاب شهائد عليا وتم انتدابهم مباشرة .

في إطار المراجعات على أساس الكفاءة والاستحقاق .ماهي الإجراءات المتخذة من قبلكم من اجل البت في الانتدابات التي تمت على أساس المحسوبية؟ وكيف يمكن انصاف أصحاب الحق اللذين تعرضوا للمظلمة؟

والسلام.

إجابة السيدة وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

وبعد، تبعا لسؤالكم الكتابي والمتضمن استفسارا حول وضعيّة المنتدبين خلال سنة 2013 كطلب معطيات حول وضعية الإنتدابات التي تمت بالإدارة الجهوية للملكية العقارية بسليانة بعد سنة 2016 والتي شملت عددا من المنتفعين بالعفو التشريعي العام وفقا لسؤالكم، أتشرف بإفادتكم بالمعطيات التالية :

- فيما يتعلق بوضعيّة المنتدبين خلال سنة2013 ، فقد تم إنتدابهم في إطار عقود تربّص بالوسط المهني ضمن برنامج التشجيع على العمل والمعدّة من قبل وزارة التكوين المهني والتشغيل / الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، واقتضى الفصل 8 منها أن يلتزم الشاب إثر نهاية التربص بالوسط المهني بعدم مطالبة المؤسسة الحاضنة بتمديد التربّص ."

- فيما يتعلق بوضعيّة المنتدبين من المنتفعين بالعفو التشريعي العام، فإنّ عملية انتداب المعنيين بالأمر وغيرهم من المنتدبين خلال الفترة المتراوحة بين سنتين 2011 و 2021 ، كانت محل تدقيق من قبل اللجان المحدثة بمقتضى الأمر عدد 591 لسنة 2023 مؤرّخ في 21 سبتمبر 2023 يتعلق بإجراء تدقيق شامل لعمليات الانتداب والإدماج بالوظيفة العمومية والهيئات والمؤسسات والمنشآت العمومية والشركات ذات المساهمة العمومية وسائر الهياكل العمومية الأخرى والمنجزة من 14 جانفي 2011 إلى 25 جويلية2021 .

وأخيرا تجدون مرفقا إجابة السيد الرئيس المدير العام للديوان الوطني للملكية العقارية حول وضعيّة السيّدة م .الع والوارد إسمها ضمن الوثيقة المرفقة بسؤالكم في إطار إجابتها على عريضة سبق أن تقدمت بها.

والسلام.

السؤال الكتابي الثاني

للنائبة بسمة الهمامي

الموضوع:سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب حول الوضعية العقارية للروضة العمومية التابعة لبلدية سليانة المدينة .

وبعد، تكتسي الروضة العمومية مكانة قيمية وتربوية كبيرة في حياة الناشئة وتحظى باختيارات الأهالي إلا أن الروضة العمومية ببلدية سليانة مغلقة منذ مدة طويلة ويرجع سبب إغلاقها إلى اشكال عقاري منع هاته الروضة من أداء وظيفتها وحرم أجيالا كثيرة من خدماتها فما هو الاشكال العقاري الذي جعل روضة البلدية في وضعية غير قانونية؟ كيف يمكن تجاوز هذا الاشكال؟ كيف يمكن مساعدة بلدية سليانة على استعادة املاكها العقارية استنادا للتشريعات؟ ما هي تشريعات التي يمكن أن تعيد للروضة البلدية دورها التربوي التعليمي؟

والسلام.

إجابة السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

وبعد، تبعا لسؤالكم الكتابي حول طلب الوضعية العقارية للروضة العمومية التابعة لبلدية سليانة المدينة، أتشرف بموافاتكم بالمعطيات التالية :

✓ يتمثل العقار في روضة البلدية سابقا ويتكوّن من المقسمين عدد 365 و عدد 366 من التقسيم الدولي لهشير عبان تم بيعهما لفائدة الأجنبي فرنسي الجنسية" السيد "LE BORGNE و من معه JOSEPH BASIL-YVES-MARIEبمقتضى عقد بيع إداريين مبرمين بتاريخ 1927/04/09 و تاريخ 1932/10/16 من طرف المدير العم للفلاحة والتجارة والاستعمار سابقا من جهة ثانية وذلك طبق للشروط المنصوص عليها بالأمر المؤرخ في 1914/01/24 المتعلق ببيع الأراضي الدولية لمصلحة الاستعمار كما تم تنقيحه بالأمر المؤرخ في 1924/07/01لا و القرار في 1924/08/01 والمتمثلة في إلزام المشتري بتشييد بناية بالعقار لا تقل قيمتها عن 20.000 فرنك (آنذاك) في أجل عام من تاريخ العقد و إحاطته بسياج علوّه متر على الأقل كما وظّف على العقار رهن عقاري ذو رتبة أولى لفائدة الدولة كتوثقة لخلاص باقي ثمن البيع المتخلد بذمة المشتري قيمته 1944 فرنك (آنذاك).

✓ بتاريخ 1933/10/21 وجهت الإدارة مكتوبا إلى السيّد لوبورنيو جوزاف بازيل ايف ماري لإعلامه بأنها منحته مهلة قدرها شهران ليتولى تنفيذ الشروط التعاقدية المحمولة عليه قبل أن تتخذ ضده إجراءات إسقاط حق وتمّت الإجابة من طرف المعني بالأمر بمكتوب تعهد بموجبه أنّ سيقوم بتسييج المقسمين بواسطة أعمدة خشبية في غضون أسابيع كما سيقوم بإقامة البناية في غضون السنة المقبلة .

✓ بتاريخ 1938/06/14 تمّ صدور الحكم العقاري في قضية مطلب التسجيل الاختياري عدد 50244 الصادر عن المحكمة العقارية المختلطة تعلق بتسجيل قطعة الأرض موضوع البيع المتمثلة في المقسمين عدد 365 و 366 لفائدة الأجنبي فرنسي الجنسية السيد "LE BORGNE"ومن معه JOSEPH-BASIL-YVES-MARIE والذي تولد عليه الرسم العقاري عدد 3109/190024 سليانة الماسح 2122 م 2 المعروف باسم" كرجين "1 .

✓ قام السيد لوبورنيو جوزيف بازيل ايف ماري في قائم حياته بسداد باقي ثمن المقسمين المذكورين المتخلد بذمته حسب شهادتي رفع اليد المؤرختين على التوالي 8 و 15 من شهر أفريل سنة1952 .

✓ تبين من خلال الأبحاث العقارية المجراة من طرف الإدارة أنّ المشتري لم يقم بإنجاز البناءات المطلوبة حسب الشروط التعاقدية غير أنّ بلدية سليانة وضعت يدها على هذا الفضاء وأنجزت به بناءات خلال سبعينات القرن الماضي واستغلته كروضة ثم كفضاء ترفيهي للعائلات إلى غاية سنة2007 .

✓ بتاريخ 2009/02/25 صدر الحكم في القضية المرفوعة من طرف المواطن ر بن الع الش بوصفه وكيلا عن السيدين لوبورنيو وأوديل جان أدال و لوبورن انبيار كلود ضدّ بلدية سليانة لدى المحكمة الابتدائية بسليانة تحت عدد 2009/5066 القاضي استعجاليا بإلزام بلدية سليانة من الخروج من الرسم العقاري عدد 3109سليانة والذي تم تنفيذه من طرف عدل التنفيذ بسليانة الأستاذة ر . القر بتاريخ 2009/03/04 وتحويز المواطن ر. الش المحكوم لفائدته بالعقار بنفس التاريخ .

✓ بتاريخ 2009/08/27 تم توجيه إنذارات إلى جميع الورثة لمطالبتهم بتلافي مخالفة الشروط التعاقدية الذي يلزم مورثهم بإقامة مسكن على العقار وذلك في إطار اتخاذ إجراءات سقوط الحق ضدّهم .

✓ تم الإجابة على الإنذارات من طرف محامي الورثة مصحوبا بتقرير اختبار عدلي مأذون بإجرائه من طرف السيد رئيس المحكمة الابتدائية بسليانة بموجب الإذن عدد 20632 بتاريخ 2009/10/21يتعلق بمعاينة العقار موضوع الرسم العقاري عدد 3109سليانة وتشخيصه وتحديد مكوناته وبيان البناءات الموجودة عليه وتاريخ إنجازها الذي انتهى إلى أنّ "البناء قديم في الأصل وقد انجز في الفترة الممتدة من ستة 1927 إلى سنة 1937 وقد أدخلت عليه عديد التغييرات والإضافات لاحقا" خلافا لما تم التمسك به من طرف الإدارة وهوما تمّ إقراره بنص الحكم العقاري للقضية مطلب التسجيل الاختياري المقدمة من طرف الأجنبي الشاري الأصلي من الدولة الذي أقرّ بتاريخ 1937/03/15 أنّ العقار المطلوب تسجيله يتمثل في قطعة أرض بيضاء كما أنّ التواكيل المدلي بها صلب القضايا المرفوعة من طرف المدعو رالش نصّ على العقار يتمثل في قطعة أرض صالحة للبناء .

✓ تم الاستئناس بتقرير إختبار الإدارة العامة للاختبارات بالوزارة بخصوص تاريخ إحداث البناية صلب والذي خلص إلى أنّه بالنظر إلى الوثائق الواردة بالملف والمواصفات الفنية للبناية تبين أن تاريخ إحداثها يعود إلى الستينات .

✓ تقدّم المواطن ر.الش نيابة عن مجموعة المستحقين الأجانب بمقتضى توكيل بالقضية المدنية عدد 4708 لدى المحكمة الابتدائية بسليانة طالبين بموجبها إلزام المكلّف العام بنزاعات الدولة بتمكينهم من شهادة في رفع اليد عن شرط اسقاط الحق لفائدة الدولة بخصوص العقار موضوع الرسم العقاري عدد 3109/1900024 سليانة أو اعتبار الحكم مقام شهادة رفع اليد وقد تم بتاريخ القضاء فيها بالطرح .

✓ تمّ رفع القضيّة عدد 8430 لدى المحكمة الابتدائية بتونس وقضت بإلزام الإدارة بتمكين الطالب من شهادة رفع اليد عن شرط إسقاط الحق وعليه قامت الإدارة باستئناف الحكم لدى محكمة الإستئناف بتونس (قضية عدد 24968) ولا تزال محل متابعة

والسّلام

السؤال الكتابي

للنائبة ريم الصغير

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا .

الموضوع: حول وضعية عقار .

تحية طيبة وبعد،

حيث بعد زيارتنا الميدانية بمنطقة العيثة على الطريق المرقمة MC43وبالتحديد وراء المدرسة الابتدائية الورود، يوجد مبنى على اتساع500 م تحيط به ساحة شاسعة مترامية الأطراف،

الرجاء زيارة هذا العقار المذكور أعلاه من طرف المدير الجهوي لأملاك الدولة بولاية نابل وضرورة ابداء الرأي في الموضوع وفتح بحث عقاري .

والسلام

إجابة السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

وبعد، تبعا لسؤالكم الكتابي والمتعلّق بطلب معطيات حول وضعية عقار كائن بمنطقة العيثة، معتمدية منزل بوزلفة، أتشرف بإفادتكم بأنّه تمّ إجراء الأبحاث العقارية المستوجبة من قبل مصالحي وتبيّن أنّ العقار يتمثل في بناية تتواجد بالقرب من التجمع السكني الكائن بمنطقة العيثة مقامة على جزء من العقار الدولي موضوع الرسم العقاري عدد 543516 نابل ويتكوّن من طابق أرضي محاط بسور وهي مغلقة ومهجورة منذ مدة .

وتجدر الإشارة إلى أنّ البناية المقامة تنطبق واقعا مع القطعة عدد 14من مشروع التقسيم السكني العيثة المعدّ من طرف المجلس الجهوي والذي أسند بتاريخ 31 مارس 2006 قطعة الأرض إلى المواطنة س.م لغاية بناء مسكن بالنظر إلى ظروفها الاجتماعية .

هذا وتبقى وضعيّة العقار محل متابعة باعتبار أنّ ولاية نابل أحالت إلى مصالحي عريضة من المواطن ح الص يرغب من خلالها الحصول على ذات المسكن موضوع سؤالكم الكتابي،

والسلام .

السؤال الكتابي

للنائبة زينة جيب الله

عملا بالفصلين 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم بسؤال كتابي .

الموضوع :حول إمكانية استغلال عقار بمنطقة جيملة معتمدية زغوان من أجل إقامة جامع بالمنطقة .

على إثر تقرير معاينة ميدانية مؤرخة في 2023/11/07 لعقار دولي لمنطقة جيملة بمعتمدية زغوان والموضوع طلب متساكني المنطقة لإنجاز جامع ، مع العلم أنّ هذه القطعة غير صالحة للزراعة،

السؤال : هل هناك إمكانية استغلال هذا العقار لإقامة جامع بالمنطقة مع العلم أن هذه المنطقة ذات كثافة سكانية محترمة ولا يوجد بها أي جامع ؟

والسلام

إجابة السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

وبعد، تبعا لسؤالكم الكتابي والمتعلّق بالنظر في إمكانية استغلال عقار دولي لإقامة جامع بمنطقة جيملة معتمدية زغوان، أتشرف بإفادتكم بأنّ متساكني المنطقة تقدّموا بمطلب في الغرض وفي إطار دراسة الملفّ تمت معاينة العقار موضوع الطلب وتبيّن أنّ العقار يمسح حوالي3000 مم تابع للرسم العقاري الدولي عدد 9417 يتمثل في أرض بيضاء ذات صبغة فلاحية وفي تصرّف ديوان الأراضي الدولية بصفة وقتية .

واعتبارا للصبغة الفلاحية للعقار الدولي موضوع الطلب، تمت إحالة الملفّ إلى مصالح وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والتي أبدت موافقتها على توظيف العقار لإقامة الجامع .

وأخيرا يتم التنسيق مع وزارة الشؤون الدينية لموافاتنا برأيها بخصوص طلب متساكني منطقة جيملة وعند الاقتضاء مدنا بمثال الأشغال المختلفة يحدّد ويضبط بدقة قطعة الأرض موضوع الطلب ليتسنى مواصلة بقية الإجراءات المتعلّقة بترسيم العقار بالملك العمومي للمساجد.

والسلام .

السؤال الكتابي

للنائب رؤوف الفقيري

الموضوع: حول وضعية قطعة الأرض الكائنة بمعتمدية وادي مليز ولاية جندوبة .

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور و الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أقدم إليكم السؤال التالي:

قامت وزارتكم بتسويغ قطعة الأرض التابعة للرسم العقاري عدد 186/160678الكائن داخل المنطقة السقوية شمتو بالمراكنة لمدة 09 سنوات غير قابلة للتجديد إلا بكتب و بمعين كراء سنوي من-05-12 2014الى ,2023-05-11 إلا أن المتسوغ لم يحترم بنود العقد وخاصة الفصل الثامن .

السؤال 1: ماهي الإجراءات التي وقع اعتمادها لحث المتسوغ على خلاص ما تخلد بذمته؟

السؤال 2: لماذا لم تقم وزارتكم باسترجاع العقار مع انتهاء المدة المنصوص عليها كما هو مبين بالفصل التاسع ؟

السؤال 3 : هل هناك تفكير في إمكانية تسويغها أو وضعها على ذمة بعض الشركات الاهلية بالجهة ؟ والسلام.

إجابة السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

وبعد، تبعا لسؤالكم الكتابي وضعية قطعة أرض دوليّة كائنة بوادي مليز من ولاية جندوبة، أتشرف بموافاتكم بالمعطيات التالية :

✓ العقار مسوّغ لفائدة م بن الم بن ع ح ، وهو عقار دولي فلاحي يسح 7 هك89 آر 23 ص تابع للرسم العقاري عدد 186/160678جندوبة بالمنطقة السقوية" شمتو "بمعتمدية وادي مليز .

✓ لم يلتزم المسوّغ بدفع معاليم الكراء المتخلّدة بذمته، وعليه تم توجيه إنذار مضمون الوصول مع الإعلام بالبلوغ للمعني بالأمر لمخالفته الفصل الرابع من عقد الكراء والذي يلزمه بدفع معالم الكراء السنوية كاملة ومسبقا في الأجل المحدّد .

✓ تمت مكاتبة السيد قابض المالية نهج الجزائر بجندوبة لمدّ الإدارة بوضعية المتسوغ المعني إزاء الديون وبالإجراءات المتخذة لاستخلاصها، وأحيلت نسخة منه إلى السيد أمين المال الجهوي بجندوبة .

✓ شرعت الإدارة في اتخاذ إجراءات إسقاط الحق ضدّ المتسوّغ المذكور أعلاه بعد ثبوت ارتكابه لمخالفات تعاقدية وإنمائية من خلال معاينة ميدانية أولى وتمّ إثرها توجيه إنذارين) إنذار إنمائي وإنذار التعاقدي وتمّ إجراء معاينة ثانية أثبتت عدم تلافي المخالفات المشار إليها، إلاّ أنّه وبانتهاء مدة العقد تعذّر مواصلة إجراءات إسقاط الحق، كما تعذّر استصدار قرار إخلاء تبعا لإفادة السيد والي جندوبة والمتعلق بوضعية مشابهة بأنّ النهج القضائي هو المنهج الأنسب لإخراج الأشخاص عديمي الصفة في العقارات الدولية موصيا بالحرص على تقديم الدعاوى الإستعجالية اللازمة ضد المتعاقدين المتلدّدين أو الذين انتهت مددهم ولم تعد الدولة راغبة في تمديدها.

✓ وجهت الإدارة الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية بجندوبة للمتسوّغ تنبيها بالخروج لانتهاء المدة .

✓ تم تعيد جهاز المكلف العام بنزاعات الدولة بالملفّ لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لاسترجاع العقار الدولي الفلاحي وللقيام بقضية ضدّ المتسوّغ للخروج من المكرى لانتهاء المدة وإلزامه بخلاص الديون المتخلدة بذمته .

✓ فيما يتعلق بإمكانية تسويغ العقار للشركات الأهلية بالجهة الوزارة بصدد التنسيق مع مصالح وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لضبط قائمات في العقارات الدولية الفلاحية التي سيتم توظيفها لفائدة الشركات الأهلية.

✓ هذه الوضعية وغيرها محلّ متابعة ضمانا لحسن التصرف في العقارات الدولية وحمايتها، وتجدون مرفقا جملة من الوثائق ذات الصلة.

والسّلام .

السؤال الكتابي

للنائب شكري بن البحري

عملا بالفصلين عدد 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل الى سيادتكم هذا السؤال كتابي .

<u>الموضوع</u> :طلب عدد من المعطيات حول أملاك الدولة بمعتمدية عقارب .

تحية طيبة وبعد،

في إطار حصر وتحديد ملك الدولة العقاري وحمايته من الإهمال أو الضياع أو الاعتداءات ومتابعة حوكمته وممارسة الرقابة عليه من جهة، وبهدف الاستشراف والمساهمة في الأبعاد التنموية من جهة اخرى نرجو من سيادتكم تمكيننا من عدد من المعطيات المتعلقة بأملاك الدولة بمعتمدية عقارب والتي تتمثل في :

1- جرد مفصل للعقارات الشاغرة التي على ملك الدولة بمعتمدية عقارب.

2- جرد مفصل للأراضي المستغلة والغير مستغلة التي على ملك الدولة بمعتمدية عقارب .

وفي انتظار تفاعلكم الايجابي لكم فائق الاحترام وأطيب التمنيات بالمزيد من التوفيق .

والسلام

إجابة السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

وبعد، تبعا لسؤالكم الكتابي والمتضمّن طلب معطيات حول العقارات الدولية الكائنة بمعتمدية عقارب، أتشرف بموافاتكم بالمعطيات التالية :

✓ الأراضي المسوغة خارج إطار برنامج إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية :

- الكراء بالمراكنة 120 هكتار تقريبا

- الكراء بالاشهار والمزاد العلني 155 هكتار تقريبا

✓ الأراضي المسوغة في إطار برنامج إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية :

- عدد 9 مقاسم لفائدة فنيين فلاحيين على مساحة 1354 هكتار تقريبا

✓ الأراضي الدولية الفلاحية التي في تصرف المركب الفلاحي والصناعي الشعال :

- ضيعتان فلاحيتان والمعروفتان بضيعة" عقارب بن سهلون " وضيعة" السريديك "

✓ وضعيّة العقار المعروف بالقنّة :

- تتمثل في عقار دولي ماسح لحوالي 5000 هكتارا تم تخصيصه لفائدة وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (الإدارة العامة للغابات) وذلك قصد إنجاز مشاريع وطنية حسب محضر التخصيص المؤرخ في 1993/10/26 (ملف عدد (1617) المضمّن بدفتر أملاك الدولة بولاية صفاقس 5 بتاريخ 1993/10/21 تحت عدد 638 ومضمّن بدفتر الأملاك المخصصة لوزارة الفلاحة (الإدارة العامة للغابات) بتاريخ 1993/10/26 تحت عدد88 .

- استجابة لبرامج التنمية الجهوية تم إعادة ترتيب تقريبا كامل هذا العقار الدولي أي مساحة 4711 هك 48 آر لإدماجه في ملك الدولة العام وإدراجه ضمن ملك الدولة العام للغابات وذلك بإحداث محمية طبيعية بمعتمدية عقارب عن طريق الأمر عدد 1700 لسنة 2010 المؤرخ في 2010/07/05 أطلق عليها اسم " المحمية الطبيعية بالقنة " وتم ترسيمها بسجل أملاك الدولة الخاصة تحت عدد 450 صفاقس .

✓ تجدر الإشارة إلى أنّ وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية بصدد إنجاز برنامج جرد وتقييم الأصول المادية الثابتة للدولة بما يتيح مزيد حصر هذه الأملاك وحمايتها خصوصا من خلال توظيفها، وبالتالي فإنّ المعطيات المشار إليها أعلاه قابلة للتحيين.

والسّلام .

السؤال الكتابي

للنائب عمر بن عمر

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤالين الكتابيين .

الموضوع بخصوص مآل أملاك التجمع المنحل بمعتمديتي زرمدين وبني حسان من ولاية المنستير .

تحية طيبة ،

في إطار وظيفتنا التشريعية ودورنا الرقابي وسعينا لإيجاد الحلول وحلحلة الإشكاليات العالقة بدائرتنا الانتخابية فنحن نستفسر عن وضعية أملاك التجمع المنحل بمعتمديتي زرمدين وبني حسان من ولاية المنستير، وما آلت إليه إثر عرضها على لجنة المصادرة .

1- التفضل بمدنا بكافة المعطيات الخاصة بممتلكات التجمع المنحل بمعتمديتي زرمدين وبني حسان من ولاية المنستير؟

2- ماهي الإجراءات التي اتخذتها لجنة المصادرة في هذا الملف؟

والسلام

إجابة السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

وبعد تبعا لسؤالكم الكتابي والمتعلّق بطلب معطيات حول مآل أملاك حزب التجمع المنحل بمعتمديتي زرمدين وبني حسّان من ولاية المنستير أتشرف بإفادتكم بأنّ لجنة تصفية الأموال والقيم الراجعة لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي المنحل المحدثة بمقتضى الأمر عدد 1294 لسنة 2013 المؤرخ في 26 فيفري 2013 والتي من بين مشمولاتها ضبط وحصر وإدارة وتصفية جميع الأموال المنقولة والعقارية والحقوق المكتسبة والمداخيل والمرابيح المتأتية منها ، تمكنت من ضبط وحصر :

- 09 عقارات كانت في تصرّف حزب التجمع المنحل بمعتمدية زرمدين تمت تصفية وإحالة 03 عقارات لفائدة الدولة الملك الخاص ، وتمّ التفويت في عقارين (02) لفائدة كلّ من الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري ولخواص، و 04 عقارات في طور التصفية .

- 07 عقارات كانت في تصرّف حزب التجمع المنحل بمعتمدية بني حسان تمت تصفية وإحالة 05 عقارات لفائدة الدولة الملك الخاص وعقارين (02) في طور التصفية،

والسلام .

السؤال الكتابي الأول

للنائب محمد علي فنيرة

الموضوع :حول التخصيص الصادر عن الشركة التونسية للكهرباء والغاز بخصوص قطعة أرض من معتمدية قرمبالية لمشروع ELMED.

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية:

تحية طيبة وبعد،

- متى توصلتم بطلب التخصيص الصادر عن الشركة التونسية للكهرباء والغاز بخصوص قطعة الأرض الموجودة في خنقة الحجاج من معتمدية قرمبالية لمشروع ELMED

- ماهي الإجراءات التي اتخذتموها ا لإتمام هذا الملف الإستراتيجي؟

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير. والسلام .

إجابة السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

وبعد، تبعا لسؤالكم الكتابي حول مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا ومدى تقدّم ملفّ توظيف عقار دولي لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز أتشرف بموافاتكم بالمعطيات التالية في إطار متابعتكم للملفّ :

- ✓ سبق للشركة التونسية للكهرباء والغاز أن رغبت في التفويت لفائدتها في قطعة أرض دولية فلاحية كائنة بمنطقة خنقة الحجاج بمعتمدية قرمبالية بولاية نابل تمسح 17 هكتار 40 آر 11 ص تمثل جزءا من القطعة عدد 10 التابعة للرسم العقاري عدد 549228/120102نابل الراجع بالملكية للدولة .
- ✓ أفادت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بأنّ قطعة الأرض المطلوبة مصنفة ضمن مناطق الصيانة ومتكونة من تربة ذات خصوبة عالية وتحتوي على بئر سطحية وهي مستغلة من قبل الوحدة التعاضدية للإنتاج الفلاحي" سيدي" "مسعود في الزراعات الكبرى واقترحت دعوة الشركة التونسية للكهرباء والغاز للبحث عن بديل عقاري أقل خصوبة .
- ✓ تم إعلام الشركة التونسية للكهرباء والغاز برأي وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، فطلبت الشركة المعنية تعديل المساحة السابقة (17) هكتار 40 آر 11 ص (لتصبح في حدود 07هك من نفس العقار المشار إليه آنفا طبقا لمثال الأشغال الخاصة والمختلفة عدد 108649 موضحة بأنها قد تولت تغيير المواصفات الفنية للمحطة المبرمج إحداثها والتي لم تعد تتطلب مساحة كبيرة كما أفادت بأنّ البئر السطحية المذكورة أصبحت غير مشمولة بالمساحة الجديدة .
- ✓ تقوم مصالح الوزارة مركزيا وجهويا بالتنسيق مع مصالح وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بدراسة الملفّ وإجراء الأبحاث والمعاينات العقارية اللازمة للبت في طلب الشركة .
- ✓ عبرت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عن عدم ممانعتها من تمكين الشركة من إستغلال قطعة الأرض بناء على أهمية المشروع مع دعوتها لتقديم ملفّ فنّي تامّ الموجب ليتسنّى عرضه على اللّجنة المكلّفة بالنظر في إستعمال الأراضي الفلاحية لأغراض غير فلاحية .
- ✓ تمّت مكاتبة الشركة لتقديم ملف فنّي لتغيير صبغة العقار المطلوب ليتسنى إتمام الإجراءات .
- ✓ في الأثناء رغبت الشركة في التحوّز بالعقار بصفة استثنائية إلى حين تغيير صبغته وإقتنائه لفائدتها لاحقا، وقد تمّت مكاتبة وزارة الفلاحة والموارد المائية في الغرض وطلب إبداء رأيها في الخصوص.
- ✓ بالنظر إلى أهمية المشروع، يتمّ الحرص على استيفاء الإجراءات في أقرب الآجال.

والسّلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائب محمد علي فنيرة

الموضوع :حول المشاريع الغير منجزة والمعطلة .

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي :

تحية طيبة وبعد ،

الرجاء تمكيني من قائمة المشاريع الغير منجزة والممولة من هبات في إطار التعاون الدولي والتي لم يتم استغلالها في الآجال وتم إرجاعها للجهة المانحة مع ذكر مبلغ الهبة وخطايا التأخير المنجرة عن عدم الإنجاز في العشر السنوات الأخيرة والمشاريع المعطلة مع ذكر أسباب التعطيلات .

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير .

والسلام

إجابة السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

وبعد، تبعا لسؤالكم الكتابي والمتضمّن استفسارا حول المشاريع الغير منجزة والممولة من هبات في إطار التعاون الدولي والتي لم يتم إستغلالها في الآجال وتمّ إرجاعها إلى الجهة المانحة مع ذكر مبلغ الهبة وخطايا التأخير المنجرة عن عدم الإنجاز في العشر سنوات الأخيرة والمشاريع المعطلة مع ذكر أسباب التعطيلات، أتشرف بإفادتكم بأنّه وفقا لأحكام الأمر عدد 999 لسنة 1990 المؤرّخ في 11 جوان 1990 والمتعلق بضبط مشمولات وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية، فإنّ دور الوزارة يتمثل في توفير العقارات الدولية اللازمة لإنجاز المشاريع العمومية سواء عن طريق التخصيص أو التفويت، وفي حالة عدم توفّر عقار دولي تقوم الوزارة بإقتناء العقارات الضروريّة من المالكين الخوّاص وعند الاقتضاء إنتزاعها من أجل المصلحة العموميّة وفقا للإجراءات والتراتيب الجاري بها العمل .

هذا وتعمل الوزارة على توفير العقارات اللازمة لإنجاز المشاريع العمومية بقطع النظر عن مصادر التمويل إن كانت موارد ذاتية أو خارجية والتي تبقى من مشمولات الجهة صاحبة المشروع بالتنسيق مع الهياكل المعنيّة.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب مسعود قريرة

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

<u>الموضوع</u>: تمكين مجموعات عكارة السنة وهي أولاد سعيد، أولاد ،بوعلي، أولاد امحمد الزاوية، الموانسة والخلايفة من جميع العقار بأرض الشوشة الاشتراكية .

حيث إن جميع العقار المعروف بأرض الشوشة التابع لعكارة والمستغل من قبلهم في النشاط الفلاحي الرعوي والزراعي منذ أكثر من 400 سنة وحيث أنه في سنة 1986 بسبب شغب أذن السيد والي مدنين بوضع جميع العقار تحت المؤتمن العدلي وقد تولت الإدارة الجهوية للتنمية الفلاحية بمدنين الحراسة بوصفها مؤتمن عدلي وحيث أنه ولغاية اليوم لازال جميع العقار تحت الحراسة مما أدى إلى حرمان مجموعات عكارة من حقهم في استغلال أرضهم وحيث أن جزءا هاما من العقار تم تغيير صبغته الفلاحية لإقامة منطقة التبادل التجاري الحر .

كما تم اقتطاع جزء آخر لإنشاء الطريق السيارة رقم 1 (تونس رأس الجدير) كما سبق أن اقتطعت الدولة جزءاً من العقار مساحته 1757متر مربع لفائدة وزارة النقل والمواصلات بمقتضى محضر جلسة بولاية مدنين بتاريخ 16 جانفي 1985 .

وحيث شهدت تونس ثورة 17 ديسمبر وتصحيح 25 جويلية وتعافت الدولة وسرعت بإعطاء الحقوق لأصحابها تطالب مجموعات عكارة باسترجاع أرضها المعروفة بالشوشة والعودة لاستغلالها زراعيا وهو ما يندرج في إطار تحقيق الاكتفاء الذاتي الزراعي مع العلم أن أرض الشوشة خصبة وساهمت في توفير الحبوب وخاصة الشعير الذي كان يُصدر إلى بريطانيا .

<u>المصاحيب</u> :

1-نسخة من الرائد الرسمي للمملكة التونسية مؤرخ في 11 أكتوبر 1922 ينص على تقسيم العقار بين مجموعات عكارة

2-نسخة من رسم وثيقة تملك مؤرخة في 04 سبتمبر 1908 .

3-خارطة لعقار الشوشة تبين مذاب كل مجموعة من المالكين بالكنار بناءا على التقسيم المؤرخ في 17 أكتوبر 1922 .

في انتظار ردكم والاستجابة لطلبنا تقبلوا فائق احتراماتي .

والسلام

إجابة السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

وبعد تبعا لسؤالكم الكتابي والمتعلّق بالوضعيّة العقارية لأرض الشوشة الكائنة بمعتمدية بن قردان ولاية مدنين على ضوء مطالبة مجموعات عكارة باسترجاعها والعودة لاستغلالها، زراعيّا، أتشرف بموافاتكم بالمعطيات التالية :

- أرض الشوشة من الأراضي الاشتراكية الكائنة بعمادتي الصياح وجميلة التابعتين لمعتمدية بن قردان تبلغ مساحتها الجمليّة 13984 هكتار، بها عدة مصالح عموميّة خاصة على مستوى الحدود التونسية الليبية بالنقطة المعروفة برأس الجدير وبها ميناء الكتف وقد تمّ تحديد الملك العمومي للطرقات بها وتوجد بها سباخ وأودية.

- أحدث بموجب الأمر العليّ المؤرّخ في 2 فيفري 1922 لجنة تحكيمية كلّفت بتوزيع الأراضي الاشتراكية التابعة لـ"خلافة جرجيس " على مختلف مجموعات عكارة وباشرت اللجنة أعمالها في 8 أفريل 1922.

- تولت لجنة مشتركة بتاريخ 16 فيفري 1952 وضع العلامات البيانية للحدود الفاصلة بين أرض الشوشة والأراضي التابعة للتوازين ثم أصبحت هاته الأرض خاضعة لنظام الغابات بموجب قرار السيد وزير الفلاحة المؤرّخ في 02 مارس 1981 باستثناء مساحة 1570 هكتار صالحة للحراثة .

- تبعا للخلاف الحاصل بين مجموعتي التوازين وعكارة حول استغلال الأرض، أذن السيد رئيس المحكمة الإبتدائية بمدنين يتعيين السيّد المندوب الجهوي للفلاحة بمدنين مؤتمنا عدليّا على الأرض بموجب الإذن عدد 11261 مكرّر المؤرّخ في 15 سبتمبر 1987 وقد رفض القضاء إعتراض مجموعة عكارة على وضع الأرض تحت الإئتمان العدلي .

وأخيرا تجدر الإشارة إلى أنّه فضلا عن الوضعية القانونية للتصرّف في أرض الشوشة باعتبار تعيين مؤتمن عدلي عليها، فإنّه بالنظر لصبغتها الإشتراكية تخضع أرض الشوشة لأحكام القانون عدد

69لسنة 2016 المؤرخ في 10 أوت 2016 المتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 28 لسنة 1964 المؤرخ في 4 جوان 1964 المتعلق بضبط النظام الأساسي للأراضي الاشتراكية.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبين غسان يامون وبديس بالحاج علي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا .

الموضوع : حول ضرورة إحداث مقر الإدارة الملكية العقارية بجزيرة جربة .

تحية طيبة ،

حيث توجد بجزيرة جربة حركية عقارية مهمة من حيث عدد العقارات المسجلة سنويا علاوة على التصرفات القانونية الواقعة لهذه العقارات التي تستوجب الترسيم، لكن تغييب عن جزية جربة مقرّ لإدارة الملكية العقارية مما يستوجب التنقل إلى مركز الولاية بمدنين على بعد 200 كلم .

وفي إطار تقريب الخدمات من المواطنين والقطع مع المركزية، ما المانع في إحداث فرع لإدارة الملكية العقارية بجزيرة جربة لتخفيف الضغط والعبء على الفرع الموجود بمدنين؟

والسلام

إجابة السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

وبعد، تبعا لسؤاليكم الكتابي والمتضمّن طلب إحداث مقرّ لإدارة الملكية العقارية بجزيرة جربة لتخفيف الضغط والعبء على الإدارة الجهوية للملكية العقارية بمدنين أتشرف بإفادتكم بأنّه في إطار تنفيذ السياسة العامة للدولة تعمل وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية على تقريب الخدمات من المتعاملين مع الإدارة وتطويرها وأيضا تبسيط إجراءاتها وخصوصا رقمنتها بما يسهل معه الحصول على الخدمة المطلوبة عن بعد، وعليه يعمل الديوان الوطني للملكية العقارية على :

- ✓ تقريب خدماته المرفقية من المتعاملين معه وفقا للإمكانيات المتاحة وحسب ما تقتضيه ضرورة العمل والتي يتم تقييمها بناء على مقاييس موضوعيّة مؤشّرات وإحصائيات(، وفي هذا الإطار فإنّ الخيارات الاستراتيجية للديوان ترتكز أساسا على رقمنة خدماته ووضعها على الخط للعموم حتى تصبح متاحة لجميع المتعاملين مع مصالحه من داخل تراب الجمهورية أو من خارجه، وتجدر الإشارة في هذا المستوى إلى أنّه منذ تاريخ 29 مارس 2022 أصبحت الخدمات الإشهارية المتعلقة جميع بالتعامل على الرسوم العقارية من اطلاعات والحصول على نسخ أو شهائد الملكية والإستقصاءات وغيرها ممكنة عن بعد دون التنقّل أصلا إلى مقرّات الإدارات الجهوية علاوة على إمكانية الحصول عليها من أيّ إدارة جهوية عملا بمبدأ عدم التقيد بمرجع النظر الترابي .
- ✓ تعميم مصالحه على كامل تراب الجمهورية، علما وأنّ البرمجة مركّزة حاليّا على ولايات زغوان وتوزر وتطاوين مع ما يقتضيه ذلك من توفير إمكانيات ماديّة وبشرية ولوجستية وهي إحداثات جديدة مرتبطة بحجم العمل وعدد الرسوم العقارية بالنسبة للولاية أو الجهة المعنية بالإحداث .
- ✓ طلبكم المتعلّق بإحداث مقرّ لإدارة الملكية العقارية بجزيرة جربة، سيكون محل متابعة ودرس وسيتم الإستجابة إليه متى اقتضت ضرورة العمل ذلك وتوفّرت الإمكانيات الضرورية البشرية والمادية .

والسلام .

السؤال الكتابي

للنائب أيمن البوغديري

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

الموضوع: حول تخصيص قطع أرض لفائدة المصلحة العامة .

نعلم سيادتكم بأنّ معتمدية رواد من ولاية أريانة تشكو عدة إشكاليات من حيث إحداث بعض المؤسسات التربوية و الإكتظاظ الذي تشهده المؤسسات التربوية بالجهة مما دعا مصالح وزارة التربية بإحداث مؤسسات تربوية و قد تم مراسلة الإدارة الجهوية لأملاك الدولة في طلب تخصيص قطع أرض على ملك الدولة لبناء مؤسسات تربوية لفائدة وزارة التربية بتاريخ 16 فيفري 2024 تحت العقاري عدد 32083/91074نهج الراية أرض رانشو والرسم العقاري عدد 96214 طريق المقبرة و الرسم العقاري عدد 54743 تونس 1574/ أريانة على مستوى نهج الإخاء بين حي عيشوشة ورواد و الرسم العقاري عدد 54424تونس جزء بمنطقة اليمامة .

وكذلك نذكر إشكاليات تدني التيار الكهربائي بعدة عمادات برواد ما تسبب في إنقطاع متكرر للكهرباء المنزلي طيلة السنوات الفارطة مما أستوجب على الشركة التونسية للكهرباء و الغاز بأريانة بمراسلة الإدارة الجهوية لأملاك الدولة بأريانة بتاريخ 22 جانفي 2024 بعد القيام بزيارات ميدانية أستوجب عليها بناء مراكز تحويل للكهرباء و طلب تخصيص 06 قطع أرض مساحة كل قطعة30 م موزعة على نهج الاخاء رواد عدد 05 و علي الخضار سيدي عمر عدد 01 .

وعلى كل ما ذكرت أتساءل عن مدى التسريع في إجراءات التخصيص لفائدة وزارة التربية والشركة التونسية للكهرباء و الغاز لفض الإشكاليات المطروحة انفا ؟

والسلام

إجابة السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

وبعد، تبعا لسؤالكم الكتابي والمتعلّق بطلب تخصيص قطع أرض دوليّة لفائدة المصلحة العامة بجهة روّاد بهدف إحداث مؤسسة تربوية بالجهة ومراكز تحويل للكهرباء على الرسوم العقارية الدولية 32084/91074 أريانة و 96214 و 54743 تونس و 1574 أريانة و 54424 تونس أتشرف بإفادتكم بأنه بناء على ورود طلبات من الهياكل المعنيّة في الغرض قامت مصالحي بالمعاينات الميدانية والأبحاث العقارية المستوجبة .

وتبعا لما تم التوصل به إثر إجراء تلك المعاينات تمّت مكاتبة وزارة التربية المندوبية الجهوية للتربية بأريانة والشركة التونسية للكهرباء والغاز (إقليم الشركة التونسية للكهرباء والغاز بأريانة) لموافاتنا بأمثلة هندسية تحدّد المساحات موضوع الطلب بكل دقة لإعتمادها في مواصلة الإجراءات المستوجبة

والسلام .

السؤال الكتابي

للنائب عمار العيدودي

الموضوع:سؤال كتابي حول مآل ملف

تحية تليق بمقامكم وبعد،

بناء على الفصلين 114 من الدستور و129من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بهذا السؤال حول مآل ملفّ كراء قطعة أرض تمسح خمسة هكتارات بعمادة الحميمة معتمدية الروحية ولاية سليانة لغاية تركيز وحدة تكسير وغربلة الحجارة .علما وأن الملف تقدمت به شركة البناء الحديث وتمت إحالته على الوزارة من الإدارة الجهوية لأملاك الدولة بسليانة بتاريخ 29 مارس 2024 تحت عدد 12/ 7461163 .

سيدي الوزير، لماذا لم تتم الإجابة إلى هذا الحد وقد حظي الملف بالقبول محليا وجهوياً؟ وإذا لم يكن من الممكن الكراء بالمراكنة فلماذا لم تعلنوا عن الكراء بالمزاد العلني؟

ولكم سديد النظر مع فائق الاحترام.

والسلام

إجابة السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

وبعد، تبعا لسؤالكم الكتابي والمتضمّن استفسارا حول مآل طلب كراء قطعة أرض دولية كائنة بعمادة الحميمية- معتمدية الروحية ولاية سليانة لغاية تركيز وحدة تكسير وغربلة الحجارة لفائدة شركة البناء الحديث، أتشرف بإفادتكم بأنّه يتعذر الاستجابة لطلب كراء مقطع الحجارة الدولي الكائن بعمادة الحميمية مراكنة باعتبار أنّ المقاطع الدولية تسوّغ بالمزاد العلني وذلك بعد الحصول على الموافقة الفنّية للجنة الاستشارية للمقاطع، وتجدون مرفقا نسخة من الإجابة الموجهة في الغرض إلى وكيل شركة البناء الحديث

والسلام

من المدير العام للتصرف والبيوعات

إلى

السيد عبد الواحد بن صالح حدادي

وكيل شركة البناء الحديث حي السعادة الروحية 6150 ولاية سليانة

الموضوع:حول طلب كراء مقطع حجارة كائن بجبل سيدي علي ابن ام الزين ولاية سليانة

المرجع:مكتوبكم المؤرخ في 03 مارس2023

وبعد، لقد رغبتم بمكتوبكم المشار اليه بالمرجع اعلاه في تمكينكم من كراء مقطع حجارة كائن بجبل سيدي علي ابن أم الزين عمادة الحميمية معتمدية الروحية ولاية سليانة .

جوابا على ذلك، اتشرف بإعلامكم ان المقاطع الدولية تسوغ بالمزاد العلني وذلك بعد الحصول على الموافقة الفنية للجنة الاستشارية للمقاطع المختصة .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة مريم الشريف

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي

الموضوع: حول طلب تخصيص البعض من الأراضي الدولية لتأسيس منشآت عمومية لسكان منطقة منوبة ووادي الليل .

وحيث أن منطقة وادي الليل ومنوبة تنقصها العديد من المنشآت العمومية التي تعطل تأسيسها نظرا لعدم توفر أراضي أو الترخيص لاستغلال أراضي في الغرض .

الأسئلة :

1) متى يتم استرجاع الأراضي الدولية بالمنطقة وتخصيصها لتأسيس المنشآت العمومية الاستثمار ؟

2) متى يتم الترخيص لاستغلال قطعة الأرض بصنهاجة لبناء مدرسة ابتدائية؟

3) متى يتم الترخيص لاستغلال قطعة الأرض بحي النسيم لبناء مستوصف؟

4) لماذا لم يتم تخصيص قطعة أرض لبناء مكتب بريد وقباضة مالية ببجاوة وحي النسيم وسعيدة؟

5) لماذا لم تتم التسوية العقارية لمتساكني دائرة وادي الليل؟

6) لماذا لم تتم التسوية العقارية للأراضي الفلاحية المحاذية لوادي مجردة علما وان الفلاحين يستغلونها منذ سنوات عديدة؟

7) لماذا لم يتم استغلال الأراضي الدولية في دائرة وادي الليل والنهوض بالاقتصاد بالمنطقة وإعطاء فرص لتشغيل الشباب؟

8) لماذا لم يتم تخصيص أرض من أملاك الدولة لتهيئتها كمقبرة بدائرة وادي الليل؟

والسلام

إجابة السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

وبعد، تبعا لسؤالكم الكتابي والمتضمّن استفسارا حول عدد من الوضعيات العقارية بولاية منوبة وخصوصا بمعتمدية وادي الليل، أتشرف بموافاتكم بالمعطيات التالية :

* فيما يتعلّق بتسوية وضعيّة مستغلين لعقارات دولية فلاحية محاذية لوادي مجردة:

خصص القانون عدد 21 لسنة 1995 المؤرخ في 13 فيفري 1995 والمتعلق بالعقارات الدولية الفلاحية مثلما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة له بابا كاملا (الباب الثالث) يتعلق بالبيع لتسوية الأوضاع العقارية القديمة .وتشمل عملية التسوية حسب الفصل 17 من نفس القانون البيع بالمراكنة لتسوية وضعية المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية في إطار الأمر المؤرخ في 9 سبتمبر 1948والمتعلق بالتفويت في ملك الدولة الخاص الكائن بالبادية والمنتفعين بالإسناد طبقا للقانون عدد 25 لسنة 1970 المؤرخ في 19 ماي 1970 والمتعلق بضبط كيفية التفويت في الأراضي الدولية ذات الصبغة الفلاحية وكذلك البيع بالمراكنة للعقارات الدولية الفلاحية المعروفة بأراضي السيالين والأراضي الراجعة للدولة

من تصفية الأحباس العامة وأحباس الزوايا للحائزين لها من أبناء المحبس أو غيرهم ممن يستغلونها عن حسن نية وذلك حسب قيمة خاصة تضبط بأمر .

وتطبيقا للفصل 17 الآنف الذكر والفصلين 18 و 19 من القانون عدد 21 لسنة 1995 المؤرخ في 13 فيفري 1995 الموما إليه أعلاه، صدر الأمر الحكومي عدد 1870 لسنة 2015 المؤرخ في 20 نوفمبر 2015والمتعلق بضبط تركيبة اللجنة الوطنيّة الإستشارية واللجان الجهوية الإستشارية المكلفة بتسوية وضعية المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية ومشمولاتها وطرق سير عملها .

وتبعا لذلك انطلقت عملية تسوية وضعية العقارات الدولية الفلاحية بعد أن ظلت وضعيتها مجمّدة منذ صدور القانون عدد 21 لسنة 1995 المشار إليه أعلاه، وفي إطار الحرص على التسريع في عملية التسوية، أحدثت بمقتضى الأمر الحكومي عدد 167 لسنة 2018 المؤرخ في 13 فيفري 2018 وحدة تصرف حسب الأهداف بوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية لإنجاز ومتابعة الملفات المتعلقة بتسوية وضعيات المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية وضبط تنظيمها وطرق سيرها تتجزأ مهامها إلى مسارين متلازمين مسار أوّل يتضمن الأعمال التحضيرية للتسوية والمتمثلة في دراسة الملفات الواردة على الوحدة من اللجان الجهوية الاستشارية وإعداد ومراجعة القائمات التي تعرض على اللجنة الوطنية الاستشارية ومسار ثان يتمثل بالأساس في إعداد الأوامر المتعلقة بالمصادقة على قائمات المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية وعلى أثمان هذه العقارات مع ما تتطلبه هذه المهمة من تدقيق وتذليل للصعوبات والإشكاليات التي لها علاقة بتحرير العقود وترسيمها بالسجل العقاري .

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه منذ صدور الأمر الحكومي عدد 1870 لسنة 2015 المؤرخ في 20 نوفمبر 2015 الأنف الذكر وإلى حدّ هذا التاريخ فقد تمّ عرض عدد 146 ملفا على أنظار اللجنة الجهوية الاستشارية بولاية منوبة تمت الموافقة على 99 ملفا من قبل اللجنة الوطنية الاستشارية وتم أبرام 57 عقدا بيع في شأنها .

أما بخصوص العقارات الكائنة بمعتمدية وادي الليل من ولاية منوبة فتجدر الإشارة إلى أنه تم عرض عدد 17 وضعية على أنظار اللجنة الجهوية الاستشارية منها عدد 11 وضعية حظيت بموافقة اللجنة الوطنية الاستشارية وأبرم في شأنها 9 عقود بيع.

علما وأنّ عملية التسوية العقارية على معنى أحكام الأمر الحكومي عدد 1870 لسنة 2015 تتم حالة بحالة وحسب مطالب التسوية المودعة من طرف المعنيين بالأمر لدى المصالح الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية .

•فيما يتعلق بتسوية الوضعية العقارية لعدد من التجمعات السكنية الكائنة بولاية منوبة :

أحدثت بوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية وحدة تصرّف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تسوية الوضعيات العقارية للتجمعات السكنية القديمة المقامة على ملك الدولة الخاص في إطار تطبيق أحكام أحكام الأمر الحكومي عدد 504 المؤرخ في 2018/06/07 والمتعلق بضبط صيغ وشروط تسوية وضعيات التجمعات السكنية القديمة المقامة على ملك الدولة الخاص .

تولت الإدارة الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية بمنوبة حصر التجمعات السكنية الراجعة لها بالنظر وتمّ إعداد قائمة أولية تضم عدد 83 تجمعا سكنيا مقامة على عقارات دولية من ضمنها 19 تجمعا كائنة بمعتمدية وادي الليل .

تعهد ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري بإجراء العمليات الفنية وإعداد أمثلة أشغال خاصة ومختلفة لكلّ تجمع سكني لاعتمادها لاحقا في عملية التسوية وتمّ الانطلاق في الأشغال الفنية التي شملت دفعتين تضمّ 7 تجمعات من بينها حي الرياض 51 وحي الرياض 56 الكائنين بمعتمدية وادي الليل، وقد أنهى الديوان المذكور أعماله بخصوصها وتم القبول الوقتي للأشغال قصد مراجعتها من قبل الإدارة الجهوية بالتنسيق مع وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تسوية الوضعيات العقارية للتجمعات السكنية القديمة المقامة على ملك الدولة الخاص وقد تبين خلال مراجعة الرسوم العقارية المقام عليها الأحياء المذكورة التابعة لمعتمدية وادي الليل أنه سبق وأن شمل التجمع السكني المعروف بحي الرياض 51 عملية تقسيم وأنّ الإدارة بصدد التثبت من شمول التجمع المعروف بحي الرياض 56 من عملية تقسيم من عدمه .

وأخيرا تجدر الإشارة إلى أنّ تسوية الوضعية العقارية لهذه التجمعات محلّ متابعة بالتنسيق مع الأطراف المعنيّة وقد تم الشروع في إجراء المعاينات الميدانية لإنجاز بطاقات الإرشادات في الغرض مع تحسيس المواطنين الذين تنطبق عليهم شروط التسوية بأهمية المشروع ودعوتهم إلى تقديم مطالب تسوية للشروع في عملية التعاقد.

* فيما يتعلق بطلب تخصيص عقارات دولية بصفاجة لبناء مدرسة ابتدائية وبحي النسيم لبناء مستوصف وببجاوة والسعيدة لبناء مركز بريد وقباضة مالية وتخصيص قطعة أرض لتهيئتها كمقبرة بوادي الليل :

تجدر الاشارة إلى أنّ تخصيص العقارات الدولية يتم لفائدة الوزارات والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية والمنشآت العمومية التي تخوّل نصوص إحداثها ذلك شريطة تقديم ملف يتضمن بالأساس مثال أشغال مختلفة يحدّد مساحة العقار بكل دقة على أن تتلائم صبغة العقار مع المشروع المزمع إنجازه.

أما بالنسبة للجماعات العمومية المحلية والمنشآت العمومية فيتم التفويت لفائدتها في العقارات المطلوبة بالقيمة التي يحددها خبير املاك الدولة تطبيقا لمقتضيات الأمر عدد 120 لسنة 2021 المتعلق بالعمليات العقارية في ملك الدولة الخاص على أن يتم تقديم ملف في ذلك من الجهة الطالبة وبعد عرض الملف على اللجنة الاستشارية للعمليات العقارية.

وعليه فإنّ التخصيص أو التفويت في العقارات الدولية لا يتم بمبادرة من وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية بل بناء على طلب من الجهات الإدارية المعنية.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبين حسن جربوعي وصابر المصمودي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: بخصوص وضعية البنية التحتية للإدارة الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية بولاية صفاقس

المصاحيب :صور توضيحية

في إطار دورنا الرقابي ووظيفتنا التشريعية وسعيا منا لتوفير خدمات لائقة للمواطن ومكان تتوفر فيه الظروف الملائمة للعمل الإداري قمنا بمعاينة الإدارة الجهوية لأملاك الدولة في ولاية صفاقس التي تعتبر من الولايات التي يوجد فيها أكبر نسبة لأملاك دولة وعقارات وهذا ما جعلنا نلاحظ تردّي البنية التحتية للمقر إضافة إلى تقادم المعدات وعدم استجابتها لتطورات العصر، ما من شأنه تعطيل عمل الإداريين وبالتالي تعطيل مصالح المواطنين .

وفي هذا الإطار وسعيا للنهوض بالصالح العام نتساءل عن استراتيجية الوزارة لتوفير مبنى لائق لتحسين من ظروف العمل؟

والسلام

PARCAGE
MSARGA3

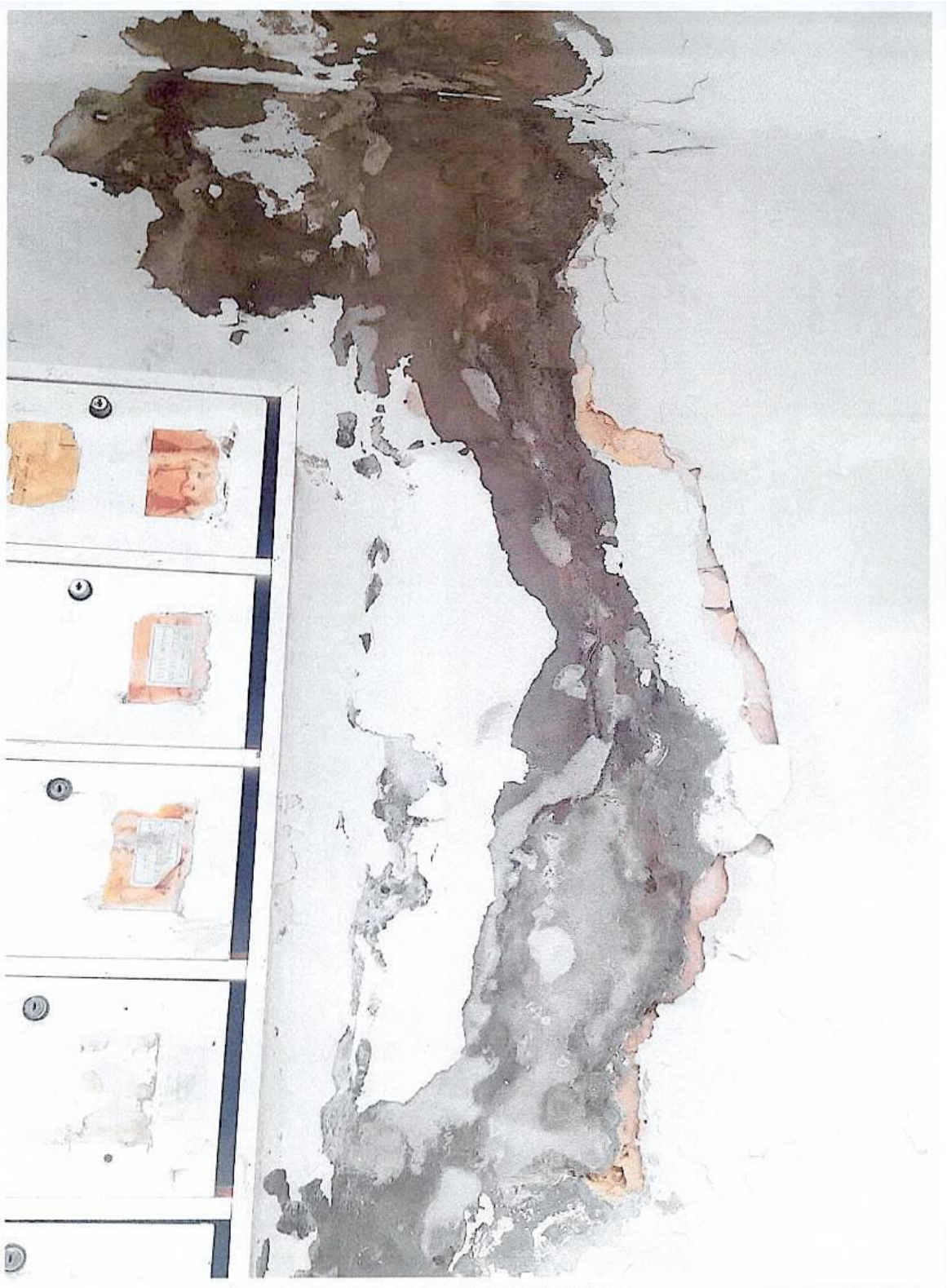

إجابة السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

وبعد، تبعا لسؤالكم الكتابي والمتضمن استفسارا حول الإجراءات المتخذة من الوزارة لتطوير البنية التحتية للإدارة الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية بولاية صفاقس أتشرف بإفادتكم بأنه تمت معاينة مقرّ الإدارة الجهوية وتشخيص حالة بنيته التحتية من قبل الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان بصفاقس .

وبناء على المعاينة تم تحديد نوعيّة الأشغال اللازم إنجازها والإعلان عن صفقة في الغرض عن طريق طلب عروض مفتوح في إطار الإجراءات المبسطة من طرف ولاية صفاقس عبر منظومة الشراء العمومي « tuneps بتاريخ 5 جويلية 2024 موضوعه إنجاز "مشروع تهيئة المقرّ الإداري الكائن بـ3 نهج علي باش حانبة صفاقس ."

هذا وتجدون مرفقا جدولا تفصيليًا يبيّن طبيعة الأشغال المزمع إنجازها في إطار تهيئة المقر المذكور وتطوير بنيته التحتية بهدف تحسين ظروف العمل لفائدة إطارات وأعوان الإدارة الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية بصفاقس بما من شأنه أن ينعكس إيجابيًا على سير المرفق العمومي وجودة خدماته،

والسلام

الجمهورية التونسية
وزارة التجهيز والإسكان
MINISTÈRE DE L'ÉQUIPEMENT ET DE L'HABITAT
MINISTRY OF EQUIPMENT AND HOUSING

DIRECTION REGIONALE DE SFAX

OFFRE DE PRIX

Entretien Bloc administratif du Domaine Etat et affaires fonciers sis à 03 Rue Bech Hanba -Sfax

N°	DESIGNATION DES OUVRAGES	Uté	Qtité	PU HTVA	P Total HTVA
A	***LOT GCV & ARCHITECTURE***				
1	**Décapage de revettement mural et au sol :** la dépose manuelle avec soin pour ne pas nuire aux éventuelles installations encastrées, le décapage et la démolition doit être arrêter au revettement sans décapage de barbotine ou colle support ni la destruction partielle de cloisonnement, y compris transport des déchets à une décharge publique autorisée, Le mètre carré:……	m²	700		
2	**Reprise d'enduit :** par décapage manuelle et transport des déchets à une décharge publique autorisée, rejointement de la maçonnerie si neccessaire, application d'une couche d'acrochage en mortier batard fortement projeté et deux couches successives dont corps d'enduit et finition avec adjonction de chaux plastifiant, finement frotassé Le mètre carré:……	m²	100		
3	**Revettement au sol en GDM:** y compris chape de rattrapage en BB, FP de grès dans masse premier choix aspect et dim ou motif au choix de l'administration et jointement en lait de ciment blanc,et néttoyage, Le mètre carré:……	M²	600		
4	**Plinthe en GDM:** de hauteur 10 cm même aspect du revettement au sol jointement en lait de ciment blanc,et néttoyage, ***NB:*** *L'enduit sous plinthe ne sera pas comptabilisé* Le mètre linéaire:……	Ml	220		
5	**Revêttement mural en Faience:** exécution de revettement mural en faience premier choix selon échantillon approuvé par l'administration, posé au motif approuvé par le surveillant, jointement en lait de ciment blanc, néttoyage, ***NB:*** *L'enduit sous faience ne sera pas comptabilisé* Le mètre carré:……	M²	100		
6	**Dépose d'équipement sanitaire:** dépose manuelle avec soin pour éventuelle réutilisation, y compris dépose au lieu de stockage indiqué par l'administration, l'entreprise doit veuiller au coupure éventuelle des installation d'alimentation contre les pertes, Eq Sanit: Cuvette, monobloc, vasque, lavabo, (non compris siège à la turque, receveur de douche) L'unité:……	U	12		

7a	**Ajustage de menuiserie en bois:** , la dépose manuelle des montant entraine la repose le jour même ou la garde du local à la charge de l'entrepreneur, la révision se résume à un réajustement et la reprise de partie totalement endomagé sans dépasser 40% de l'unité, **le renouvellement automatique de la quaicaillerie (serrure et poignet sans paumelle)**, et toutes sujétions jusqu'au bon fonctionnelment exepté la peinture **NB:** l'unité concerne : porte simple ou double ventail, fenetre, imposte, porte placard, porte gaine, potager (chassis+ persiènne : 2unité) L'unité:……..	U	80		
7b	**Ajustage de menuiserie métallique:** y compris toutes sujétions de bon fonctionnement (Porte) L'unité:……..	U	2		
8	**Staff en platre:** FP de staff en platre motif lisse en plaque de 6 mm, fixation avec filas imbébé, jointement, application de deux couches de mastic et une couche de peinture à l'eau de finition, ***NB:*** *la surface à comptabiliser est celle entre nu des murs projetée au sol sans déductions* Le mètre carré:……..	M²	500		
9	**Motif faux plafond:** gorge ou joint creux ou cache rideau, cache lumière, exécuté au même descriptif que l'article du staff Le mètre linéaire:……..	Ml	120		
10	**Peinture à l'eau int:** peinture à l'eau sur mur intérieur en trois couches y compris préparation du support par grattage de la peinture existante décollée, néttoyageà la brosse sec et appliction de la peinture en produit confirmé par l'administration, la reprise d'enduit ne fait partie des prestations du présent article, toutes sailli int ou ext inférieur à 10 cm n'entraine pas la développé de la surface Le mètre carré:……..	M²	2000		
11	**Peinture à l'eau ext :** peinture à l'eau sur mur extérieure en trois couches y compris préparation du support par grattage de la peinture existante décollée, néttoyage au jet d'eau, séchage et appliction de la peinture en produit confirmé par l'administration, la reprise d'enduit ne fait partie des prestations du présent article, toutes sailli int ou ext inférieur à 10 cm n'entraine pas la développé de la surface Le mètre carré:……..	M²	1000		
12	**Peinture épaisse décorative :** peinture épaisse (graphita ou Stuco) sur mur y compris préparation du support,et appliction de la peinture en produit confirmé par l'administration, y compris ajout de teinte selon choix de l'administration) Le mètre carré:……..	M²	100		

13	**Peinture à l'huile sur boiserie:** peinture à l'hule sur boiserie en trois couches y compris préparation du support par grattage de la peinture existante par abrasif masticage , appliction de la peinture en produit confirmé par l'administration **la surface à comptabiliser**: hauteur x largeur x 2 pour les deux faces (porte & persiènne) hauteur x largeur x1 pour les deux faces (chassis vitré) Le mètre carré:……..	M²	600		
14	**Peinture à l'huile sur ferronnerie :** peinture à l'huile sur ferronnerie en trois couches y compris préparation du support par grattage de la peinture existante par jet à grain abrassif , appliction de la peinture en produit confirmé par l'administration dont la première en anti rouille . **la surface à comptabiliser**: hauteur x largeur x 1 vide pour plein pour les deux faces Le mètre carré:……..	M²	200		
15	**Abri Véhicule** Exécution d'abri couvert pour véhicules de hauteur libre minimale 3 m dont: Ossature porteuse verticale en charpente métallique galvanisée à chaud, en profilets standart (six poteaux IPE/IPN 100) y compris massifs support en BA HRS et platines d'ancrage avec gougeons de boulonnage Toiture charpente métallique galvanisée à chaud, porteuse de la couverture, en profilet tubulaire y compris assemblage par boulonnage galvanisé (écrou+c écrou): avec pente d'évacuation des eaux pluviales Couverture en bache ou produit similaire, qui doit être soumis à l'aprobation de l'administration à l'avance NB: Le modèle préfabriqué est envisageable selon motif Le mètre carré projeté au sol entre poteaux:……	M²	100		
16a	**Reglage de plate forme**: Par décapage de terrain existant.en toutes précautions pour ne pas nuire aux regards et réseau existant, sur une épaisseur de 10 cm et chargement et transport des exédents à une décharge publique autorisée, puis remblaiement sur épaisseur de 20cm en matériau sélectionné y compris nivellement et compactage à 98% de l'OPM, le tous avec une pente déversoire vers l'exétoir désigné pour une évacuation superficielle des eaux pluviales, Le mètre carré:……..	M²	100		
16b	**Dallage de 15 cm en BA**: Exécution de dallage de 15 cm en BA dosé à 350kg/m3 avec ciment HRS y compris: FP de film polyane, FP de ferraillage d'un cadrillage 5T10/m², Finition par taluchage à l'hélicoptère, ouverture des joint par sciage en maille de 2m remplis par un produit souple étanche Le mètre carré:……..	M²	100		
17a	**Marbre local de 2cm:** FP de marbre local Gris 1er choix épaisseur 2 cm y compris mortier de pose , chanfreinage des partie apparent , jointement en lait de ciment blanc, poncage et lustrage, néttoyage, Pour sifle, contre marche, revettement vertical comptoir, mur ,,, Le mètre carré:……..	M²	40		

17b	**Marbre local de 3cm:** FP de marbre local Gris 1er choix épaisseur 3 cm y compris mortier de pose , chanfreinage des partie apparent , jointement en lait de ciment blanc, poncage et lustrage, néttoyage, Pour seuil, marche, revettement vertical comptoir, ,,,, Le mètre carré:……..	M²	20		
18	**Béton armé:** pour ouvrage de structure secondaire tel que: linteau, paillasse, raidisseur vertical, en béton dosé à 350 kg, y compris coffrage ferrailage, coulage, décoffrage et toutes sujétions Le mètre cube:……..	M3	1		
19	**Béton banché:** légèrement armé Le mètre cube:……..	M3	2		
20	**Maçonneri de 20 cm :** en brique creuse de 12 T y compris jointement, accès à l'œuvre en toute hauteur et toutes sujétions Le mètre carré:……..	M²	20		
21	**Enduit:** en trois couches dont la première d'une couche d'acrochage en mortier batard fortement projeté et deux couches successives dont corps d'enduit et finition avec adjonction de chaux plastifiant, finement frotassé Le mètre carré:……..	M²	45		
22	**Platine en plomb:** FP de platine pour évacuation d'eau pluviale, exécuté en sandwitch avec l'étanchéité, y compris FP de crapaudine Le kilogramme:……..	Kg	5		
23	**Etanchéité:** Exécution d'étanchéité membranère à base bitimineuse ep 4mm double armature, sous revêtement Le mètre carré:……..	M²	12		
	Total GCV & Architecture				
B	**LOT ELECTRICITE**				
	Dépose et Ré-Exécution d'installation électrique (en encastré dans la mesure du possible y compris l'utulisation des anciens fourreaux s'ils sont conformes aux normes), par un sous traitant agréé en B2 cat 1 ou plus avec fourniture de plan de recollement signé par l'entrepreneur et le sous traitant, l'installation doit être gérer par le coffret (éclairage int, éclairage ext, prises, alim clim), et raccordé au réseau de terre, **Tous selon plan établi par un ing conseil Elec & SI et réceptionné par lui même à la charge du soummissionaire**				
O	**Dépose de l'installation existante:** y compris stockage de la lustrerie déposé au lieu indiqué par l'adminitration L'ensemble: ….....	Ens	1		
I	Circuits				
1	**Regard de terre:** Exécution de regard de terre en maçonnerie équipé de 3 piquet en cuivre avec cerceau en cuivre, y compris enduit int et ext, peinture, tampon en BA avec signalisation L'ensemble:……..	Ens	1		

2a	**Armoire électrique:** Exécution de tableau électrique équipé de circuit de protection nécessaire dont: disjoncteurs différentiels (un général et trois secondaire) y compris réserves de 30% , y compris tolerie, voyant lumineux, cablage, plastron, shéma de principe, raccordement à la source, mise à la terre et totes sujétions L'ensemble:……..	Ens	1		
2b	**Coffret électrique:** Exécution de coffret pour log, RDC, Etage, électrique équipé de circuit de protection nécessaire dont: disjoncteurs diff (prise/eclairage/ clim) y compris cablage, plastron, shéma de principe, raccordement à la source, mise à la terre et totes sujétions L'ensemble:……..	Ens	4		
2c	**Alimentation principale:** Exécution d'alimentation entre armoire et coffrets en cablage sous fourreaux et gaines PVC et toutes sujétions Le mètre linéaire:……..	ML	50		
3	**1 PL SA**: Exécution de un point lumineux simple allumage y compris fillerie de 3x1,5 mm², fourreautage supplémentaire, boites de dérivation, interrupteur et toutes sujétions L'ensemble:……..	Ens	18		
4	**2 PL SA:** Exécution de deux point lumineux simple allumage y compris fillerie de 3x1,5 mm², fourreautage supplémentaire, boites de dérivation, interrupteur et toutes sujétions L'ensemble:……..	Ens	10		
5	**4 PL SA:** Exécution de quatre point lumineux simple allumage y compris fillerie de 3x1,5 mm², fourreautage supplémentaire, boites de dérivation, interrupteur et toutes sujétions L'ensemble:……..	Ens	28		
6	**PC 2P+T:** Exécution de prise de courant 2P+T y compris fillerie de 2,5 mm², fourreautage supplémentaire, boites de dérivation, prise et toutes sujétions L'ensemble:……..	Ens	30		
7	**T 3 PC 2P+T:** Exécution de tableau de trois prise de courant 2P+T y compris fillerie de 4 mm², fourreautage supplémentaire, boites de dérivation, prise et toutes sujétions L'ensemble:……..	Ens	4		
8	**Alim Clim 2P+T:** Exécution d'alimentation climatiseur split arrété sur prise de courant 2P+T avec commande interrupteur dif y compris fillerie de 4 mm², fourreautage , boites de dérivation, toutes sujétions L'ensemble:……..	Ens	20		
II	Lustrerie (adapté pour staff : encastré)				
1	**DC 4x18:** FP de luminaire à grille à reflecteur en alluminium équipé de quatre lampe de 18 W à ballastre électronique et toutes sujétions L'unité:……..	U	25		

2	**Plafonier 36:** FP de plafonier étanche équipé de lampe de 36 W économique et toutes sujétions L'unité:……	U	20		
3	**Spot :** FP spot équipé de lampe de 18 W économique et toutes sujétions L'unité:……	U	32		
4	**Applique murale:** FP d'applique murale étanche équipé de lampe de 60 W économique et toutes sujétions L'unité:……	U	12		
III	Sécurité incendie				
1	**Bloc autonome:** (Pour escalier) FP de bloc autonome 60 lum y compris flèche de signalisation "sortie", raccordement et toutes sujétions L'unité:……	U	2		
2	**Bloc autonome:** FP de bloc autonome 300 lum y compris flèche de signalisation "sortie", raccordement et toutes sujétions L'unité:……	U	4		
	Total ELECTRICITE				
C	**PLOMBERIE SANITAIRE**				
1	**Collecteur 6 voies** : FP de collecteur en laiton préphabriqué y compris coffret en inox L'unité:……	U	4		
2	**Siphon de sol**: FP de siphon de sol en inox selon choix de l'administration y compris exécution d'encoche support, FP de PVC 50 vers regard d'évacuation, et toutes sujétions de fonctionalité et finition qu'elle soit affleur avec revettement L'unité:……	U	4		
3	**Robinet flexible**: FP de robinet flexible selon choix de l'administration y compris raccordement à l'installation d'eau potable L'unité:……	U	5		
4	**Cuvette WC**: FP de cuvette monobloc en porcelaine blanche vitrifiée selon choix de l'administration y compris exécution de regard d'évacuation sous siège en béton armé HRS, FP de réservoir de chasse à bouton poussoir, abattant et couvercle en PVC régide, y compris raccordement de chasse à l'inst d'eau potable et la cuvette au réseau d'évacuation et toutes sujétions de fonctionalité L'ensemble:……	Ens	2		
5	**Lavabo sur colonne**: FP de lavabo sur colonne en porcelaine blanche vitrifiée selon choix de l'administration y compris exécution de regard d'évacuation , FP de mitigeur col de signe, porte savon en PVC, mirroir 50x40, y compris raccordement de chasse à l'inst d'eau potable et au réseau d'évacuation et toutes sujétions de fonctionalité L'ensemble:……	Ens	2		

6	**Siège suspendu**: FP de cuvette siège suspendu en porcelaine blanche vitrifiée selon choix de l'administration y compris **FP de batie support en structure galvanisé** pour exécution encastrée dans la maçonnerie à revetir, y compris exécution de regard d'évacuation sous siège en béton armé HRS, FP de réservoir de chasse à bouton poussoir encastré, abattant et couvercle en PVC régide, y compris raccordement de chasse à l'inst d'eau potable et la cuvette au réseau d'évacuation et toutes sujétions de fonctionalité L'ensemble:……..	Ens	2		
7	**Lavabo semi colonne**: FP de lavabo suspendu en porcelaine blanche vitrifiée selon choix de l'administration y compris exécution de regard d'évacuation , FP de mitigeur col de signe, porte savon en PVC, mirroir 50x40, porte serviette, y compris raccordement de chasse à l'inst d'eau potable et au réseau d'évacuation et toutes sujétions de fonctionalité L'ensemble:……..	Ens	2		
8	**Installation d'alimentation eau potable**: en multicouche tous diam Via collecteurs, y compris raccordement au réseau principal par robinet d'arret et toutes sujétions de fonctionalité L'ensemble: par logement……..	Ens	4		
9	**Ensemble de conduite d'assainissement en PVC** : tous diam y compris regard en BA de branchement et visite et toutes sujétions de branchement et mise en fonctionalité L'ensemble:par logement……..	Ens	4		
10	**Robinet :** L'unité:……..	U	2		
11	**Vanne d'arrêt :** DN 25 L'unité:……..	U	6		
	Total plomberie sanitaire				
D	**Reseaux Divers Evacuation**				
1	**Conduite PVC type assainissement**: apparent a- ***diam 50*** ***Le mètre linéaire:……***	ml	5		
	b- diam 100 Le mètre linéaire:……	ml	12		
	c- diam 125 Le mètre linéaire:……	ml	12		
2	**Regard en Béton armé ou PVC**: exécuté sur socle de débordement 20 cm et épaisseur 20 cm en béton avec ciment HRS armé d'un TS a- regard 40/40 cm int en BA ciment HRS L'unité:……	U	3		
	b- regard 60/60 cm int en BA ciment HRS L'unité:……	U	4		
	c- regard siphoide type ONAS L'unité:……	U	2		

3	**Conduite PVC type assainissement**: exécuté enterré y compris fouille en rigole, remblais d'enrobage de 20 cm en sable criblé, pente fonctionnelle a- ***Tous travaux compris pour branchement au reseau ONAS*** L'ensemble:	Ens	1		
	b- diam 160 Le mètre linéaire:.....	ml	25		
	c- diam 200 Le mètre linéaire:.....	ml	25		
	Total EVACUATION				

Dressé par: .....HACHED Hichem.....

Dressé par: Hichem hached

TOTAL HTVA	
Rabais éventuel : ..... %	
TOTAL HORS TVA ap R	
T.V.A 19 %	
TOTAL GENERAL T.T.C.	

ARRETE LA PRESENTE OFFRE A LA SOMME DE: .....

..... [..... DT] TTC.

Rempli quand aux prix unitairs par :

MF : .....

L'ENTREPRENEUR

Cachet & Signature

Sfax le : ....

Chef Service Des Batiments Civils SAMI ZRIBI	Sous Directeur des Batiments Civils de l'Habitat et de l'Aménagement Urbain et de Territoire Mounir BRADAI	***Le Directeur régional de l'Equipement, de l'Habitat de Sfax*** **MOHAMMED ATEF TELMOUDI**

السؤال الكتابي الأول

للنائب الطاهر بن منصور

بعد الاطلاع على الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب يهمني أن أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي :

- هل فكرت وزارتكم في إحداث معهد عال للفلاحة الواحية والصحراوية بقبلي؟

تحية طيبة وبعد،

نظرا لما يكتسيه قطاع التمور من أهمية اقتصادية واجتماعية من جهة ونظرا لما يعانيه هذا القطاع من مشكلات مزمنة ومتكررة تعود في جوهرها إلى تخلف هذا القطاع في مجالي الإرشاد والبحث العلمي من جهة ثانية ...ونظرا لما تزخر به الصحراء من ثروات طبيعية ولما تمثله من بديل تنموي استراتيجي .فالرجاء من الجناب النظر في إمكانية إحداث معهد عال للفلاحة الواحية والصحراوية» يكون مقره- مبدئيا- بالمعهد العالي للدراسات التكنولوجية بقبلي وذلك بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لكون المعاهد العليا للعلوم الفلاحية مؤسسات تحت الإشراف المزدوج .

وتفضلوا سيدي الوزير بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام. مع الشكر

والسلام.

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

<u>الموضوع:</u> بخصوص إحداث معهد عالي للفلاحة الواحية والصحراوية بولاية قبلي.

<u>المرجع</u> :مراسلتكم بتاريخ 29 مارس 2024

وبعد جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص إحداث معهد عال للفلاحة الواحية والصحراوية بولاية قبلي، أتشرف بإفادتكم بما يلي :تمثل الفلاحة الواحية مكونا أساسيا من مكونات الفلاحة في الجنوب التونسي لكونها تضم قطاع التمور الذي يكتسي أهمية اقتصادية واجتماعية في الجهة ومصدرا مهما للتنمية المحلية والجهوية وإيمانا بضرورة دعم وتطوير هذا النشاط الفلاحي خاصة في ظل التحديات التي تواجه القطاع الفلاحي في المناطق الواحية وضرورة تحسين أدائها، فإن إحداث معهد عال للفلاحة في الجنوب، وإن كان ينظر إليه كآلية من الآليات التي من شأنها أن تساعد على تطوير الفلاحة الواحية فإن ذلك يستدعى القيام بدراسة شاملة تأخذ بعين الاعتبار جميع الجوانب خاصة وأن الوزارة بصدد إعادة النظر في خارطة توزيع مؤسسات التعليم العالي الفلاحي وعددها بالإضافة إلى مراجعة برامج التعليم العالي الفلاحي الهندسي تبعا للانخفاض المسجل في عدد الطلبة في السنوات الأخيرة في التعليم العالي على المستوى الوطني .

وتجدر الإشارة أنه يمكن التفكير في إحداث ماجستير بحث في علاقة بالفلاحة الواحية على مستوى مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي الفلاحي بالشراكة مع المركز الجهوي للبحوث في الفلاحة الواحية بدقاش ومعهد المناطق القاحلة لتوفير إمكانيات البحث والتطوير وتشجيع الطلبة على المشاركة في مشاريع بحثية حول الفلاحة الواحية ومجال التحويل لرفع التحديات المحلية للجهة .

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائب الطاهر بن منصور

بعد الاطلاع على الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب يهمني أن اتقدم اليكم بالسؤال الكتابي التالي :

تحية طيبة وبعد

لقد سبق للجمعية المائية بواحة تنشيق بقرية بشري من معتمدية سوق الأحد ولاية قبلي و أن شرعت في إنجاز مبرد حلزوني الشكل لتبريد المياه الحارة و ذلك بتمويل من وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية . APIA لكن إنجاز المشروع تم بطريقة مخالف ة للمعايير و المواصفات المطلوبة إذ ظهرت جملة من التشققات والتصدعات على كل أجزاء المنشأة بمجرد تجربتها الأولى و لم يتم بذلك استغلالها كما هو مبرمج . مما تسبب في هدر المال والذي تطالب الوكالة باستخلاصه من جهة وتواصل معاناة الفلاحين من جهة ثانية والذين تضررت واحاتهم جراء ارتفاع درجة حرارة المياه ...

نلتمس من جنابكم التثبت من ملابسات الموضوع والتحقيق فيه .

مع الشكر. والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

<u>الموضوع</u> :بخصوص إنجاز مبرد حلزوني الشكل لتبريد المياه الحارة بواحة تنشيق بقرية بشري من معتمدية سوق الأحد ولاية قبلي

<u>المرجع</u> :مراسلتكم بتاريخ 13 فيفري 2024

وبعد جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص إنجاز مبرد حلزوني الشكل لتبريد المياه الحارة بواحة تنشيق بقرية بشري من معتمدية سوق الأحد ولاية قبلي، أتشرف بموافاتكم بالمعطيات التالية حول المشروع:

1-<u>تقديم المشروع</u> :إحداث مبرد حلزوني يتكون من أساسات ومن سواقي إسمنتية دائرية بطول1250 متر ومن وصلة في شكل سواقي إسمنتية بطول 260 متر لإيصال المياه من المبرد إلى الواحة، بقيمة استثمار 338000 د ومنح مصادق عليها بقيمة 135740 د طبقا لمقرر إسناد الامتيازات تحت عدد 00-2013-0095-ج بتاريخ 07 أوت 2013 .

2-<u>أهمية المشروع</u>: يكتسي مشروع المبرد الحلزوني أهمية بالغة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي بالجهة، حيث سينتفع منه 312 فلاحا على مساحة 60 هك وله تأثير كبير في خفض درجات الحرارة المرتفعة للمياه الجوفية الحارة (بئر ارتوازية). علما أن الوضع الحالي بدون المبرد الحلزوني لا يمكن الفلاحين في بعض الأحيان من الري خاصة في فصل الصيف بسبب درجة الحرارة المرتفعة للمياه ويتم صرف المياه في النشعيات، وهو ما يعتبر إهدارا للموارد المائية في ظل تفاقم ظاهرة التغيرات المناخية وانحباس التساقطات.

كما تجدر الإشارة إلى أن النشاط يقتصر على ري النخيل دون الزراعات الأخرى من أعلاف وخضروات نظرا لارتفاع درجة حرارة المياه .

3- .<u>تقدم الإنجاز وصرف المنح</u> :طبقا للإجراءات الواردة بالأمر عدد 427لسنة 1994 المؤرخ في 14 فيفري 1994 وكذلك طبقا لمقتضيات منشور وزير الفلاحة عدد 326 بتاريخ 30 ديسمبر 1998 تما لإذن بصرف المنح كما يلي :

✓ القسط الأول 40 عند إنجاز 10 % من قيمة الاستثمار :

- التاريخ: 24 فيفري 2014

- القيمة 53496 د،

- نسبة الإنجاز الفعلي: 17 % (إنجاز جزء من أساسات المبرد)

✓ القسط الثاني40 % عند إنجاز 60 % من قيمة الاستثمار :

- التاريخ :: 02 جانفي 2015

- القيمة 53496 :د،

- نسبة الإنجاز الفعلي: 62% (إتمام إنجاز أساسات المبرد)

✓ القسط الثالث 20% عند إتمام إنجاز عملية الاستثمار :

لم يتم صرفه حيث بينت المعاينة الميدانية المنجزة بتاريخ 08 نوفمبر 2016 وجود إخلالات فنية في 1250 متر سواقي دائرية وتمثلت أساسا في :

- استعمال معدات معوجة في الصندقة (Coffrages) وهو ما تسبب في إنجاز سواقي معوجة

- وضع المواد المستعملة من حصى ورمال على أرضية غير نظيفة وما يسببه من ضعف الإسمنت المستعمل في بناء السواقي

ومنذ ذلك التاريخ إلى حد الآن لم يدخل المبرد الحلزوني طور الاستغلال الفعلي رغم ما يكتسيه من أهمية بالنسبة للفلاحين المنضوين تحت المجمع التنمية الفلاحية .

4-<u>الإجراءات المتخذة على مستوى الجهة لمتابعة الوضعية</u> :

✓ القيام بعديد المعاينات الميدانية خلال فترات زمنية مختلفة بحضور الممثل القانوني للمجمع وإعلامه بكل النقائص المسجلة، إلا أن الهيئات التسييرية المتعاقبة لم تستجب للتوصيات الصادرة من المصالح الفنية المختصة بالمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية

✓ إعلام الممثل القانوني للمجمع كتابيا من طرف المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بقبلي بتاريخ 12 أكتوبر 2021 بحيثيات الملف والأشغال المستوجب القيام بها للتدارك وذلك على ضوء المعاينة الميدانية المنجزة بتاريخ 03 أوت 3 2021

✓ قامت مصالح المندوبية بعد المعاينة المذكورة أعلاه بإنجاز الوصلة بين المبرد والواحة وذلك على طول 260 متر بهدف المساعدة على إتمام إنجاز المبرد

✓ انعقدت جلسة فنية بتاريخ 15 أوت 2023 تحت إشراف المندوب الجهوي للتنمية الفلاحية وبحضور الهيئة الحالية للمجمع، تم خلالها حث أعضاء الهيئة على ضرورة إتمام الإنجاز والشروع في استغلال المبرد في أقرب الآجال مع دعوة المجمع إلى تقديم تقرير فني من خبير مختص للتثبت من قابلية استغلال أساسات المبرد نظرا لتقادم إنجازها وعدم استغلالها،

✓ يتمثل الإشكال الفني المطروح حاليا في القيام باختبار فني للتثبت من سلامة الأساسات وكذلك إصلاح السواقي الإسمنتية الدائرية على طول 1250 متر

✓ تعهد والي الجهة بمتابعة ملف إنجاز المبرد الحلزوني خلال الزيارة التي أداها إلى مقر الإدارة الجهوية لوكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية بتاريخ 05 جانفي 2024 حيث تطرق لملف المبرد الحلزوني المذكور واستفسر عن الوضعية الحالية للمشروع وعن سبب التأخير في اتخاذ إجراءات سحب الامتيازات وطلب مده بنسخة من الملف .

5.<u>الإجراءات المتخذة من طرف الوكالة</u> :

✓ بتاريخ 05 جانفي 2024 باشرت وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية إجراءات سحب الامتيازات من خلال توجيه استدعاء للرئيس الحالي للمجمع للحضور لدى الإدارة الجهوية للوكالة بقبلي

✓ بتاريخ 19 جانفي 2024 حضر رئيس المجمع لدى الإدارة الجهوية وتم تحرير محضر استماع مع إعلامه بضرورة التدارك في أجل ثلاثة أشهر، وأنه بخلاف ذلك سيتم توجيه مقترح سحب امتيازات إلى وزارة المالية، علما أن رئيس المجمع امتنع عن إمضاء المحضر .وتبعا لذلك تم توجيه مراسلة مضمونة الوصول بتاريخ 25 جانفي 2024 لإعلامه بحيثيات جلسة الاستماع

✓ توصلت الإدارة الجهوية للوكالة باستدعاء في شخص ممثلها القانوني للحضور لدى فرقة الأبحاث العدلية للحرس الوطني بقبلي ولسماعه كذي شبهة بتاريخ 1 فيفري2024 .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب الناصر الشنوفي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي

<u>الموضوع</u> :حول برنامج الوزارة في تعويض سد واد الكبير بالفحص

تبعا لما تقوم به وزارة الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية في البحث عن بديل لسد واد الكبير الفحص وأساسا بعث سد على واد الهوارية .أتساءل عن الإجراءات المتخذة في هذا الإطار .والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

<u>الموضوع</u>: بخصوص برنامج الوزارة في تعويض سد واد الكبير بالفحص من ولاية زغوان

<u>المرجع</u>: مراسلتكم بتاريخ 21 فيفري 2024

وبعد جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص برنامج الوزارة في تعويض سد واد الكبير بالفحص من ولاية زغوان، أتشرف بإفادتكم بما يلي :يعتبر سد الكبير بمعتمدية الفحص واحدا من أقدم السدود في تونس، حيث تم تشييده منذ سنة 1929.وقد تقلصت سعة السد بسبب الترسبات الهامة المتراكمة بالحوض، فقامت الإدارة العامة للسدود والأشغال المائية الكبرى بالوزارة والشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بدراسة، حيث تبين أنه غير ممكن، من الناحية الفنية، لأن هيكل السد لم يعد قادرا على تحمل زيادة الضغط، ولا يمكنه التعامل مع التعلية الإضافية .

وتبعا لطلب متساكني منطقة العمايم من معتمدية الفحص لإيجاد حل بديل عن سد وادي الكبير وإمكانية إنجاز بحيرة جبلية على وادي الهوارية، تم القيام بزيارة ميدانية المنطقة وادي الكبير بحضور كل من ممثلي الجهة وإطارات الإدارة العامة للسدود والأشغال المائية الكبرى والمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بزغوان، حيث تم الاطلاع على وادي الهوارية وجزء من مجرى الوادي بسافلة سد وادي الكبير

ومعاينة المواقع المقترحة لإنجاز سد على وادي الهوارية أو سد على وادي الكبير .

وتبين إثر الزيارة والمعاينة ما يلي

- بالنسبة للموقع على وادي الهوارية ، فهو ملائم لإنجاز سد جبلي على أن يتم التعمق في تحاليل الخاصيات الجيولوجية لضمان ديمومته،

- بالنسبة لإنشاء سد جديد على وادي الكبير، فرغم وجود موقع ذو خصائص طبوغرافية مناسبة، إلا أن جيولوجيا المكان معقدة وتمتاز بضفاف غير ثابتة وكثيرة التشققات والتصدعات لا تسمح بإنشاء سد، حيث أنه سبق وأن تم التنصيص بدراسة صادرة عن مكتب الدراسات Hydromamic على عدم وجود موقع مناسب يمكن من تشييد سد بديل لسد وادي الكبير .

وعلى هذا الأساس، قامت الإدارة العامة للسدود والأشغال المائية الكبرى سنة 2023 بتكليف مكتب دراسات لإنجاز دراسة سد جبلي على وادي الهوارية يتم إنجازها حاليا على مرحلتين المرحلة الأولى التي تشمل الدراسات الأولية وقد شارفت على النهاية) تم مد الإدارة بالدراسة في نسختها الوقتية، تليها المرحلة الثانية التي تتمثل في الدراسات التفصيلية ..

والسلام.

السؤال الكتابي

للنائب رشدي الرويسي

عملا بالفصلين 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم بسؤال كتابي

الموضوع:التسريع في ملف تعويض الأراضي الفلاحية سد الرميل، بوعرادة سليانة .

المصاحيب: عريضة ممضاة من الفلاحين الشبان ببوعرادة

تحية طيبة وبعد،

- متى يتم تعويض الأراضي الفلاحية سد الرميل، ضمن الملف المعروف بالتضامن "3" خاصة وأن الفلاحين الشبان طال انتظارهم لتسوية الوضعية؟ متى تتم تسوية الوضعية وغلق الملف الذي طال؟

تقبلوا سيدي فائق عبارات التقدير والاحترام .

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع :بخصوص تعويض مقاسم الفلاحين الشبان المحدثة بالمنطقة السقوية الرميل من معتمدية بوعرادة ولاية سليانة .

المرجع:مراسلتكم بتاريخ 28 مارس 2024

وبعد جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص تعويض مقاسم الفلاحين الشبان المحدثة بالمنطقة السقوية الرميل بمعتمدية بوعرادة من ولاية سليانة، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

نظرت اللجنة الجهوية لمتابعة الأراضي الدولية الفلاحية بسليانة خلال العديد من جلساتها في وضعية مقاسم الفلاحين الشبان المحدثة بالمنطقة السقوية العمومية الرميل من معتمدية بوعرادة، والتي يطالب المنتفعون بها بالخروج منها لعدم توفر موارد مائية كافية بسد الرميل تضمن تواصل ري كامل المساحات تبعا للنفاد الكلي للمخزون المائي وارتفاع نسبة الترسبات مع تأكيد المصالح الفنية المختصة على ضعف الموارد المائية الجوفية من خلال النتائج السلبية لعديد الحفريات المنجزة بالمنطقة .وقد اقترحت اللجنة الجهوية:

- تغيير صبغة المقاسم المعنية من سقوية إلى بعلية،

- إحداث مقاسم بعلية ذات جدوى للمعنيين بالتعويض خارج حدود المنطقة السقوية العمومية

وخلال جلستها عدد 74 المنعقدة بتاريخ 27 أكتوبر 2022 أبدت اللجنة الفنية الاستشارية لمتابعة الأراضي الدولية الفلاحية موافقتها على مبدأ التعويض بعد إعداد دراستي إعادة هيكلة المساحة الجملية لمقاسم الفلاحين الشبان الكائنة بالمنطقة السقوية العمومية الرميل وضيعة التضامن- 3 لإحداث مقاسم بعلية تعويضية .

وبناء عليه، تولى المركز الوطني للدراسات الفلاحية إعداد دراستي إعادة هيكلة للمساحة الجملية لمقاسم الفلاحين الشبان بالمنطقة السقوية الرميل) حوالي 198 هك وضيعة التضامن 532 3 هك في اتجاه إحداث مقاسم بعلية وتم عرضهما على أنظار اللجنة الوطنية المشتركة لإعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية خلال جلستها عدد 83بتاريخ 30 أوت 2023.

وبتاريخ 26 ديسمبر 2023 تم عرض مقترح مراجعة حدود المنطقة السقوية العمومية الرميل على أنظار اللجنة الوطنية الاستشارية للتهيئة العقارية التي وافقت على مقترح المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بسليانة لإخراج مساحة 690 هك، من ضمنها مساحة مقاسم الفلاحين الشبان من المنطقة السقوية الرميل .

وقد تم إحالة مشروع الأمر المتعلق بمراجعة حدود المنطقة السقوية بالرميل إلى مصالح رئاسة الحكومة في مناسبة أولى بتاريخ 13 فيفري 2024 وفي مناسبة ثانية تبعا للتحوير الحكومي بتاريخ 9 سبتمبر 2024، على أن يتولى المركز الوطني للدراسات الفلاحية إثر صدور الأمر إتمام الصيغة النهائية للدراسة المتعلقة بإحداث المقاسم التعويضية للمعنيين بالأمر

والسلام.

السؤال الكتابي

للنائب المختار عبد المولى

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا

الموضوع:الزيادة المفاجأة الأعلاف

سيدي الوزير المحترم،

على إثر تشكيات الفلاحين بجهة تطاوين وخاصة معتمدية رمادة وذهيبة حول الزيادة المفاجأة والمرتفعة للعلف والمقدرة ب 300 دينار للطن وهذا تزامنا مع الوضع المناخي الصعب وتحمل الفلاح أعباء ارتفاع الاسعار وسعيا للمحافظة على الثروة الحيوانية ومساندة للفلاحة والذي يعتبر القطاع مصدر عيشهم ووجودهم في المناطق الصحراوية والبعيدة والتي تعاني الجفاف الحاد .

1.ماهي الاسباب الكامنة وراء الزيادات الاخيرة والمشطة في اسعار العلف ؟

2.هل بإمكانكم سيدي المحترم النظر في امكانية إعادة دراسة الملف واتخاذ القرارات التي من ترونها مناسبة وملائمة مع مراعات الظروف الصعبة التي يمر بها الفلاح والقطاع؟

3.ماهي خطة الوزارة في تشجيع السكان على البقاء في المناطق الصحراوية البعيدة بعد تواصل الوضع المناخي الصعب وبعد غلاء الأعلاف علما وان معتمدية رمادة شهدة نزوح عديد العائلات لفقدانهم مصدر عيشهم الوحيد وهوا تربية الماشية ؟

4.هل لوزارة الفلاحة نضرة استشرافية مستقبلية تراعي المواطنين التونسيين في المناطق الحدودية مثلا ذهيبة ورمادة وتوفر لهم امتيازات خاصة باعتبارهم سكان مناطق حدودية وذات أولوية؟

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع :بخصوص الزيادة المفاجئة للأعلاف

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 21 فيفري 2024

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص الزيادة المفاجئة للأعلاف، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

اتخذت الوزارة جملة من الإجراءات لإنقاذ الثروة الحيوانية من الهلاك والاندثار بهدف المحافظة عليها وتفادي كل الانعكاسات السلبية على قطاع تربية الماشية خاصة في ظل الظروف المناخية الصعبة التي مرت بها البلاد خلال السنوات الأخيرة والطلبات المتزايدة على المواد العلفية المدعمة (شعيروسداري)، حيث تم وضع برنامج وطني لمجابهة الجفاف وحماية القطيع .وارتكزت الإجراءات التي تم اتخاذها في هذا الإطار على توفير الأعلاف بالكميات اللازمة والتخفيض في الأسعار من خلال :

-تشجيع الفلاحين للتوسع في الزراعات السقوية بالمياه المعالجة مع توفير البذور العلفية الصيفية بسعر مدعم

-السماح للخواص بتوريد الشعير وقوالب الفصة المجففة ومادة السداري والأعلاف الخشنة(قرط وتبن وسيلاج)

-إدراج بقانون المالية لسنة 2024 الإعفاء من المعاليم الديوانية والقيمة المضافة الموظفة على توريد الأعلاف الخشنة

-توزيع حصص إضافية من السداري لكل الولايات خلال الأشهر الأخيرة نظرا لتوفر كميات إضافية لدى المطاحن من هذه المادة

-التخفيض في هامش الربح لدى الموردين والصناعيين للحد من الكلفة ولضمان ديمومة القطيع

- إعداد خطة للنهوض بمنظومة الأعلاف من خلال تشريك البحث والخبراء والمهنة لاعتماد مقاربات جديدة في ظل التغيرات المناخية تشتمل العديد من المقترحات لمزيد حوكمة قطاع الأعلاف والمواد العلفية المدعمة من خلال استعمال علائق متوازنة لكل الحيوانات .

أما بخصوص الزيادات الأخيرة والمشطة في أسعار الأعلاف، فلا صحة لزيادة بـ300 د في أسعار الأعلاف بل على العكس من ذلك، ففي إطار المحافظة على مجهودات المربين والضغط على الكلفة والتقليص في أسعار المواد الاستهلاكية من منتجات الدواجن واللحوم، لم يشهد قطاع الأعلاف أخيرا أي زيادة بل شهد تراجعا في أسعار المواد الأولية الموردة وفي أسعار الأعلاف المصنعة، حيث تم التنسيق مع مصنعي الأعلاف للتخفيض في سعر الأعلاف المركبة الخاصة بالأبقار الحلوب بـ 30د /للطن بداية من 28 سبتمبر.2023 كما تدخلت الوزارة بالتشاور مع المهنة، للتخفيض طوعا خلال شهر رمضان في أسعار المواد العلفية ابتداء من تاريخ من 4 مارس 2024 إلى موفي شهر رمضان لسنة 2024 كما يلي :

- 40 دينار للطن لفيتورة الصوجا
- 24 دينار للطن للأعلاف المركزة الموجهة للدواجن
- 12 دينار للطن للأعلاف المركزة الموجهة للمجترات .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب رؤوف الفقيري

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب :أتشرف بان إليكم السؤال التالي،

الموضوع حول مشروع سد الرغاي بمعتمدية غار الدماء .

السؤال 1: ماهي الإجراءات التي ستتخذها الوزارة بخصوص التعويضات علما وانه تم حصر المساحات والعائلات المتضررة؟

السؤال 2: متى ستنطلق الأشغال؟

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع :بخصوص مشروع سد الرغاي بمعتمدية غار الدماء من ولاية جندوبة .المرجع مراسلتكم بتاريخ 30 أفريل2024

وبعد جوابا على سؤاليكم المضمنين بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص مشروع سد الرغاي بمعتمدية غار الدماء من ولاية جندوبة، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

الجواب 1: بخصوص الإجراءات التي ستتخذها الوزارة للتعويض:

✓ بالنسبة لمالكي العقارات الخاصة يتم التعاطي مع هذه الوضعيات وفق القانون عدد 53 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016المتعلق بالانتزاع من أجل المصلحة العمومية الذي ينص على ضرورة تحديد القيمة الشرائية للعقارات من قبل الإدارة العامة للاختبارات بوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية ثم عرض الملف على أنظار لجنة الاستقصاء والمصالحة بولاية جندوبة يرأسها قاض من الصنف العدلي التي تتكفل بدرس الملف وعرض القيمة على أصحاب الحقوق والتقصي على الحالة الاستحقاقية للعقارات

ويتم إثر ذلك إبرام عقود معاوضة نقدية أو عينية بالنسبة للحالات الرضائية والإذن بانتزاع العقارات التي رفض أصحابها القيمة المعروضة عليهم أو لعدم تحديد هوية المستحقين الحقيقين وتأمين قيمة جبر الضرر بالخزينة العامة للبلاد التونسية إلى حين صدور اذن قضائي بالخلاص .

✓ بالنسبة لشاغلي العقارات الدولية :يتم خلاصهم نقدا عن الإحداثات السطحية (مساكن ومغروسات) دون سواها مع تمكينهم من عقارات بديلة تابعة للدولة ضمن الرصيد المتوفر لمواصلة أنشطتهم الفلاحية بمقتضى محاضر تحويز وقتية أو عقود كراء حسب الحالة من قبل مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية .

الجواب 2: بخصوص آجال انطلاق الأشغال:

يتم إعلان طلب العروض لاختيار المقاولات المكلفة بإنجاز السد بتاريخ 12 ماي 2024 حيث أفرز إلى نتيجة غير مثمرة بسبب ضعف المشاركة وسيقع الإعلان عن طلب العروض للمرة الثانية كما حدد آخر أجل لتقديم العروض 03 ديسمبر 2024 ومن المؤمل الانطلاق في الأشغال غرة مارس 2025 بعد استيفاء الإجراءات والتراتيب المتعلقة بالتعاقد . **والسلام .**

السؤال الكتابي

للنائب رمزي الشتوي

الموضوع :حول المجامع المائية بولاية توزر .

المرجع :الفصل 114 و 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب .

تحية طيبة، سيدي الوزير تبعا لإجابتكم حول سؤالي الكتابي المؤرخ في 26 جويلية2023 ، يؤسفني إعلامكم أنه وقعت مغالطة سيادتكم فيما يتعلق بتجديد هياكل المجامع المائية حيث ورد بالإجابة المذكورة أن نسبة تجديد المجامع بلغت 72% ومن خلال عملنا الرقابي واطلاعنا على مشاغل المواطن وما بلغنا يتبين أن التجديد على المستوى القانوني قد تم ولكن على مستوى الواقع لم يكن فعليا حيث أن عددا لا بأس به من أعضاء الجمعيات لا تتوفر فيهم

الشروط القانونية للتواجد في هذه الجمعيات باعتبارهم لا يمتلكون مستغلات فلاحية وقد أصبحوا يتمعشون من الموارد المائية مما أثار حفيظة عديد الفلاحيين، ويمكن في هذا المجال مدكم بمثال على ذلك جمعية" الربط "حيث أنه تم إيداع ترشحات بعض الأعضاء خارج الآجال القانونية وقد تم توثيق ذلك من قبل المواطنين بواسطة عدل منفذ إلا أن جل هؤلاء المترشحين هم من مسيري المجمع حاليا .

من جهة أخرى نسجّل عجز المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية على تطبيق توزيع حصص الدورات المائية بين مختلف مجامع التنمية الفلاحية بطريقة عادلة، وهي غير قادرة على أن تُلزم المجامع بالحصة الممنوحة لها حيث تعمد هذه الأخيرة على تغييرها دون أن تكون هناك رقابة من قبل هياكل الدولة .

سيدي الوزير انكم تؤمنون بالعمل التشاركي وعلى هذا الأساس الرجاء التدخل قصد تحسين أداء المرفق العام بالمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بتوزر وتحسين الخطة الاتصالية مع المواطنين .كما أدعوا سيادتكم لاتخاذ الإجراءات الحازمة فيما يتعلق بكل من تثبت إدانته في اهدار الثروة المائية في ظل الشح المائي والتغييرات المناخية التي تشهدها بلادنا وكل من ساهم في المصادقة على قائمات للجمعيات المائية غير مستوفاة للشروط القانونية.

وتبعا لما سبق نرجو منكم مدنا بقائمة الهيئات القديمة والجديدة للمجامع المائية ونسخ من محاضر الجلسات الانتخابية ومدى توفّر الشروط القانونية في كل الجوانب لكل مجمع .

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المانية والصيد البحري

الموضوع :بخصوص المجامع المائية بولاية توزر

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 30 أفريل2024

وبعد جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص المجامع المائية بولاية توزر أتشرف بإفادتكم بما يلي :

ينص الفصل 38 من الأمر عدد 1819 لسنة 1999 المؤرخ في 23 أوت 1999 والمتعلق بالمصادقة على النظام الأساسي النموذجي لمجامع التنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري على أن مجمع التنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري يخضع إلى إشراف الوالي الذي يبلغ توصياته وملاحظاته المحتملة إلى رئيس مجلس الإدارة، والذي يتعين عليه بدوره إعلام أقرب جلسة عامة بتلك التوصيات والملاحظات:

وتجدر الإشارة إلى أن الباب السابع المراقبة والنزاعات من الأمر عدد 1819 لسنة 1999 المشار إليه أعلاه يضبط كيفية ممارسة المراقبة وآلياتها حيث تعهد المراقبة الإدارية لوالي الجهة كما تتولى المصالح الجهوية للمالية تأمين المراقبة المالية بالنسبة للمجامع المستفيدة من إعانات الدولة أو من الجماعات المحلية أو من هيئات عمومية أو من الخارج .كما يتعين على المجمع أن يستدعي من ينوب عن الوالي *بصفة* ملاحظ .

وبالإضافة إلى ذلك، فإن نتائج المراقبة التي ينظمها الفصل 39 من الأمر عدد 1819 لسنة 1999 المشار إليه أعلاه تسند جميع الصلاحيات إلى الوالي باعتبار أن الإشراف الإداري على المجامع يرجع إلى الولاة وبالنظر إلى أن الجلسات العامة تتم تحت إشراف المعتمدين .

أما بخصوص موافاتكم بالقوائم النهائية لأعضاء مجالس الإدارة لمجامع التنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري، فإنها متوفرة في صيغها المحينة على مستوى الولايات.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب رياض بلال

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي .

الموضوع بخصوص توسيع وإعادة تهيئة ميناء الصيد البحري بطبلبة ولاية المنستير .

تحية طيبة،

في إطار الدفع بعجلة الاقتصاد بطبلبة ولاية المنستير تمت برمجة انطلاق أشغال توسيع وإعادة تهيئة ميناء الصيد البحري في 12 سبتمبر 2017 وقدرت كلفته بحوالي 53 مليون دينار وذلك لجعله يستجيب لمتطلبات المهنة ويتماشى مع حجم الاستثمارات، وقد قدرت فترة الأشغال بـ 42 شهرا ابتداء من تاريخ برمجته إلا انه وإلى غاية اليوم 8 ماي 2024 لم يكتمل المشروع مع العلم وأنه في ميزانية الدولة لسنة 2024 تمت إضافة مبلغ 72 مليون دينار كلفة المشروع .

الرجاء مدنا بتوضيحات فيما يخص الميزانية المرصودة للمشروع وماهو مآله؟

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المانية والصيد البحري

الموضوع :بخصوص أشغال ميناء الصيد البحري بطبلبة من ولاية المنستير

.**المرجع**: مراسلتكم بتاريخ 09 ماي 2024

المصاحيب :جدول وجذاذة مشروع .

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص مآل أشغال توسعة وإعادة تهيئة ميناء الصيد البحري بطبلبة من ولاية المنستير والميزانية المرصودة في، الغرض، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

في إطار تدعيم وتهيئة موانئ الصيد البحري وتماشيا مع ما جاء في المخطط المديري للبنية الأساسية المينائية، قامت الإدارة العامة للصيد البحري وتربية الأسماك بالإعلان عن ملف طلب عروض خاص بإنجاز أشغال توسعة وتهيئة ميناء الصيد البحري بطبلبة بتاريخ 05 مارس 2017 وتتمثل هذه الأشغال في إصلاح الأرصفة والحوض القديم مع إضافة حوض مينائي جديد مجهز بمنشآت إرساء وحوض جديد لرفع السفن مع تهيئة أرضية جديدة على مساحة حوالي14 هك وتكفل بإنجاز هذه الصفقة مقاولة الأشغال ودراسة المشاريع (ETEP) بميزانية تقدر بـ 52.906 مليون دينار في البداية ثم 63.853 مليون دينار بعد مراجعة الأسعار .

وتجدر الإشارة إلى أن المشروع تعرض إلى العديد من العراقيل تسببت في تأخير أجال تنفيذ الأشغال بالميناء، وتجدون ضمن المصاحيب جدولا يحوصل أهم الإشكاليات المعترضة والإجراءات التي تم اتخاذها حتى يتسنى استكمال المشروع في أحسن الآجال . **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائب صابر الجلاصي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية :

1- ماهي سياسة وزارتكم المتبعة لإنقاذ المجامع المائية وعدم حرمان المواطنين من الماء تماشيا وتوجهات السيد رئيس الجمهورية؟

2- متى يتم إعادة هيكلة ما تبقى من الجمعيات المائية التي تعاني من صعوبات وفساد مالي وسوء تصرف إداري ومتى تتم جدولة ديونها بطريقة تتماشى والوضع الاجتماعي للمواطن؟

3- متى يقع النظر في وضعية للمجمعات المائية بالمرناقية وبرج العامري خاصة أمام الانقطاع الدائم للماء الصالح للشراب الذي يصل إلى حدود شهر من طرف الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه؟

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع: بخصوص المجامع المائية .

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 5 مارس 2024

وبعد جوابا على أسئلتكم المضمنة بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص المجامع المائية، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

الجواب1 : في إطار العمل على تحسين أداء المجامع المائية، تقوم مصالح وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري على المستوى المركزي والجهوي بتأطيرها وتكوين أعضائها ومستخدميها وذلك بالتنسيق مع السلط الجهوية والمحلية إلا أنه وبالرغم من المجهودات المبذولة من طرف جميع المتدخلين يبقى أداء المجامع المائية دون المأمول وذلك للأسباب التالية :

- تنامي الربط العشوائي

- التلدد في خلاص معاليم الماء وارتفاع المديونية

- محدودية التطوع وتداعياته السلبية على أداء المجامع،

- غياب الرقابة المالية

لذا تم وضع خطة تتمثل في :

* إحالة منظومات الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي تدريجيا إلى الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه وذلك بعد إعادة تهيئتها مع توفير الدعم المادي واللوجستي للشركة حتى تتمكن من تحمل أعباء التصرف واستغلال المنظومات المائية بالوسط الريفي،

* بخصوص المناطق السقوية العمومية يتم حاليا دراسة إمكانية إيجاد حلول بديلة للمجامع بما في ذلك عن طريق منشآت عمومية .

* إدخال مزيد من الحرفية في التصرف على مستوى المجامع وإخضاعها إلى القانون العام عوضا عن القانون الخاص بعد مراجعة قانونها الأساسي .

الجواب 2 : بخصوص المديونية، فقد تم إصدار مناشير في الغرض أهمها المنشور عدد 57 المؤرخ في 27 مارس 2015 والمنشور عدد 37 بتاريخ 22 مارس 2021 المتعلق بضرورة تطبيق النصوص القانونية والترتيبية المتعلقة بحماية الملك العمومي للمياه لتفادي تفاقم المديونية .وقد نصت هذه المناشير على :

- جدولة مديونية مياه الري والخلاص المسبق لمعاليم الماء

- إلغاء التعريفة التفاضلية المعتمدة في مجال الري

- تغطية مصاريف الاستغلال والصيانة الصغرى على مدى 5 سنوات بصفة تدريجية

- تغطية تكاليف الطاقة بالنسبة للمناطق السقوية المروية بالمياه المعالجة .

كما تم القيام بدراسة استراتيجية تتعلق بالسياسة السعرية لمياه الري تتضمن كيفية احتساب تسعيرة تغطي مصاريف الاستغلال والصيانة الصغرى .

الجواب:2 بخصوص الجمعيات المائية بالمرناقية وبرج العامري، فإن المنتفعين بمياه الشرب يتزودون بصفة عادية، غير أن انقطاع الماء بمجمع التنمية الفلاحية ببرج الخلصي - الشراقة ناتج عن عدم إيفاء المجمع بالتزاماته بخلاص مستحقات الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه، حيث تم رفع العداد الرئيسي من طرف الشركة المعنية . وعلى إثر القيام بزيارة ميدانية مشتركة بين مصالح المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بمنوبة ومعتمدية برج العامري تم الاتصال برئيس المجمع الذي قام بخلاص جزء من الدين وجدولة البقية وبالتالي تم إرجاع الماء الصالح للشرب للمجمع.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب صالح السالمي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب اتشرف بان أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي .

الموضوع :حول تجهيز الأبار العميقة المنجزة بالدائرة جلمة، سبالة أولاد عسكر .

تشهد جلمة، سبالة أولاد عسكر أزمة حقيقية في التزود بالماء الصالح للشراب والحال أنها منطقة تتميز بوفرة المياه كما وكيفا وهي المزوّد للولايات المجاورة وحيث تتمركز أربع شركات لتعليب المياه، ولحلحلة هذا الإشكال أدعو وزارة الفلاحة التدخل العاجل لتجهيز الآبار العميقة بالجهة وتمكين الأهالي من رخص التنقيب على المياه دعما لمجهودات الدولة وحدا من ظاهرة الحفر العشوائي وتمكين المواطنين من حق الماء الصالح للشراب .

مع الشكر لتفهم الوضعية.

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع :بخصوص تجهيز واستغلال الآبار غير المستغلة بولاية سيدي بوزيد

المرجع مراسلتكم بتاريخ 4 جوان 2024.

وبعد جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص تجهيز واستغلال الآبار غير المستغلة بولاية سيدي بوزيد، أتشرف بإفادتكم أنه توجد عدد 02 آبار منجزة وغير مستغلة بمعتمدية جلمة وعدد 05 آبار بمعتمدية السبالة أولاد عسكر، وهي مبرمجة ضمن مشاريع لإحداث منظومات مائية للشرب .

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تمت دراسة منظومات الخشوم من معتمدية السبالة والحمامة باطن الغزال من معتمدية جلمة، وتم برمجة تجهيزها وقتيا واستغلالها عبر مزود صهاريج للري التكميلي ضمن برنامج ميزانية سنة2025 .

أما بالنسبة لبقية الآبار، فقد تم برمجتها وتوفير التجهيزات اللازمة وهي في انتظار كهربتها باعتبار تسجيل بعض الاعتراضات على مسار الربط الكهربائي تم فضها لاحقا والتوصل بتراخيص والتزامات بعدم التعرض للأشغال بالنسبة لبئر البريج والشطايطية من معتمدية السبالة .

والسلام.

السؤال الكتابي

للنائب طارق مهدي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم بالأسئلة الكتابية التالية:

الموضوع :مشكلة بحارة سيدي منصور .

1. متى يتم تسوية وثائق المراكب الغير مطابقة لمقاسات المركب ؟

2. متى يتم تمكين المراكب التي لا تحمل هوية من رخص الصيد القانونية؟

3. هل يمكن إعطاء أجال لمدة قصيرة في الصيد لحين تسوية هذه الوضعيات لأنهم يمرون بأزمة خانقة في توفير متطلبات الحياة لأسرهم، والتركيز على أن تقوم الإدارات المعنية بمهامها مع العلم أنّ الأخوة البحارة ملتزمون، بإزالة معدات الصيد بالكيس وأنّ عددا منهم قد باشرو بأعمال الإزالة وبإمضاء التزام في احترام قانون الصيد البحري عند تحصلهم على أوراق السفن ورخص الصيد؟

4. متى يتم تسوية وضعية المراكب المحجوزة في محاضر الصيد؟

5. ماهي الإجراءات المعتمدة للاتفاق مع وزارة الإشراف على بديل قانوني للصيد والمعدات اللازمة؟

6. متى يتم تفعيل إدارة ميناء سيدي منصور للقيام بدورها في تسيير الميناء وتسهيل الخدمات المسداة للبحارة؟

7. ماهي التدابير القانونية لبعث شركات أهلية في تربية الأسماك في سيدي منصور والسواحل المشابهة للمساهمة في توفير موارد رزق جديدة في مجال الصيد البحري في المياه القصيرة؟

8. هل توجد اتفاقية تعاون مع الاتحاد الأوروبي دول "حوض البحر الابيض" المتوسط "لدعم بحارة خليج قابس من حدود الشابة إلى بحيرة البيبان مكان تفريخ أغلب أسماك المتوسط LA Pépinière de la S "Méditerranée ؟

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع بخصوص مشكلة بحارة منطقة سيدي منصور بولاية صفاقس

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 27 فيفري 2024

وبعد، جوابا على أسئلتكم المضمنة بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص مشكلة بحارة سيدي منصور من ولاية صفاقس أتشرف بإفادتكم بما يلي :

الجواب 1 بخصوص تسوية وثائق المراكب غير المطابقة المقاسات المركب

المراكب التي تبين عدم تطابق مقاساتها مع ما هو مدون بإجازاتها هي مراكب :

- تم صنعها في إطار التعويض خلافا للمواصفات التي تمت الموافقة عليها بترخيص الصنع من طرف اللجنة الاستشارية بناءا على المطلب الذي تقدم به صاحب المركب في الغرض

- قام أصحابها بإدخال تحويرات عليها دون الحصول على ترخيص مسبق من السلطة المختصة .

وبناء على عدم تطابق المواصفات الفنية للمركب عند معاينته مع إجازة المركب يتم تطبيق ما جاء بدليل الإجراءات عدد 212 لسنة 2017والقاضي بتحرير محضر في الغرض وتسليم المركب إلى مصالح الصيد البحري التي تقوم برفعه على اليابسة ولا يمكن تسوية وضعية هذه المراكب نظرا لمخالفة مجهزيها للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل

الجواب 2 بخصوص تمكين المراكب التي لا تحمل هوية من رخص الصيد القانونية :

لا مجال لتمكين مراكب مجهولة الهوية من رخص صيد باعتبار أنها صنعت بصفة غير قانونية

الجواب 3 بخصوص تسوية وضعيات البحارة الممارسين لنشاط الصيد بالكيس:

يعتبر الصيد بالكيس جريمة من جرائم الصيد البحري لما له من تأثير كارثي على البيئة البحرية والمخزونات السمكية، ومن غير المنطقي السماح بمثل هذه الممارسات التي من شأنها الإضرار بالثروة السمكية من جهة والمس من سمعة تونس دوليا من جهة أخرى باعتبار أن الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه محرم دوليا ومن شأنه أن يؤدي إلى إيقاف تصدير منتجات تونس من الصيد البحري في صورة عدم التصدي له وإبراز المجهودات المبذولة في الغرض وعليه فلا مجال للسماح به ولو جزئيا .

بالنسبة للمجهزين الراغبين في التخلي عن هذا النشاط غير القانوني والذين تتمتع مراكبهم بوثائق رسمية وسارية المفعول، فيتعين عليهم تفكيك المعدات المحجرة وتسليمها إلى المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية الراجعين لها بالنظر والانخراط في المنظومة القانونية للصيد البحري والتي تمنحهم إمكانية الحصول على امتيازات الدولة الممنوحة لمهني القطاع، ولا يمكن أن يسري هذا الإجراء على السفن غير الحاملة لوثائق سارية المفعول .

الجواب4 بخصوص تسوية وضعية المراكب المحجوزة في محاضر الصيد

تبعا لتحرير محضر ضد المراكب التي تقوم بممارسة انشطة محجرة من قبل إحدى السلط المنصوص عليها بالفصل 27 من القانون عدد 13 لسنة 1994 يتم تسليط العقوبة المقابلة للجريمة المقترفة طبقا لما جاء بهذا القانون وبنصوصه التطبيقية .وفي صورة ارتكاب جريمة الصيد بالكيس المحجر يتم حجز المركب مدة شهرين ورفعه على اليابسة ما لم تتزامن هذه الجريمة مع جريمة صيد أخري من شأنها أن تضيف عقوبات أخرى للعقوبة الأصلية .وقبل إنزال المركب تتم معاينته ويخلى سبيله في حال تطابقت مواصفاته مع المعطيات المدونة بالإجازة، وفي خلاف ذلك يتم تطبيق ما جاء بدليل الإجراءات عدد 212 لسنة 2017 المشار إليه أعلاه .

الجواب 5 بخصوص الإجراءات المعتمدة للاتفاق مع وزارة الإشراف على بديل قانوني للصيد والمعدات اللازمة

ليس هنالك بديل عن الصيد طبقا للقوانين والإجراءات المعمول بها في الغرض

الجواب 6 بخصوص تفعيل إدارة ميناء سيدي منصور :

تم تسلم ميناء سيدي منصور بصفة نهائية في بداية السنة الجارية ويتم حاليا إسداء بعض الخدمات بالميناء على أن يتم إسداء كامل الخدمات بعد استكمال إجراءات انتداب أعوان من قبل وكالة الموانئ وتكوينهم في الغرض .

الجواب7 بخصوص التدابير القانونية لبعث شركات أهلية في تربية الأسماك في سيدي منصور والسواحل المشابهة

إن بعث الشركات الأهلية هو من مشمولات وزارة التشغيل والتكوين المهني) كتابة الدولة للشركات الأهلية(، غير أنه يمكن توجيه البحارة الراغبين في التجمع في إطار شركات أهلية إلى الأنشطة التي يمكن القيام بها في مجال الصيد البحري والأنشطة المرتبطة به .

الجواب 8: بخصوص وجود اتفاقية تعاون مع الاتحاد الأوروبي دول حوض البحر الأبيض المتوسط لدعم بخارة خليج قابس من حدود الشابة إلى بحيرة البيبان مكان تفريخ أغلب أسماك المتوسط . La pépinière de la Mediterranée

بحكم انتماء تونس إلى عدد من المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية فإنها تقوم من خلال مصالحها المختصة بالتنسيق مع هذه الهياكل للاستغلال الأمثل والمشترك للثروات البحرية عموما مثلما هو الحال بالنسبة للهيئة العامة لمصائد الأسماك بالمتوسط أو المنظمة الدولية لصون التنيات، وهو ما يفتح أبواب التعاون المشترك بين تونس والدول المنضوية تحت هذه الهياكل .

وتوجد العديد من مشاريع التعاون الدولي في قطاع الصيد البحري تعنى بمساعدة البحارة الأكثر تضررا في قطاع الصيد البحري من جـراء تناقص الموارد السمكية .وتهدف هذه البرامج إلى تنمية مواردهم وتنويعها واستدامة الموارد السمكية وتحسين جودة المنتجات بما يعـود بالنفـع على هذه الفئات الهشة .وعلى سبيل الذكر يوجد مشـروع نيمو القنطرة Nemo Kantara ومشـروع جيمايزا Gemaisa و مشـروع ديفلوك Devlok .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب عبد السلام الدحماني

الموضوع :اسئلة كتابية حول الوضع الفلاحي والموارد المائية بمطماطة الجديدة من ولاية قابس.

تحية طيبة وبعد،

عملا بالفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية والفصل 129من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب يهمني ان اتوجه الى جنابكم بالأسئلة التالية :

1.متى سيتم استغلال البئر السقوية التدعيمية العميقة الزراوة 2من معتمدية مطماطة الجديدة والتي انتهت اشغالها واستلامها بتاريخ 13جانفي2021 ؟

2.بعد حفر بئر بقوة تدفق من 10 الى 15 لتر في الثانية في منطقة الزراوة 2 لماذا تم الاستغناء عنه والحال انه يمكن استغلاله من بعض الفلاحين المجاورين للبئر أو دعم شبكة الماء الصالح للشراب؟.

3. ما سبب اتلاف البئر الرسمية الأولى من قبل المقاولة المكلفة بالصيانة والتي بلغت نسبة التدفق فيها أكثر من 30 لتر في الثانية (و (التي كانت توفر كميات المياه اللازمة لمنطقة الزراوة وبني عيسى والدويويرة وتضخ الكميات الزائدة بمحطة التحلية لتتمتع بها باقي مناطق مطماطة) ليتم اللجوء الي بئر قديمة بمنطقة بني عيسى بقوة تدفق أقل من 5 لتر في الثانية واستكمال الحاجيات المنقوصة من الماء من قبل محطة التحلية بمطماطة الجديدة؟

4.في سنة 2021 تم حفر بئر تابعة للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه على مستوى واد جير بمعتمدية مطماطة لتدعيم شبكة الماء الصالح للشراب و الذي كانت قوة تدفقه في اول معاينة لا تتجاوز 3لتر في الثانية و بالتالي غياب الجدوى ورغم ذلك تم استكمال باقي أشغال التهيئة و الكهربة و تبلغ نسبة تدفقه الحالي 1.5 لتر في الثانية .. الا يعتبر ذلك هدرا للمال العام الذي يتطلب المساءلة؟ وماهي الاجراءات التي ستعتمدها وزارتكم لمتابعة هذا الموضوع بعد التثبت من صحته وخاصة فيما يتعلق بوجود دراسات فنية سبقت عملية الحفر؟

5.هل ان البئر الذي يتم حفره بمنطقة الدويويرة و البئر الذي يتم حفره بمنطقة بني زلطن تم بالاستناد الى الدراسات الفنية لمعرفة وجود الماء من عدمه؟ مقصد هذا السؤال معرفة مدى صحة الادعاء بان عملية الحفر تتم لمجرد قرب المولد الكهربائي (الدويويرة) ولوجود متبرع لقطعة الأرض (بني زلطن)

6.في إطار متابعة مصالحكم لمسالة حفر الابار بمنطقة زراوة من معتمدية مطماطة كم عدد التراخيص المسندة لحفر الابار؟

7.كم عدد تراخيص الابار التي اسندت لمشروع الهداية الفلاحية بالزراوة وكم عدد الابار التي تم حفرها فعليا في اطار هذا المشروع؟

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع بخصوص الوضع الفلاحي والموارد المائية بمطماطة الجديدة من ولاية قابس

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 29 فيفري 2024

وبعد جوابا على أسئلتكم المضمنة بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص الوضع الفلاحي والموارد المائية بمطماطة الجديدة من ولاية قابس أتشرف بإفادتكم بما يلي :

الجواب 1: بخصوص استغلال البئر التدعيمية العميقة الزراوة 2

في إطار برنامج إحداث آبار الاستغلال لسنة 2019 ، قامت المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بقابس بإحداث البئر التدعيمية الزراوة 2 على عمق300 م بعد أن تم تحديد مكان الحفر حسب ما تطلبه الضرورة الفنية . وقد أسفرت عملية الحفر عن نتائج طيبة بقوة دفق بـ21 ل /ث ودرجة ملوحة مقبولة بـ3 غ/ ل .

أما بالنسبة لاستغلال هذه البئر، فقد تم برمجة دراسة منطقة سقوية حول البئر خلال سنة 2024 وسيتم برمجة الأشغال بعد الانتهاء من الدراسة .

الجواب 2: بخصوص استغلال بئر عميقة بمنطقة الزراوة 2

تم الاستغناء عن البئر التي تم حفرها في المرحلة الأولى لإحداث البئر التدعيمية الزراوة 2 سنة 2020 نتيجة الصعوبات التي تعرضت لها المقاولة المكلفة بالحفر .حيث تعطلت عملية الحفر نتيجة سقوط فأس الحفر على مستوى عمق180 م وعدم التمكن من إخراجه، فتم تغيير موقع البئر إلى الموقع الحالي الذي انتهت به الأشغال وتم قبولها في 12جانفي2021 .

وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم استكشاف كامل الطبقة الجيولوجية والهيدروجيولوجية المعنية بالاستغلال بالبئر التي تعطل حفرها ، كما أنه لم يتم اكساء البئر بعد التخلي عنها .ونظرا إلى أنه لا يمكن تجهيز البئر واستغلالها من طرف بعض الفلاحين المجاورين أو في دعم شبكة الماء الصالح للشرب بالجهة، فإنه قد وقع التوجه نحو استغلال هذه البئر كبئر مراقبة للمائدة المائية الحامة - شانشو نظرا لعدم وجود آبار مراقبة بالمنطقة .

الجواب :3: بخصوص اتلاف بئر الزراوة 1 التابعة للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه من قبل مقاولة مكلفة بالصيانة :

أحدثت هذه البئر سنة 2002 على عمق 215 م بقوة دفق 30 ل ث ودرجة ملوحة 2.7 غال ولم يتم اتلافها، وهي مستغلة حاليا في ري المنطقة السقوية العمومية الزراوة 1 المحدثة بالأمر عدد 1280 لسنة 2004المؤرخ في 31 ماي 2004 على مساحة 103 هك لفائدة 27 منخرط بنسبة استغلال في حدود95% ، وهي تحت تصرف مجمع التنمية الفلاحية بالزراوة .كما تجدر الإشارة إلى أنه لا يتم تزويد منخرطي الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بمناطق الزراوة، بني عيسى والدويويرة من هذه البئر .

الجواب :4: بخصوص البئر التابعة للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بمنطقة واد جير2:

أنجزت الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه في سنة 2021 بئرا عميقة بعمق200 م على مستوى واد الجير بمعتمدية مطماطة حيث كانت طاقة دفق البئر تساوي 8 ل / ث وتعتبر مقبولة باعتبار الطبقة الجيولوجية المستغلة بالمنطقة وتبلغ درجة ملوحتها 3 غ/ل .

أما بخصوص الدراسات الفنية السابقة لعملية الحفر، فإن الموارد المائية بمنطقة مطماطة الجديدة تنقسم إلى عدة موائد على أعماق مختلفة تتراوح بين 200 و 600 م حيث أن المائدة المائية المتواجدة على عمق 200 م ذات موارد متوسطة وتتراوح بين 10 و 20ل/ث .

الجواب 5: بخصوص البئرين بمنطقتي الدويوورة وبني زلطن :

بالنسبة إلى الاستناد إلى دراسات فنية المعرفة وجود الماء من عدمه، فإن تركيز آبار الاستغلال يعتمد على المعطيات الجيولوجية والهيدروجيولوجية وعلى نتائج الآبار المنجزة بالجهة والتي تستغل نفس المائدة المستهدفة وهي مائدة الحامة - شانشو .كما أن معايير وأسس اختيار موقع البئر يكون بالتنسيق مع السلط المحلية بعد التثبت من الخصائص الفنية .مع الإشارة إلى أن بئر الدويوورة 2 على عمق350 م يأتي في برنامج آبار الاستغلال لسنة 2019 وقد بلغت نسبة تقدم الأشغال 45%

أما بالنسبة إلى بئر التغذية الاصطناعية بني زلطن، فإن هذه المنطقة تنتمي الى السلسة الجبلية الظاهر مطماطة التي تتميز بموائد مائية جوفية قليلة العمق تتمركز أساسا في طبقة جيولوجية كلسية تنتمي إلى عصر التيرونيان وتسمى Inderflow de Matmata حيث أنها تمثل مصدرا مهما لتغذية الموائد المائية .ولضمان حسن استغلال وتوظيف الموارد المائية السطحية، قامت المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بقابس في إطار مشروع التنمية الفلاحية المندمجة ، 2 بإحداث بئر تغذية للموارد المائية الجوفية التي تعاني من تدني كبير للمنسوب المائي نظرا لمحدودية الموارد بالجهة وتواتر فترات الجفاف وذلك من خلال تركيز هذه البئر بسد جبلي للتغذية بوادي زلطن على عمق120 م .

كما تجدر الاشارة الى أن الموائد المائية بجهة بني زلطن تعاني من انحدار كبير للمنسوب المائي نتيجة تتالي سنوات الجفاف وغياب الأمطار .

الجواب 6 بخصوص عدد التراخيص المسندة لحفر الآبار بمنطقة زراوة

تم خلال العشر (10) سنوات الأخيرة اسناد سبعة (7) قرارات بحث وتنقيب عن المياه الجوفية يفوق عمقها 50 مترا بمنطقة زراوة من معتمدية مطماطة الجديدة .

الجواب 7: بخصوص عدد التراخيص المسندة لحفر الآبار في إطار مشروع الهداية الفلاحية :

تم إسناد شركة الهداية الفلاحية ترخيصا واحدا تحت عدد 2020/636لحفر بئر يفوق عمقها50 م، قصد استغلال قطعة أرض بيضاء محاذية لموقع المشروع، وهي حاليا في طور الاستغلال.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المشروع الذي تم بعثه منذ سنة 2015 يمسح أكثر من 300 هك مشجر بالكامل ومسيج من جميع الجهات . كما تجدر الاشارة الى أن الشركة لم تتقدم بأي طلب قصد حفر آبار عميقة باعتبارها تستغل حاليا عدة آبار.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب على زغدود

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية :

الموضوع :سؤال كتابي حول مشروع مركّب اللحوم الحمراء بمعتمدية بنقردان .

السيد الوزير رغم انتهاء أعمال التجهيز والتشييد لمركب اللحوم الحمراء بمعتمدية بنقردان إلا أنّه إلى الأن لم يتم تشغيله والذي نأمل من خلاله المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي وتربية الماشية بالجهة والمساهمة في توفير فرص شغل للسكان المحليين .

سيدي الوزير متى سيتم تشغيل واستغلال مركّب اللحوم الحمراء بمعتمدية بنقردان؟

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع: بخصوص أسباب تأخر استغلال مركب اللحوم الحمراء ببنقردان

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 29 أفريل 2024

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص أسباب تأخر استغلال مركب اللحوم الحمراء ببنقردان، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

تقرر إحداث مركب اللحوم الحمراء ببنقردان على إثر زيارة السيد رئيس الحكومة إلى ولاية مدنين بتاريخ 7 مارس 2017 وباعتبار أن مشروع التنمية الزراعية والرعوية والمنظمات المصاحبة بولاية مدنين يهدف إلى النهوض بمنظومات الإنتاج، ولا سيما اللحوم الحمراء، فقد تم إدراج إنجاز مركب اللحوم الحمراء بين قردان ضمن هذا المشروع بما في ذلك الدراسات الفنية والاقتصادية بكلفة جملية قدرها 10.7 مليون دينار، حيث تم الانطلاق في الأشغال بتاريخ 26 أفريل 2021 وتم تسليمها الوقتي بتاريخ 13 أكتوبر 2023 .

أما فيما يخص عملية الاستغلال والتصرف في مركب اللحوم الحمراء، والتي هي من مشمولات بلدية بنقردان باعتبارها صاحبة المنشاة فقد قامت المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بمدنين وبالتنسيق مع الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والخاص بمرافقة البلدية لإعداد ونشر طلب عروض لاختيار مستلزم يتولى التصرف في المركب .وقد تم نشر طلب العروض في مناسبتين الأولى بتاريخ 07 أكتوبر 2022 والثانية بتاريخ 05 جويلية 2023 غير أن طلب العروض لم يكن مثمرا في المناسبتين .

وعلى إثر ذلك اقترحت بلدية بنقردان إسناد عملية التصرف في المركب عن طريق التفاوض المباشر الى شركة اللحوم التي عبرت عن رغبتها في ذلك على إثر قيام رئيسها المدير العام بزيارة ميدانية للمركب .

وقد تم عرض هذا المقترح على لجنة مراقبة ومتابعة عقود اللزمات والشراكة بالهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بتاريخ 18 أفريل 2024 والتي أذنت لبلدية بنقردان بالانطلاق في عملية التفاوض المباشر مع شركة اللحوم وتقديم مقترح لعقد اللزمة إلى اللجنة.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب عماد الدين سديري

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

اعتبارا لشساعة منطقة التدخل بمعتمدية نبر مرجع نظر الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه، نطلب منكم توفير وسيلة نقل للعامل بالمضخة حتى يتسنى له التنقل والتدخل بكل يسر من أجل تأمين عمليّة توزيع المياه وبصفة منتظمة .

السؤال :متى تُوفّر الوزارة الإمكانيات اللوجستية الضرورية لتذليل الصعوبات الحاصلة في علاقة بتسهيل أداء العاملين صلب الشركة من أجل توفير الماء الصالح للشرب لمتساكني الجهة؟

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع :بخصوص توفير وسيلة نقل للعامل بالمضخة التابعة للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بمعتمدية نبر من ولاية الكاف .

المرجع مراسلتكم بتاريخ 29 أفريل 2024

وبعد جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص توفير وسيلة نقل للعامل بالمضخة التابعة للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بمعتمدية نبر من ولاية الكاف، أتشرف بإفادتكم أن الشركة، وفي إطار حرصها على مزيد تحسين ظروف العمل بالجهة، تولت تدعيم وسائل النقل لإقليمها بالكاف من خلال تجديد أربع (4) سيارات وإضافة سيارة جديدة للأسطول المتكون من 18 سيارة .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمد ضو

الموضوع :سؤال كتابي

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي :

-متى سيتم رفع التحجير عن حفر الآبار بمعتمديتي مدنين الجنوبية وسيدي مخلوف؟

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير .

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع :بخصوص رفع التحجير عن حفر الآبار المائية بمعتمديتي مدنين الجنوبية وسيدي مخلوف .

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 26 مارس 2024

وبعد جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص رفع التحجير عن حفر الآبار المائية بمعتمديتي مدنين الجنوبية وسيدي مخلوف أتشرف بإفادتكم أن المنطقة المذكورة توجد ضمن منطقة تحجير الموارد الجوفية بمائدة شبه جزيرة الجرف من ولاية مدنين طبقا لمقتضيات الأمر عدد 479 لسنة 1987 المؤرخ في 14 مارس 1987 وهي مائدة ساحلية ذات خصائص هشة نظرا لأنها محاطة بالبحر من جانب وبالسباخ من الجانب الآخر .وهي مائدة تشهد هبوطا متواصلا في منسوبها المائي نتيجة التواتر سنوات الجفاف وتفاقم ظاهرة الحفر العشوائي

وتجدر الإشارة إلى أن آخر جرد للآبار بهذه المائدة أنجز سنة 1993، لذلك سيتم برمجة دراسة لتحيين المعطيات والوضعية الحالية للمائدة من ناحية الاستغلال والنوعية وعدد الآبار المستغلة

والسلام

السؤال الكتابي الأول

للنائب محمد علي فنيرة

الموضوع حول المشاريع المبرمجة بوزارتكم .

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية :

في إطار متابعة المشاريع التي تشرف عليها وزارتكم نطلب منكم مدنا ب :

- قائمة في المشاريع المبرمجة في كل ولايات الجمهورية ولاية بولاية مع إدراج تكلفة المشاريع؟

- تكلفة المشاريع التي برمجة على امتداد 5 سنوات الأخيرة ولاية بولاية؟

- قائمة في المشاريع المعطلة ولاية بولاية وماهي تكلفة المشاريع المعطلة بصفة خاصة ؟

- وماهي الإجراءات التي ستتخذونها لدفع المشاريع المبرمجة التي تشرف عليها وزارتكم؟

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير .

والسلام .

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع بخصوص المشاريع المبرمجة بالوزارة .

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 8 ماي 2024

المصاحيب ملف .

وبعد جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص المشاريع المبرمجة بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري أتشرف بإفادتكم بما يلي :

الجواب1 : بخصوص قائمة في المشاريع المبرمجة في كل ولايات الجمهورية ولاية بولاية مع إدراج تكلفة المشاريع، فيمكن الاطلاع ضمن الروابط التالية على ميزانية مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لسنة 2024 موزعة حسب الأقسام والبرامج والبرامج الفرعية والمشاريع مع بيان الكلفة ومصدر التمويل والولاية .

Les budgets des Ministères du gouvernement Tunisien (finances.gov.tn)

Observatoire National de l'Agriculture (onagri.nat.tn)

الجواب 2 : بخصوص تكلفة المشاريع التي برمجت على امتداد 5 سنوات الأخيرة ولاية بولاية فقد قدر حجم الاستثمارات العمومية المبرمجة لقطاع الفلاحة والصيد البحري خلال مخطط التنمية-2025 2023ما يعادل 3160 مليون دينار منها 68 مشاريع متواصلة وتتوزع حسب البرامج التنموية للوزارة كالآتي :

- البرنامج الأول :الإنتاج الفلاحي والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية بكلفة جملية تقدر بـ163.7 م د منها 64% مخصصة للجهات،

- البرنامج الثاني :الصيد البحري وتربية الأحياء المائية بكلفة جملية تقدر بـ153 م د منها 600 ألف دينار مخصصة للجهات،

- البرنامج الثالث :المياه بكلفة جملية تقدر ب 2133.3 م د منها 30%مخصصة للجهات،

- البرنامج الرابع الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية بكلفة جملية تقدر بـ514 م د منها % 75 مخصصة للجهات،

- البرنامج الخامس :التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد بكلفة جملية تقدر بـ43.18 م د منها 7.2% مخصصة للجهات،

- البرنامج السادس :القيادة والمساندة بكلفة جملية تناهز 152.75م د منها % 71.3 مخصصة للجهات .

وبذلك بلغت كلفة مجموع المشاريع الجهوية المرسمة بالمخطط الثلاثي للتنمية حسب البرامج سالفة الذكر 1240 مليون دينار (منها 367 م د مشاريع جديدة) وهو ما يمثل حوالي % 39 من مجموع كلفة البرامج التنموية للوزارة .(وتجدون صحبة هذا جداول مفصلة عن هذه البرامج والمشاريع المتواصلة والجديدة موزعة حسب مختلف ولايات الجمهورية).

كما تجدون ضمن الروابط التالية ميزانية مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري السنوات 2020-2021-2022-2023 و 2024 موزعة حسب الأقسام والبرامج والبرامج الفرعية والمشاريع مع بيان الكلفة ومصدر التمويل والولاية

Les budgets des Ministères du gouvernement Tunisien (finances.gov.tn)

Observatoire National de l'Agriculture (onagri.nat.tn)

الجواب3 : بخصوص قائمة المشاريع المعطلة ولاية بولاية وتكلفة المشاريع المعطلة بصفة خاصة، فقد تمت إجابة السيد رئيس الحكومة بتاريخ 02 أكتوبر 2024 حول التسريع في إنجاز المشاريع العمومية بأن مشروع تهيئة ميناء الصيد البحري بالمهدية هو المشروع الوحيد المعطل حاليا باعتبار توقف الأشغال كليا من طرف المقاولات

الجواب 4: بخصوص الإجراءات المتخذة لدفع المشاريع المبرمجة التي تشرف عليها الوزارة، فإنه يتم اعتماد الآليات التالية لمتابعة المشاريع على مستوى الوزارة أو مع كافة الأطراف المعنية بمتابعة المشاريع العمومية:

- التنسيق مع لجان التسريع في إنجاز المشاريع العمومية طبقا للمرسوم عدد 68 بتاريخ 19 أكتوبر 2022 على مستوى كامل اللجان الجهوية المندوبين الجهويين للتنمية الفلاحية والقطاعية اللجنة(القطاعية للفلاحة واللجنة الفنية واللجنة العليا .

- لجنة تنسيق ومتابعة المشاريع العمومية الممولة بقروض وهبات خارجية والتي تم احداثها بمقرر من السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عدد 910 والمؤرخ في 13 مارس2023

- اعتماد الاتفاقية الإطارية للتصرف في ميزانية الوزارة طبقا للقانون الأساسي الجديد للميزانية والذي يمكن رؤساء البرامج من آلية التخطيط والبرمجة والتنفيذ والمتابعة والتقييم عبر تقارير القدرة على الأداء المنشورة على موقعي الواب لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزارة المالية .

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائب محمد علي فنيرة

الموضوع :أسئلة كتابية حول إيصال الماء الصالح لشراب إلى حي النسيم (عمادة فندق الجديد).

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية :

- ماهي الحلول المقترحة لإيصال الماء الصالح لشراب لسكان حي النسيم من قرية حي سلتان عمادة فندق الجديد؟

- إلى متى سيقع القضاء على هذا التمييز في نفس القرية؟

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير

والســلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع بخصوص إيصال الماء الصالح للشرب إلى حي النسيم (عمادة فندق الجديد) .

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 5 مارس 2024

وبعد جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص إيصال الماء الصالح للشرب إلى حي النسيم عمادة (فندق الجديد)، أتشرف بإفادتكم أن الحي المذكور هو حي فوضوي غير مهيا ويوجد بمنقطة مرتفعة لا تغطيها الشبكة التابعة للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه.

وعليه، فإن تزويد متساكني حي النسيم بالماء الصالح للشرب يتطلب تركيز منشآت جديدة وتمديد شبكة التوزيع بالمنطقة بكلفة جملية تقدر بـ 5.4 مليون دينار ويبقى إنجاز هذه الأشغال رهين توفير الاعتمادات اللازمة لذلك من طرف طالبي الخدمة أو من طرف الهياكل الجهوية على غرار البلديات أو المجالس الجهوية باعتبار أن الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه لا تمول المشاريع الجديدة للتزود بالماء الصالح للشرب

والسلام

السؤال الكتابي الأول

للنائب وليد حاجي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال التالي:

الموضوع: تعيين أعوان للإدارة الفرعية بالشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه في حاجب العيون القيروان

أتشرف بإعلامكم أن مصالح الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه قامت بإحداث إدارة فرعية للشركة بمعتمدية حاجب العيون منذ سنة قصد تقريب الخدمات الإدارية من المواطن إلا أن غياب الأعوان حال دون تقديم هذه الخدمات .

- متى يتم تعيين أعوان بهذه الإدارة؟

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع: بخصوص تعيين أعوان بالإدارة الفرعية للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بمعتمدية حاجب العيون من ولاية القيروان

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 25 أفريل2024

وبعد جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص تعيين أعوان بالإدارة الفرعية للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بمعتمدية حاجب العيون من ولاية القيروان، أتشرف بإفادتكم أن الشركة توفر أعوانا بوحدة الأشغال بحاجب العيون حسب حاجيات العمل، وسيتم العمل على تدعيم الفريق الفني المتواجد بفرع الشركة بمعتمدية حاجب العيون بالموارد البشرية اللازمة حال توفرها

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائب وليد حاجي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال التالي:

الموضوع: إحداث وحدة أشغال وإدارة فرعية للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بمعتمدية العلا ولاية القيروان.

أتشرف بإعلامكم أن معتمدية العلا في حاجة أكيدة لإحداث وحدة أشغال وإدارة فرعية للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بهدف تقريب الخدمات من المواطن والتخفيف من معاناته ومشقة التنقل للحصول على الخدمات.

- متى يتم إحداث وحدة الاشغال والإدارة الفرعية بمعتمدية العلا؟

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع:بخصوص إحداث وحدة أشغال وإدارة فرعية للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بمعتمدية العلا ولاية القيروان

المرجع:مراسلتكم بتاريخ 25 أفريل2024

وبعد جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص إحداث وحدة أشغال وإدارة فرعية للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بمعتمدية العلا ولاية القيروان، أتشرف بإفادتكم أن الهيكلة الحالية للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه تخضع الى مقتضيات الأمر عدد 509 لسنة 2002 المؤرخ في 27 فيفري 2002 الذي ينص على إقليم واحد بولاية القيروان.

وتجدر الإشارة الى أن الشركة قد أعدت هيكلا تنظيميا جديدا تم من خلاله دعم اللامركزية بإحداث وكالات فنية وتجارية بكل المدن الكبرى. وفي هذا الإطار، تم القيام بالإجراءات الضرورية للمصادقة على الهيكلة الجديدة والملف حاليا من أنظار المصالح المختصة برئاسة الحكومة.

والسلام.

السؤال الكتابي الثالث

للنائب وليد حاجي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بسؤال كتابي .

الموضوع:إحداث إدارة جهوية للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بالقيروان .

تحية طيبة،

أتشرف بإعلامكم أنّه في سنة 2020 تم الاتفاق على برمجة القيروان من بين الجهات ذات الأولوية في إطار تفعيل الهيكل التنظيمي الجديد ليصبح الإقليم في رتبة إدارة جهوية خاصة بالنظر إلى ارتفاع عدد الاشتراكات والامتداد الجغرافي للشبكة المائية بالقيروان وهو ما من شأنه تسهيل الخدمات الإدارية وتسريعها،

- متى يتم إحداث إدارة جهوية للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بالقيروان؟

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع :بخصوص إحداث إدارة جهوية للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بالقيروان

المرجع:مراسلتكم بتاريخ 25 مارس 2024

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص إحداث إدارة جهوية للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بالقيروان، أتشرف بإفادتكم أن الهيكلة الحالية للشركة تخضع إلى مقتضيات الأمر عدد 509 لسنة 2002 المؤرخ في 27 فيفري 2002والذي ينص على أن تمثيلية الشركة بالجهة تتم عبر أقاليم، وبالتالي لا يمكن تغييرها إلا بموجب أمر ينص على الإحداثات الجديدة .

وتجدر الإشارة إلى أن الشركة تولت دراسة هيكلة جديدة لتمثيلياتها في الجهات بما في ذلك ولاية القيروان، على أن يتم إحداث إدارات جهوية تدريجيا اعتمادا على معايير موضوعية .كما قامت الشركة بالإجراءات الضرورية للمصادقة على مشروع الهيكلة طبقا للتراتيب الجاري بها العمل وإحالة مشروع أمر في الغرض إلى المصالح المختصة برئاسة الحكومة للدراسة واستكمال إجراءات المصادقة .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب ياسر قراري

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

تحية وبعد،

أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا :

الموضوع:حول وضعية الضيعات الدولية في ولاية الكاف .

تم خلال السنوات الأخيرة استرجاع عدد من الضيعات لتصرف الدولة دون إعادة استثمارها في دفع التنمية والتشغيل وزيادة الانتاج .

السؤال :ما هو برنامج الوزارة في اعادة استغلال هذه الضيعات ؟ وهل يمكن استغلال جزء منها من طرف شركات أهلية؟

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع :بخصوص وضعية الضيعات الدولية الفلاحية بولاية الكاف .

المرجع:مراسلتكم بتاريخ 19 فيفري 2024

وبعد جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص وضعية الضيعات الدولية الفلاحية بولاية الكاف، أتشرف بإفادتكم أن ديوان الأراضي الدولية يقوم بالتنسيق مع الهياكل المختصة بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بدراسة مدى مردودية هذه الضيعات والاستثمارات الممكنة في إطار فكرة إحداث مركب فلاحي بجهة الكاف، كما أنه يمكن استغلال جزء من هذه الضيعات من طرف الشركات الأهلية

والسلام

السؤال الكتابي الأول

للنائبة بسمة الهمامي

الموضوع:سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب حول الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بشركات الاحياء .

وبعد، في إطار تثمين الرصيد العقاري الفلاحي للبلاد التونسية وحوكمة شركات الاحياء هل هناك دراسات لتقييم أدائها وجدواها؟ ماهي صيغ الاستغلال المنتظرة بعد التحولات المناخية والموارد المائية الموجودة والمحتملة؟ كضمانة للاكتفاء الغذائي وتوفير الامن الغذائي القومي .ماهي الاستراتيجية الوطنية التي اتخذتموها في علاقة بشركات الاحياء؟

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع بخصوص الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بشركات الإحياء والتنمية الفلاحية .

المرجع مراسلتكم بتاريخ 9 ماي .2024

وبعد جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص تثمين الرصيد العقاري للبلاد التونسية والاستراتيجية الوطنية المتعلقة بشركات الإحياء والتنمية الفلاحية، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

1.الإطار القانوني ومعطيات حول شركات الإحياء والتنمية الفلاحية :

تعتبر شركات الإحياء والتنمية الفلاحية صيغة من صيغ استغلال الأراضي الدولية الفلاحية في إطار توظيف الضيعات الدولية المهيكلة طبقا لمقتضيات القانون عدد 21 لسنة 1995 المؤرخ في 13 فيفري 1995والمتعلق بالعقارات الدولية الفلاحية وهي شركات خفية الاسم تحدث في إطار مجلة الشركات التجارية وقد اندرج إحداثها في إطار تنفيذ سياسة الدولة الرامية إلى استقطاب المستثمرين الخواص لبعث مشاريع إحياء وتنمية فلاحية على الضيعات الدولية الفلاحية قصد المساهمة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية في القطاعات الفلاحية ذات الأولوية وتنويع الإنتاج ودعم الصادرات والمساهمة في التنمية الجهوية . ويتم توظيف الضيعات المعنية عن طريق طلب العروض وفي إطار كراس شروط خاص .

ويبلغ عدد شركات الإحياء والتنمية الفلاحية الناشطة حاليا 170 شركة على مساحة حوالي 78 ألف هك .علما وأن حوالي 97% منها متواجدة بالمناخ الشبه الجاف .

وتتم متابعة استغلال الضيعات والمقاسم الدولية الفلاحية المهيكلة من قبل اللجان الجهوية لمتابعة الأراضي الدولية الفلاحية التي يرأسها السادة الولاة تبعا للمعاينات الميدانية المشتركة بين مصالح وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية لمتابعة مدى التزام الشركات بتعهداتها الإنمائية والتعاقدية وترفع مقترحاتها بشأن الشركات المخلة للجنة الفنية الاستشارية لمتابعة إحياء الأراضي الدولية الفلاحية المحدثة بمقتضى الأمر عدد 2635 المؤرخ في 22 نوفمبر 1999 والمنقح بالأمر عدد 70 لسنة 2021 المؤرخ في 25 جانفي2021 ، لاقتراح ما يتعين في شأنها .

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم إنجاز دراسة تقييمية سنة 2010 لصيغة تصرف عدد 212 شركة إحياء وتنمية فلاحية من قبل المركز الوطني للدراسات الفلاحية كان من أهم نتائجها

- إنجاز حجم استثمار بقيمة حوالي : 330 م د
- إحداث 132 بئر سطحية وعميقة
- إحداث 9600 هك من الغراسات الجديدة منها 6228 هك سقوية
- تربية 8355 بقرة حلوب و 73197 رأس من الأغنام
- تشغيل 411 إطار فني بنسبة إنجاز 69 % ،
- تشغيل 218 عون وإطار إداري
- تشغيل 3503 عامل قار .

وتتمثل أهم الإشكاليات التي تواجه شركات الإحياء والتنمية الفلاحية حاليا في:

* عدم إيفاء عديد شركات الإحياء بتعهداتها الإنمائية والتعاقدية،
* ضعف نسبة التشغيل والتأطير الفني المسترسل،
* المديونية بعنوان معينات كراء(نسبة استخلاص حوالي 65 % سنة 2020)
* عدم استقرار المناخ الاجتماعي بالضيعات الدولية ومحيطها منذ سنة 2011 ساهم في تدهور وضعية العديد من الشركات وخاصة منها التي تعرضت للاعتداءات إبان الثورة مع تواصل عرقلة ورفض تركيز الباعثين في بعض الولايات،
* النقص في الموارد المائية بالمناطق السقوية العمومية بعدد من الولايات (بداية من سنة2016) وتتالي سنوات الجفاف أدى إلى إتلاف الغراسات وأثر على نسق الإحياء والاستغلال والاستثمار،
* ضعف اندماج عدد من الشركات مع محيطها الاجتماعي والاقتصادي .

2.صيغ الاستغلال المنتظرة تبعا للتغيرات المناخية :

يتم ضبط التوجهات الإنمائية للضيعات الدولية المعدة لإحداث شركات إحياء وتنمية فلاحية حسب خصوصية كل ضيعة من حيث الموارد الطبيعية المتوفرة وخصوبة الأراضي وتوفر الموارد المائية والبنية الأساسية الموجودة بها ومدى قابليتها لتكثيف الاستثمار بها وبصفة عامة الإمكانات المتاحة لتنميتها وتطويرها في إطار التوجهات الإنمائية والإنتاجية الملائمة لها طبق للخارطة الفلاحية وضمن استراتيجية الدولة في المجال الفلاحي للقطاعات ذات الأولوية (الحبوب والأعلاف واللحوم والألبان) وكذلك تنويع وتثمين الإنتاج لدعم الصادرات .

وتبعا لتتالي سنوات الجفاف ونقص المخزون المائي بالسدود وإشكاليات التزود بمياه الري بالمناطق السقوية، تتجه شركات الإحياء كغيرها من المستغلات الفلاحية للتكيف مع التغيرات المناخية باعتماد الزراعات والأصناف والغراسات المتأقلمة (الزياتين) واعتماد التقنيات الحديثة لحوكمة التصرف والاقتصاد في مياه الري .

كما يتم بصفة استثنائية في عدد من الولايات دراسة مطالب الترخيص لفائدة الشركات لإحداث آبار عميقة بما في ذلك بالمناطق السقوية وهو ما سيمكن من تعبئة موارد مائية للمحافظة على الغراسات الموجودة والمحدثة ومواصلة الاستغلال .

3. الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بشركات الإحياء والتنمية الفلاحية:

إن توظيف الضيعات الدولية الفلاحية المهيكلة من قبل شركات الإحياء والتنمية الفلاحية هو توجه أفرزته الاستشارة الوطنية الأولى حول الأراضي الدولية الفلاحية المجراة في مارس 1990 ويتم تسويغها طبقا لمقتضيات القانون عدد 21 لسنة 1995 المؤرخ في 13 فيفري 1995والمتعلق بالعقارات الدولية الفلاحية .

كما أفضت الاستشارة الوطنية الثانية المجراة في جوان 2015 إلى مواصلة اعتماد هذه الصيغة مع ضرورة دعم جهاز المتابعة وتكثيفها على المستويين المركزي والجهوي .

وعليه، فإن أي توجه لاعتماد صيغة توظيف جديدة يقتضي تحيين الإطار القانوني الحالي .**والسلام** .

السؤال الكتابي الثاني

للنائبة بسمة الهمامي

الموضوع:سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب حول الوضعية المهنية وانعدام شروط السلامة لعمال الورشة المركزية بالمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بسليانة .

المصاحيب :قائمة اسمية لعمال الورشة المركزية بالمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بسليانة .

وبعد، بلغنا عديد التشكيات من عمال الورشة المركزية بالمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بسليانة حيث تفتقر الورشة لكل مواصفات السلامة المهنية نظرا لطبيعة المادة التي تغطيها وهي " الزنك ." كما يطالب العمال بتحسين الوضعية المهنية بخصوص الخطط الوظيفية والترقيات الاستثنائية والحصول على كافة المستحقات المادية. فماهي الإجراءات المتخذة من اجل تحسين شروط العمل المادية والمعنوية؟ والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع :بخصوص الوضعية المهنية وظروف العمل بالورشة المركزية للمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بسليانة .

المرجع مراسلتكم بتاريخ 6 ماي2024

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص الوضعية المهنية وظروف العمل بالورشة المركزية للمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بسليانة، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

تتكون الورشة المذكورة من مستودعات تم إنشاؤها منذ زمن طويل وهي مغطاة في جزء منها بصفائح "الزنك"، وقد تم تجديد التالفة منها سنة.2015 كما تقوم المندوبية الجهوية بالإصلاحات الضرورية اللازمة بصفة دورية حسب الإمكانيات والاعتمادات المتوفرة وذلك بالإضافة إلى التدخلات الفورية لأعوان صيانة المباني الإدارية لتلبية طلبات عمال الورشة .وتحرص الإدارة على تحسين ظروف العمل من خلال توفير مستلزمات العمل مثل السخانات المائية والأدواش وأزياء الشغل .....

أما فيما يتعلق بالخطط الوظيفية بالورشة، فقد تم تكليف تقني بخطة رئيس ورشة منذ شهر سبتمبر 2023

وبخصوص الترقيات الاستثنائية، فإن عمال الورشة يشاركون بصفة طبيعية في الامتحانات المهنية للترقية طبقا للإجراءات المعمول بها عندما يتم تنظيم مناظرات للغرض من قبل المصالح المختصة بالوزارة .

والسلام

السؤال الكتابي الثالث

للنائبة بسمة الهمامي

الموضوع:سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب حول التقرير الفني لمجمع عين جبور وسجة من ولاية سليانة .

وبعد، بلغنا عديد التشكيات من المواطنين لعدم تزودهم بالماء الصالح للشرب الناتج عن تكرر الازمات المادية لكل من مجمع عين جبور التابع للجوي - مصوج من سليانة الشمالية ومجمع عين سجة التابع لسليانة الجنوبية .ونحن على مشارف فصل الصيف حيث تزداد حاجة المواطنين للماء .ماهي الإجراءات المزمع اتخاذها من قبلكم لتفادي أزمات المجامع المائية؟ فماهي الخصوصيات الفنية لكل من المجمعين؟ وماهي النتائج الواردة بتقرير الهيئة العليا للرقابة المالية والإدارية الخاصة بالمجمعين؟

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع بخصوص مشاكل تزود بالماء الصالح للشرب نتيجة تكرر الأزمات المادية المجمع عين جبور ومجمع وسجة من ولاية سليانة .

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 6 ماي 2024

المصاحيب تقريران

وبعد ، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص مشاكل تزود بالماء الصالح للشرب نتيجة تكرّر أزمات المادية لمجمع عين جبور ومجمع وسجة من ولاية سليانة، أتشرف بموافاتكم ضمن المصاحيب بتقريرين في الغرض .والسلام

تقرير

حول استغلال المنظومة المائية للشرب عين جبور بعمادة جامة -معتمدية

سليانة الشمالية بولاية سليانة

1-دفق البئر العميقة عين جبور: 6ل/ث

2-عدد العائلات المنتفعة تزود المنظومة المائية عين جبور حوالي 482عائلة على مستوى معتمديتي سليانة الشمالية وسيدي بورويس موزعة كالتالي :

- المجمع الرئيسي: 139 عائلة
- المجامع المتفرعة :
  * مجمع النشم - الصغايرية : 127 عائلة
  * مجمع التريشة : 129 عائلة
  * مجمع الشرفة :57 عائلة
  * عين بن علي: 30 عائلة .

طريقة التزود: نظرا لمحدودية الموارد المائية وطول الشبكة يتم تزود المناطق التابعة للمجامع عن طريق رزنامة يتم إعدادها مسبقا بمشاركة جميع الأطراف ويتم تعديلها حينيا في حالة وجود اضطراب في التزود .وقد تم تعديلها مؤخرا استجابة لطلب السلط المحلية بتاريخ 14أوت 2024

الإشكاليات التي تواجه المجمع

- ترابط الشبكة وتفرعها ،
- سوء تصرف وتسيير بالمجمع الرئيسي والمجامع الفرعية نتيجة عدم فاعلية أعضاء المجامع،

- مديونية المجمع الرئيسي لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز والتي فاقت 60 أد

- مديونية المجامع الفرعية لفائدة المجمع الرئيسي،

- الربط العشوائي بالمنظومة .

الإشكاليات المرتبطة بالمنظومة :

- نقص الموارد المائية

- تواتر الأعطاب بالشبكة خاصة الانسدادات التي يتسبب فيها قطع الماء عند اعتماد الدورة المائية .

الحلول المقترحة من طرف المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بسليانة واللجنة المحلية لمتابعة المجامع :

- مواصلة حملات التصدي للربط العشوائي وردع المخالفين تم إزالة عدد 05 ربط عشوائي بمجمع النشم الصغايرية

- تحسيس المجمع الرئيسي لانتداب مدير فني لتحسين أداء المجامع

- مواصلة فريق الصيانة لعمليات التدخل للقيام بالصيانة الضرورية للمنظومة وتركيب قصاصات وعدادات بالخطوط الفرعية

- تحسيس المجامع لاستخلاص معاليم استهلاك الماء من المنتفعين والمجامع الفرعية.

الوضعية الحالية :تتم عملية تزويد المجامع بالماء الصالح للشرب عن طريق رزنامة تعتمد على دورة مائية وذلك نظرا لمحدودية الموارد المائية، غير أنه من حين لآخر يتم غلق بعض الخطوط الفرعية من طرف مجهولين وبالتالي عدم احترام الرزنامة وهو ما حرم بعض المناطق من الماء .وقد عملت مصالح المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بسليانة على الانطلاق في تركيب عدادات وقصاصات فرعية مع تركيز مراقب للشبكة في انتظار تدعيم المنظومة المائية ببئر عميقة ثانية بعد تجهيزها وربطها .

ملاحظة :تمت مراسلة السيد الوالي والسيدة معتمدة سليانة الشمالية بتقارير في الغرض بتاريخ 14 اوت 2024 الى جانب التقرير الفني لسنة.2023

تقرير

حول وضعية مجمع التنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري الناشط في الماء الصالح للشرب سجة المقاديل

الوضعية المالية والقانونية لمجمع سجة – المقاديل :

- الوضعية القانونية :

- اسم المجمع سجة المقاديل

- تاريخ الاحداث 17 مارس 2007

- المعتمدية :سليانة الجنوبية- عمادة سجة

- عدد وتاريخ الاشهار في الرائد الرسمي :عدد 97 بتاريخ 2008/10/26،

- يوجد حساب جاري للمجمع غير مفعل

- عدد العائلات المزودة: 145عائلة :سليانة الشمالية :بهبو- سليانة الجنوبية :سجة المقاديل- برقو مرج عوام

- عدد المؤسسات العمومية المزودة: 03مؤسسات عمومية .

-الوضعية المالية حسب التقارير المالية المقدمة :

الفترة	الهيئة الوقتية المعنية بالتسيير	مداخيل بيع	مصاريف الطاقة	مصاريف الصيانة	أجرة الحارس المتصرف
من 2021/06/01 الى 2022/08/31	سامي الجبالي طارق الجبالي صهيب الكحلاوي	18271 د	14297 د	3302.5 د	600 د
من 2023/01/01 الى غاية 2023/11/27	عبد الستار اليهي علاء البرقاوي رضا المقدولي	18756 د	19544 د	0	300 د

ملاحظات :

- عدم مسك الهيئات المتعاقبة لوثائق الاستغلال: دفتر متابعة محطة الضخ -دفتر المحاسبة دفتر الاستغلال لضبط كميات المياه المضخوخة والمفوترة خلال فترات التسيير لكل هيئة

- قائمة في مديونية المنتفعين غير متوفرة،

- عدم استخلاص معاليم الانخراط السنوية،

- عدم اعتماد الحساب الجاري في عمليات الدفع والاستخلاص .

وضعية المديونية

بناء على المعطيات المقدمة من طرف اقليم الشركة التونسية للكهرباء والغاز حول الديون المتراكمة لمجمع سجة المقاديل للشرب من معتمدية سليانة الجنوبية يمكن تحليل الوضعية المالية كما يلي :

مجموع الديون المتخلدة بذمة المجمع إلى غاية هذا التاريخ = 101.857.177أ.د

الهيئة	الفترة المعنية بالتسيير	قيمة الدين الف د	الاستهلاك (ك.و.س)
سامي الجبالي طارق الجبالي صهيب الكحلاوي	من 2021/06/01 الي2022/08/31	30.948.542	110.507
بدون هيئة	من 2022/09/01 الى 2023/01/03	15.822.304	35.826
عبد الستار اليهي علاء البرقاوي رضا المقدولى	من 2023/01/01 الي 2023 /11/27	25.603.312	90.276
بدون هيئة	من 2023/12/01 الى 2024/04/30	29.483.019	66.930

كما تخلد بذمة المجمع مبلغ مالي قدره 5.677.422 أد بقسم النزاعات بالشركة التونسية للكهرباء والغاز بتاريخ 1 جوان 2024

ويقوم المجمع حاليا بتزويد المواطنين بصفة منتظمة بالماء الصالح للشرب، كما أنه تم ربط منذ بداية صائفة 2024 شبكة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بالبئر العميقة سجة لتدعيم الموارد المائية بمعتمدية برقو بعد إمضاء اتفاقية بين المجمع والشركة وبحضور السلط الجهوية المعنية والمصالح الفنية للمندوبية .ويبلغ دفق البئر حولي كل 5ل/ث .

ملاحظات :

- تم عقد جلسة عمل تحت اشراف والي سليانة بتاريخ 22 أفريل 2024حول وضعية مجمع سجة كما تمت موافاته بتقرير مفصل حول وضعية التزود والاستغلال بتاريخ 13 ماي 2024 ،

- تم تكوين هيئة وقتية مكلفة بتسيير المجمع بإشراف السادة معتمدة سليانة الشمالية ومعتمد سليانة الجنوبية ومعتمد برقو باعتبار امتداد الشبكة على ثلاث معتمديات .

والسلام

السؤال الكتابي الرابع

للنائبة بسمة الهمامي

الموضوع:سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب حول حقيقة بحيرة ام الاكليل بسليانة الشمالية وبحيرة عين الصفصافة من جبل برقو .

وبعد، تعتبر البحيرة في المناطق ذات المناخ الشبه جاف مورد مائي ذو أولوية هامة وضرورة قصوى لتوفير الإنتاج الفلاحي وديمومة تزويد السوق المحلية والوطنية باحتياجات الأهالي، ولان معتمدية سليانة الشمالية تشكو نقصا في الموارد المائية، ما هي برامجكم من اجل إيجاد حلول دائمة وذات مردود تحقق الاكتفاء من مياه الري ؟ ماهي مصادر مياه الري في منطقة مصوج ؟ ما حقيقة وجود بحيرة ام الاكليل من عدمها؟ يشكو فلاحي عمادة مزاتة وفرنة من معتمدية برقو من عدم توصلهم بمياه الري والحال ان في المنطقة بحيرة عين الصفصافة من جبل برقو فما هو ما المانع الذي يحول دون استفادة الفلاحين من مياه الري المتأتية من البحيرة؟

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع: بخصوص حقيقة وجود بحيرة أم الاكليل بسليانة الشمالية وبحيرة عين الصفصافة من جبل برقو

المرجع مراسلتكم بتاريخ 6 ماي .2024

المصاحيب : أربعة (4) جداول

وبعد جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص حقيقة وجود بحيرة أم الاكليل بسليانة الشمالية وبحيرة عين الصفصافة من جبل برقو أتشرف بإفادتكم بما يلي :

* تحتوي معتمدية سليانة الشمالية على عدد 02 موائد مائية عميقة بطاقة خزن جملية في حدود 1.4 م م/ 3 السنة تمتد حدودهما من منطقة مزرق الشمس إلى منطقة الجوى ومائدة مائية سطحية بمنطقة العرب من نفس المعتمدية

* المناطق السقوية العمومية الموجودة بمعتمدية سليانة الشمالية هي كالتالي :

- المنطقة السقوية العمومية " عين ببوش "على مساحة 58 هك مزودة بمياه الري من البئر العميقة" عين ببوش مكرر" لكنها متوقفة منذ سنة 2006 نظرا لتفاقم المديونية مع المجمع المسير وعزوف الفلاحين عن العمل

- المنطقة السقوية العمومية عين سليمان على مساحة 26 هك مزودة بمياه الري من البئر العميقة عين سليمان

- المنطقة السقوية العمومية" مديونة على مساحة 87 هك مزودة بمياه الري من المياه المعالجة الصادرة عن محطة التطهير بسليانة .

* بخصوص حقيقة وجود بحيرة أم الإكليل بمعتمدية سليانة الشمالية من عدمه فلا وجود البحيرة تعرف بهذا الاسم بالمنطقة .

وتجدون ضمن المصاحيب قائمتين في البحيرات الجبلية والسدود التلية بمعتمدية سليانة الشمالية

* بخصوص حقيقة وجود بحيرة عين الصفصافة بجبل برقو من عدمه، فلا توجد بحيرة تعرف بهذا الاسم بالمنطقة وإنما توجد عين طبيعية بهذا الاسم بعمادة الدريجة من معتمدية برقو تم ترميمها عن طريق المصالح الفنية لدائرة الهندسة الريفية بالمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بسليانة في أواخر التسعينات وهي الآن جافة لضعف التساقطات .وتجدون ضمن المصاحيب قائمتين في السدود والبحيرات الجبلية بمعتمدية برقو .

والسلام.

1. قائمة البحيرات الجبلية بمعتمدية سليانة الشمالية:

الرقم	اسم البحيرة الجبلية	المعتمدية	سنة نهاية الاشغال	المنطقة	الكلفة أ/د	طاقة الاستيعاب 1000 م^3	المخزون الحالي 1000 م^3
1	واد الخلصة-1-	سليانة الشمالية	1995	الخلصة	448	333	35
2	واد المغزل		1996	بن زكري	145.8	64	40
3	عرقوب التمرة		1996	العرب	99	42	مترسبة 95%
4	واد السخون		1996	العرب	287	146	مترسبة
5	وادي سيدي الباهي		2000	العرب	182	79	مترسبة 95 %
6	وادي الخلصة-2		2002	الخلصة	160	65	مترسبة
7	لعقاب		2006	العرب	232	70	45
8	وادي غواس		2001	الجوى	236	112	مترسبة
9	هنشير عبروق1		1990	العرب	40	20	مترسبة
10	هنشير عبروق2		1990	العرب	50	35	مترسبة
	المجموع					966	10

2. قائمة السدود التلية بمعتمدية سليانة الشمالية:

الرقم	اسم السد التلي	المعتمدية	سنة نهاية الاشغال	المنطقة	الكلفة أ/ د	طاقة الاستيعاب 1000 م^3	المخزون الحالي 1000 م^3
1	الزغب	سليانة الشمالية	1991	جامة	718	920	95%مترسب
2	مشاكر		2001	الخلصة	1877	900	**150**
3	عين بن علي		2004	جامة	1400	550	**40**
4	عين سليمان		2004	جامة	1927	800	**15**
5	*الخروب*		*2004*	مصوح	*1199*	*400*	**50**
6	شيخ المعيز		2004	مصوج	1672	1100	**170**
7	القطار		2003	مصوج	1057	490	**40**
المجموع					**9850**	**5160**	**465**

3. قائمة السدود الجبلية بمعتمدية برقو:

ع/ر	سنة الانجاز	اسم السد الجبلي	المنطقة	طاقة الاستيعاب 1000 م^3	المخزون الحالي 1000 م^3
1	1993	الزهار	سيدي سعيد	400	15
2	1993	الفوار	سيدي سعيد	550	280
3	1998	رمادة	سيدي سعيد	400	100
4	1995	الشرفي	عين فرنة	942	650
5	1998	البطة	احواز برقو	960	450
6	1995	الحسنة	احواز برقو	1250	0
7	2008	الحلفاية	سيدي زيد	250	120
المجموع				**4752**	**1615**

4. قائمة البحيرات الجبلية بمعتمدية برقو:

سنة الإنجاز	اسم البحيرة الجبلية	المنطقة	المعتمدية	طاقة الاستيعاب 1000 م^3	المخزون الحالي 1000 م^3
1991	واد مرجة العنز	أولاد فرج	برقو	78	مترسبة 100 ٪
1994	واد الجراية	سيدي عمارة	برقو	95	مترسبة 85 ٪
1995	فرع واد اللامع	الكنازيز	برقو	45	15
1996	واد الجباس	سيدي سعيد	برقو	129	50
1998	واد بو تيس	الدريجة	برقو	47	مترسبة 100 ٪
1998	واد الخروب	عين زكار	برقو	116	مترسبة 100 ٪
1999	واد السمان	عين زكار	برقو	95	مترسبة 100 ٪
2001	وادي النقر	سيدي سعيد	برقو	160	20
2003	وادي السانية	الديجة	برقو	50	0
2005	سيدي عرفة	فرنة	برقو	125	25
2006	العليليقة	الدريجة	برقو	101	25
2006	الرومي	سيدي سعيد	برقو	125	20
2013	التركي	سيدي زيد	برقو	110	55
المجموع					**210**

السؤال الكتابي الخامس

للنائبة بسمة الهمامي

الموضوع :سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب حول مشروع تعزيز سلاسل القيمة للتنمية الترابية بولاية سليانة الممول من قبل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية .

وبعد ، انتفعت الدولة التونسية بتمويل من قبل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية «FIDA » في إطار" مشروع تعزيز سلاسل القيمة للتنمية الترابية بولاية سليانة PROFITS » ويهدف المشروع بالخصوص إلى خلق فرص تشغيل جديدة من خلال تطوير سلاسل القيمة من خلال الإدماج المربح لصغار المنتجين وخلق الظروف الملائمة لتطوير سلاسل القيمة من خلال تعزيز الشراكة المربحة بين مختلف المهنيين والفاعلين الاقتصاديين مع احداث أقطاب تنموية اقتصادية على مستوى الجهة تحتفظ بجزء من القيمة المضافة إلى جانب تعزيز مكونات سلاسل القيمة بصفة قبلية وبعدية وتوزيعها بأكثر عدالة .

ولبلوغ هذه الأهداف يقوم المشروع على تطوير المهارات والإحاطة بصغار المنتجين من جهة وعلى خلق مناخ مؤسساتي وبنية تحتية عمومية لتنمية سلاسل القيمة وضمان ديمومتها من جهة أخرى .

وباعتبار أن هذا المشروع ما يزال في طور الإنجاز حيث انطلق سنة 2016وسيتواصل إلى سنة 2025 وحيث من المفترض أنه بدأ يحقق الأهداف المستدامة المرسومة له على أرض الواقع فالمرجو مدنا بالمعطيات التالية :

-عدد المنتفعين بهذا المشروع مقارنة بالأهداف المرسومة،

- المقاييس التي تم ضبطها للانتفاع بالمشروع،

- الإشكاليات المعترضة في تنفيذه،

- ما مدى تحقيق هذا البرنامج للأهداف الرئيسية المرسومة له،

كما نرجو مدنا بتقرير التقييم النصف مرحلي للمشروع الذي من المفروض أنه قد تم انجازه بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية من خلال التحقيقات الميدانية والتقارير السنوية الدورية .

والسلام

إجابة السيد ووزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع :بخصوص مشروع تعزيز سلاسل القيمة للتنمية الترابية بولاية سليانة الممول من قبل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية .

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 5 فيفري 2024

المصاحيب نسخة من تقرير حول مدى تقدم إنجاز المشروع .

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص مشروع تعزيز سلاسل القيمة للتنمية الترابية بولاية سليانة(PROFITS) الممول من قبل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (FIDA)، أتشرف بموافاتكم صحبة هذا بنسخة من تقرير حول مدى تقدم إنجاز المشروع .وتتضمن الوثيقة العناصر التالية :

- تقديم المشروع،

- تقدم الإنجاز المادي ،

- تقدم الإنجاز المالي،

- الإشكاليات .

وتجدر الإشارة إلى أن وحدة التصرف حسب الأهداف المكلفة بإنجاز المشروع بصدد إعداد الخطوط المرجعية لنشر طلب عروض لدراسة تأثيرات المشروع ميدانيا

والسلام .

مشروع تطوير المنظومات الفلاحية من أجل التنمية المحلية بولاية سليانة

تقرير حول مدى تقدم إنجاز المشروع

1)تقديم المشروع :

1. **اسم المشروع**: تطوير المنظومات الفلاحية من اجل التنمية المحلية بولاية سليانة « PROFITS»
2. **المنفذ:** المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بسليانة .
3. **منطقة التدخل**: 35 عمادة جنوب الولاية
4. **الفئات المستهدفة:** 14000أسرة .
5. **مدة الإنجاز:** جوان 2017 -جوان 2025 (8 سنوات) سلطان
6. **التمويل**

مصادر التمويل	التكلفة (مليون دينار)	النسبة
موارد الميزانية	19	% 21
قرض الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	67,2	%73
هبة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	5,1	%2
مساهمة المنتفعين	3,8	%4
الجملة	**91,5**	

7. **أهداف المشروع :**

* الهدف الرئيسي :تحسين ظروف عيش الفئات الهشة وخلق فرص عمل مستدامة بـ 35 عمادة موزعة على 05 معتمديات بولاية سليانة وهي مكثر، كسرى، الروحية سليانة الجنوبية وبرقو

* لأهداف الخصوصية :

- هيكلة المتدخلين المحليين (صغار المنتجين والمرأة الريفية والشباب(لتمكينهم من النهوض بمنظومات الإنتاج الفلاحي لضمان الرفع في القيمة المضافة لأنشطهم

-تطوير البيئة المؤسساتية واللوجستية بما يتماشى وتحقيق التنمية المستدامة للمنظومات بهدف تثمين خصوصيات الجهة .

8. **الفئات المستهدفة:**

الفئة المستهدفة والضوابط	الأنشطة المبرمجة
1300 أسرة محدودة الدخل: لا تملك أرض للإحياء، يد عاملة فلاحية	- التنظيم صلب مجامع التنمية والشركات التعاونية، - الانشطة مدرة للدخل لضمان الادماج ودعم المنظومات الفلاحية، - تحسين مستوى التغذية لفائدة التلاميذ.
5500 مستغلات فلاحية عائلية صغرى: أقل من 20 هك بعلي، أقل من 02 هك سقوي، أقل من 30 رأس غنم وماعز أقل من 05 رؤوس أبقار * عدم قبول الموظفون والأجراس، * عدم قبول أصحاب المشاريع والرخص، * عدم قبول أصحاب مواطن شغل قارة، * الممارسون لفلاحة استثمارية.	تحسين الإنتاج للمنظومات الفلاحية الواعدة عبر: - توفير خدمات أفضل في مجال الإحاطة الفنية والإرشاد الموجه للمستغلات العائلية - العمل على تحسين سبل الوصول لموارد الإنتاج خاصة الموارد المائية والتمويل - دعم القدرات المهنية والتنظيم بين مختلف المنتجين والمربين - ربط الصلة مع مختلف الفاعلين للمنظومة الفلاحية، - بلورة مخطط أعمال يتماشى وحاجيات الفئات المعنية والفرص المتاحة الى جانب البحث عن الهيكلة الاقتصادية لهذه المجموعة.
1100 أسرة نشطة ضمن تثمين وتحويل المنتوجات الفلاحية: إحداث مؤسسات صغرى أو تدعيم النسيج الموجود	تثمين المنتوجات الفلاحية عبر: - ربط الصلة مع مختلف الفاعلين (منصة حوار وبرنامج عمل خاص بالمنظومة)، - بلورة مخطط أعمال يتماشى وحاجيات الفئات المعنية والفرص المتاحة الى جانب البحث عن الهيكلة الاقتصادية صلب الشركات التعاونية، -التنظيم ومخططات أعمال مع الهياكل المهنية وإحداث مؤسسات صغرى
700 من الشباب والمرأة: التمييز الإيجابي	تثمين المنتوجات الفلاحية عبر: - التشغيل انطلاقا من إحداث مؤسسات صغرى، - المرافقة والإحاطة الفنية والاقتصادية والتسويق...، - دمج هذه الفئات لإضفاء حركية اقتصادية للمنظومات الفلاحية
5400 تلميذ: عنصر التغذية السليمة لتلاميذ المدارس داخل مناطق الإنتاج	الرفع من مستوى الأمن الغذائي والتغذية السليمة عبر: - التربية والتحسيس بأهمية الممارسات الغذائية السليمة، - إدراج الأنشطة الفلاحية داخل المدارس، - أنشطة تحسيسية لفائدة الأسر من خلال مجامع التنمية الفلاحية وإحداث حدائق مدرسية.

2)تقدم الإنجاز المادي للمشروع الى غاية موفى ديسمبر 2023

- <u>تطوير منظومات الإنتاج المحلية:</u>

- دراسة 07 منظومات إنتاج (100 %) : التفاح، حب الملوك، التين، الزيتون الألبان المنتوج الغابي غير الخشبي اللحوم الحمراء .
- تركيز منصات الحوار المحلية
- تنظيم 06 ورشات محلية لعرض نتائج الدراسات للفاعلين
- إبرام وتنفيذ اتفاقيات تعاون مع أهم الأطراف المتدخلة (ديوان تربية الماشية، المجمع المهني المشترك للغلال، مركز التكوين بالقنطرة، الإدارة الجهوية للتجهيز ....)
- مصادقة اللجان المحلية على 95 مخطط أعمال 14.9 :مليون دينار .

نوع المخطط	المبرمج	مخططات مصادق عليها	
		العدد	%
أنشطة مدرة للدخل	75	54	% 72
مشاريع مهنية لفائدة الهياكل المهنية الفلاحية (مجامع تنمية وشركات تعاونية)	40	11	% 28

مؤسسات صغرى	25	25	%100
مسدى الخدمات الفلاحية	10	05	% 50
الجملـــة	**150**	**95**	**% 63**

- دعم الأنشطة الاقتصادية :

* التعريف :نشاط اقتصادي يندرج ضمن تطوير وتثمين منظومات الإنتاج التي يشتغل عليها المشروع لفائدة الفئات الاجتماعية الضعيفة وخاصة المرأة والشباب وحاملي الشهادات وصغار المنتجين .

المقاييس المعتمدة	نشاك مدر للدخل	مؤسسة صغرى
المنتفعون	- مجموعة متكونة من 15 الى 40 منتفع بعمادة واحدة - نسبة مرتفعة من الفقر والهشاشة	- من 1 الى 3 منتفعين - شباب / خريجي من عائلات فقيرة
الحلقة/ منظومة الإنتاج	الإنتاج	خدمات (تحويل ، تسويق...)
مخطط الأعمال	التبني من طرف هيكل مهني فلاحي	فردي
الاستثمار	معدل 8000 د/ منتفع	60 الف دينار

*** مراحل بعث الأنشطة المدرة للدخل :**

- قيام المشروع بعمليات تحسيسية لفائدة المنتفعين المستهدفين والهيكل المهني الحامل لمخطط الأعمال .

- قيام الهيكل المهني بإعداد مخطط أعمال مبسط (نموذج موحد) واقتراح قائمة المنتفعين المحتملين وتقديم الملف إلى مصالح المندوبية الفلاحية

- قيام وحدة تسيير المشروع بدراسة الملف والتحقق والتثبت من وجاهة الفكرة واندماجها مع منظومات الإنتاج المحددة، وبعد الموافقة .

- عرض الملف على أنظار اللجنة المحلية للتنسيق بإشراف السيد معتمد الجهة للتحقق من أهلية النشاط المطلوب (تربية النحل تربية المواشي،) ومن استجابة المنتفعين الشروط المموّل. والمصادقة على قائمة المنتفعين بعد مراجعتها

- نشر قائمة المنتفعين لمدة 15 يوم لقبول الاعتراضات

- تنظيم جلسة للنظر في الطعون والاعتراضات

- في صورة وجود حالة لم تتوصل اللجنة لأخذ قرار فيها يتم الاستعانة برأي لجنة فنية بالمندوبية الفلاحية تم تكوينها للغرض

- قيام المشروع بالدراسة المتعلقة بمخطط الأعمال (الفنية، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)

- عرض الدراسة على أنظار اللجنة الفنية الجهوية لمراجعة الجوانب الفنية والإجرائية وطريقة التمويل وبعد الموافقة

- القيام بتكوين المنتفعين ومرافقتهم في تركيز وتسيير النشاط،

- قيام المشروع برمجة وتنفيذ الصفقات العمومية المترتبة عن ذلك،

- إعداد وإمضاء اتفاقيات العمل بين مختلف الأطراف المندوبية-الهيكل- المنتفع،

- المتابعة والمرافقة بعد التركيز .

*** مخططات أعمال مركزة :**

- العدد: 44

- المنتفعون: 781

- نساء :280

- شبان: 150

- الكلفة 6,6 مليون دينار

- العناصر :تربية نحل- أغنام تسمين خرفان- مؤسسات صغرى ومتوسطة .

*** مخططات أعمال في طور التركيز :**

- العدد: 22 (23 **%)**

- المنتفعون: 593

- نساء: 285

- شبان :150

- الكلفة 5,447 :مليون دينار .

*** غراسات الأشجار المثمرة والزياتين:** غراسة 4400 هك من الأشجار المثمرة والزياتين (101 **%** من البرنامج) لفائدة 7212 منتفع بكلفة 2,7 مليون دينار وبنسبة نجاح في حدود 75 %.

*** وحدات تثمين المنتوج:**

الوحدة	تقدم التنفيذ
وحدة خزن وتبريد الغلال بمكثر	- تمت تهيئة المخزن البليد الموضوع على ذمة وحدة التبريد - في طور التزود بالتجهيزات
معصرة ووحدة تعليب زيت الزيتون البيولوجي بسيدى حمادة	- في طور إبرام الصفقة لإنجاز أشغال البناء بكلفة 3,5مليون دينار

يتمثل في 15 بيت نحل مع تجهيزات وأعلاف أو 15 خروف تسمين مع الأعلاف .

*** أنواع الاستثمار :**

معصرة زيتون بكسرى ووحدة تجفيف التين	- تم رفض الموقع المقترح من ظرف الوكالة الوطنية لحماية المحيط نظرا لصبغته العقارية غير الملائمة - تم تحيين الدراسات الفنية باعتبار الموقع الجديد المقترح - في طور تحيين الدراسات الهندسية وإعداد ملف طلب العروض الخاص بالأشغال.

*** النهوض بالتغذية السليمة :**

النهوض بالتغذية السليمة لفائدة التلاميذ والأسرة ضمن 05مدارس بمناطق تدخل المشروع.	في إطار اتفاقية تعاون مع برنامج الأغذية العالمي: - تجهيز مطابخ وحدائق حقلية لـ 05 مدارس ابتدائية، - تكوين الإطار المشرف على المطابخ، - إعداد الدراسة المرجعية للتغذية عند التلميذ والمرأة، - تكوين المنشطين في التغذية السليمة، - القيام بأنشطة تحسيسية لفائدة الإطار التربوي والتلاميذ.

*** الموارد المائية :**

العنصر	تقدم الإنجاز
(02)دراسات هيدروجيولوجية	إنجاز الدراستين بالروحية 100%
إحداث (07) آبار تعويضية	المنجز : 07آبار و 01 بئر في طور الإحداث (114%) : - 07آبار تعويضية (01 بالدخيلة و 05 بالروحية 01 بمكثر (منها 01 سلبية . - تقدم الأشغال ببئر وبئر ببوطويجين بكسرى15% - الكلفة الجملية للآبار الثمانية: 423.1مليون دينار .
تجهيز (06) آبار تعويضية	المنجز: 08 آبار .(133%) - تجهيز 08 آبار بمحطات لضخ المياه: 05 بالروحية و 03 ببرقو - الكلفة الجملية لتجهيز الآبار الثمانية: 893ألف دينار .
(3) آبار قيس ومراقبة المائدة المائية	تم الإنجاز بنسبة 100% وبكلفة 130 ألف دينار .
تجارب الضخ على 18 بئر	تم الإنجاز بنسبة 100% وبكلفة 198 ألف دينار .

*** الإصلاح العقاري:**

العنصر	تقدم الإنجاز
الإصلاح العقاري للأراضي الفلاحية : البرنامج : 5400 هك .	- 3091هك (أنجزت) - الباقي في مراحل مختلفة - بقيمة جملية 750 ألف دينار .

*** إعادة تهيئة المناطق السقوية :**

دراسة تهيئة المناطق السقوية	**دراسة 1075 هك من المناطق السقوية(105%)**
أشغال تهيئة المناطق السقوية	**774 في مراحل مختلفة من الإنجاز (75%من البرنامج)** **بقيمة 12.6 مليون دينار .** - إتمام التهيئة (السوالم والدخيلة صدقة1 و 2) : 258 هك،

	- انطلاق أشغال التهيئة (فؤار الجبسة) : 76هك (نسبة تقدم الأشغال الحالية 53%، - تقدم أشغال التهيئة بـ40% (الحبابسة 1 و 2) 60 هك .وتم فسخ الصفقة على كاهل المقاولة لبطء الإنجاز، - انطلاق أشغال إعادة تهيئة المنطقة السقوية بالروحية 1 بعد فسخ صفقة أولى للغرض: 135 هك، - في طور انطلاق أشغال المنطقة السقوية بسيدي عيش (40 هك) - إعادة نشر طلب العروض ثان لتهيئة المنطقة السقوية بالحميمة وبوطوبجين وكسرى على مساحة 205 هك.

*** المسالك الفلاحية:**

العنصر	تقدم الإنجاز
الدراسات (6 كم)	إتمام دراسة 69 كم من المسالك الفلاحية: 39 كم بالروحية ومكثر و 30 كم بكسرى، سليانة الجنوبية وبرقو (بكلفة 93 ألف دينار.)
أشغال تهيئة 30 كم	إنجاز05 كم من المسالك الفلاحية بالروحية :الروحية 3 (0,8كم)والروحية 10 (1.3كم) والحميمة(2.9 كم) طور التهيئة: نسبة تقدم الإنجاز 100% - تهيئة 16.5 كم من المسالك الفلاحية 7.5 كم بالجريصي بالروحية و10.8 كم بمكثر (القوادرية، راس الوادي، الوزافة، أولاد حمودة، الحصحاصية ، الرجايبية) بنسبة تقدم انجاز .69% - فتح 15 كم من المسالك داخل مناطق التهيئة العقارية بنسبة 100% في طور انطلاق الأشغال : - تهيئة 10.8 كم من المسالك الفلاحية : 2 كم ببرقو (الدخيلة) و 3.7 كم بسليانة الجنوبية (8.2 بلوطة أولاد زناق و 0.9 كم بالخروبة) و 1.5 بالفضول بكسرى . الكلفة الجملية للبرنامج 891.9 مليون دينار

*** المحافظة على المياه والتربة**

العنصر	تقدم الإنجاز
إحداث (02) بحيرات جبلية	تم إحداث 02 بحيرات جبلية بكل من : - أولاد عايدة بكسرى، - وادي الصحبي بالروحية **(بكلفة 1.200 مليون دينار(**
إحداث (30) وحدة لتغذية المائدة المائية	إحداث 28 وحدة: 93%من البرنامج: - الروحية: 6 على وادي الهندي و 9 على وادي المالح و 08 على مصب وادي الصحبي، - كسرى: 5 على وادي مزمزم - فسخ الصفقة فيما يتعلق بإتمام 02 وحدات وفي طور إعادة طلب العروض . **الكلفة الجملية حوالى 576 ألف دينار .**
مناطق سقوية بفرش مياه الفيضان بالروحية (1600 هك)	- 1000 هك : في طور التهيئة: الزقيفة (تقدم انجاز40%) وبكلفة 4.4م.د وتم فسخ الصفقة لتهيئة وادي العود على كاهل المقاولة بسبب

	بطء الانجاز (8%%) وتوظيف كلفة 2.6 م.د في عناصر أخرى من المشروع، - 600 هك بمنطقة ببوش وبكلفة1.2 م .د تم فسخ الصفقة لشبهة تضارب مصالح على كاهل المقاولة وتوظيف كلفة 2.1 م .د في عناصر أخرى من المشروع . **الكلفة الجملية حوالي 1.9 مليون دينار .**

3-الإنجاز المالي :

(مليون دينار)

مصادر التمويل	البرنامج (1)	التعهد (2)	النسبة (1/2)	الدفع (3)	النسبة (2/3)
ميزانية الدولة	**19**	**12.4**	**% 65**	**8.5**	**% 69**
هبة الصندوق الدولي للتنمية الزراعيـــة	**1.5**	**1.4**	**% 93**	**1.1**	**% 79**
قرض الصندوق الدولي للتنمية الزراعيـــة	**67.2**	**54.6**	**% 81**	**28.9**	**% 53**
مساهمة المنتفعين	**3.8**	**3.3**	**% 87**	**2.4**	**% 73**
الجملة	**91.5**	**71.7**	**% 78**	**40.9**	**% 57**

4- الإشكاليات :

- في الاستشارات غالبا ما يتم تسجيل مشاركة عرضين اثنين كحد أقصى وذلك لعزوف المزودين عن الاستجابة لطريقة الخلاص وفق أذون التزود نظرا لارتفاع الأسعار بصفة دورية وطول الآجال من تقديم العرض إلى تسلم الأذن بالتزود .

- حجم الصفقات التي تم فسخ العقود في شأنها نظرا للتأخر الكبير في الإنجاز وعدم إيفاء المقاولات بتعهداتها (حوالي 6 مليون دينار أشغال المناطق السقوية بالروحية 1 والحبابسة فرش المياه على وادي العود ووادي الببوش)

- طول الآجال المتعلقة بتسجيل الصفقات ومد المندوبية بالضمانات المالية حتى يتسنى للإدارة إصدار أذون الانطلاق في الإنجاز .

- بطء المقاولات في احترام آجال الإنجاز أثر سلبا على حجم الدفوعات المسجلة

- .اللجوء بصفة كبيرة إلى طلب وثائق إضافية مكملة للعروض ساهم في طول الآجال المتعلقة بمرحلة تقييم العروض وذلك نظرا لضعف التأطير داخل الشركات ومكاتب الدراسات .

- وحدة تسيير المشروع تشكو نقصا كبيرا في الموارد البشرية وبصفة دورية وهو ما ساهم في تفاقم الصعوبات لمتابعة وضمان حسن إنجاز المشروع والاستجابة السريعة لمختلف المراحل والإجراءات

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة بسمة الهمامي

والنائبين رشدي الرويسي ومحمد الهادي العلاني

الموضوع:سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب حول برنامج لإحداث معهد عالي للفلاحة بولاية سليانة

وبعد، تعتبر ولاية سليانة ولاية ذات طابع فلاحي بامتياز حيث تحتل مكانة رئيسية هامة في دعم النشاط الاقتصادي لما توفره من منتوج في مجال الزراعات الكبرى كما لها موارد طبيعية هامة من تربة خصبة ومخزون مائي (من سدود وبحيرات جبلية وأودية...) بالإضافة إلى توفر الغابات والجبال (محمية في جبل السرج) والمراعي وهو ما يشكل تنوع طبيعي بيني هام يجعلها قادرة على احتضان معهد عالي للفلاحة .

ويعتبر تركيز مثل هذا المعهد العالي تدعيم لما توفره مراكز التكوين الموجودة بالجهة والمتمثلة في مراكز الارشاد الفلاحي والتكوين المهني في قطاع الآلية بالقنطرة بسليانة الجنوبية ومركز التكوين المهني والارشاد الفلاحي بمعتمدية سيدي بورويس ومركز الفتاة الريفية بالعروسة .

وتبعا لذلك هل للوزارة برنامج لإحداث معهد عالي للفلاحة من شأنه أن يشع على كافة جهات الإقليم الثالث؟

وباعتبار ان المعاهد الفلاحية تخضع للأشرف المزدوج بين وزارتكم ووزارة التعليم العالي هل هناك إمكانية لدراسة جدوى احداث مثل هذا المعهد بالتعاون مع الوزارة المعنية؟ يعنى بتدريس الاختصاصات الجديدة في المجال الفلاحي والمرتبطة من جهة بتعصير الأساليب وربطها بالتكنولوجيا الحديثة والتغييرات المناخية .

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع:بخصوص إحداث معهد عالي للفلاحة بولاية سليانة .

المرجع:مراسلتكم بتاريخ 05 مارس 2024

وبعد جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص إحداث معهد عالي للفلاحة بولاية سليانة، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

تمثل الفلاحة مكونا أساسيا ومصدرا مهما للتنمية المحلية والجهوية ويعتبر دعم القطاع الفلاحي وتحسين أدائه تحديا أساسيا خاصة في ظل التحديات التي تواجهها البلاد .

وتمسح ولاية سليانة 4642 كلم 2 وهي من ولايات إقليم الشمال الغربي للبلاد التونسية وتتميز بموقع جغرافي هام نظرًا لقربها من العاصمة (127 كلم(وتوسطها لسبع ولايات (باجة جندوبة، الكاف القصرين سيدي بوزيد القيروان وزغوان (وقربها لمعظم مدارس ومعاهد التعليم العالي الفلاحي بالجهة على غرار المعهد العالي للفلاحة بالكاف (زراعات كبرى) والمدرسة العليا للمهندسين بمجاز الباب ومعهد المراعي والغابات بطبرقة والمعهد العالي للفلاحة بمقرن (اقتصاد ريفي) والمعهد العالي للعلوم الفلاحية بشط مريم .

وعليه، فإن إحداث معهد عال للفلاحة بولاية سليانة يعتبر غير مجد في ظل تسجيل انخفاض في عدد الطلبة في السنوات الأخيرة في التعليم العالي على المستوى الوطني

.وتجدر الإشارة إلى أن مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بصدد إعادة النظر في خارطة توزيع مؤسسات التعليم العالي الفلاحي وعددها ومراجعة برامج التعليم الفلاحي الهندسي وفقا لمخرجات مرجعيات مهن وكفاءات تم إعدادها في كل الاختصاصات، بما يضمن التناغم والتكامل بين مؤسسات التعليم العالي الفلاحي على مستوى التكوين ومواكبته للتكنولوجيا الحديثة، لملائمته مع المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية بما يساهم في رفع التحديات في القطاع الفلاحي على غرار التغيرات المناخية والأمن الغذائي .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة ريم الصغير

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا .

الموضوع :حول اسناد رخصة حفر بئر .

تحية طيبة وبعد،

تجدر الإشارة أنّ متساكني الغرابة وترخان والأجحاف وعين قطار ودمام درويش والشرفين من عمادة الرحمة يطالبون وبإلحاح حفر هذا البئر في منطقة بن طويلة .

حيث أنهم يشكون بمرارة من عدم تمتعهم بالماء الصالح للشراب حقهم الدستوري بعد العديد من المطالب إلى الإدارات الراجعة بالنظر التي لم تحرك ساكنا

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

<u>الموضوع</u> :بخصوص إسناد رخصة حفر بئر .المرجع :مراسلتكم بتاريخ 26 أفريل2024

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص إسناد رخصة حفر بئر، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

يتزود مجمع التنمية الفلاحية للماء الصالح للشرب الأمل-الرحمة -بوشريك حاليا عن طريق بئرين عميقتين الأولى الكسيرات 2- بدفق في حدود 6 لث والثانية الجحاف أحدثت سنة 2013 وتزود حوالي 1000 عائلة عبر 667 منشأة ربط فردي .

وتزود بئر الجحاف لوحدها حوالي 193 عائلة موزعة على عدد 03 مناطق وهي طرخان الجحاف ودمان بورويس .إلا أنه، وتبعا للمشاكل الفنية على مستوى البئر المذكورة والتي باتت لا تفي بالحاجة خصوصا على مستوى التجمعات المزودة عبر خزان الجحاف تمت برمجة بئر تعويضية الجحاف مكرر ضمن ميزانية التنمية لسنة 2021 بقيمة جملية تناهز 341 ألف دينار، وتم إبرام الصفقة مع المقاولة المتعهدة وأعطي الإذن لمباشرة عملية الحفر ابتداء من تاريخ 13 جانفي2023 ، غير أن أشغال الحفر تعطلت وذلك نتيجة نوعية الطبقات المخترقة مما تسبب في تأخر إنجاز الأشغال .وأمام تشبث المقاولة بعدم استكمال الأشغال تم اللجوء إلى فسخ الصفقة على مسؤولية الشركة المتخلية وإعداد ملف طلب عروض ثان في الغرض تم بموجبه اختيار مقاولة أخرى للقيام بأشغال الحفر وتم إبرام صفقة في الغرض بمبلغ جملي في حدود 408 ألف دينار .وقد انطلقت المقاولة الجديدة في الأشغال وذلك بموجب إذن إداري في الغرض منذ منتصف شهر أفريل 2024وناهزت نسبة تقدم الأشغال حاليا حوالي 15 %

وفي انتظار استكمال أشغال البئر، اضطرت هيئة مجمع التنمية الفلاحية لاعتماد دورة مائية لتحسين ظروف التزود بالماء الصالح للشرب بالمناطق المعنية تم ضبطها بالتنسيق مع المصالح الفنية بالمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بنابل

وتجدر الإشارة إلى أن عدد حوالي 48 عائلة قاطنة بمرتفعات منطقتي دمان بورويس (39 عائلة(والجحاف (09 عائلات(غير مزودة تماما رغم اعتماد الدورة المائية وذلك نظرا لضعف الكميات المضخوخة من جهة ولضعف الضغط من جهة أخرى .وعليه، فقد قامت المصالح الفنية بالمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بنابل بتوفير عدد 02 صهاريج ماء لوضعهما على ذمة هيئة المجمع لمعالجة نقص الموارد المائية على مستوى هذه المناطق وذلك لتزويد متساكنها بالماء الصالح للشرب خلال الفترة الصيفية في انتظار استكمال أشغال حفر البئر التعويضية ومعالجة مشكل التزود بالماء الصالح للشرب بصفة نهائية .

والسلام

السؤال الكتابي الأول

للنائبة ريم المعشاوي

عملا بالفصلين 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي، أتوجه إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية :

<u>الموضوع</u> :حول الوضعية الفلاحية بولاية الكاف .

في ما يخص المنطقة السقوية ببراج سراط :السد الذي لم تكتمل بعد أشغاله في علاقة بجسر المحجوبة والذي ظلت تعبئته تمثل ثلث ما هو مقدّر والتي تقدر بـ 21 مليون متر مكعب مقابل 4500 هكتار منطقة سقوية مما سيمكن الفلاحين من التنمية والاستثمار والعمل على النهوض بالقطاع الفلاحي في المنطقة لكن للأسف تظل جهتنا محرومة من خياراتها.

- إلى متى سنظل ننتظر هذا المشروع، متى ستكتمل أشغال هذا السد؟

- ثم الشبكة المائية بهذه المنطقة ظلت متوقفة منذ سنة واستأنفت أشغالها هذا الأسبوع مما تنتج عن إهلاك المنتوج الفلاحي من غراسات وزراعات وتفاقم ديون الفلاحين وموت هذه المنطقة السقوية التي استبشرنا بها للعمل والتعويل على الذات لخلق ديناميكية اقتصادية فلاحية؟

- فماهي أسباب توقف هذه الشبكة المائية بالمنطقة السقوية براج سراط؟

- من يتحمل مسؤولية هذه الخسائر وتعطيل فلاحي الجهة من الإنتاج وتحقيق للإكتفاء الغذائي للجهة؟

والسلام.

إجابة السيد وزير الفلاحة

والمواد المانية والصيد البحري

الموضوع: بخصوص الوضعية الفلاحية بولاية الكاف

المرجع:مراسلتكم بتاريخ 26 فيفري 2024.

وبعد، جوابا على أسئلتكم المضمنة بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص الوضعية الفلاحية بولاية الكاف، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

1)بخصوص السد الذي لم تكتمل بعد أشغاله في علاقة بجسر المحجوبة : لم يتم برمجة جسر المحجوبة داخل حوض سد سراط منذ بداية إنجاز السد . وقد تم الاتفاق بالتنسيق بين الإدارة العامة للسدود والأشغال المائية الكبرى والمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بالكاف على إعداد دراسة بناء معبر مائي أو تحويل مسار الطريق إلى خارج حوض السد .وتم اتخاذ الإجراءات التالية :

- الإعلان عن طلب العروض عدد 2022/10 وهو في طور إعداد دراسة تحويل مسار المسلك الريفي المحجوبة

- اتخاذ قرار منذ أوت 2023 بغلق السد لتجميع الماء حسب الطاقة القصوى،

- الإعلان عن طلب العروض عدد 2023/15 وإسناد صفقة لمقاولة لإنجاز أشغال تهيئة وتعبيد مسلك بئر العفو أسفل السد لتمكين سكان المحجوبة من العبور بكلفة 853 ألف دينار .وقد تم إصدار الإذن الإداري للمقاولة للتسجيل وتمكين الإدارة من الضمان النهائي بتاريخ 09 ماي 2024

2)بخصوص توقف الشبكة المائية بالمنطقة السقوية سراط : تم إتمام أشغال المنطقة السقوية سراط خلال شهر ماي 2021 وتم عقد جلسة برؤساء مجامع الري بمدينة تاجروين والاتفاق على تشغيل المنطقة السقوية بداية من شهر جوان 2021 مجانا حتى تتمكن المصالح الفنية من متابعة النقائص بالشبكة ويتعود الفلاحون على تعاطي الفلاحة السقوية .

وقد تم استغلال المنطقة السقوية إلى غاية شهر ماي 2022 على أن يكون الانطلاق الفعلي للاستغلال بداية من شهر جوان .2022 غير أنه، وإلى غاية نهاية شهر فيفري 2023 سددت ثلاثة (3) مجامع معلوم الاستهلاك في حين تلددت المجامع الأربعة المتبقية في الخلاص مما أدى إلى توقيف تزويدها بالماء مع تواصل الاستغلال للمجامع الثلاث التي سددت فواتيرها إلى غاية شهر نوفمبر 2023 تاريخ قطع الشركة التونسية للكهرباء والغاز للتيار الكهربائي لتراكم الديون فتدخلت المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية لخلاص ما يناهز 300 ألف دينار وعقد جلسة عمل بحضور كل المجامع والسلطة المحلية والشركة التونسية للكهرباء والغاز أفضت إلى الاتفاق على استئناف الاستغلال منذ 29 فيفري 2024 مع دفع قسط أول من الديون من طرف المجامع ويتواصل الاستغلال حاليا دون إشكال .

وتجدر الإشارة إلى أن المنطقة السقوية العمومية سراط تضم خطي استغلال:

- خط المحجوبة :الذي يمسح 2260 هك وتديره أربع مجامع مائية (المجد/تاجروين والنور/جريصة ووادي الخير/ قلعة الخصبة والبدر/ قلعة سنان

- خط الفالتة :الذي يمسح 2297 هك وتديره ثلاث مجامع مائية (الأحلام والخضراء والهرموكة من معتمدية قلعة سنان.)

وفيما يلي جدول يلخص المساحات المروية خلال موسمي الاستغلال (2021-2022 و2022-2023). وتتمثل هذه الزراعات أساسا في الحبوب والأعلاف واللفت السكري والخضر وأشجار مثمرة كالزيتون:

عدد الترتيبي	اسم المجمع المائي	المعتمدية	خط الاستغلال	المساحات المستغلة والتي تم ربطها خلال موسمي 2021-2022 و2022-2023 (هك)
01	المجد	تاجروين	المحجوبة	123.5
02	وادي الخير	القلعة الخصباء		141.5
03	البدر	قلعة سنان		115.5
04	النور	جريصة		324.5
05	الأحلام	قلعة سنان	الفالتة	191
06	الهرموكة			182
07	الخضراء			185
المجمـــوع				**1263**

وقد حرصت المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بالكاف، ورغم ضعف استخلاص ديون الاستغلال من طرف المجامع المائية، على تركيز وحدة تنسيق استغلال المنطقة السقوية بخلية الإرشاد الفلاحي بتاجروين للسهر على استغلال وصيانة المنطقة والإرشاد الدوري لهذه المجامع والفلاحين .

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائبة ريم المعشاوي

عملا بالفصلين 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي، أتوجه إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية:

الموضوع:حول الوضعية الفلاحية بولاية الكاف .

1. ماهي استراتيجية الدولة في مجال تهيئة واستغلال المناطق السقوية بولاية الكاف؟

2.كيف يتم تثمين المناطق السقوية الموجودة وكيف نطورها نحو التوسع في المساحات المروية ؟

3.كيف يمكننا من تحسين الإنتاج والإنتاجية والربط مع مراحل ما بعد الإنتاج ؟

4.ماهي وضعية ولاية الكاف فيما يتعلق بتوفير الأسمدة" مادة الأمونيتر "في الإنتاج الفلاحي لهذه السنة والذي يشهد نقصا ؟ والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع:بخصوص الوضعية الفلاحية بولاية الكاف .

المرجع:مراسلتكم بتاريخ 27 فيفري 2024

وبعد جوابا على أسئلتكم المضمنة بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص الوضعية الفلاحية بولاية الكاف، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

الجواب 1: بخصوص استراتيجية الدولة في مجال استغلال وتهيئة المناطق السقوية : تغطي المساحات المروية بولاية الكاف ما يعادل 21.245 ألف هك(مناطق سقوية خاصة وعمومية) على مختلف مصادر المياه موزعة كما يلي :

* **المناطق العمومية:** 10112 :هك وتتوزع كما يلي :

مصدر الماء	السدود	السدود التلية	الآبار العميقة	العيون	المياه المعالجة	المجموع
المساحة (هك)	5700	1342	2549	341	180	10112
النسبة	% 56,37	% 13,27	%25,21	%3,37	% 1,78	%100
عدد الأنظمة	02	11	38	04	01	56
عدد المجامع	10	11	38	04	01	64

*** المناطق الخاصة 11143 :هك منها :**

- حول الآبار السطحية والعميقة : 134 9 هك ،

- حول الأودية: 1727هك

- حول السدود التلية والبحيرات الجبلية والعيون الطبيعية 282 هك،

وشهدت هذه المساحات تراجعا كبير في الاستغلال نتيجة الظروف المناخية الصعبة التي أدت الى نضوب مخزون السدود التلية والبحيرات الجبلية والعيون الطبيعية والآبار السطحية والأودية .

وتتلخص أهم التوجهات الاستراتيجية فيما يلي :

1- إعطاء الأولوية لاستغلال المناطق السقوية الموجودة حاليا وتكثيف حملات التحسيس والتأطير والإرشاد في مجالات اختيار الزراعات وتطبيق الحزمة الفنية وتسيير عمليات الري،

2- إعادة تهيئة المناطق السقوية :

- إعادة تهيئة خط الدفع بالمنطقة السقوية العمومية بسيدي خيار 780 هك (في طور العروض للمرة 3)

- إعادة تهيئة ثلاث مناطق سقوية عمومية بمعتمدية القلعة الخصبة (SKD1 و SKD 5و SKD18 على مساحة 206 هك وهي مشاريع في طور الإنجاز .

- إعادة تهيئة المنطقة السقوية SKD3(30 هك) : في طور تقييم العروض بعد نشر الإعلان للمرة الثالثة،

- إعادة تهيئة المنطقة السقوية SKD9 (50هك) : في طور إعداد كراس الشروط لنشرها خلال شهر ماي 2024،

- إعادة تهيئة محطة الضخ بالمنطقة السقوية العمومية السمانة بالمياه المعالجة (180 هك): تم اسناد الصفقة للمقاولة وهي في طور الإمضاء والتسجيل،

- إعادة تهيئة المناطق السقوية العمومية على مساحة 500 هك ضمن مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بحوض تاسة المبرمج بداية من سنة 2025 بمعتمديات القصور والسرس والدهماني (المنطقة السقوية بالتريشة (140 هك) من معتمدية السرس، المناطق السقوية صرا ورتان 3 (180هك(وصرا ورتان 5 (100هك) وصرا ورتان7 (80 هك) من معتمدية القصور

3-التوسع في المناطق السقوية بإحداثات جديدة:

- تم إعداد دراسة إحداث مناطق سقوية (ري نصف مكثف) على مساحة 13 ألف هك على سد ملاق العلوي ونعمل حاليا على برمجة قسط أول على مساحة 3 ألاف هك حال توفر مصدر تمويل،

- برمجة ربط سد وادي تاسة الجديد (المبرمج للإنجاز(بالمنطقة السقوية(690 هك) المحدثة سابقا على السد التلي وادي السواني لضمان استمرارية تزويدها ،

- مواصلة إتمام أشغال خمس مناطق سقوية (آبار عميقة) SKD26 -SKD28 SKD29)كاف السيف- محمد بن خليفة) على

مساحة 315 هك (يتم حاليا تقييم العروض الإسناد صفقة اقتناء التجهيزات وتركيبها) .

4-البرنامج السنوي لتشجيع الاستثمار الخاص في الري :

- دراسة 100 ملف الاستثمار (وكالة (النهوض بالاستثمارات الفلاحية ودائرة التمويل والتشجيعات)

- إسناد وصرف المنح لـ 82 فلاح (وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية ودائرة التمويل والتشجيعات)،

- دراسة 141 ملف لربط الآبار الخاصة بالتيار الكهربائي،

- نسبة التجهيز بالمعدات المقتصدة في مياه الري قدرت بـ 98%.

5-ترشيد استهلاك الطاقة

- تجهيز محطات الضخ بالمناطق السقوية العمومية الكبرى (ملاق وسيدي خيار وسراط) بالطاقة الضوئية (الالواح الشمسية) للإنارة فقط وهي في طور نشر إعلان طلب العروض (اقتناء وتركيب Projecteur solaire (avec panneau) LED étanche détecteurوهي موزعة كالآتي :المنطقة السقوية سراط 38 جهاز- المنطقة السقوية نبر 32جهاز والمنطقة السقوية سيدي خيار 34 جهاز

- تجهيز 5 محطات ضخ للتزود بالماء الصالح للشرب مع المجامع بالطاقة الضوئية وهي في طور النشر للمرة الثانية (القوة الكهربائية للمضخات: بئر النخلة من معتمدية تاجروين- 22KW الزوارين من معتمدية الدهماني - 18.5KW عبيدة 3 من معتمدية الدهماني - 7.5KWسيدي نصر من معتمدية السرس - 9.2KW برج الديوانة من معتمدية تاجروين 18.5KW)

- عشرة (10) محطات ضخ تابعة للخواص ذات قوة كهربائية للمضخة متراوحة بين 1.5KW - 12.5KW

الجواب 2: بخصوص تثمين المناطق السقوية الموجودة وكيفية تطويرها نحو التوسع في المساحات المروية

تعمل المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بالكاف على تنظيم وتجميع الفلاحين داخل المناطق السقوية صلب مجامع تنمية (64 مجمع مائي) لتسيير هذه المناطق السقوية والمحافظة على ديمومتها وتقريب الخدمات من المستغلين وإحداث شركة تعاونية للخدمات الفلاحية بالمنطقة السقوية سراط .وقد تم انتداب مكتب دراسات خلال سنة 2022 أشرف على تكوين الشركات التعاونية ومجامع التنمية في عدة مجالات على غرار التصرف الإداري والمالي والاقتصاد في مياه الري والفلاحة البيولوجية وتربية الابقار الحلوب وصناعة الأجبان .كما تقوم المندوبية الجهوية بتنظيم أيام تحسيسية وتوعوية لفائدة هذه المجامع لتسيير الري والضغط على الكلفة وتنظيم أيام إعلامية حول التسيير الإداري والمالي (02 أيام إعلامية لفائدة المجامع المائية) لحسن التصرف وتنظيم أيام تطبيقية حول استعمال الألواح الشمسية (03 أيام لفائدة 133 منتفع) للضغط على كلفة الإنتاج مع التدخلات الدورية من طرف مصلحة الصيانة بدائرة المناطق السقوية (ثلاث فرق على مستوى الشبكة (37 تدخل) ومحطات الضخ (51 تدخل)

أما بخصوص تثمين المناطق السقوية، فقد تم زراعة 5473 هك من الحبوب بالمناطق السقوية العمومية والخاصة وتمت عملية الري كالتالي :

- 5183هك رية واحدة

- 4980هك ريتان

- 4238هك 3 ريات

- 2310هك 4 ريات فأكثر .

كما تم الانطلاق في تجربة زراعة اللفت السكري بمنطقتي الفالتة وسيدي احمد الصالح في مرحلة أولى، وتم في الغرض الاتصال بالفلاحين الراغبين في هذه التجربة .

الجواب :3: بخصوص تحسين الإنتاج والإنتاجية والربط مع مراحل ما بعد الإنتاج

تقوم المصالح الفنية بالمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بالكاف بحملات تحسيسية وتوعوية وإرشادية للفلاحين حسب مراحل نمو الزراعات بمختلف معتمديات الولاية وحسب القطاعات المنتجة للرفع من المردودية والإنتاجية وذلك بالتنسيق مع مؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحي ومراكز التكوين المهني الفلاحي .وبالإضافة إلى ذلك يتم تنظيم دورات تكوينية للفلاحين في مختلف الميادين خاصة في مجال تقليم الزياتين للمحافظة على القطاع والرفع من مردوديته والتكوين في تربية النحل لإحداث موارد رزق بالمناطق الهشة وعدة ميادين أخرى لتيسير الحصول على قروض فلاحية .

ويتم العمل على التوسع في مساحات الزياتين والغراسات المثمرة بمعدل 2000 هك سنويا حسب مختلف البرامج والمشاريع، ودفع الاستثمار الخاص من خلال بعث وحدات جديدة لوحدات تحويل الزيتون (12 وحدة حاليا) ووحدات تعليب زيت الزيتون، كما سيتم العمل على إنجاز خطة تدخل جهوي لتحسين مردودية ونوعية زيت الزيتون، وذلك بالتدخل في العناية بالغراسات الموجودة (مقاومة الأمراض- التقليم الري(عن طريق مجامع التنمية والشركات التعاونية اقتناء المبيدات والصهاريج وتجهيزات المداواة (وذلك بعد توفير التمويلات اللازمة .

كما تعمل المندوبية، في قطاع تربية الماشية على القيام بحملات التلقيح لبلوغ نسبة تغطية صحية سنوية في حدود 80%% للقطيع بالجهة والرفع من طاقة تجميع الحليب الطازج بإحداث مراكز جديدة حيث تمت المصادقة على إحداث 5 مراكز جديدة .

الجواب :4: بخصوص توفير الأسمدة مادة الامونيتر "بولاية الكاف :

تقوم المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بالكاف بصفة دورية بمتابعة موسم الزراعات الكبرى على المستوى الجهوي والمحلي بالتنسيق مع مختلف المتدخلين في القطاع ومراسلة السلطة الجهوية والإدارات المركزية للتدخل لتوفير مستلزمات الإنتاج وخاصة الأسمدة لضمان السير العادي لموسم الحبوب .

وفيما يلي عينة من المتابعة الدورية لكميات الأمونيتر الموضوعة والمخزون حسب التواريخ التالية :

- إلى غاية 13 فيفري 2024 تم وضع 49094 قنطار ويتواجد مخزون بـ 9300 قنطار .

- إلى غاية 22 فيفري 2024 تم وضع 55670 قنطار ويتواجد مخزون بـ 10602 قنطار

- إلى غاية 01 مارس 2024 تم وضع 58269 قنطار ويتواجد مخزون بـ 7149 قنطار .

- إلى غاية 05 مارس 2024 تم وضع 58269 قنطار ويتواجد مخزون بـ 5924 قنطار .

- إلى غاية 08 مارس 2024 تم وضع 64300 قنطار ويتواجد مخزون بـ 4680 قنطار .

وبالتالي، فلا وجود لنقص في مادة الأمونيتر، كما أن المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بالكاف لم تتلق أي تشكيات من الفلاحين على مستوى هذه المادة .

والسلام

السؤال الكتابي الأول

للنائبة سيرين بوصندل

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

الموضوع حول اجتماعات لتقوية المستثمرين في مزارع القوقعيات التي تعتمد الاستزراع والبلاستيك

تحية طيبة وبعد،

فبطلب من السادة (أعضاء المكتب التنفيذي) وحيث لاحظوا- باعتبارهم ممثلين للبحارة أن وزارة الفلاحة قد عقدت سلسلة اجتماعات لتقوية المستثمرين في مزارع القوقعيات التي تعتمد الاستزراع والبلاستيك وهو خيار وتوجه يخالف ويضرب اتفاقية الدولة لسنة 2005 مع اليونسكو مع AFO في عدم الاستزراع وعدم استعمال البلاستيك .

وقد طالب البحارة في اجتماعات على المستويين القطاعي والجهوي بأن تشجع الدولة على البحث العلمي في مجال القوقعيات لخلق طرق جديدة مع واقع بحيرة منزل عبد الرحمان وتمنع استعمال البلاستيك .

السؤال :ماهو التوضيح الذي تقدمه الوزارة حول هذه المفارقة؟ وماهي الإجراءات التي اتخذتها لتقنع البحارة بأن اقتراحاتهم ومطالبهم على إثر الاجتماعات تجد آذانا صاغية؟

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع بخصوص مزارع القوقعيات التي تعتمد الاستزراع ومادة البلاستيك

المرجع مراسلتكم بتاريخ 30 أفريل2024

وبعد جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص عقد اجتماعات مع المستثمرين في مزارع القوقعيات التي تعتمد الاستزراع وتستعمل مادة البلاستيك أتشرف بإفادتكم أن استراتيجية الصيد البحري وتربية الأحياء المائية ترتكز على ثلاثة محاور أساسية وهي :

-إحكام استغلال الثروات البحرية الحية وتهيئة المصائد

- تطوير منظومات الإنتاج والرفع من القدرة التنافسية

- التنمية المستدامة لقطاع تربية الأحياء المائية .

وفي هذا الإطار، حرصت الوزارة على وضع خارطة طريق لترشيد استغلال الموارد البحرية وتنمية نشاط تربية الأحياء البحرية ببحيرة بنزرت منذ سنة 2019 ، وقد تضمنت هذه الخارطة مجموعة من الإجراءات من شأنها أن تؤسس للتعايش السلمي بين نشاط الصيد الساحلي ونشاط تربية القوقعيات بالبحيرة خاصة بعد الأحداث التي جدت بين المستثمرين في مجال تربية القوقعيات وعدد من بحارة الجهة ومن أهم هذه الإجراءات تمكين أصحاب مشاريع تربية القوقعيات من مواصلة نشاطهم من خلال استعمال عوامات غير مضرة بالبيئة مع الالتزام بالخصائص الفنية المقدمة بالدارسة واحترام شروط الاستغلال واتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على الوسط البيئي .

وتجدر الإشارة الى أنه، ونظرا لارتفاع تكاليف اقتناء العوامات المذكورة من ناحية والخسائر المادية الكبيرة التي تكبدها جل مشاريع تربية القوقعيات جزاء الأحداث التي سبق ذكرها والتي لم يتسن تعويضها من ناحية أخرى، فقد تم الاتفاق خلال جلسات توافقية بين البحارة ومربي القوقعيات على مواصلة نشاطهم باستعمال البراميل البلاستيكية على مستوى المزارع لفترة محددة إلى حين تمكن الشركات من العودة إلى سالف نشاطها .

غير أن هذه الشركات لم تتمكن إلى حد الآن من العودة الفعلية للنشاط منذ سنة 2019 بسبب نفوق كلي للمنتوج بصفة متكررة خلال الفترات الصيفية بسبب التغيرات المناخية والارتفاع الشديد لدرجات حرارة المياه بالبحيرة وهو ما أدى إلى تدهور الوضعية المادية لهذه الشركات وتراجع حاد لمنتوجها .

وقد تدخلت المصالح المختصة بالوزارة في إطار تنفيذ استراتيجيتها لتنمية تربية الأحياء المائية، وذلك من خلال عقد جلسات مع الأطراف المتدخلة لإيجاد الحلول الكفيلة بعودة هذا النشاط إلى نسقه الطبيعي والحفاظ على ديمومته، وهي ليست اجتماعات لتقوية المستثمرين مثلما ورد بنص السؤال .

أما فيما يتعلق باستعمال العوامات البلاستيكية على مستوى مشاريع تربية القوقعيات فتجدر الإشارة إلى أن الفصل 10 من القانون عدد 41 لسنة 1996 المؤرخ في 10 جوان 1996 والمتعلق بالنفايات وبمراقبة التصرف فيها وإزالتها ينص على أنه" :يمكن إعادة استعمال المعلبات في صورة عدم احتوائها على مواد كيميائية أوسامة، كما أن استعمال براميل تحتوي على مواد مضرة من قبل أصحاب المشاريع من شأنه أن يؤثر بدرجة أولى على المنتوج الذي يصبح غير قابل للترويج . وبالتالي، فليس من مصلحة المستثمر استعمال هذا النوع من البراميل.

وبالإضافة إلى ما سبق فإنه لم يثبت لدى المصالح المختصة بالوزارة وجود الاتفاقية المذكورة بنص سؤالكم) اتفاقية الدولة لسنة 2005مع اليونسكو ومع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في عدم الاستزراع وعدم استعمال البلاستيك (ضمن الاتفاقيات الملزمة للدولة التونسية .

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائبة سيرين بوصندل

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

الموضوع :حول إجراءات الوزارة بخصوص تعويض الفلاحة .

تحية طيبة وبعد ،

فبطلب من السادة أعضاء المكتب التنفيذي أتوجه إليكم بالسؤال تالي :

السؤال :ماهي الإجراءات التي اتخذتها وزارة الفلاحة لتعويض الفلاحة بعد إغلاق المنطقة السقوية بالخرايب؟ ومتى سيقع ذلك؟

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع بخصوص الإجراءات المتخذة لتعويض الفلاحين بعد غلق المنطقة السقوية بالخرايب من ولاية بنزرت

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 30 أفريل 2024

وبعد جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لتعويض للفلاحين بعد غلق المنطقة السقوية بالخرايب من ولاية بنزرت أتشرف بإفادتكم بما يلي :

يعود تعليق التزود بمياه الري للشبكة الخاصة بالمنطقة السقوية العمومية بمنزل جميل إلى تخلي أعضاء المجمع والهيئة المسيرة عن مهامها وعزوف الفلاحين على الانخراط في المجمع وعن سداد المديونية البالغ قيمتها 112 ألف دينار رغم الإجراءات المتخذة من قبل الوزارة لجدولة الديون والتخلي عن % 30 من مجموع الديون (إجراءات سنة 2012)شريطة خلاص مبلغ 20% وجدولة باقي الدين على خمس (5) سنوات .وقد تم عقد عديد الجلسات بمقر المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية ببنزرت وبمقر المعتمدية، بالإضافة إلى الزيارات الميدانية لسماع الفلاحين وتحسيسهم بضرورة التنظم من جديد في إطار مجمع الري منزل جميل، غير أن الفلاحين أبدوا رفضهم للانخراط بالمنظومة وتسيير المنطقة السقوية .وقد طالب جميع الفلاحين بالمنطقة القيام بتغذية المائدة المائية، قنيش، وفي هذا الصدد تم تخصيص إعتمادات تقدر بـ 100 ألف دينار للقيام بأشغال إعادة تهيئة الخط الخاص بالتغذية المائية للآبار حفاظا على المائدة المائية من التملح والضغط على الإستغلال المفرط للموائد المائية (انتهت الأشغال منذ سنة2020)

وتجدر الإشارة إلى أن معظم المناطق السقوية المزودة عن طريق سد سيدي سالم متوقفة للسنة الثالثة، نظرا للوضعية المائية الحرجة ونظرا لتواجد ولاية بنزرت في آخر وادي مجردة والذي يزود قرابة 11000هك من المناطق السقوية .

وفي هذا الإطار أذنت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بدراسة ملفات كهربة الآبار (تعريفة فلاحية) والترخيص لحفر الآبار داخل المناطق السقوية المغلقة أو المندثرة، ضمانا لديمومة الأشجار المثمرة ،والأعلاف وقد حظيت أغلب المطالب بالموافقة من قبل اللجنة الاستشارية لإسناد تراخيص حفر الآبار المائية .

والسلام

السؤال الكتابي الثالث

للنائبة سيرين بوصندل

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

الموضوع حول التعددية النقابية وتهميش نقابة الفلاحين التونسيين .

تحية طيبة وبعد

فبطلب من السادة نائب رئيس المكتب المحلي للصيد البحري التقليدي عضو المكتب التنفيذي ورئيس المكتب المحلي وعضو المكتب التنفيذي للصيد البحري ورئيس النقابة الجهوية للفلاحين ببنزرت وعضو الغرفة الوطنية لمربي الماشية بالنقابة التونسية ومؤسس نقابة الصيد البحري التقليدي وعضو النقابة .

اجتمعت بهم واستمعت إلى مشاغلهم ومنها تهميشهم وتغييبهم وتغييب نقابة الفلاحين التونسيين في الحوارات والنقاشات المؤسسة للبرامج التنموية والداعمة للبرامج الاجتماعية للبحارة التقليديين ببحيرة بنزرت، ثم دعوتهم شكليًا بعد اتخاذ القرارات خاصة أن الاتحاد الجهوي للصيد البحري لا يُمثل البحارة .

السؤال: هل تعتبر وزارة الفلاحة هذه الأطراف فاعلة في اتخاذ القرارات والاستشارات وبالتالي هل ستضع حدّا لتهميشهم وتكريس التمثيلية النقابية على أرض الواقع؟

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع :بخصوص التعددية النقابية وتهميش نقابة الفلاحين التونسيين .المرجع :مراسلتكم بتاريخ 30 أفريل2024

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص التعددية النقابية وتهميش نقابة الفلاحين التونسيين، أتشرف بإفادتكم أن مهنيي الصيد البحري، على غرار تمثيلياتهم، يعتبرون شريكا فاعلا للنهوض بقطاع الصيد البحري وضمان ديمومته بالنظر لعلاقتهم اليومية مع دوائر الصيد البحري مرجع النظر سواء للحصول على خدمات أو لطرح إشكاليات تتعلق بممارسة نشاطهم اليومي، إضافة إلى مشاركتهم بطرح تصوراتهم لتحسين مختلف الخدمات المسداة إليهم جهويا ومركزيا.

ويجدر التذكير بأن الوزارة تتعامل مع مختلف التمثيليات المهنية للفلاحين والبحارة وتستمع لمشاغلها وتصوراتها للنهوض بمختلف قطاعات الإنتاج وهي في تواصل مستمر معها مركزيا وجهويا .

والسلام

السؤال الكتابي الرابع

للنائبة سيرين بوصندل

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

الموضوع :حول إجراءات الوزارة للوضع بين بحيرة أشكل وبحيرة منزل عبد الرحمان .

تحية طيبة وبعد

فبطلب من السادة (أعضاء المكتب التنفيذي) أتوجه إليكم بالسؤال تالي:

السؤال :ماهي الإجراءات التي اتخذتها الوزارة أو ستتخذها لإنقاذ الوضع الحالي بين بحيرة أشكل وبحيرة منزل عبد الرحمان الذي يؤكد ضرورة الرجوع إلى المعدات التقليدية والصيد؟

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع بخصوص الإجراءات التي اتخذتها الوزارة أو ستتخذها لإنقاذ الوضع الحالي ببحيرة إشكل وبحيرة منزل عبد الرحمان

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 30 أفريل2024

وبعد جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص الإجراءات التي اتخذتها الوزارة او ستتخذها لإنقاذ الوضع الحالي ببحيرة إشكل وبحيرة منزل عبد الرحمان أتشرف بإفادتكم بما يلي :

انطلقت شركة البحيرات التونسية منذ سنة 1998 في استغلال بحيرة إشكل في أغراض الصيد البحري بمقتضى الترخيص عدد 217 بتاريخ 30 مارس 1998 ومحطة تربية القوقعيات بمنزل جميل سنة 1999بمقتضى الترخيص عدد 798 بتاريخ 01 أكتوبر 1999 وذلك في إطار لزمة مدتها 30 سنة .

وقد تم سحب ترخيص الاستغلال في أغراض الصيد البحري المسند للشركة التونسية للبحيرات قرار وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عدد 332 بتاريخ 24 جانفي 2023 وقامت وزارة البيئة بفسخ عقد اللزمة المبرم مع الشركة المذكورة، كما تولت مصالح وزارة المالية تتبع الشركة لاستخلاص ديونها .

أما بخصوص الرجوع إلى معدات الصيد التقليدية، فانه لن يتسنى إسناد رخص صيد بالبحيرة إلى حين إعداد دراسة لتقييم المخزون الحقيقي من الأسماك بها في ظل التغيرات المناخية والوضعية البيئية الجديدة .

والسلام

السؤال الكتابي الخامس

للنائبة سيرين بوصندل

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

الموضوع حول انعدام الرقابة على الصيد العشوائي .

تحية طيبة وبعد،

في إطار متابعتنا لمشاغل الجهة وبطلب من السادة نائب رئيس المكتب المحلي للصيد البحري التقليدي وعضو المكتب التنفيذي ورئيس المكتب المحلي أتوجه إليكم بالسؤال التالي :

السؤال :ما هي الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لإرساء رقابة جدية تضع حدا للصيد العشوائي ونشاط الدخلاء من أصحاب المراكب غير القانونية والصيد السياحي؟

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع بخصوص وضع حد للصيد العشوائي ونشاط الدخلاء من أصحاب المراكب غير القانونية ومراكب الصيد الترفيهي .

المرجع مراسلتكم بتاريخ 30 أفريل 2024

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لإرساء رقابة جدية تضع حدا للصيد العشوائي ونشاط الدخلاء من أصحاب المراكب غير القانونية ومراكب الصيد الترفيهي، أتشرف بإفادتكم بما يلي :وضعت الوزارة خطة لمقاومة الصيد البحري العشوائي ترتكز على المحاور والبرامج التنفيذية الرئيسية التالية :

* تدعيم المراقبة الميدانية من خلال:

- دعم الموارد البشرية واللوجستية للسلطة المختصة وذلك من خلال انتداب 69 عون حرس صيد بحري ابتداء من فيفري 2018 والذين تم توزيعهم على كافة المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية بالولايات الساحلية،

- دعم الوزارة بوحدات مراقبة سريعة تضمن تواجدها بحرا من خلال اقتناء زورقين سريعين بطول10.5 م للحراسة البحرية، وقد تم إثر تسلمهما منذ جانفي 2021 تنفيذ برنامج المراقبة الميدانية أخذا في الاعتبار لخصوصية مناطق ومواسم الصيد:

+صيد التن الأحمر،

+موسم الراحة البيولوجية بخليج قابس

+صيد القمبري بخليج قابس

+الصيد في خليج تونس .

- تكوين فرق مراقبة جهوية مشتركة تضم جميع الهياكل المتدخلة (المنشور عدد 128 المؤرخ في 2 جويلية2015)

* تفعيل العمل بالمنظومة الوطنية للمراقبة عبر الأقمار الاصطناعية بمقتضى (المنشور عدد 14 المؤرخ في 19 جانفي 2021 مراكب الصيد البحري التي يتجاوز طولها 15 متر) لإقرار التفعيل الشامل لهذه المنظومة بتطبيق أحكام القوانين والتراتيب الجاري بها العمل بكل دقة ودون مرونة بما في ذلك آلية رفع المخالفات عن بعد وتعليق رخص المراكب غير المجهزة وحرمانها من جميع الخدمات الإدارية .

أما بخصوص مراكب الصيد الترفيهي، فان وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري قد علقت اسناد رخص الصيد الترفيهي على متن المراكب منذ شهر سبتمبر وهي بصدد دراسة شروط استئناف هذا النشاط حتى لا يؤثر سلبا على مهني القطاع الذين أثاروا في أكثر من مناسبة ظاهرة تحول نشاط الصيد الترفيهي إلى صيد تجاري ينازعهم مورد رزقهم .

والسلام

السؤال الكتابي السادس

للنائبة سيرين بوصندل

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

الموضوع:حول إمكانية التحقيق في نتيجة طالب العروض .

تحية طيبة وبعد،

فبطلب من السادة أعضاء المكتب التنفيذي (وحيث لاحظوا جميعا ضبابية في نتيجة طالب العروض فيما يتعلق بتهيئة واتمام الميناء الرئيسي ببحيرة منزل عبد الرحمان موضوع تمويل الاتحاد الأوروبي أتوجه إليكم بالسؤال تالي :

السؤال :هل يمكن التحقيق في نتيجة طالب العروض وتوضيحها؟ ومتى سيقع تنفيذ البرنامج الي كان موضوع اجتماعات جهوية خاصة أن زوارق البحارة ومراكبهم في خطر؟

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع بخصوص أشغال توسعة وتأهيل وإعادة تهيئة ميناء الصيد البحري بمنزل عبد الرحمان من ولاية بنزرت

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 30 أفريل 2024

وبعد جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص أشغال توسعة وتأهيل وإعادة تهيئة ميناء الصيد البحري بمنزل عبد الرحمان من ولاية بنزرت أتشرف بإفادتكم بما يلي :

في إطار تنفيذ البرنامج المندمج لإزالة التلوث بمنطقة بحيرة بنزرت (ECOPACT)، الممول من طرف الاتحاد الأوروبي والبنك الأوروبي للتنمية تحت إشراف وزارة البيئة، تم إنجاز دراسة توسعة وتهيئة ميناء منزل عبد الرحمان بكلفة 276 ألف دينار خلال الفترة المتراوحة بين سنتي 2019 . و 2023.

وباعتبار أن المشروع ممول عن طريق هبة من البنك الأوروبي للاستثمار، تم الاستناد إلى أحكام الفصل 5 من المرسوم عدد 68 لسنة 2022المؤرخ في 19 أكتوبر 2022 والمتعلق بضبط أحكام خاصة بتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية فيما يتعلق بإجراءات الإعلان عن المنافسة وطلب العروض في هذه الصفقة .

وتجدر الاشارة أنه قد تم إعداد ملف طلب عروض أشغال توسعة وتهيئة ميناء الصيد البحري بمنزل عبد الرحمان في أوت 2023 وتم الإعلان عن المنافسة بتاريخ 3 نوفمبر 2023 تحت عدد2023/35 ، حيث توصلت الإدارة بعرض وحيد في الآجال المحددة .وبعد إجراء عملية التقييم تقرر اعتبار طلب العروض غير مثمر من قبل لجنة تقييم العروض وذلك لعدم توفر الشروط الفنية الدنيا المطلوبة بكراس الشروط، حيث أن العارض مطالب بتقديم مراجع تبين إنجاز ثلاثة مشاريع على الأقل خلال العشرين سنة الماضية إلا أن هذا الأخير قدم مشروعين فقط .فتم إثر ذلك إحالة تقرير تقييم العروض إلى ممول المشروع البنك الأوروبي للاستثمار (لإبداء الرأي، وعلى إثر التوصل بمصادقته على قرار لجنة التقييم تمت مراجعة وتحيين كراس الشروط لإعطاء فرصة أكبر للإدارة لتلقي عروض أخرى واختيار المقاولة الملائمة .

وعليه، تم الاعلان عن طلب عروض ثان، بعد الحصول على مصادقة ممول المشروع على ملف طلب العروض المحين بتاريخ 8 ماي 2024تحت عدد 2024/12 علما وأن آخر أجل لتقديم العروض حدد في 20 جوان 2024 وقد تم التمديد في الآجال بطلب من المناولين إلى غاية 28 جوان2024 . ,وأفضى الإعلان عن طلب العروض إلى سحب كراس الشروط من طرف تسع (9) شركات للمقاولة، وتوصلت الإدارة بطلبي عروض في الآجال المحددة .وتقوم لجنة تقييم العروض حاليا بتقييم العرضين الواردين على الإدارة لاختيار المقاولة الأنسب لإنجاز الأشغال المذكورة

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة عواطف الشنيتي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا:

- لماذا تم التخلي على المنطقة السقوية بدجبة من معتمدية تيبا ، مع العلم وأن الدراسات قد تمت بكلفة قدرت بمليارين من المليمات وأنّ هذا المشروع ممول من البنك الدولي من سنة 2007 ؟ والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع :بخصوص المنطقة السقوية بدجبة من معتمدية تيبار بولاية باجة

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 06 مارس 2024

وبعد جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص التخلي عن المنطقة السقوية بدجبة من معتمدية تيبار بولاية باجة، أتشرف بإفادتكم أن دراسة إنجاز مشروع المنطقة السقوية مازالت في طور الإنجاز من طرف مكتب الدراسات الذي تم انتدابه لمعاضدة الإدارة في تنفيذ جميع مكونات المشروع، وهي حاليا في مرحلة الدراسة التفصيلية، وتقدر كلفتها بـ 150 ألف دينار، وليس مليارين كما ذكر في نص السؤال

ويبقى إنجاز المشروع مرتبطا باستكمال الدراسة وإيجاد حلول للإشكاليات العالقة على غرار توفر الموارد المائية من منظومة بوهرتمة وقابلية الشبكة المائية لتزويد منظومة دجبة بالدفق المقترح المقدر بـ 250ل ث والترفيع في مستوى حاجز السد الجبلي بتيبار فضلا على استغلال المنظومة المائية المعقدة .

والسلام

السؤال الكتابي الأول

للنائبة مريم الشريف

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية :

- ماهي سياسة وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري في إنقاذ المجامع المائية وتوفير الماء الصالح للشراب تماشيا مع الدستور؟

- متى ستقع إعادة هيكلة ما تبقى من الجمعيات المائية التي تعاني من صعوبات وفساد مالي وسوء تصرف إداري ومتى تتم جدولة ديونها بطريقة تتماشى مع الوضع الاجتماعي للمواطن؟

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع بخصوص وضعية المجامع المائية .

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 28 مارس 2024

وبعد، جوابا على سؤاليكم المضمنين بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص وضعية المجامع المائية، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

الجواب 1: بخصوص سياسة الوزارة لإنقاذ المجامع المائية وتوفير الماء الصالح للشرب .في إطار العمل على تحسين أداء المجامع المائية تقوم مصالح وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري على المستويين المركزي والجهوي بتأطير وتكوين أعضاء هذه المجامع ومستخدميها وذلك بالتنسيق اللصيق مع السلط الجهوية والمحلية . غير أنه وبالرغم من المجهودات المبذولة من طرف جميع المتدخلين يبقى أداء المجامع المائية دون المأمول وذلك للأسباب التالية :

- تنامي الربط العشوائي ،
- التلدد في خلاص معاليم الماء وارتفاع المديونية،
- محدودية التطوع وتداعياته السلبية على أداء المجامع،
- غياب الرقابة المالية .

وعليه، فقد تم وضع خطة تتمثل في إحالة منظومات الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي تدريجيا إلى الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، وذلك بعد إعادة تهيئتها مع توفير الدعم المادي واللوجستي للشركة حتى تتمكن من تحمل أعباء التصرف واستغلال المنظومات المائية بالوسط الريفي .

الجواب 2: بخصوص إعادة هيكلة الجمعيات المائية وجدولة ديونها .

بخصوص معالجة مديونية المجامع المائية، فقد تم إصدار عدة مناشير في الغرض، أهمها المنشور عدد 57 المؤرخ في 27 مارس 2015 والمنشور عدد 37 المؤرخ في 22 مارس 2021 وهي تتعلق بضرورة تطبيق النصوص القانونية والترتيبية المتعلقة بحماية الملك العمومي للمياه لتفادي تفاقم المديونية والتي نصت على :

- جدولة مديونية مياه الري والخلاص المسبق لمعاليم الماء
- إلغاء التعريفة التفاضلية المعتمدة في مجال الري
- تغطية مصاريف الاستغلال والصيانة الصغرى على مدى 5 سنوات بصفة تدريجية
- تغطية تكاليف الطاقة بالنسبة للمناطق السقوية المروية بالمياه المعالجة

كما تم القيام بدراسة استراتيجية تتعلق بالسياسة السعرية لمياه الري تتضمن كيفية احتساب تسعيرة تغطي مصاريف الاستغلال والصيانة الصغرى

والسلام .

السؤال الكتابي الثاني

للنائبة مريم الشريف

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية :

في إطار ترشيد استهلاك المياه والحفاظ عليها، فيما تتمثل استراتيجية وزارة الفلاحة والموارد المائية في استغلال الثروة المائية بالبلاد التونسية وماهي السياسات المعتمدة في حل هذه الإشكاليات؟

وإذ تمثل المرأة العاملة في قطاع الفلاحة ثروة بشرية هامة كذلك وتحتل نسبة مهمة من مجمل كتلة اليد العاملة الشغيلة في هذا المجال، ماهي مختلف التدابير المبرمجة للنهوض بهذا القطاع؟

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع :بخصوص استراتيجية وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري في ترشيد استهلاك الماء والمحافظة عليه .

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 13 فيفري 2024

وبعد، جوابا على السؤالين المضمنين بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه أتشرف بإفادتكم بما يلي :

الجواب 1: بخصوص استراتيجية وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري في ترشيد استهلاك الماء والمحافظة عليه

تهدف خطة وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري على المدى القريب والمتوسط والبعيد فيما يلي :

1-على المدى القريب

- إحكام التصرف في الموارد المائية المتاحة والحد من الضياع بتكثيف برامج الصيانة الوقائية ووضع التجهيزات في حالة تأهب قصوى خاصة تلك المتعلقة بمحاور نقل المياه،

- التعجيل بإنجاز المشاريع المهيكلة لتحويل المياه) سعيدة- بلي (والتحلية بكل من الزارات وصفاقس وسوسة وتقديم أجال توسعة هذه مشاريع نظرا للشح المائي وتقدر المشاريع الكبرى في مجال المياه والتي هي في طور الإنجاز قرابة 8500 مليون دينار،

- ترشيد استهلاك الماء في جميع القطاعات من خلال وضع استراتيجية للتحسيس والتوعية والتكوين والتحفيز الخ ...

- التركيز على استعمال المياه غير التقليدية المياه الجوفية المالحة المياه المستعملة المعالجة خاصة لزراعة الأعلاف والري التكميلي للزياتين

- المحافظة على الموارد المائية الجوفية لضمان استدامتها مع مقاومة الحفر العشوائي

2- على المدى المتوسط والبعيد

تم وضع استراتيجية وطنية لقطاع المياه لأفق 2050 تهدف إلى تأمين التوازنات المائية في ظل التغيرات المناخية والانتقال من إدارة العرض إلى إدارة الطلب باعتماد التصرف المندمج والمستدام للموارد المائية والتأكيد على الجوانب الكمية والنوعية والأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية والبحث العلمي للقطاع .

وقد مكنت هذه الاستراتيجية من إعداد مخطط عمل إلى غاية 2050على مراحل وحسب المخططات التنموية الخماسية 2025/2023،2030/2026 ، 2040/2031 ، 2050/2041

وارتكزت هذه الاستراتيجية على العناصر التالية:

*** إعطاء الأولوية المطلقة لتأمين مياه الشرب من خلال :**

- دعم الاعتدال في استهلاك الماء
- تحسين المردودية العامة لشبكات مياه الشرب .

*** تعزيز الأمن الغذائي من خلال :**

- تحسين مردودية شبكة مياه الري

- التصرف المزدوج للموارد المائية السطحية والجوفية

- إعادة استعمال 80% من المياه المعالجة في مجال الري بعد تركيز محاور جلب المياه بأقطاب الإنتاج على غرار تونس الكبرى وسوسة وصفاقس إلى مناطق الإستهلاك ،

- المحافظة على المياه والتربة تهيئة 390 ألف هكتار من أراضي الحبوب و 650ألف هكتار من أراضي الزيتون

- الري التكميلي :يهم قرابة 70 ألف هكتار بعد تحلية المياه الجوفية شبه المالحة بولايات المنستير وسوسة والمهدية وصفاقس للمحافظة على غراسات الزيتون،

- التكيف مع تغير المناخ المياه الخضراء/البصمة المائية المياه الافتراضية .

*** الموارد المائية :**

- موازنة بين الماء الصالح للشرب ومياه الري بنسبة 70/30 ،

- بناء سدود جبلية والرفع من طاقة استيعاب بعض السدود

- إنجاز سدود باطنية

- الرفع في الطاقة التحويلية لسد سيدي البراق – بجاوة

- تعزيز الموارد المائية الجوفية عن طريق تغذية المائدة

- مراقبة جودة المياه والتحكم في التلوث

- تحلية المياه وإعادة استعمال مياه الصرف الصحي المعالجة

- برنامج تعميم المعالجة الثلاثية للمياه المستعملة

- إعادة تهيئة مجاري المياه .

*** الطاقات المتجددة الترابط بين المياه والطاقة والغذاء NEXUS**

- الحفاظ على النظم البيئية الطبيعية الحساسة :الأراضي الرطبة والمناطق الساحلية والواحات والمياه والغابات بشكل عام

- وضع قطاع المياه كأولوية في سياسة الإنتقال الطاقي Transition énergétique

- الإصلاح الهيكلي والحوكمة المؤسساتية القادرة على مواجهة تحديات استراتيجية المياه في أفق سنة2050 ،

- تعزيز القدرات البشرية والرقمنة للوزارة

الجواب 2: بخصوص مختلف التدابير المبرمجة للنهوض بالمرأة العاملة في القطاع الفلاحي :

تم اعتماد مقاربة تشاركية اندماجية لتشخيص وضبط حاجيات النساء والفتيات في الريف من التكوين والتأطير والمرافقة في علاقة بخصوصيات المناطق وقطاعات الإنتاج تتمثل في :

- تنظيم لقاءات لتشخيص وضبط احتياجات النساء والفتيات في الريف من التكوين والتأطير والمرافقة في علاقة بخصوصيات المناطق وقطاعات الإنتاج واحتياجات السوق بالشراكة مع العديد من المتدخلين على غرار :ديوان تربية الماشية والمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية والسلط المحلية وممثلين عن المجتمع المدني.

- تدعيم قدرات النساء والفتيات في الوسط الريفي من خلال التكوين الفلاحي حيث تؤمن مؤسسات التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري نوعان من التكوين:

+ التكوين الأساسي :الذي يهدف إلى تأهيل المتربصين لممارسة حرفة أو مهنة تستوجب شهادة المهارة أو شهادة الكفاءة المهنية أو مؤهل التقني السامي

+التكوين المستمر: الذي يهدف إلى دعم المعارف العامة والمهنية المكتسبة للعاملين في قطاع الفلاحة والصيد البحري وهو موجه إلى عدة فئات من أهمها الفلاحين والبحارة وأبنائهم والباعثين الشبان والمرأة الريفية والمكونين والمرشدين والأعوان والإطارات الإدارية والفنية التونسية والأجنبية .

ويشمل التكوين عديد المجالات على غرار الأشجار المثمرة الآلية الفلاحية الزراعات الكبرى الفلاحة الواحية إنتاج الخضروات الحقلية، انتاج الخضروات المحمية إنتاج نباتات الزينة وتهيئة المناطق الخضراء، إنتاج واستغلال النباتات العطرية والطبية، تحويل الحليب تربية الأبقار لإنتاج الحليب واللحم تربية الإبل، تربية الأرانب تربية الأغنام ،والماعز، تربية الدواجن، تربية النحل وتربية دجاج اللحم .

وبالإضافة إلى ذلك يتم تنظيم دورات تكوينية على عين المكان لفائدة المنتفعات في المجالات التالية :التثقيف المالي، تثمين وتحويل المنتجات الفلاحية، تربية دجاج الضيعة تربية النحل تعليب المنتجات المحافظة على جودة الحليب التسميد البيولوجي، إنتاج الخضروات تقليم الزياتين والأشجار المثمرة ذات النوى

- الإحاطة بالفلاحات ومرافقتهن في الضيعات الفلاحية

- هيكلة الفلاحات في مجامع تنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري وشركات تعاونية للخدمات الفلاحية (246) هيكلا مهنيا نسائيا

- .إحداث مشاريع مدرة للدخل وتقديم ملفات لتمويل مشاريع صغرى لفائدة المرأة الريفية حيث تتوفر مصادر التمويل عن طريق المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية في إطار برنامج التمكين الاقتصادي وتنمية المرأة الريفية ومنح الإستثمار المسندة عن طريق الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري ووكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية، ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى برنامج رائدة ورائدات البرنامج الجهوي للتنمية المندمجة برامج التعاون الدولي، المسؤولية المجتمعية للمؤسسات

-التمكين الاقتصادي من خلال ترويج المنتوج في إطار تطبيق منشور وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عدد 226 المؤرخ في 13 أكتوبر2016 ، تم إحداث نقطة بيع بالمهدية لتعزيز نقاط البيع الموجودة بولايات بن عروس وجندوبة والكاف وبنزرت وسوسة وصفاقس وسيدي بوزيد والقيروان

وتم إحداث فضاء لترويج منتجات المرأة الناشطة في القطاع الفلاحي من مختلف الولايات بالحي الإداري بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري .وقد تكفل بتهيئة الفضاء مشروع jeun'ESS الممول من طرف الاتحاد الأوروبي والمنفذ من طرف منظمة العمل الدولية .وسيتم تهيئة وتجهيز نقاط البيع بالقيروان وسيدي بوزيد والقصرين في إطار مشروع تثمين المناطق السقوية الممول من طرف

البنك الإفريقي للتنمية .كما تم الشروع في إحداث نقطتي بيع بكل من تستور وتيبار بولاية باجة في إطار مشروع . forter'ess

- التمكين الاجتماعي :من خلال:

+تنظيم أيام تحسيسية حول التقصي المبكر لسرطان الثدي

+ تنظيم أيام تحسيسية لفائدة 36 امرأة وانخراطهن في برنامج تعليم الكبار،

+ تنظيم أيام تحسيسية للتعريف بقانون مناهضة العنف ضد المرأة بالشراكة مع وزارة المرأة والأسرة وكبار السن ووزارة الصحة ووزارة الشؤون الاجتماعية

+ إسناد شهادات مباشرة نشاط فلاحي للانخراط في برنامج التغطية الاجتماعية وقد تم في إطار مشروع العاملات في القطاع الفلاحي :إدماج، تشبيك، استقلالية "FAIRE- المنفذ من طرف منظمة . COSPE إحداث نظام تغطية اجتماعية وصحية خاص بالعاملات في القطاع الفلاحي .كما تم إبرام اتفاقية شراكة بين .COSPE والصندوق التونسي للتأمين التعاوني الفلاحي CTAMA لتستفيد 850 عاملة في القطاع الفلاحي خلال سنتي 2022 و 2023من هذا النظام .ويعتبر هذا النظام من التغطية الاجتماعية تكميلي ولا يعوض المنظومة الوطنية للحيطة والتغطية الاجتماعية .

- المشاريع المتواصلة لفائدة المرأة الريفية:

+ البرنامج الخماسي لدعم المرأة في الوسط الريفي :الاسراع في التقدم نحو التمكين الاقتصادي للمرأة في الوسط الريفي RWEE (JP) الممول من طرف السويد والنرويج والمنفذ من طرف الصندوق العالمي للتنمية الفلاحية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وهيئة الأمم المتحدة لشؤون المرأة بشراكة مع وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن ووزارة الشؤون الاجتماعية بولايتي القيروان وجندوبة .وقد انطلق المشروع سنة 2022 ليتواصل إلى سنة 2027

+ مشروع تمكين الفلاحات والتنظيمات الريفية (EFOR) الذي يضمن المساواة بين المرأة والرجل في القطاع الفلاحي وينفذ من طرف الوكالة الفرنسية للتنمية بالتنسيق مع وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن بولايات باجة والقصرين وقفصة .وقد انطلق المشروع سنة 2022 ليتواصل إلى سنة .2027

+ مشروع دعم مكتب الإحاطة بالمرأة الريفية والهياكل المهنية الفلاحية النسائية بتمويل اسباني وينفذ المشروع في ولايتي بنزرت ومنوبة من خلال تدعيم المنخرطات في الهياكل المهنية الفلاحية النسائية (4) مجامع نسائية وشركة تعاونية مركزية (خلال الفترة 2022-2024.ويعمل المشروع على تدعيم كفاءات وقدرات رئيسات دوائر الإحاطة بالمرأة الريفية بالمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية خاصة في مجال مقاربة النوع الاجتماعي.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة نجلاء اللحياني

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية :

الموضوع مقاييس تحديد حصص المطاحن من القمح .

المصاحيـــب : - سؤال كتابي موجه إلى السيدة وزيرة التجارة وتنمية الصادرات بتاريخ 21 فيفري .2024

- إجابة السيدة وزيرة التجارة وتنمية الصادرات بتاريخ 29 أفريل 2024.

وبعد، نظرا لاحتكار مادة القمح خاصة والحبوب عامة واقتسام حصص المطاحن بطرق غير مضبوطة وعادلة ومعايير لا تضمن تكافؤ المنافسة بين المتعاملين في القطاع ولا تضمن التكافؤ بين الجهات .

نتساءل عن :

1- ماهي مقاييس تحديد حصص المطاحن من القمح؟

2- لماذا لم يتم تفعيل اللجنة المختصة؟

3- متى سيتم العمل بتطبيقة الكترونية تضمن حسن تنظيم توزيع الكميات كما هو جاري به العمل مع المواد المستوردة الأخرى من طرف وزارة التجارة؟

والسلام .

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع بخصوص توزيع حصص القمح بين المطاحن .

المرجع مراسلتكم بتاريخ 8 ماي 2024

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص توزيع حصص القمح بين المطاحن أتشرف بإفادتكم بما يلي :

تم بداية من شهر أفريل2021 ، مراجعة توزيع الحصص الشهرية الراجعة للمطاحن وإسنادهم حصصا ثابتة صادرة عن وزارة التجارة وتنمية الصادرات والذي تجدون صحبة هذا نسخة منه .

وتطبيقا لهذا التمشي في توزيع الحصص بين المطاحن تم خلال شهر فيفري 2023 وبطلب من مطحنة الصادق باي ومطحنة السنبلة الذهبية وطبقا لمكتوب الإدارة العامة للمنافسة والأبحاث الاقتصادية الراجعة بالنظر إلى وزارة التجارة وتنمية الصادرات استبدال حصة بـ 5000قنطار من القمح الصلب بحصة مماثلة من القمح اللين بين المطحنتين

وتجدر الإشارة إلى أن ضبط المقاييس لتحديد وتوزيع الحصص بين المطاحن وتفعيل اللجنة المختصة يرجع بالنظر إلى مصالح وزارة التجارة وتنمية الصادرات .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة منال بديدة

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل على جنابكم السؤال الكتابي التالي في خصوص الوضعية الاجتماعية لعملة ضيعتي الفتح والشعال بولاية صفاقس :

السيد وزير الفلاحة تشكو ضيعتي الفتح والشعال من إهمال شديد انعكس سلبا على الإنتاج والمردودية وتعود الأسباب إلى الجفاف وشبهات في سوء التصرّف والسرقات المتكرّرة للمحصول المجهول

مصدره ونقص في المعدات والتمويل كما أن الوضعية الاجتماعية الهشة للعملة الذين فقدوا حبّهم وحماسهم للعمل بسبب مظالم عديدة يتعرضون إليها سيفشل برنامج الوزارة لإنقاذ هذه الضيعات وتتمثل الصعوبات التي يتعرّض لها العملة الأجراء في الآتي :

1-الإقتطاع الجائر من مرتباتهم بتعلة استرجاع منحة المرابيح التي وقع تمتيعهم بها عن محصول سنة 2017 هذا الاقتطاع ليس له أي أساس قانوني كما لا يمكن استرجاع حق مكتسب وإن وقع تمتيعهم بهذه المنحة خطأ أو أنّ المبالغ كانت حسب نظركم مشطة فالإدارة هي التي تتحمل نتائج هذا الخطأ وليس العامل البسيط، حتّى أنّ بعضهم أصبح بعد الاقتطاع يتقاضى بعض الدينارات فقط .

كما عاينت بنفسي سوء الوضعية المادية لعديد العملة الذين يتحملون عبء قروض و مدارس و جامعات و الغريب في الأمر أن الإدارة مدينة لعدد كبير من الأشخاص) فلاحين) خواص قاموا بتخضير المحاصيل بمبالغ تتراوح من خمسة عشر ألف دينار إلى تسعمائة ألف دينار و أكثر و لم نجد ما يفيد أنّ الإدارة قامت بتتّبعهم لاستخلاص ديون الدولة بينما تقوم بتتبع عملتها من أجل نسبة المرابيح التي يتمتعون بها طبقا للعرف الجاري به العمل منذ سنوات، فكيف لا تتبع الدولة الأثرياء المدينين لها بمليارات وتتبع عملتها الذين يعانون من وضعيات اجتماعية مزرية؟، مع العلم أنّ تحسين الوضع المادي للعملة سيؤثّر إيجابيا على طريقة عملهم في الضيعات الدولية أما الاقتطاع اللاقانوني من الأجور جعلهم يشعرون بالإحباط و أثر سلبا على نتائجهم في العمل .

وفي صورة ما كانوا مدينين حقا للإدارة فهم يطلبون التدقيق في ديونهم وتوضيح طريقة احتساب الديون وعدم الاقتطاع بطريقة أحادية الجانب ..

2-حرمان العملة من الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها منذ نشأة الديوان كالزيت وتسبقة أضحية العيد والتسبقة المدرسية وزي الشغل وهو ما أثر سلبا على استقرارهم الاجتماعي ووضعيتهم الأسرية والمادية .

3-حرمان ما يقارب عشرة عملة بضيعة الفتح من التزوّد بالماء الصالح للشراب بمقابل رمزي قدره أربعة دنانير مثل ماهو معمول به في ضيعة الشعال مع العلم أنّهم بعيدين عن الربط بشبكة توزيع المياه .

4-عدم تمكينهم من شهادات خلاص للاطلاع على مرتباتهم وفق ما يخوّله لهم القانون .

5-التأخير المشط في ترسيم الأعوان الوقتيين .

السيد الوزير متى ستقوم وزارتكم الموقرة بمعالجة هذه الإشكاليات التي يعاني منها العملة والتي أثرت سلبا على مردوديتهم وستؤثر أكثر إن دامت في الزمن كما خلقت توترا ملحوظا في المعاملة داخل الإدارة وهو ما سيضعف برنامج الوزارة لإنقاذ هذه الضيعات؟

كما أحيطكم علما بأنّ ضيعتي الفتح والشعال تتعرض للسرقة المفرطة للمحاصيل ولا يعلم أحد مصدرها ولا يجرأ أحد على طرح هذا الموضوع، فماهو برنامج الوزارة للتعامل مع الإشكال الحقيقي كالتفكير في التعامل مع حراسة خاصة أو التنسيق مع وزارة الداخلية لتركيز شرطة خاصة بالديوان؟

تقبلوا مني أسمى عبارات الشكر والتقدير.والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

<u>الموضوع</u> بخصوص الوضعية الاجتماعية لعملة ضيعتي الفتح والشعال من ولاية صفاقس

<u>المرجع</u> مراسلتكم بتاريخ 2 ماي2024

وبعد جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص الوضعية الاجتماعية لعملة ضيعتي الفتح والشعال من ولاية صفاقس، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

1 - بخصوص التصرف المالي في المركب : أثرت سنوات الجفاف المستمر سلبا على مردودية المركب والإنتاج بصفة عامة، كما أن اقتناء المعدات الجديدة يخضع إلى المصادقة على برنامج استثماري تتم بعد توفير التمويلات اللازمة .

أما فيما يخص الأشخاص الذين قاموا بتخضير محاصيل الزيتون ولم يقوموا باستخلاص المبالغ المتخلدة بذمتهم فإن إدارة المركب قامت بكافة الإجراءات القانونية والتتبعات لدى المحاكم، وقد تم استرجاع نسبة كبيرة من الديون والبقية بصدد المتابعة .وبخصوص ظاهرة سرقة المحصول، فإن إدارة المركب تقوم بإعلام السلط الأمنية في الإبان وتباشر الإجراءات القضائية لتتبع ومحاسبة المعتدين .

2 - بخصوص وضعية الأعوان بالمركب :

- بالنسبة لمنحة المرابيح، فهي عبارة عن تسبقة عن مرابيح موسم 2018/2017التي تم اسنادها لكافة الأعوان والعملة في انتظار تقرير مراقب الحسابات .ونظرا للظروف العامة التي تمر بها البلاد وتأخر تدقيق الموازنة المالية من المدقق الخارجي اضطرت الإدارة الى اسناد بقية المنحة وذلك حسب تقديرات أولية .غير أنه وبعد صدور تقرير مراقب الحسابات تبين أنه تم إسناد مبالغ تفوق قيمة منحة المرابيح بعد تعديل الموازنة المالية .لذلك اضطرت إدارة المركب إلى استرجاع فارق المبلغ وذلك باقتطاعه من أجور الأعوان والعملة وبالاتفاق مع الطرف الاجتماعي تم تحديد مدة الاقتطاع بثلاث سنوات

- .بالنسبة للامتيازات التي يتمتع بها العملة سابقا، فقد تمت مراجعتها تبعا لصدور القانون الأساسي الجديد لديوان الأراضي الدولية سنة2018.

- بالنسبة لحرمان عشرة عملة من التزود بالماء الصالح للشرب، فقد تمت إجابتكم حول الموضوع المطروح بتاريخ 15 أفريل 2024

- بالنسبة شهادات الخلاص، فيتم تمكين كافة الأعوان والعملة بالمركب منها في نهاية كل شهر.

- .بالنسبة لترسيم الأعوان والعملة، فإن هذا الموضوع يخص كل عملة ديوان الأراضي الدولية، وهو مطروح للدرس بالمصالح المختصة برئاسة الحكومة .

والسلام

السؤال الكتابي الأول

للنائبة نور الهدى سبائطي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم بسؤال كتابي لحضرتكم .

الموضوع :حول الانقطاع المتكرّر للماء الصالح للشراب بمعتمدية وذرف من ولاية قابس

المصاحيب: -نسخة من إعلام لاضطراب وانقطاع في توزيع الماء الصالح للشرب بتاريخ 13 فيفري 2024

-نسخة من مراسلة من إعلام لاضطراب وانقطاع في توزيع الماء الصالح للشرب بتاريخ 22 فيفري 2024

1.ماهي استراتيجية الوزارة للحدّ من المعاناة اليومية لمتساكني معتمدية وذرف مع الانقطاع المتكرّر للماء الصالح للشرب والذي لم يعد حكرا على أوقات الذروة في فصل الصيف الذي يتميّز بالارتفاع الشديد لدرجات الحرارة بل أصبح كابوسا يوميا حتى في فصل الشتاء حيث تم إعلام المتساكنين بانقطاعه في مناسبتين خلال شهر فيفري الجاري (يوم الثلاثاء 13 فيفري 2024 ويوم الخميس 22 فيفري 2024) ولم تلتزم الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بالآجال المحدّدة من طرفها لتدارك العطب والعودة للنسق العادي للتزود به ؟

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع :بخصوص الانقطاع المتكرر للماء الصالح للشرب بمعتمدية وذرف من ولاية قابس

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 27 فيفري 2024

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص الانقطاع المتكرر للماء الصالح للشرب بمعتمدية وذرف من ولاية قابس أتشرف بإفادتكم أن معتمدية وذرف تتزود بالماء الصالح للشرب من الآبار العميقة بشط الفجيج بالحامة إضافة الى بعض الآبار المحلية الأخرى .إلا أن المنطقة تشهد، شأنها شأن بقية المعتمديات اضطرابات وانقطاعات خلال فترات الذروة الصيفية بسبب النقص في الموارد المائية خاصة بعد تواتر سنوات الجفاف، إضافة الى تواصل عملية تزويد المجمع المائي بالحامة بالمياه المتأتية من شط الفجيج لاستغلاله في الري .

وللحد من هذه الاضطرابات أنجزت الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بئرا عميقة وذرف 2 دخلت حيز الاستغلال أواخر شهر مارس .2024 كما أن دخول محطة تحلية مياه البحر بالزارات حيز الاستغلال سيساهم في حل مشكلة النقص من خلال توفير كميات إضافية من المياه المحلاة في اتجاه معتمدية وذرف .

أما بالنسبة للاضطرابات التي شهدتها المعتمدية خلال شهر فيفري 2024، فإنها تعود الى أشغال صيانة مبرمجة على مستوى قناة جلب مياه شط الفجيج قطر1000 مم وكذلك عطب مفاجئ طرأ على القناة المذكورة .وقد تم اعلام المشتركين والسلطات جهوية والمحلية في المناسبتين .

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائبة نور الهدى سبائطي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم بسؤال كتابي لحضرتكم .

الموضوع :حول الانقطاع المتكرّر للماء الصالح للشراب وارتفاع درجة حرارته بمعتمدية المطوية- ولاية قابس

عملا بما نص عليه دستور البلاد التونسية في فصله الثامن والأربعون على الدولة توفير الماء الصالح للشراب للجميع على قدم المساواة، أحيل إليكم السؤال التالي :

1.ما هو برنامج الوزارة للحدّ من الانقطاع المتكرر للماء الصالح للشراب زيادة عن الارتفاع الشديد لدرجة حرارته في حال وُجد بمعتمدية المطوية خاصة ونحن على أبواب فصل الصيف المعروف بالارتفاع الشديد لدرجة الحرارة في الجهة بالإضافة إلى ازدياد الحاجة لاستهلاك المـاء ؟

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع بخصوص الانقطاع المتكرر للماء الصالح للشرب وارتفاع درجة حرارته بمعتمدية المطوية من ولاية قابس

المرجع مراسلتكم بتاريخ 8 ماي2024

وبعد، جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص الانقطاع المتكرر للماء الصالح للشرب وارتفاع درجة حرارته بمعتمدية المطوية من ولاية قابس أتشرف بإفادتكم بما يلي :

تتزود معتمدية المطوية عبر قناة جلب المياه الفجيج الحامة إضافة إلى بعض الآبار المحلية الأخرى، حيث تتزود هذه المنطقة بصفة عادية .وبالإضافة إلى ذلك أنجزت الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بئر وذرف 2 وهي في طور الاستغلال، كما تم حفر بئر جديدة المطوية-4 وهي في طور الربط والكهربة .

وتجدر الإشارة إلى أنه، وبدخول محطة تحلية مياه البحر بالزارات حيز الاستغلال، تم تلافي النقص الحاصل في التزود خاصة في فترات الذروة .كما ساهمت المحطة بشكل كبير في تحسين نوعية المياه الموزعة .

والسلام

السؤال الكتابي الثالث

للنائبة نور الهدى سبائطي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم بسؤال كتابي لحضرتكم .

الموضوع :حول الانقطاع المتكرّر للماء الصالح للشراب وارتفاع درجة حرارته بمعتمدية غنوش- ولاية قابس

عملا بما نص عليه دستور البلاد التونسية في فصله الثامن والأربعون على الدولة توفير الماء الصالح للشراب للجميع على قدم المساواة، أحيل إليكم السؤال التالي :

1.ما هو برنامج الوزارة للحدّ من الانقطاع المتكرر للماء الصالح للشراب زيادة عن الارتفاع الشديد لدرجة حرارته في حال وُجد بمعتمديـة عنـوش خاصة ونحن على أبواب فصل الصيف المعـروف بالارتفاع الشديد لدرجة الحرارة في الجهة بالإضافة إلى ازدياد الحاجـة لاستهلاك المـاء ؟

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع بخصوص الانقطاع المتكرر للماء الصالح للشرب وارتفاع درجة حرارته بمعتمدية غنوش من ولاية قابس

المرجع مراسلتكم بتاريخ 8 ماي2024

وبعد جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص الانقطاع المتكرر للماء الصالح للشرب وارتفاع درجة حرارته بمعتمدية غنوش من ولاية قابس أتشرف بإفادتكم بما يلي :

تتزود معتمدية غنوش عبر خزان بوشمة حيث أن نسق التزود يعتبر عاديا .كما أن الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه أنجزت بئرا عميقة جديدة بوشمة 4 مكرر- تم استغلالها منذ شهر ماي.2024

وتجدر الإشارة إلى أنه، وبدخول محطة تحلية مياه البحر بالزارات حيز الاستغلال، تم تلافي النقص الحاصل في التزود خاصة في فترات الذروة .كما ساهمت المحطة بشكل كبير في تحسين نوعية المياه الموزعة .

والسلام .

السؤال الكتابي الرابع

للنائبة نور الهدى سبائطي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم بسؤال كتابي لحضرتكم .

الموضوع :حول الانقطاع المتكرّر للماء الصالح للشراب وارتفاع درجة حرارته بمعتمدية وذرف- ولاية قابس

عملا بما نص عليه دستور البلاد التونسية في فصله الثامن والأربعون على الدولة توفير الماء الصالح للشراب للجميع على قدم المساواة، أحيل إليكم السؤال التالي :

1-ماهو برنامج الوزارة للحدّ من الانقطاع المتكرر للماء الصالح للشراب زيادة عن الارتفاع الشديد لدرجة حرارته في حال وجد بمعتمديـة وذرف خاصة ونحن على أبواب فصل الصيف المعروف بالارتفاع الشديد لدرجة الحـرارة في الجهة بالإضافة إلى ازدياد الحاجة لاستهلاك المـاء؟

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع بخصوص الانقطاع المتكرر للماء الصالح للشرب وارتفاع درجة حرارته بمعتمدية وذرف من ولاية قابس

المرجع مراسلتكم بتاريخ 8 ماي2024

وبعد جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص الانقطاع المتكرر للماء الصالح للشرب وارتفاع درجة حرارته بمعتمدية وذرف من ولاية قابس أتشرف بإفادتكم بما يلي :

تتزود معتمدية وذرف عبر خزان وذرف المزود من قناة جلب المياه الفجيج الحامة إضافة إلى بعض الآبار المحلية الأخرى، حيث تتزود هذه المنطقة بصفة عادية .وبالإضافة إلى ذلك أنجزت الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بئر وذرف 2 وهي في طور الاستغلال، كما تم حفر بئر جديدة المطوية 4- وهي في طور الربط والكهربة .

وتجدر الإشارة إلى أنه، وبدخول محطة تحلية مياه البحر بالزارات حيز الاستغلال، تم تلافي النقص الحاصل في التزود خاصة في فترات الذروة .كما ساهمت المحطة بشكل كبير في تحسين نوعية المياه الموزعة .

والسلام

السؤال الكتابي الخامس

للنائبة نور الهدى سبائطي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم بسؤال كتابي لحضرتكم .

الموضوع :حول الانقطاع المتكرّر للماء الصالح للشراب وارتفاع درجة حرارته بمعتمدية منزل الحبيب- ولاية قابس

عملا بما نص عليه دستور البلاد التونسية في فصله الثامن والأربعون على الدّولة توفير الماء الصالح للشراب للجميع على قدم المساواة، أحيل إليكم السؤال التالي :

1.ماهو برنامج الوزارة للحدّ من الانقطاع المتكرر للماء الصالح للشراب زيادة عن الارتفاع الشديد لدرجة حرارته في حال وجد بمعتمدية منزل الحبيب خاصة ونحن على أبواب فصل الصيف المعروف بالارتفاع الشديد لدرجة الحرارة في الجهة بالإضافة إلى ازدياد الحاجة لاستهلاك الماء ؟

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع بخصوص الانقطاع المتكرر للماء الصالح للشرب وارتفاع درجة حرارته بمعتمدية منزل الحبيب من ولاية قابس

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 8 ماي2024

وبعد جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص الانقطاع المتكرر للماء الصالح للشرب وارتفاع درجة حرارته بمعتمدية منزل الحبيب من ولاية قابس أتشرف بإفادتكم بما يلي :

تتزود معتمدية منزل الحبيب من محطة التحلية ببلخير ولتدعيم الموارد المائية بالجهة وللحد من الاضطرابات في توزيع المياه تم حفر بئر عميقة بلخير 3- تم استغلالها خلال صائفة2023 . كما برمجت الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه إعادة تطوير البئر نتيجة ترسب الرمال بقاع البئر وإعادة استغلاله لتحسين تزويد المنطقة المذكورة . **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائبة هالة جاب الله

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤال كتابي .

الموضوع معمل البان سيدي بوعلي

تحية طيبة،

لاتزال تداعيات غلق معمل الألبان بسيدي بوعلي تلقي بضلالها الاقتصادية والاجتماعية على القطاع وعلى العمال ونظرا لأهمية هذه الشركة جهويا ووطنيا وما تمثله من عنصر للسلم الاجتماعي والأمن الغذائي التونسي أصبح ملفه محل تتبع السلط الجهوية والمركزية وتم تكليف وزارتكم من طرف السيد رئيس الجمهورية لإيجاد الحلول المناسبة وعليه أتقدم إليكم بها السؤال :

نتساءل عن ما وصلت إليه إجراءات إعلان طلب عروض حول التفويت في شركة ألبان سيدي بوعلي وما هي الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لحل الإشكال والمحافظة على الشركة من التفليس؟

والسلام

إجابة السيد وزير الفلاحة

والموارد المائية والصيد البحري

الموضوع :بخصوص مصنع ألبان سيدي بوعلي

المرجع :مراسلتكم بتاريخ 26 مارس 2024

وبعد جوابا على سؤالكم المضمن بمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه بخصوص مصنع ألبان سيدي بوعلي، أتشرف بإفادتكم أن مصنع الألبان المذكور هو مؤسسة صناعية ترجع بالنظر إلى وزارة الصناعة والمناجم والطاقة .وقد تعهدت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بملف الوضعية العقارية لقطعة الأرض المقام عليها المصنع والتي صدر في شأنها قرار مشترك من وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزيرة التجهيز والإسكان مؤرخ في 27 سبتمبر 2024يتعلق بتغيير صلوحية قطع أرض مرتبة ضمن مناطق الصيانة والمناطق الفلاحية الأخرى وبتحوير حدود مناطق الصيانة بالأراضي الفلاحية لولاية سوسة .

وتجدر الإشارة إلى أنه لم يثبت لدى وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ما يفيد تكليفها بملف مصنع ألبان سيدي بوعلي

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب احمد سعيداني

عملا بالفصل 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب يهمني ان أتقدم اليكم بالسؤال الكتابي التالي

الموضوع: سوق الدواب بمعتمدية ماطر-لولاية بنزرت:

تحية وطنية،

حيث تفيد الوقائع بتعمد رئيس البلدية- بلدية ماطر عن المجلس البلدي المنحل بتمكين مستلزم سوق الدّواب بماطر من ا مكانية العمل طيلة يومي الجمعة والسبت الشيء الذي أدّي باشتغال السوق ليلا فقط مما أدي إلى القضاء على عديد مواطن الشغل العرضية في المدينة وخلق حالة من الاحتقان الاجتماعي داخلها .

فهل تأذن مصالحكم بالتواصل مع بلدية المكان لاستئناف السوق نشاطه في أوقات معقولة؟

مع الشكر. والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

ملخص السؤال :حول سوق الدواب بمعتمدية ماطر من ولاية بنزرت ."

نص الإجابة :يتمثل السؤال الكتابي حول طلب التدخل قصد استئناف سوق الدواب بمعتمدية ماطر خلال أوقات معقولة وعدم الاكتفاء بأشغال السوق ليلا .

وحيث بعد التنسيق مع الهياكل الجهوية والمحلية تبين أن سوق الدواب بمعتمدية ماطر ينتصب لمدة يومين في الأسبوع، حيث يكون يوم الجمعة مخصص لبيع الخرفان والماعز بداية من الساعة الخامسة صباحا إلى الساعة منتصف النهار وينطلق بيع الأبقار مساء يوم الجمعة من الساعة الخامسة مساء إلى غاية منتصف النهار من يوم السبت، وقد تم ضبط هذا التوقيت بمقتضى عقد اللزمة المبرم في الغرض .

هذا، وتشهد مدينة ماطر يوم السبت كذلك إلى جانب انتصاب سوق الدواب انتصاب سوق الحبوب والسوق الأسبوعية لبيع المواد المختلفة حيث تزداد الحركية الاقتصادية وهو ما من شأنه أن يساهم في تطور نشاط محلات المطاعم والمقاهي والمحلات التجارية الأخرى، فسوق ماطر يُعتبر معروفا لدى التجار ويرتاده عديد الباعة ومن مختلف المناطق المجاورة، وبالتالي فإن السوق المذكورة توفر عديد مواطن الشغل بالجهة .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب حاتم لباوي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

الموضوع: حول وضعية تعطل الحصول على رخص الماء الصالح للشراب والكهرباء .

أصبح الحصول على رخصة الربط بشبكة الماء الصالح للشراب ورخصة الكهرباء مستحيلا في ولاية القصرين بتعلة أن المباني مبنية على أراضي ملك الدولة .سيدي الوزير ليكن في علمكم أن جل التقاسيم بالمدينة تقاسيم قديمة جدا وتعود إلى عشرات السنوات وهي مسجلة على ملك الدولة فكل المنازل المبنية عليها سبق وتحصلت على رخصها منذ مدة بعيدة .حديثا، تم إرسال مرسوما من وزارتكم للبلديات يمنع تسليم الرخص للمنتفعين، الشيء الذي عطل مصالح كثير من المواطنين حيث لجأ جلهم إلى تقاسم الماء والكهرباء مع جيرانهم المربوطين سلفا بالشبكتين .

سيدي الوزير، ففي النهج الواحد تجد من يتمتع بالماء والكهرباء بينما جاره المحاذي ممنوع من الحصول على الرخص بتعلة أن المنزل مبني على ملك الدولة .

وعليه نتقدم إليكم بالسؤال التالي :متى ستسعى وزارتكم لحل إشكال رخص الربط بالماء والكهرباء بولاية القصرين؟ والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

ملخص السؤال:"حول تعطل الحصول على رخص الماء الصالح للشراب والكهرباء ."

نص الإجابة :بخصوص الإشكال المتعلق بتراخيص الربط بالشبكة العمومية، فتجدر الإشارة إلى أنّه تمّ إصدار منشور بتاريخ 22 ديسمبر 2023 حول الربط بالشبكات العمومية وقد تم تسجيل عديد الإشكاليات على مستوى التطبيق تتمثل أساسا في :

- مفهوم المسكن الفردي،
- اعتماد شهادة التصرف في عقار المسلمة من قبل العمد،
- إمكانية سحب مقتضيات المنشور المذكور على المحلات التجارية والحرفية والشركات والمخازن والمحلات المقامة على أراضي فلاحية،
- كيفية احتساب المعاليم المستوجبة،
- البناءات متعددة الطوابق،
- إمكانية تفويض صلاحية المصادقة على أعمال اللجان من قبل الولاة لفائدة السادة المعتمدين .

وللغرض تم عقد جلسة أولى تطرقت إلى الإشكاليات والنقائص الواردة بالمنشور المذكور واقترح من خلالها عقد لجنة موسعة مع الأطراف المتداخلة على غرار وزارات التجهيز الفلاحة البيئة والعدل قصد استصدار منشور مشترك لمعالجة الأوضاع الاستثنائية في فترة زمنية محدودة .

كما تم عقد جلسة ثانية وتم من خلالها دعوة كل الأطراف المعنية للتداول في الحلول الممكنة لتجاوز الإشكاليات المطروحة وقد أفضت إلى التوصيات التالية :

- التوسع في مفهوم المسكن الفردي ليشمل المسكن الذي يأوي أفراد من نفس العائلة وإن كان متعدد الطوابق .
- تحديد مرجع الملكية ليشمل (شهادة ملكية، عقد شراء شهادة اشتراك في الملكية شهادة تصرف في عقار)
- يمكن أن تشمل عملية الربط بالشبكات بالإضافة إلى البناءات السكنية المحلات التجارية الحرفية والفلاحية .....
- ضبط سقف زمني لعملية التسوية يتم بعده إصدار قانون ترتيبي يحدد الفترة الزمنية وآلية التسوية تنتهي على إثرها حالة الاستثناء والرجوع إلى المبدأ وهو الحصول على رخصة في البناء للربط بمختلف الشبكات العمومية مثلما تقتضيه التراتيب والتشريع النافذ .

وعليه، فإنّه يجري العمل حاليا صلب الوزارة على صياغة وإعداد منشور مشترك بين كافة الوزارات المتداخلة يحدّد مجال التسوية ويضبط كيفيّة معالجة هذه الأوضاع الاستثنائية ولفترة زمنية محدودة لوضع حدّ لهذه الطفرة من البناء الفوضوي التي شهدتها جميع الأماكن بالبلاد بعد الثورة.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب على زغدود

الموضوع :حول تاريخ إصدار النظام الأساسي الخاص بسلك العمد .

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

سيدي الوزير يعتبر سلك العمد من الأسلاك الهامة والحيوية في الدولة، تم تداول عديد المرات موضوع إصدار النظام الأساسي الخاص بسلك العمد ولكن ككل مرة لا يصدر

نرجو من سيادتكم إفادتنا بتاريخ صدور هذا النظام الأساسي الخاص بسلك العمد .

وفي انتظار ردكم تقبلوا منا أسمى عبارات الشكر والتقدير

والسلام.

إجابة السيد وزير الداخلية

ملخص السؤال» :حول تاريخ إصدار النظام الأساسي الخاص بسلك العمد."

نص الإجابة :تولت وزارة الداخلية صياغة مشروع أمر يتعلق بالعمد يحتوي على عدد 26 فصل ويتضمن عدد 06 أبواب موزعة أساسا حول المشمولات التسمية الحقوق والواجبات وعناصر التأجير

يهدف مشروع الأمر إلى مزيد إحكام تنظيم خطة العمدة ضمن رؤية شاملة تراعي مكانتها التاريخية في التنظيم الإداري التونسي اعتبارا للدور الموكول للعمد كحلقة الوصل الأولى بين المواطن والدولة من ناحية، وتأخذ بعين الاعتبار التغيرات والتحولات الدستورية والقانونية والمؤسساتية التي شهدتها مختلف الهياكل والمؤسسات المعنية بإدارة الشأن المحلي من ناحية أخرى .

هذا، وقد تم تضمين مشروع الأمر المذكور ضمن جدول أعمال اجتماع مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 02فيفري 2024بقصر الحكومة بالقصبة، وقد تمت المصادقة على المشروع برمته دون تحفظات وهو الآن بصدد استكمال مختلف مراحل ختمه ونشره بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمد علي فنيرة

الموضوع: حول المشاريع المبرمجة بوزارتكم .

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية :

في إطار متابعة المشاريع التي تشرف عليها وزارتكم نطلب منكم مدنا ب:

-قائمة في المشاريع المبرمجة في كل ولايات الجمهورية ولاية بولاية مع إدراج تكلفة المشاريع؟

-تكلفة المشاريع التي برمجة على امتداد 5 سنوات الأخيرة ولاية بولاية؟

-قائمة في المشاريع المعطلة ولاية بولاية وماهي تكلفة المشاريع المعطلة بصفة خاصة؟

-وماهي الإجراءات التي ستتخذونها لدفع المشاريع المبرمجة التي تشرف عليها وزارتكم؟

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير

والسلام .

إجابة السيد وزير الداخلية

ملخص السؤال» :حول المشاريع المبرمجة بولاية نابل ."

نص الإجابة :أتشرف بأن أحيل عليكم بعد التنسيق مع ولاية نابل جدولا يتضمن قائمة في مشاريع الاستثمار مبوبا حسب السنوات من سنة 2019 إلى سنة2024 .

هذا، ويتم العمل على المستوى الجهوي على تذليل الصعوبات المتعلقة بالوضعية العقارية للمشاريع المعطلة بالتنسيق مع مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية والحصول على قرارات

التخصيص الخاصة بكل مشروع والانطلاق في إعداد الدراسات الخاصة بها .

وفي نفس الإطار، تجدر الإشارة إلى أن الموضوع يبقى محل متابعة مستمرة من قبل مصالح وزارة الداخلية على كافة المستويات بالتنسيق مع كافة المتداخلين على المستوى الجهوي والمركزي وضمن الجلسات الدورية للجنة الجهوية المكلفة بمتابعة تسريع إنجاز المشاريع العمومية لتذليل كافة الصعوبات وتجاوز العقبات مسايرة للمجهود الوطني في إطار أحكام المرسوم عدد 68لسنة 2022المؤرخ في 19أكتوبر 2022يتعلق بضبط أحكام خاصة بتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية والخاصة حيث نص على احداث لجنة عليا لإنجاز المشاريع العمومية.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب عمار العيدودي

<u>الموضوع</u> :سؤال كتابي

تحية طيبة وبعد،

بناء على الفصلين 114 من الدستور و 120 من النظام الداخلي أتقدم إليكم بهذه الأسئلة فالرجاء التفضل بالرد المقنع:

1-لماذا تتباطأ الوزارة في إسناد رخص السلاح بمختلف أضافها ولماذا لا تعتمد الجهة المعنية بالشفافية في الإسناد؟

2-لماذا لم تحسم وزارتكم قضية سرقة السيارات بولاية القصرين والحال أن المغنيين معلومون لدى مصالحكم الجهوية التي باتت غير مكترثة لما يحصل؟

3-إلى متى ستظل المحسوبية معتمدة في إنتدابات أعوان الأمني خاصة من جهة القصرين؟

4-ماذا العطل بعث وحدة مدنية والقضاء متوفر منذ مدّة؟

والسلام .

إجابة السيد وزير الداخلية

يتعلق موضوع السؤال الموجه إلى وزير الداخلية بتاريخ 11 جويلية 2024حول بعض المسائل التي تهم عدد من معتمديات ولاية القصرين، والذي تفرعت عنه عدد 04 أسئلة فرعية كالآتي :

<u>ملخص السؤال الفرعي رقم1 :</u> "حول التباطئ في إسناد رخص السلاح بمختلف أصنافها وعدم اعتماد الشفافية في الإسناد."

<u>نص الإجابة</u> :بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

يقع النظر في مطالب إسناد رخص السلاح بمختلف أصنافها استنادا إلى أحكام القانون عدد 33 لسنة 1969 المؤرخ في 12 جوان 1969المتعلق بضبط توريد الأسلحة والإتجار فيها ومسكها وحملها ونصوصه التطبيقية حيث أوجب توفر جملة من الشروط في طالبي الرخص .

هذا وعلى إثر إيداع الطلب، تتم دراسته من حيث استيفائه للوثائق المستوجبة قانونا حسب نوعية الطلب (موروثة تنازل شراء بنادق صيد جديدة مقابل التنازل لفائدة الدولة عن أخرى ممسوكة برخص بنادق صيد ممسوكة دون رخص طبقا لمقتضيات المنشور الوزاري عدد 19 المؤرخ في 05 أفريل (1993) ويتم مطالبة صاحب الطلب بالوثائق المنقوصة وبعد استكمالها يتم إتمام الإجراءات المستوجبة ليتم على إثرها البت في الطلب بالاستئناس بآراء السلط الجهوية والأمنية المعنية .

واعتبارا للأهمية البالغة التي يكتسيها مجال مسك أسلحة الصيد البري وتأثيرها المباشر على الأمن العام فإن عملية إسناد رخص مسك بنادق الصيد تنبني على توفر العناصر الموضوعية الكفيلة بضمان الموازنة بين المصالح الخاصة للفرد ومصالح المجموعة الوطنية ومقتضيات الأمن العام الذي تسهر عليه مصالح وزارة الداخلية بكافة تشكيلتها الأمنية والإدارية .

<u>ملخص السؤال الفرعي رقم2 :</u> "حول الحسم في قضية سرقة السيارات بولاية القصرين."

<u>نص الإجابة</u> :بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

في إطار الحرص على مزيد التوقي والتصدي لظاهرة السرقات بمختلف أنواعها وخاصة سرقة السيارات واتخاذ التدابير الأمنية الكفيلة بإحكام مكافحة هذه الظاهرة من خلال مزيد تفعيل مخططات الوقاية وإحكام الإجراءات العملية الميدانية للتصدي لهذه الظاهرة، وعلى إثر تسجيل قضايا في الغرض بمناطق الأمن الوطني بالقصرين فريانة وتالة تم في الغرض عقد العديد من الجلسات في الشأن بمقر إقليم الأمن الوطني بالقصرين لمزيد التدقيق بخصوص التحريات الميدانية قصد الكشف على مقتر في سرقة السيارات والتي أصبحت من أولويات العمل الأمني بالجهة .

ومن خلال الأبحاث الأولية والتحريات الميدانية .تم تسجيل تطابق المعلومات والمعطيات حول طريقة التنفيذ، حيث أن جل عمليات سرقة السيارات تتم بالأسواق الأسبوعية المنتصبة بكامل مرجع نظر ولاية القصرين من قبل وفاق إجرامي متكون من أنفار من ذوي السوابق العدلية (في مجال السرقات المخدرات، العنف) تقطن وتنشط بمنطقتي حي الزهور وحاسي الفريد الكامور وهو المكان الذي تم استرجاع فيه أغلب السيارات محل سرقة من قبل أصحابها .

وعليه، وضع خطة أمنية مشتركة تم من خلالها جمع المعلومات وتدارسها مع تكثيف المداهمات على منازل العناصر المشبوهة(بعد التنسيق في الغرض مع النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بالقصرين) والتي أمكن لمختلف التشكيلات الأمنية من إيقاف عدد 05 أنفار مورطين في قضايا سرقة السيارات .

من خلال المجهودات المبذولة من قبل الوحدات الأمنية وتعقب الأنفار وخاصة منها التي تنشط في مجال سرقة السيارات تم إنجاح العديد من القضايا المتعلقة بسرقة السيارات وإيقاف العديد من الأنفار المورطين في هذا المجال مثلما يفيده الجدول البياني إلى حدود شهر جويلية 2024

الشهر	عدد القضايا المسجلة	عدد القضايا الناجحة	المتخلد	عدد الموقوفين
جانفي	01	01	00	02

فيفري	02	02	00	02
مارس	02	02	00	02
أفريل	04	03	01	03
ماي	05	04	01	04
جوان	03	02	01	02
جويلية	01	01	00	01
المجموع	18	15	03	16

ملخص السؤال الفرعي رقم3 : " حول تعطل بعث وحدة حماية مدنية والفضاء متوفر."

نص الإجابة :بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

تم في الغرض تخصيص قطعة أرض تمسح 2000 متر مربع لفائدة وزارة الداخلية بحوزة مقر معتمدية فوسانة لإنجاز وحدة محلية للحماية المدنية بناء على محضر جلسة الدورة العادية الرابعة لسنة 2021المنعقدة بتاريخ 21 مارس 2022 وأُحيل الملف تام الموجب إلى الإدارة الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية وهي الآن في مرحلة التخصيص .

ويبقى الملف محل متابعة من هياكل وزارة الداخلية

ملخص السؤال الفرعي رقم4 : "حول اعتماد المحسوبية في انتداب أعوان الأمن ."

نص الإجابة :إن الإدارة العامة للتكوين بالإدارة العامة للأمن الوطني (إدارة) الانتدابات بوزارة الداخلية حريصة كل الحرص على مبدأ تكافؤ الفرص والشفافية بين جميع المترشحين حيث تجرى اختبارات مناظرة الانتداب بالأمن الوطني على عدد 03 مراحل أساسية (المرحلة الأولية أو الكتابي / المرحلة الثانية المركزية المرحلة الثالثة.)

المرحلة الأولية تُجرى المرحلة الأولية في مراكز جهوية للاختبارات وتراعى فيها مصلحة المترشحين من حيث مقر سكناهم ومصاريف التنقل، كما تم تعيين رؤساء مراكز جهوية من التفقدية العامة للأمن الوطني ضمانا لتوفر الشفافية واحترام مبدأ المساواة بين جميع المترشحين، ويتم إتباع الإجراءات المعتمدة في الامتحانات الوطنية ومنها أساسا حجب هويات المترشحين على أوراق الامتحانات وتعويضها بأرقام سرية قبل عملية الإصلاح لضمان مبدأ تكافؤ الفرص .

المرحلة الثانية المركزية تجرى بإدارة الانتدابات بقرطاج بيرصا على عدة مستويات وهي كالتالي :

- ✓ العرض على لجنة طبية مكونة من أطباء يتم تعيينهم للغرض من قبل إدارة مصالح الصحة الراجعة بالنظر للكتابة العامة لوزارة الداخلية وهي الوحيدة المخول لها إما القبول أو الرفض طبيا ويعتمدون في ذلك بطاقات طبية لا تحتوي على أية إشارة لعنوان المترشح احتراما لمبدأ المساواة في التعامل مع المترشحين
- ✓ اختبارات رياضية عن طريق فريق من مدربين مختصين وقد تم الفصل بين المدرب الذي يجري الاختبار والمدرب الذي يتولى إسناد العدد وذلك ضمانا لمبدأ الشفافية
- ✓ اختبار تقني نفسي تتم فيه الاستعانة بمخبر تقني نفسي لمزيد الإحاطة بصفة علمية بالجوانب النفسية والذهنية للمترشح .
- ✓ العرض على لجنة قيس طول القامة والسوابق العدلية
- ✓ العرض أمام لجنة أمنية يرأسها السيد المدير العام للتكوين ومكونة من ممثلين عن مختلف الإدارات العامة بالأمن الوطني .

المرحلة الثالثة تجرى بإدارة الانتدابات وتتمثل في تحاليل طبية واختبار تقني نفسي معمق مع إجراء مقابلة إكلينيكية للهيئات القيادية .

وبعد احتساب المعدل العام لمختلف الاختبارات، يتم ترتيب المترشحين تفاضليا حسب مبدأ الجدارة لضبط القائمتين النهائية والاحتياطية للمقبولين لمباشرة التكوين دون التمييز بين الجهات أو النوع الاجتماعي

هذا، وقد وردت على مصالح وزارة الداخلية (مناظرتي حفاظ ورقباء الأمن للسنة التكوينية 2022/2023)عدد 1410 عريضة تخص طلب اعادة مختلف الاختبارات سواء الطبية أو الرياضية أو التقنية النفسية أو المثول أمام اللجنة الأمنية وقد تمت الاستجابة لها جميعا كما تم إحداث خلية استقبال للمترشحين وأوليائهم تولت الإجابة عن استفساراتهم (عدد 1963 مقابلة خلال مناظرتي حفاظ ورقباء الأمن للسنة التكوينية2022/2023)

وبالتالي، فإن جميع المراحل التي تقوم بها وزارة الداخلية في الإنتدابات تنبني على الشفافية وتكافؤ الفرص بين جميع المترشحين استنادا على مبدأ المساواة في الالتحاق بالوظيفة العمومية المكرس بمقتضى دستور 25 جويلية2022 (الفصل 22 منه .)

عموما تتأسس عملية الانتداب بمختلف الأسلاك الأمنية لوزارة الداخلية إلى قاعدة التناظر لما تكرسه من احترام لمبدأ المساواة في الالتحاق بالوظيفة العمومية الذي يجد أساسه الدستوري ضمن الفصل 23 من دستور2022 ، حيث يتمتع جميع المترشحين بنفس حظوظ النجاح وإخضاعهم لنفس الاختبارات باعتماد مقاييس موضوعية تثمن الكفاءة والجدارة لانتقاء أفضل الكفاءات وأجدرها .

وإذا ما ثبت لأي مترشح وجد نفسه في وضعية غير متكافئة مقارنة ببقية المترشحين، فإن وزارة الداخلية تضمن له حق الطعن سواء إداريا أو قضائيا.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب مليك كمون

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

الموضوع :حول إحداث بلدية بمنطقة سيدي صالح بمعتمدية ساقية الزيت بصفاقس

تعد منطقة سيدي صالح بمعتمدية ساقية الزيت حوالي 8000 ساكن إلا أنها تفتقد إلى بلدية تسهل على مواطني الجهة التمتع بمختلف الخدمات المسداة :حالة مدنية العمران والبناءات الطرقات كراسات الشروط المتعلقة ببعض الأنشطة، إذ يعانون مشقة التنقل مسافة حوالي 12 كلم للوصول إلى أقرب بلدية(ساقة الزيت)

فمتى يتم إحداث بلدية بمنطقة سيدي صالح؟

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

ملخص السؤال: "حول إحداث بلدية بمنطقة سيدي صالح بمعتمدية ساقية الزيت ."

نص الإجابة :بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

إن إحداث بلدية جديدة يتطلب توفر جملة من المعطيات والمعايير الموضوعية حول المنطقة المعنية بعملية الإحداث تهم بالأساس المعطيات البشرية، العمرانية الاقتصادية المالية والفنية .

✓ **بخصوص المعطيات البشرية والعمرانية والاقتصادية**

❖ المعطيات السكانية: توفر نسيج عمراني وسكاني محترم من حيث عدد السكان والمساكن والتجمعات السكنية ومدى تقاربها والتصاقها بمركز التجمع السكني الرئيسي .

❖ التجهيزات الأساسية الدنيا: ضرورة توفر الطرقات ومختلف الشبكات العمومية على غرار التنوير، الماء الصالح للشراب، شبكة تصريف مياه الأمطار، شبكة التطهير

❖ المرافق العمومية: على غرار معتمدية، دائرة بلدية أو مجلس قروي، مركز أمن، قباضة مالية، معاهد ثانوية ومدارس إبتدائية، مستوصف دور ثقافة وشباب ...

❖ المرافق الاقتصادية والتجارية: نذكر من ذلك تواجد مناطق صناعية قائمة أو بصدد الإحداث منطقة سياحية، أسواق(أسبوعية أو يومية)، أملاك عقارية تشكل مداخيل قارة ومدخرات للبلدية .

✓ **بخصوص المعايير المتعلقة بالمعطيات المالية والفنية**

تتعلق هذه المعايير بجملة الموارد الذاتية والفنية الضرورية لمقترح إحداث بلدية وتتكون من :

* جملة من المعاليم المستوجبة المعلوم على العقارات المبنية المعلوم على الأراضي غير المبنية، المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو المهنية أو التجارية، المعلوم على النزل...)

* جملة من المعطيات الفنية وتتركز بالخصوص في ضرورة إجراء تحوير على مستوى التقسيم الترابي من خلال تحوير حدود بين بلديتين أو أكثر وهو ما يتطلب إصدار أوامر ترتيبية في الغرض بالتنسيق مع مصالح ديوان قيس الأراضي ورسم الخرائط

* إمكانيات بشرية ولوجستية وذلك بانتداب أعوان في شتى المجالات الإداري، المالي، الفني...) ومقرات إدارية ومستودعات لإيواء وسائل النقل واقتناء معدات وتجهيزات لازمة للعمل .

هذا، وتعمل مصالح وزارة الداخلية بكافة هياكلها المركزية والجهوية والمحلية ومع كافة الأطراف المتداخلة في الغرض بالتنسيق فيما بينهم على مزيد دراسة مدى جدوى الموضوع بالارتكاز على جملة المعطيات الموضوعية المشار إليها سلفا والنظر عند الاقتضاء في إمكانية استعجال النظر في ذلك حال توفر الاعتمادات المالية والامكانيات اللوجستية المستوجبة في الغرض. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائبة مريم الشريف

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

- متى يتم إحداث السوق البلدية اليومية بمعتمدية وادي الليل؟

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

ملخص السؤال :"حول إحداث سوق بلدية يومية بمعتمدية وادي الليل ."

نص الإجابة :بعد التنسيق مع السلط الجهوية والمحلية بولاية منوبة، أفادت بلدية وادي الليل بأنها لا تمتلك رصيدا عقاريا يمكنها من إحداث سوق بلدي يومي طبقا للمواصفات المطلوبة .

هذا، مع الإشارة إلى أن البلدية المعنية يتواجد بها حاليا سوق يومية بشارع الثورة يحتوي على عدد 11 محل تجاري فضلا عن تواجد عدد 03 أسواق أسبوعية بكل من شباو ومنطقة السعيدة وكذلك القباعة

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب فوزي دعاس

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤال كتابي :

الموضوع :حول تعطيل القرية الحرفية بالحامة .

تعطيل مشروع القرية الحرفية بالحامة، متى تنطلق الأشغال فعليا؟

علما وأن الدراسات انطلقت منذ 2022 في انتظار استئناف المراحل الإدارية في أقرب الآجال .

والسلام

إجابة السيد وزير السياحة

السؤال: حول تعطيل القرية الحرفية بالحامة

جوابا على سؤال السيد النائب حول تعطيل القرية الحرفية بالحامة، وبعد التنسيق مع المصالح الإدارية المعنية، أتشرف بإفادتكم أنه تم رصد اعتمادات تقدر بـ 25 ألف دينار لإنجاز دراسة جدوى مشروع القرية الحرفية بقابس باعتبارها مرحلة أساسية لإنجاز مشاريع القرى الحرفية .وقد تم على مستوى المجلس الجهوي بقابس القيام بإجراءات اختيار مكتب دراسات لإنجاز هذه الدراسة التي تمت مناقشتها بمقر ولاية قابس في عديد الجلسات وذلك بحضور جميع الأطراف المتدخلة ويتولى حاليا المكتب المذكور اعداد النسخة النهائية

للدراسة على ضوء آراء واقتراحات الأطراف المعنية وسيتم عرضها للمصادقة في الجلسة القادمة .

وحال المصادقة على دراسة الجدوى للمشروع المذكور، سيتم القيام بما يلي :

- التسوية العقارية الكاملة لوضعية العقار المقترح لإيواء المشروع،

- تقديم الملف الكامل للمشروع لطلب رصد اعتمادات من قبل وزارة المالية لتنفيذه وتبويبه بميزانية الديوان الوطني التونسي للساحة .

- قيام ولاية قابس بإجراءات اختيار مكاتب الدراسات والمهندسين للقيام بالدراسات التمهيدية والفنية للمشروع واعداد طلب العروض لاختيار المقاولة التي ستتولى تنفيذها .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب النوري جريدي

الموضوع: سؤال كتابي حول وضعية بلدية السند من ولاية قفصة باعتبارها مصنفة بلدية سياحية

عملا بالفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتوجه بالسؤال الكتابي التالي إلى السيد وزير السياحة

السؤال: إزاء ضعف دعم الديوان الوطني للسياحة لبلدية السند من ولاية قفصة والمتمثل في بعض معدات النظافة ورصد مبلغ زهيد لا يرقى إلى تطلعات هذه البلدية السياحية الواعدة،

-لماذا لا تشجع وزارة السياحة الباعثين الشبان من أصحاب الاختصاصي وتمكنهم من رخص نقل سياحي ورخص مشاريع في الغرض ولماذا لا ترصد الوزارة اعتمادات مالية ذات قيمة تمكن هذه البلدية من الانخراط في مسار تنموي فقال يوفر مواطن الشغل لأهالينا وتجعل هذه البلدية وجهة السياحة الداخلية نظرا لما يتوفر فيها من مقومات سياحية هامة أبرزها المغاور الجبلية في جبل السندّ؟

والسلام

إجابة السيد وزير السياحة

<u>السؤال</u>: " حول وضعية بلدية السند من ولاية قفصة وتشجيع الباعثين الشبان بالجهة

بعد التنسيق مع المصالح الإدارية المعنية، أتشرف بإفادتكم أنه خلال المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 29 ديسمبر 2022 تم أخذ قرار تصنيف بلدية السند كبلدية سياحية، وقد صدر في الغرض الأمر عدد 53لسنة 2023 المؤرخ في 31 جانفي 2023 المتعلق بإتمام الأمر عدد 822لسنة 1994 المؤرخ في 11 أفريل 1994 المتعلق بضبط قائمة المناطق البلدية السياحية وبذلك يخول لبلدية السند التمتّع بتدخلات صندوق المناطق السياحية .

ويهدف هذا التوجه إلى العمل على تطوير العرض السياحي والترويج للمقومات الطبيعية والثقافية والحضارية للبلدية وبمزيد العناية والنظافة بالمحيط وتهيئة المسالك السياحية وفي هذا الإطار تم بمقتضى محضر اتفاق ممضى بين السيد وزير السياحة والسيد وزير الداخلية بتاريخ 23 جوان ، 2023المصادقة على تخصيص اعتمادات مالية قدرها 50 ألف دينار لفائدة البلدية السياحية السند على حساب موارد صندوق حماية المناطق السياحية للمساهمة في برنامج تدعيم تدخلات النظافة بالمناطق والمسالك السياحية .وقد تم بتاريخ 30جانفي 2024 مراسلة بلدية المكان قصد دعوتها لتقديم الملف الكامل للاستشارة المتعلقة بتشجير المسلك السياحي حتى يتسنى القيام بالإجراءات والتراتيب الجاري بها العمل لصرف اعتمادات صندوق حماية المناطق السياحية .

إلا أنّه يجدر التذكير أنّ الإجراءات والتراتيب الإدارية المعمول بها تقتضي أن يتم تقديم البلديات السياحية لملفاتها الفنية للمشاريع المزمع تمويلها على حساب موارد صندوق حماية المناطق السياحية كالتنوير العمومي بالطاقة الشمسية وتهيئة المسالك السياحية وتثمين المخزون الثقافي والمغاور البربرية والنمط المعماري الأمازيغي المميز للمنطقة، عن طريق سلطة الإشراف (وزارة الداخلية) باعتبارها الجهة المخولة لها إحالة الملفات المقترح عرضها على أنظار اللجنة الفنية المختصة بوزارة السياحة للبت فيها .

أما بخصوص تشجيع الباعثين الشبان من أصحاب الاختصاص وتمكينهم من رخص نقل سياحي، فإنّه يجدر التذكير أنّ النقل السياحي من مشمولات وكالات الأسفار صنف" أ"، وفي المقابل يتم إسناد بطاقة استغلال النقل السياحي من قبل مصالح الوكالة التونسية للنقل البري التي تعود بالنظر الى وزارة النقل .

وفيما يتعلق بإسناد رخص المشاريع الخاصة والانخراط في المسار التنموي وجعل البلدية وجهة للسياحة الداخلية فإنّ استراتيجية القطاع السياحي في أفق 2035 تعتمد على تنويع المنتوج السياحي وإرساء سياحة مستدامة وخلق أنشطة ومنتوجات خصوصية ومميزة تستجيب لخصوصيات كل جهة وتعتمد على المبادرة الخاصة لأبناء الجهة على غرار سياحة المغامرات

والاكتشاف والتظاهرات والسياحة الثقافية، وتبقى مصالح الوزارة والمؤسسات الراجعة لها بالنظر على أتم الاستعداد لتأطير جميع المستثمرين وتذليل الصعوبات للحصول على الموافقات القانونية في أفضل الآجال.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمد أحمد

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و 129من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بسؤال كتابي .

<u>الموضوع</u>:حول التسريع في المشاريع المعطلة .

في إطار التسريع في المشاريع المعطلة بولاية سوسة أتساءل حول مدى استعداد الوزارة للدفع لإنجاز مشروع المحطة السياحية بهرقلة .

في انتظار ردّكم تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير .

والسلام

إجابة السيد وزير السياحة

السؤال: " حول مدى استعداد الوزارة للدفع لإنجاز مشروع المحطة السياحية بهرقلة- ولاية سوسة "

تبعا للسؤال الكتابي حول مدى استعداد الوزارة للدفع لإنجاز مشروع المحطة السياحية بهرقلة ولاية سوسة، يشرفني إفادتكم أنّ

الوكالة العقارية السياحية قد تولت إلى حدّ هذا التاريخ اقتناء ما يعادل 50 هك بصفة رضائية من مستحقيها لفائدة شركة الدراسات والتنمية بهرقلة وذلك بعد صرف الأموال المخصصة لذلك .وهي الآن بصدد إعداد ملفات اقتناء جديدة سيتم ابرام العقود الخاصة بها حال توفير الموارد المالية اللازمة لذلك .

أمّا فيما يتعلق بالأراضي التابعة للدولة والتي تبلغ مساحتها الجملية ما يقارب 324 هـ، فقد بلغت عملية تسوية وضعيتها العقارية مراحل متقدمة .حيث تولت الوكالة العقارية السياحية تقديم مطلب اقتناء في خصوصها من مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية والتي طلبت في هذا الخصوص القيام ببعض الأعمال الفنية(رفع طبوغرافي، استصدار أوامر تغيير صبغة، أشغال مختلفة ...) ، وقد تم انجاز المطلوب وتسليم الوثائق لوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية .

هذا وبموافاتنا بتقدير قيمة هذه العقارات من قبل المصالح المختصة بوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية سيتم التنسيق مع شركة الدراسات والتنمية بهرقلة لتوفير الاعتمادات اللازمة لتمويل عمليات الاقتناء .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب عبد السلام الدحماني

الموضوع :أسئلة كتابية حول الأولويات التشريعية لوزارتكم .

تحية وبعد ،

عملا بالفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب يهمني أن أتوجه إلى جنابكم بالأسئلة التالية :

في إطار تطوير التشريعات في كل المجالات حتى تكون معبرة عن تطلعات الشعب التونسي بحيث تقطع مع التشريعات والمفاهيم البائدة التي لم تعد صالحة للاستعمال وبهدف الانسجام مع روح 25 جويلية

1-كم عدد مشاريع القوانين التي تم احالتها من قبل وزارتكم على أنظار مجلس نواب الشعب؟

2-ماهي الأولويات التشريعية لوزارتكم في المرحلة القادمة؟

3-وماهي الآجال المحتملة لإحالتها على انظار مجلس نواب الشعب لمناقشتها والمصادقة عليها؟

والسلام

إجابة السيد وزير السياحة

الأسئلة الكتابية حول :

-عدد مشاريع القوانين التي تم احالتها من قبل وزارة السياحة على أنظار مجلس نواب الشعب .

-الأولوية التشريعية لوزارة السياحة في المرحلة القادمة؟ وماهي الآجال المحتملة لإحالتها على أنظار مجلس نواب الشعب لمناقشتها

والمصادقة عليها؟

بعد التنسيق مع المصالح الإدارية المعنية، أتشرف بإفادتكم أنه بما يلي :

1-عدد مشاريع القوانين التي تم احالتها من قبل وزارة السياحة على أنظار مجلس نواب الشعب :

لا يوجد حاليا أي مشروع قانون محال من قبل وزارة السياحة على أنظار مجلس النواب .وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أنّه قد تم إحداث لجنة على مستوى الديوان الوطني التونسي للسياحة تتولى جرد النصوص القانونية والترتيبية المنظمة للاستثمار والمنتوج السياحي وضبط محاور للمراجعة، وقد توصلت اللجنة المذكورة إلى إحصاء النصوص التي سوف يتم مراجعتها والبالغ عددها مبدئيا 26 نص بين نصوص قانونية ونصوص ترتيبية .

2-الأولوية التشريعية لوزارة السياحة في المرحلة القادمة؟ وماهي الآجال المحتملة لإحالتها على أنظار مجلس نواب الشعب لمناقشتها والمصادقة عليها؟

تتمثل الأولوية التشريعية حاليا لوزارة السياحة في مشروع قانون يتعلق بمراجعة بعض الأحكام المتعلقة بإحداث واستغلال المؤسسات السياحية وينتظر عرضه على مجلس وزاري قصد المصادقة عليه قبل إحالته على مجلس نواب الشعب.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمد الهادي العلاني

الموضوع :سؤال كتابي حول تفعيل مشروع المنطقة السياحية (كاف قرنيطة) مكثر .

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية

تحية واحتراما،

حيث تم برمجة تهيئة منطقة سياحية (كاف قرنيطة) بمكثر وحيث تم ترسيمها في مثال التهيئة لبلدية مكثر ونظرا لأهمية هذا المشروع وانعكاساته الإيجابية على التنمية في الجهة لما تزخر به من إمكانات أثرية وطبيعية وهو ما سيحقق دفعا حقيقيا للتنمية والتشغيل .

لنا المرجو من سيادتكم تسوية الوضعية العقارية مع بلدية مكثر والشروع في الدراسات ومدنا بآجال وتاريخ انطلاق هذا المشروع؟

ولكم جزيل الشكر سلفا

.والسلام

إجابة السيد وزير السياحة

حول برمجة تهيئة منطقة سياحي (كاف قرنيطة) بمكثر

جوابا على سؤال السيد النائب، وبعد التنسيق مع المصالح الإدارية المعنية، أتشرف بإفادتكم أنّه في إطار سعي الوزارة إلى تنويع العرض السياحي وإثرائه بأنماط إضافية بكل مناطق الجمهورية بما يتماشى مع الخصوصيات الجهوية للحد من موسمية القطاع، بادرت مصالحنا المختصة بالتنسيق مع بلدية مكثر بخصوص اختيار موقع لإنجاز هذا المشروع الثقافي البيئي، حيث تمت مطالبة بلدية المكان بإدراج وتخصيص قطعة الأرض المتفق عليها ضمن برنامج مراجعة مثال التهيئة العمرانية لبلدية مكثر .

هذا وتجدر الإشارة إلى أنّه عند المصادقة على مثال التهيئة العمرانية ستتولى مصالحنا ذات النظر الشروع في الإجراءات الخاصة بالتسوية العقارية.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمد اليحياوي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية التالية :

الموضوع حول إحداث منطقة تدخل عقاري لفائدة الوكالة العقارية السياحية بمدينة عين دراهم (فج الاطلال)

1- ماهي أسباب بطيء الإجراءات المتعلقة بإحداث منطقة تدخل عقاري لفائدة الوكالة العقارية السياحية بمدينة عين دراهم(فج الاطلال) رغم أن هذا المشروع يعود إلى سنة 2016 بمقتضى أمر حكومي عدد 437 لسنة 2016 مؤرخ في 25 مارس 2016 ويتعلق بالمصادقة على مثال التهيئة التفصيلي للمنطقة السياحية فج الأطلال وعلى الأمر الحكومي 409 المؤرخ في 26 ماي 2021 والذي يتعلق بتغيير وصف قطعة أرض على ملك الدولة الغابي وادماجها بملك الدولة الخاص وهي القطعة (A) الماسحة 9 هك و 59 آر و 39 ص التابعة للرسم العقاري الغابي جندوبة والكائنة بفج الأطلال من معتمدية عين دراهم ولاية جندوبة وادماجها بملك الدولة الخاص لغرض إحداث منطقة سياحية ؟

لكن بعد مرور 10 سنوات لايزال الموضوع عالقا شأنه

2-لماذا لم تتفاوض وزارة السياحة مع تعاونيات الحرس الوطني والحماية المدنية المنتصبة بالعقار المذكور مساحة 6 هك وهو ما سيؤدي إلى تناقص المساحة الجملية من 41 هك إلى 35 هك فقط، وهو ما من أن يعرقل انجاز المشروع الذي سيغير الوضع التنموي بالجهة وما له من انعكاسات على البنية التحتية والتشغيل؟

وفي انتظار ردكم تقبلوا فائق احتراماتنا . والسلام

إجابة السيد وزير السياحة

الأسئلة الكتابية حول:

-سبب بطء الإجراءات المتعلقة بإحداث دائرة تدخل عقاري لفائدة الوكالة العقارية السياحية بفج الأطلال - عين دراهم .

-إمكانية التفاوض مع كل من الحرس الوطني والحماية المدنية المنتصبة على العقار المطلوب

بعد التنسيق مع المصالح الإدارية المعنية، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

1-سبب بطء الإجراءات المتعلقة بإحداث دائرة تدخل عقاري لفائدة الوكالة العقارية السياحية بفج الأطلال - عين دراهم

تتضمن القاعدة العقارية للمنطقة السياحية" فج الأطلال، قطع أرض على ملك الدولة الخاص وأخرى مشمولة بملك الدولة الغابي . وفي هذا الإطار تقدمت الوكالة العقارية السياحية بطلب الى وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية للتفويت لفائدتها في قطع أرض دولية كائنة بمنطقة عين دراهم من ولاية جندوبة، حيث عملت الوكالة العقارية السياحية في البداية على استصدار الأمر عدد 48 لسنة 2011المؤرخ في 3 جانفي 2011 المتعلق بإحداث دائرة تدخل عقاري لفائدتها والأمر الحكومي عدد 437 لسنة 2016 الذي تمّ بمقتضاه المصادقة على مثال التهيئة التفصيلي، ثمّ استصدرت الأمر الحكومي عدد 409 لسنة 2021 المؤرخ في 26 ماي 2021 المتعلق بتغيير وصف قطعة أرض من ملك الدولة الغابي وادماجها بملك الدولة الخاص .

وللتعجيل في إتمام بقية إجراءات التفويت للوكالة العقارية السياحية في كامل القاعدة العقارية للمنطقة السياحية فج الأطلال من قبل وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية، تم التوجه مع المصالح الجهوية لوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية وديوان قيس الأراضي على عين المكان لإنجاز مثال أشغال مختلفة لقطعة الأرض المطلوبة، حيث تبين وجود عديد الإحداثات المنتشرة داخل الحوزة العقارية المخصصة للمشروع من قبل الخواص وتعاونيات كل من الحرس الوطني والحماية المدنية مما أدى إلى تعثر نسق هذه الإجراءات خاصة وأنه لا يمكن للوكالة العقارية السياحية اقتناء العقارات المعنية إلا بعد تطهيرها من كل التحملات

2-إمكانية التفاوض مع كل من الحرس الوطني والحماية المدنية المنتصبة على العقار المطلوب :

باعتبار أن العقار على ملك الدولة فهي بالتالي الجهة الوحيدة المخولة لها القيام بعملية التفاوض، بصفتها مالكة للعقار أو القيام بأي تصرف يخص قطع الأرض المذكورة، فإنّه لا يمكن لوزارة السياحة أو هياكلها المختصة القيام بعملية التفاوض مع المنتصبين على جزء من العقار المذكور وذلك لانعدام صفة القيام لديها.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمد علي فنيرة

الموضوع :حول المشاريع الغير منجزة والمعطلة .

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

تحية طيبة وبعد

الرجاء تمكيني من قائمة المشاريع الغير منجزة والممولة من هبات في إطار التعاون الدولي والتي لم يتم استغلالها في الآجال وتم إرجاعها للجهة المانحة مع ذكر مبلغ الهبة وخطايا التأخير المنجزة عن عدم الإنجاز في العشر السنوات الأخيرة والمشاريع المعطلة مع ذكر أسباب التعطيلات .

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير

والسلام .

إجابة السيد وزير السياحة

السؤال: « حول مده بقائمة المشاريع غير المنجزة والممولة من هبات في إطار التعاون الدولي والتي لم يتم استغلالها في الآجال وتم ارجاعها للجهة المانحة مع ذكر مبلغ الهبة وخطايا التأخير المنجزة عن عدم الإنجاز في العشر سنوات الأخيرة والمشاريع المعطلة مع ذكر أسباب التعطيلات

جوابا على سؤالكم المتعلق بطلب تمكينكم من قائمة المشاريع غير المنجزة والممولة من هبات في إطار التعاون الدولي والتي لم يتم استغلالها في الآجال وتم ارجاعها للجهة المانحة مع ذكر مبلغ الهبة

وخطايا التأخير المنجزة عن عدم الإنجاز في العشر سنوات الأخيرة والمشاريع مع ذكر أسباب التعطيلات، وبعد التنسيق مع المصالح الإدارية المعنية، أتشرف بإفادتكم أن وزارة السياحة لم تتسلّم هبات لإنجاز مشاريع في إطار التعاون الدولي .وقد تم طيلة العشر سنوات الفارطة إسناد تنفيذ مختلف المشاريع في إطار الهبات إلى الهياكل الأجنبية المختصة في التعاون الدولي بصفتها متصرف مفوض والمتمثلة في :

-الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ بتونس تم تكليفها متصرف مفوض من قبل الاتحاد الأوروبي والوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية لتنفيذ مشروع دعم وتنويع السياحة البديلة والمستدامة التابع لبرنامج تونس وجهتنا(2019-2024) .

-منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI: تم تكليفها بصفتها متصرف مفوض من قبل الاتحاد الأوروبي والوكالة الإيطالية للتعاون التنموي لتنفيذ مشروع تونس الإبداعية التابع لبرنامج" تونس وجهتنا ."

- شركة « Chemonics International Inc تم تكليفها من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID لتنفيذ مشروع Visit Tunisia .

- المنظمة السويسرية Swisscontact ، تم تكليفها من قبل كتابة الدولة السويسرية للتنمية لإنجاز " وحدة التصرف لوجهة الظاهر " و"وحدة التصرف لجربة ."

هذا ويجدر الإشارة إلى أنّ وزارة السياحة، أشرفت على متابعة انجاز مختلف المشاريع وشاركت مع الهياكل الراجعة لها بالنظر على المستوى المركزي أو الجهوي على تنفيذ مختلف محاور المشاريع دون تصرف مالي.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب نبيل الحامدي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية :

- أين وصل ملف إحداث بلدية الوسلاتية وعين جلولة كبلدية سياحية علما أن الملف موجود منذ سنة 2021 بوزارتكم؟

وتفضلوا السيد الوزير بتقبل فائق الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير السياحة

<u>السؤال</u> :" حول إدراج بلديتي الوسلاتية وعين جلولة من ولاية القيروان بقائمة البلديات السياحية "

جوابا على سؤال السيد النائب، وبعد التنسيق مع المصالح الإدارية المعنية، أتشرف بإفادتكم أن وزارة السياحة والمصالح المختصة بوزارة الداخلية بصدد التنسيق بخصوص الموضوع لدراسة مدى توفر مقومات سياحية دنيا مستغلة من قبل البلديات المترشحة أو مبرمج استغلالها من قبل البلديتين المذكورتين حتى يتم ضمهما لقائمة البلديات السياحية وذلك حتى يتسنى تمويلها من موارد صندوق حماية المناطق السياحية التي نص عليها قانون إحداثه القانون عدد 122 لسنة 1992 المؤرخ في 29 ديسمبر 1992 والمتعلق بقانون المالية لسنة 1993 والمتأتية من محصول المعلوم على النزل والمدفوع من طرف مستغلي النزل المنتصبة بالمناطق السياحية إضافة الى المساهمات والمساعدات وكل الموارد الأخرى .وبالتالي كل إدراج لبلدية ينبني بالأساس على المقومات السياحية المتوفرة بالمنطقة .

مع الإشارة إلى أن إدراج بلدية بقائمة البلديات السياحية يتطلب صياغة مشروع أمر تتم إحالته لكل من وزارة الداخلية والمالية للاستشارة بخصوص مضمونه في مرحلة أولى حتى يتسنى في مرحلة ثانية استكمال الإجراءات الضرورية في الغرض.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب نزار الصديق

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤال كتابي .

الموضوع :حول تهيئة المنطقة السياحية رأس العين بنفطة من ولاية توزر

تحية طيبة

تعتبر منطقة رأس العين أهم المواقع الواحية والسياحية بنفطة والمتنفس الوحيد لأهالي المنطقة وقد تم حفر بئر بتمويل من صندوق حماية المناطق السياحية لملئ الحوض والمسلك المائي إلا أنّ العمر الافتراضي لهذا البئر انتهى مما أدى إلى جفاف وتدهور تام لحالة هذا الموقع المتميز .

لذلك أرجو من سيادتكم التدخل :

-لإحداث بئر تعويضة بمنطقة رأس العين بنفطة .

-تهيئة المسلك السياحي من رأس العين في اتجاه سدّ الباب وسدّ الرحى وحماية طرفي الوادي .

والسلام

إجابة السيد وزير السياحة

السؤال حول:

-تهيئة منطقة عنق الجمل - نقطة .

-تهيئة المنطقة السياحية رأس العين بنفطة من ولاية توزر

بعد التنسيق مع المصالح الإدارية المعنية، أتشرف بإفادتكم أنّه بما يلي :

1-بخصوص تهيئة منطقة عنق الجمل - نقطة : تعتبر منطقة عنق الجمل من أهم المواقع المبرمجة من طرف وكالات الأسفار ضمن المسلك السياحي بالجنوب الغربي للبلاد التونسية لما تتميز به من خصوصيات ونحت طبيعي فريد من نوعه

وجوابا على سؤالكم المتعلق بإمكانية تخصيص اعتمادات حفاظا على هذا الموقع وذلك نظرا للإمكانيات المحدودة لبلدية نقطة لتسييج الموقع وإنجاز أكشاك تقليدية وتركيز تنوير عمومي بالطاقة الشمسية وإحداث موقف للسيارات، يشرفني إفادتكم أنه قد ورد على مصالح وزارة السياحة بتاريخ 25 أفريل 2024 ملف فني حول مقترح تهيئة الموقع السياحي حرب النجوم "بمنطقة عنق الجمل مقدم من قبل بلدية نفطة عن طريق المندوبية الجهوية للسياحة بتوزر غير أن

الإجراءات والتراتيب الإدارية المعمول بها تقتضي أن يتم تقديم البلديات السياحية لملفاتها الفنية للمشاريع المزمع تمويلها على حساب موارد صندوق حماية المناطق السياحية عن طريق سلطة الإشراف (وزارة الداخلية)باعتبارها الجهة المخولة لها إحالة الملفات المقترح عرضها على أنظار اللجنة الفنية المختصة للبت فيها .

وعليه فإنّ الإجراءات والتراتيب الإدارية تقتضي أن تقوم بلدية نفطة باعتبارها بلدية سياحية بإيداع ملفها الفني عن طريق سلطة الإشراف التي تتولى إحالته الى وزارة السياحة لعرضه على أنظار اللجنة الفنية المختصة للبت فيه .

2- بخصوص تهيئة المنطقة السياحية رأس العين بنفطة من ولاية توزر : انّ المنطقة السياحية راس العين نفطة تعتبر من أهم المواقع الواحية والسياحية، حيث تعمل عديد وكالات الأسفار برمجته ضمن المسلك السياحي بالجنوب الغربي للبلاد التونسية لما يميزه من مقومات خصوصية طبيعية بيئية وانصهاره في محيصه وتناغمه مع ثراء الطابع المعماري المميز لمدينة نفطة .

أما بخصوص إحداث بئر تعويضية بعد جفاف البئر الأول والذي تم استعماله لملئ الحوض والمسلك المائي بمنطقة رأس العين بنفطة فيعود ذلك لمصالح وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، وسوف تجدون كل الدعم من طرف مصالحنا باعتبار ان هذا العنصر يندرج ضمن مخرجات استراتيجية القطاع السياحي في أفق 2035 والمتعلقة بمحور التنويع في المنتوج .

وبالنسبة للنقطة المتعلقة بتهيئة المسلك السياحي من رأس العين في اتجاه سدّ الباب وسدّ الرحي وحماية طرفي الوادي، فمن المتَّجه أن تعدّ البلدية ملف فنّي في الغرض يحتوي على مختلف التصورات والاقتراحات والحلول حتى يتم عرضه على أنظار اللجنة المختصة في الغرض وطلب التمويلات اللازمة، وسوف يجد بدوره كل الدعم والمساندة. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائبة بسمة الهمامي

<u>الموضوع</u> :سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور و 129من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب حول ملف الانتدابات ونقص الإطارات وعن أولوية إتمام ملفات الاقامات الريفية

وبعد، تفتقد الإدارة الجهوية للسياحة والصناعات التقليدية بسليانة الى نقص كبيرقي وجود الإطارات والاعوان والعملة مما يؤثر سليا على مردود الإدارة وانجاز خدماتها فماهي سبل تمكين الإدارة الجهوية من حاجياتها الإدارية البشرية؟ تتميز سليانة بمناخ طبيعي وثراء بيئي يجعل منها قبلة للزائرين في كل الفصول الا انها تشكو من انعدام الاقامات. ومؤخرا في مستهل سنة 2024 تقدم الى الإدارة الجهوية سنة (6) مطالب في بعث اقامات ريفية تتمركز في معتمدية مكثر وسيدي حمادة من سليانة الجنوبية وفي معتمدية الكريب معتمدية الروحية وكذلك في سليانة الشمالية .فيل هناك تدابير في أولوية دراسة هذه الملفات في إطار التميز الإيجابي للجهة؟

إجابة السيد وزير السياحة

<u>السؤال حول</u>: "تمكين المندوبية الجهوية للسياحة بسليانة من تعزيز مواردها البشرية وإعطاء الأولوية لدراسة ملفات ولاية سليانة في إطار التميز الايجابي

جوابا على سؤال السيدة النائبة، وبعد التنسيق مع المصالح الإدارية المعنية، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

1-بخصوص المندوبية الجهوية للسياحة بسليانة :

المقر :على وجه الكراء بمدينة مكثر مقابل مقر المعتمدية قرب الموقع الأثري وقد تم تركيزها بمدينة مكثر نظرا لان الموقع الاثري مهيأ وبه متحف وهو الوحيد المدرج في مسالك السياحة الثقافية حاليا وتتوقف به جميع الحافلات .

-الإطارات والأعوان :مندوب جهوي ومتفقد فندقة .

-العرض السياحي: النزل والاقامات :يوجد بالجهة عدد 2 نزل (زاما بسليانة والأمير بقعفور) وهي مغلقة وقيد اعادة التهيئة ونتوقع فتحها خلال سنة .2024 كما توجد اقامة ريفية مغلقة نظرا لتخلي المستثمر عن المشروع .

المطاعم السياحية: يوجد بالجهة مطعم صنف شوكتين (ميستي بالكريب) وهو مغلق لتخلي المستثمر وكالات الأسفار يوجد بالجهة أربع وكالات أسفار من صنف(أ) .

-**الاحصائيات**: النزل والاقامة الريفية مغلقة ولم نسجل ليالي مقضاة منذ سنة 2017

-**الاستثمار**: في اطار دفع الاستثمار والاحاطة بالباعثين قمنا بتشريك المستثمرون في جلسة جهوية تحت اشراف السيد الوزير يوم 27فيفري 2023 حيث تم الاستماع لهم ثم معاينة مشاريعهم كما شاركوا في جلسة جهوية ثانية بحضور الاطارات المعنية بالموضوع يوم 23مارس 2023 للوقوف على تقدم ملفاتهم و حلحلة الاشكاليات وبعد تدخل السيد والي الجهة لدى بعض البنوك وسعيا لمزيد تأطير المستثمرين المذكورين تولّت الإدارة تشريكهم في مشروع" صمود " الممول من وكالة التعاون الايطالي حيث تحصل أحد النزل على الموافقة في انتظار صرف المنحة لاقتناء التجهيزات و اعداد ملف الفتح

2-بخصوص ملفات الاستثمار التي بصدد الدرس :

قامت المندوبية الجهوية للسياحة بالتنسيق مع مصالح المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بسليانة للحصول على قائمة مشاريع الإقامات الريفية ومراكز التنشيط التي هي بصدد الدرس (انظر المصاحيب) ثم تم احالتها الى ادارة الاستثمار والاحاطة بالباعثين للمتابعة والتسريع في معالجتها .

مشاريع في طور الإنجاز: اعادة تهيئة نزل زاما بسليانة واعادة تهيئة نزل الأمير بقعفور واحداث نزل آرميتاج بسليانة .

مشاريع في طور الدراسة :عدد 1 نزل مع عدد 7 اقامات ريفية مع عدد 1 مركز تنشيط ومطعم (سوف يتم التعجيل في دراستها بالتنسيق مع مصالح وزارة الفلاحة التي تتولى إسناد تراخيص للإقامات الريفية)

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمد ماجدي

عملا بالفصلين 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي، أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي :

-أما آن الأوان لتصنيف" المتلوي "بلدية سياحية نظرا لما تزخر به من مواقع جبلية خلّابة يشقها القطار السياحي الشهير عالميا ووطنيا

"الجرذون" الأحمر "والذي يعتبر واجهة السياحة بالجنوب التونسي زد عن ذلك واحاتها الشاسعة؟

والسلام

إجابة السيد وزير السياحة

السؤال حول: " تصنيف" المتلوي " كبلدية سياحية "

جوابا على سؤالكم حول تصنيف" المتلوي "كبلدية سياحية، أتشرف بإفادتكم أن إدراج بلدية ضمن قائمة البلديات السياحية المنتفعة بتدخلات صندوق حماية المناطق السياحية يتم بمقتضى أمر يصدر بعد موافقة كل من السيد وزير الداخلية والسيد وزير السياحة والسيدة وزيرة المالية .

وتقتضي إجراءات إدراج بلدية جديدة ضمن قائمة البلديات السياحية المنتفعة بتدخلات الصندوق تقديم ملف عبر التسلسل الإداري للبلدية المعنية مضمنا بموافقة سلطة الإشراف (وزارة الداخلية) وذلك على أساس توفر مقومات سياحية دنيا مستغلة أو مبرمج إستغلالها من قبل البلدية المترشحة وذلك حتى يتسنى تمويلها من صندوق حماية المناطق السياحية بالموارد التي نص عليها قانون إحداثه القانون عدد 112 لسنة 1992 المؤرخ في 29 ديسمبر 1992 والمتعلق بقانون المالية لسنة (1993) والمتأتية من محصول المعلوم النزل والمدفوع من طرف مستغلي النزل المنتصبة بالمناطق السياحية إضافة إلى المساهمات والمساعدات وكل الموارد الأخرى،

وبالتالي كل إدراج لبلدية ينبني بالأساس على المقومات السياحية المتوفرة بالمنطقة.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبين غسان يامون وبديس بالحاج علي

عملا بأحكام بالفصل 114 من الدستور وعملا بالفصل 129 من النظام الداخلي نتشرف بأن نحيل اليكم الأسئلة الكتابية التالية

تحية طيبة وبعد

حول مشروع المحطة السياحية للة حضرية بمعتمدية ميلون جربة

1/الرجاء مدنا برسم بياني أو مثال هندسي لمشروع المحطة السياحية للة حضرية ؟

2الرجاء مدنا بعدد المقاسم و مساحتها و أبعادها و صبغتها ؟

3/هل تم التفويت في أي مقسم ؟

4/كيف تتم عملية التفويت في المقاسم ؟ وما هي معايير اختيار المتعاقد أي المستثمر؟

والسلام

إجابة السيد وزير السياحة

السؤال حول: " مشروع المحطة السياحية للاحضرية بجربة "

جوابا على سؤال النائبين المحترمين وبعد التنسيق مع المصالح الإدارية المعنية، أتشرف بإفادتكم أنّه في نطاق رؤية استراتيجية جديدة للتهيئة السياحية تتماشى مع التنمية المستدامة مع إيلاء الجانب البيئي الأهمية اللازمة، بادرت الوكالة العقارية السياحية الراجعة بالنظر إلى وزارة السياحة بتكليف مكتب دراسات بإعداد دراسة المثال التنسيقي للمحطة السياحية للحضرية بجربة وذلك بالاعتماد على التشاركية والتنسيق بين جميع الأطراف المعنية خاصة منها السلطات المركزية والمحلية والمجتمع المدني .

وتبعا للانتهاء من إعداد المرحلة الأولى من الدراسة التي تهدف إلى تشخيص الموقع والمناطق المحيطة به من خلال جمع المعلومات البيئية والعمرانية والاقتصادية، تم بتاريخ 8 مارس 2024 تنظيم يوم مفتوح بجربة وذلك بحضور جميع الأطراف المعنية بالمشروع .كما انعقدت بتاريخ 27 جوان 2024 ورشة عمل تشاركية للنظر في المرحلة الثانية من الدراسة التي افضت إلى تحديد نوعية وعناصر برنامج التهيئة السياحية المستقبلية بالمنطقة وتصميم برنامج تهيئة تشاركي من خلال مخرجات الدراسة وبلورة مشروع مثال تهيئة تفصيلي للمنطقة السياحية .

كما تجدر الإشارة أن تحديد عدد المقاسم وصبغتها ومساحتها يكون بعد الانتهاء من اعداد مثال تهيئة تفصيلي .أما فيما يتعلق بإجراءات إسناد المقاسم السياحية فتتم عبر إعلان طلب عروض في الغرض.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب عبد السلام الدحماني

الموضوع :أسئلة كتابة حول وضع البريد والاتصالات بمارث ودخيلة توجان ومطماطة ومطماطة الجديدة من ولاية قابس

عملا بالفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب يهمني أن أتوجه الى جنابكم بالأسئلة التالية :

1-هل من تفسير للتباطؤ في بدء الاشغال بمركز بريد الزارات من معتمدية مارث وبريد دخيلة توجان من معتمدية دخيلة توجان؟

2-متى ستنطلق أشغال تهيئة مركز بريد كتانة من معتمدية مارث؟

3-متى سيتم سد الشغورات ببريد الزارات ومارث والزركين حتى يتسنى لهذه المراكز القيام بواجبها على أحسن وجه؟

4-متى سينطلق العمل بالبريد المتنقل في الجوابيت و البراوكة من معتمدية دخيلة توجان وشط العوامر والليماية من معتمدية مارث؟

5-متى سينجز مشروع الهاتف القار بشط العوامر من معتمدية مارث الذي تمت برمجته ضمن ميزانية الوزارة لسنة 2017 علما وأن الأهالي قد قاموا بتوفير قطعة أرض مجانا لشركة اتصالات تونس؟

6- في تفاعل مع سؤال تم توجهه اليكم و لم تتم اجابتنا عليه و المتعلق بعدم ربط مزرع بن سلامة من معتمدية مارث بشبكة الاتصالات حيث تمت الإشارة إلى أن هذا التعطيل ضالع فيه بحسب الروايات هناك شخص نافذ : متى سيتم ربط هذه المنطقة و التي يبلغ عدد سكانها أكثر من ألفي ساكن بشبكة الاتصالات علما و أن أحد متساكني المنطقة على استعداد للتبرع بقطعة أرض لإنشاء اللاقط الهوائي عليها ؟

والسلام

إجابة السيد وزير تكنولوجيات الاتصال

سؤال يحتوي على 5 أجزاء :

السؤال 1 : هل من تفسير للتباطؤ في بدء الاشغال بمركز بريد الزارات من معتمدية مارث ومكتب بريد دخيلة توجان من معتمدية دخيلة توجان؟

الجواب 1: بخصوص أشغال التهيئة المخصصة لمكتب بريد الزارات، فإنه قد تم إصدار استشارة في الغرض منذ شهر مارس 2024 والمشروع في مرحلة الانتهاء من استكمال الإجراءات وسيتم الانطلاق في الأشغال بداية من شهر جويلية .2025 أما فيما يخص مكتب بريد دخيلة توجان فإنه سيتم الشروع في دراسة مشروع التهيئة للمكتب المذكور خلال الشهر جوان من السنة الحالية على أن يتم إنجاز الأشغال حسب ما تم برمجته وذلك خلال سنة 2025

السؤال:2 متى ستنطلق اشغال تهيئة مركز بريد كتانة من معتمدية مارث؟

الجواب 2: انطلقت أشغال تهيئة مكتب بريد كتانة التابع لمعتمدية مارث منذ 2 ماي 2024

السؤال 3: متى سيتم سد الشغورات بمكاتب بريد الزارات ومارث والزركين حتى يتسني لهذه المراكز القيام بواجباتها على أحسن وجه؟

الجواب 3 : تعتبر الموارد البشرية المتوفرة بمكاتبي بريد الزارات ومارث كافية بالرجوع إلى معدل العمليات المنجزة يوميا والذي يعد عاديا .

. فيما يخص المكتب الإضافي الزركين، فسيتم النظر في إمكانية تدعيم هذا المكتب من خلال المناظرات الخاصة بالإنتداب المحلي .

السؤال 4: متى سينطلق العمل بالبريد المتنقل في الجوابيت والبراوكة من معتمدية دخيلة توجان وشط العوامر والليماية من معتمدية مارث؟

الجواب 4: قد تم برمجة دعم جهة قابس بمكتب بريد متجول إضافي خلال سنة 2025 قصد تأمين تغطية مناطق الجوابيت والبراوكة وشط العوامر والليماية من معتمدية مارث بالبريد المتجول

السؤال:5 متى سيتم ربط منطقة مزرع بن سلامة والتي يبلغ عدد سكانها أكثر من الفي ساكن بشبكة الاتصالات علما وأن أحد متساكني المنطقة على استعداد للتبرع بقطعة ارض لإنشاء اللاقط الهوائي عليها؟

الجواب:5

- **عمادة مطماطة الجديدة** :تتوفر التغطية بكافة تقنيات الهاتف الجوال وتعتبر خدمات أنترنات جيدة بالنسبة لمشغلي الاتصالات على مستوى خدمة التحميل والإرسال للأنترنات من الجيلين الثالث والرابع .

- **عمادة الزراوة** : تسجيل تغطية راديوية محدودة خاصة بمنطقة زراوة القديمة .تجدر الإشارة إلى أن مصالح وزارة تكنولوجيات الاتصال بصدد تحديد قائمة في المناطق التي تفتقر إلى التغطية بشبكات الاتصالات والأنترنات بمختلف الولايات خاصة بالنسبة للمناطق الترابية التي تعتبر أصغر من دائرة بلدية سيتم دراسة النظر في إدراج منطقة زراوة القديمة ضمن مشروع المناطق البيضاء عدد 2 والمقرر انطلاقه خلال نهاية هذه السنة

- **عمادة دخيلة**: توجان تتوفر التغطية بكافة تقنيات الهاتف الجوال وتعتبر خدمات أنترنات عموما جيدة بالنسبة لمشغلي الاتصالات على مستوى خدمة التحميل والإرسال للأنترنات من الجيلين الثالث والرابع .

- **منطقة مزرع بن سلامة بعمادة دخيلة توجان**: تسجيل تغطية متوسطة بتقنية الهاتف الجوال للجيل الثالث وتغطية محدودة بالنسبة للجيل الرابع سيتم دعم المحطة القاعدية للهاتف الجوال 0047_GAB بتقنية الجيل الرابع خلال السداسية الثانية من سنة 2024من قبل المشغل أورونج تونس .

- **عمادة العلايا بمعتمدية مارث** :تتوفّر التغطية بكافة تقنيات الهاتف الجوال وخدمات الأنترنات بالمنطقة باستثناء بعض الاضطرابات حيث سيتم إضافة موقع جديد GAB 1136 من قبل المشغل أوريدو تونس خلال سنة 2024 قصد تحسين التغطية بالمنطقة .

- **منطقة شط العوامر بعمادة العلايا**: تتوفّر التغطية بكافة تقنيات الهاتف الجوال وخدمات الأنترنات بالنسبة لمشغلي الاتصالات بالمنطقة .

استكمال الإجابة.

المرجع: -مكتوبكم بتاريخ 18 أفريل 2024

- مكتوبنا بتاريخ 12 جوان2024 .

تحية وبعد، نتشرف بموافاتكم بالإجابة عن الجزء المتبقي من السؤال الكتابي الصادر عن النائب السيد عبد السلام الدحماني، تتمة للإجابة التي تضمنها مكتوبنا بتاريخ 12 جوان2024 ، والذي استوجب انتظار إتمام تسوية وضعية عقارية .

السؤال :متى سينجز مشروع الهاتف القار بشط العوامر من معتمدية مارث الذي تمت برمجته ضمن ميزانية الوزارة لسنة 2017 علما وأن الأهالي قد قاموا بتوفير قطعة ارض مجانا لشركة اتصالات تونس؟

الجواب :تعمل الشركة الوطنية للاتصالات منذ إحداثها على تطوير شبكاتها وتوسعتها سعيا منها لضمان حق النفاذ لكل مواطن . وأضحت شبكة الهاتف القار تعتمد أساسا على الألياف البصرية كما غطت شبكتها الجوالة بمختلف أجيالها تقريبا كامل التراب الوطني خاصة بعد إسنادها مشروع تغطية المناطق البيضاء ومشروع ربط المدارس الابتدائية وعيا منها بأهمية الإدماج الرقمي والاجتماعي وتقليص الفجوة الرقمية بين الجهات وضمان النفاذ إلى شبكات الاتصال لجميع فئات المجتمع .

كما تجدر الإشارة إلى أنّ المجهودات التي تقوم بها اتصالات تونس تعود في نطاق التزامها المجتمعي بغض النظر عن المردودية المالية الضعيفة للعديد من المحطات ورغم الإشكاليات الواقعية المترتبة عن اعتراض الأجوار ولجوئهم للقضاء طلبا لإزالة محطات الهاتف الجوال، فهي لم تكف عن البحث عن مواقع جديدة لضمان الجودة العالية لمشتركيها معوّلة على التفاعل الإيجابي للمواطنين وتغليب الحس الوطني باعتبارها منشأة عمومية .وقد لاقت هذه الجهود دعم بعض المواطنين مثلما هو الحال بالنسبة لمنطقة شط العوامر ومزرعة بن سلامة حيث أحيلت للشركة ملكية جزء من قطعة أرض مجانا من قبل مالكيها سوف تخصص لها الشركة استثمارات هامة لتركيز محطات هاتف جوال في نطاق مشاريعها المستقبلية وذلك بعد تسوية

الوضعية العقارية للمواقع واستكمال إجراءات ترسيم كتب التنازل بالديوان الوطني للملكية العقارية .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب شفيق الزعفوري

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية :

الموضوع: إحداث مكتب بريد بمنطقة الزعافرية من معتمدية سيدي بوزيد الغربية .

تعد منطقة الزعافرية من معتمدية سيدي بوزيد تجمعا سكانيا مهما كما تمتاز بحركية اقتصادية، فلاحية وتجارية فعالة وهي تمثل نواة مشعة للمناطق المجاورة لها لكنها تفتقر إلى مركز بريد قاز يسهل لمتساكنيها الانتفاع بمختلف الخدمات البريدية .

كما نحيطكم علما أن مردودية هذا المشروع إيجابية . فالرجاء النظر في الطلب وتفعيله .

ولكم مني كل الاحترام والتقدير. وفقكم الله .. والسلام

إجابة السيد وزير تكنولوجيات الاتصال

السؤال حول: " إحداث مكتب بريد بمنطقة الزعافرية من معتمدية سيدي بوزيد الغربية"

الجواب :

-معتمدية سيدي بوزيد الغربية تعد حاليا حوالي 68305 ألف ساكن وتضم 06 مكاتب بريد كاملة النشاط) سيدي بوزيد صنف" أ "1 و "الورود صنف" ب "1و الأحواز وسيدي بوزيد حشاد وحي القوافل و حي أولاد بلهادي صنف" ب " 2و 03 مكاتب بريد إضافية (أم العظام ومرفق الفريو والهيشرية) .وبحسب التعداد السكاني لسنة 2022 بالمنطقة فإن التغطية البريدية تمثل مكتب بريد لكل 7589 ساكن وهو معدل جد إيجابي مقارنة بالمعدل العالمي للتغطية البريدية .

-جميع المكاتب كاملة النشاط مجهزة بموزعات آلية للأوراق المالية باستثناء مكتب بريد حي أولاد بالهادي وتمت برمجته لبداية سنة 2025

-يتم تأمين الخدمات البريدية والمالية بمنطقة الزعافرية عن طريق البريد المتجول بمعدل مرة في الأسبوع (كل يوم سبت)

-إحداث مكتب بريد بمنطقة الزعافرية من معتمدية سيدي بوزيد الغربية حاليا غير مبرمج ضمن مشاريع الجهة سيتم دراسة المقترح طبقا للتراتيب الجاري بها العمل بالتنسيق مع مصالح الإدارة الجهوية للبريد مرجع النظر.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب الطاهر بن منصور

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

الموضوع :تحيين منحة التغطية لأعوان البريد التونسي المتقاعدين قبل سنة1998 .

تحية طيبة بعد،

هل فكرت وزارتكم في إنصاف أعوان وزارة المواصلات سابقا المتقاعدين قبل سنة 1998 ليشملهم التمتع بتحيين التغطية التي يتمتع بها زملائهم المتقاعدين بعد ذلك التاريخ؟

خاصة أن تلك الفئة(المتقاعدون قبل1998) يمثلون الرعيل الأول الذي اشتغل في الإدارة التونسية بعد الاستقلال وأرسى أعمدة الإدارة وتونستها في ظروف جد صعبة ذلك فمن الواجب إنصافهم وتكريمهم والاعتراف بمجهوداتهم خاصة وأن عددهم محدود ولا تمثل عملية تحيين منحة التغطية لصالحهم ثقلا ماليا على موازنة الوزارة .

وتقبلوا منا فائق عبارات الاحترام والتقدير .والسلام

إجابة السيد وزير تكنولوجيات الاتصال

السؤال حول: "هل فكرت الوزارة في إنصاف أعوان وزارة المواصلات سابقا المتقاعدين قبل سنة 1998 ليشملهم التمتع بتحيين التغطية التي يتمتع بها زملائهم المتقاعدين بعد ذلك التاريخ؟

الجواب :إن أعوان وزارة المواصلات سابقا المتقاعدين قبل سنة 1998يرجعون بالنظر إلى وزارة تكنولوجيات الاتصال (وزارة المواصلات سابقا) وليس للديوان الوطني للبريد الذي تم إحداثه في 15جوان 1998بمقتضى الأمر عدد 1305لسنة 1998المؤرخ في 15 جوان 1998والمتعلّق بإحداث الديوان الوطني للبريد وبضبط تنظيمه الإداري والمالي وأساليب تسييره .وعليه، فهم غير مشمولين بتحيين منحة التغطية التي تمتّع بها أعوان الديوان الوطني للبريد دون سواهم.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب حاتم لباوي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

الموضوع :حول وضعية مركز الاتصال عن بعد بالقصرين Cyber Park

أثناء زيارتنا لمركز الاتصال عن بعد بالقصرين لاحظنا أن جل المقرات مغلقة وعند التثبت تبين أن العديد منها غير خالصة معاليم الكراء ومنها من استوفى المدة القانونية للانتصاب ومنها من تم الاستيلاء عليه رغم التسهيلات المقترحة في معاليم الكراء .

سيدي الوزير هذا المركز يتوسط المدينة والعديد من الباعثين الشبان في حاجة لمقراته ثم يمكن له أن يغير الكثير بالجهة خاصة ونحن في عصر التطور الرقمي .

سيدي الوزير نلتمس منكم الالتفات إلى هذه النقطة المضيئة المنسية والمسكوت عنها .

وعليه نتقدم إليكم بالسؤال التالي :متى سيتم معاينة مشاكل هذا المركز وبث الروح فيه من جديد؟

والسلام

إجابة السيد تكنولوجيات الاتصال

السؤال :متى سيتم معاينة مشاكل مركز العمل عن بعد بالقصرين وبث الروح فيه من جديد؟

الجواب :في إطار إعادة تأهيل الكفاءات في المجالات الرقمية بالشراكة مع ولاية القصرين والوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل قامت مؤسسة تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية بتهيئة فضاء تكوين بالمركز الجهوي الذكي بالجهة حيث انتفع 35 باحثا عن عمل من أصحاب الشهائد العليا بهذا البرنامج بما يستجيب لحاجيات وخصوصية الجهة .

كما أن مؤسسة تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية بصدد تأهيل شبكة الاتصال الرابطة بين قطب الغزالة والمراكز الجهوية الذكية لتعزيز جودة نظام المعلومات والاتصالات .

إضافة إلى ذلك، تمت برمجة عدة مشاريع خاصة بالمراكز الجهوية بعنوان سنة2025 ، تتمثل في مرافقة أصحاب المشاريع تهيئة البنى التحتية لكامل المراكز، تركيز الطاقة المتجددة، تجديد وتدعيم معدات التكييف، اقتناء وتركيز معدات مراقبة بالكاميرا تهيئة وتجهيز فضاء العمل التشاركي وذلك بهدف الحرص على تأمين وظيفة المراكز وحسن استغلالها لدفع استثمار وتعزيز التشغيلية بالجهة .

وتجدر الإشارة إلى أنّ المركز الجهوي للعمل عن بعد بالقصرين يوفر فضاءات للكراء بأسعار تفاضلية مقارنة بمعاليم الكراء بالجهة لأصحاب الأفكار المتجددة والمؤسسات الناشئة.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب النوري جريدي

الموضوع :سؤال كتابي حول بعث فرع تابع لاتصالات تونس بمدينة القطار من ولاية قفصة

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي أتقدم إلى السيد وزير تكنولوجيا الاتصالات بالسؤال الكتابي التالي :

السؤال :متى تأذن مصالح وزارتكم للسيد المدير العام لاتصالات تونس ببعث فرع تابع لهذه الشركة الوطنية في مدينة القطار والحال أنها مدينة ذات كثافة سكانية عالية وفيها العديد من المشتركين في خدمات شركة اتصالات تونس والذين يضطرون إلى الذهاب لي مدينة قفصة للإعلام عن الانقطاعات المتكررة في الشبكة وتسديد معاليم فواتير الهاتف القار؟ مع الشكر .

والسلام .

إجابة السيد وزير تكنولوجيات الاتصال

الموضوع: الإجابة عن السؤال الكتابي الصادر عن النائب السيد النوري الجريدي

المرجع: مكتوبكم بتاريخ 27 جوان 2024

وبعد، نتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الصادر عن النائب السيد النوري

السؤال : متى يتم إحداث فرع اتصالات تونس بمدينة القنطار ذات كثافة سكانية عالية لضمان خدمة المشترك وسرعة التدخل؟

الجواب :إن فتح الفضاءات التجارية في كامل البلاد التونسية تخضع لعدة مقاييس علمية وعدة شروط خاصة بتهيئة المحل من ناحية ومن توفر شروط السلامة المهنية من ناحية أخرى .كما أن دراسة الملفات من جميع مكوناتها من حيث جاهزية المحل والسلامة والمردودية تقوم بها لجنة مختصة لذلك وحالما تتوفر الشروط اللازمة فإنّ اتصالات تونس لا تتوانى في فتح فضاءات تجارية في أي مكان وفي كامل البلاد التونسية .

وتجدر الإشارة إلى أنّ اتصالات تونس توفر خدمات رقمية تمكن جميع الحرفاء القيام بجميع الخدمات اللازمة مثلها مثل الموجودة في الفضاءات على غرار الاشتراكات الدفع عن بعد الاعلام عن الاعطاب، وهو ما يسهل خدمات المواطنين ويجنب المشتركين التنقل لفضاءات اتصالات تونس .كما وضعت اتصالات تونس على ذمة المشتركين خدمة الحرفاء على الرقم 1298لتسهيل الإعلام عن الأعطاب أو الاستفسار على خدمات المسداة من قبل الشركة .

كما أن اتصالات تونس أبرمت اتفاقيات لدفع الفواتير في مكاتب البريد التونسي المتواجدة بجل العمادات، هذا بالإضافة لتواجد نقطة بيع تابعة لشركة" توبنات "ونقاط بيع بمحلات "عزيزة "التي تؤمن الخدمات التي توفرها اتصالات تونس.

كما تجدر الإشارة إلى أنّ الإدارة الجهوية لاتصالات تونس بقفصة تقوم بحملات تسويقية لجميع الخدمات يوم السوق الأسبوعية (يوم الثلاثاء)

والسلام

السؤال الكتابي الأول

للنائب محمد علي فنيرة

الموضوع: حول المشاريع الغير منجزة والمعطلة .

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

تحية طيبة وبعد

الرجاء تمكيني من قائمة المشاريع الغير منجزة والممولة من هبات في إطار التعاون الدولي والتي لم يتم استغلالها في الآجال وتم إرجاعها للجهة المانحة مع ذكر مبلغ الهبة وخطايا التأخير المنجرة عن عدم الإنجاز في العشر السنوات الأخيرة والمشاريع المعطلة مع ذكر أسباب التعطيلات .

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير .والسلام

إجابة السيد وزير تكنولوجيات الاتصال

السؤال 1 :

- قائمة في المشاريع المبرمجة في كل ولايات الجمهورية ولاية بولاية مع إدراج كلفة المشاريع.
- تكلفة المشاريع التي تم برمجتها على امتداد 5 سنوات الأخيرة ولاية بولاية .
- قائمة في المشاريع المعطلة ولاية بولاية وماهي تكلفة المشاريع المعطلة بصفة خاصة.
- ماهي الإجراءات التي تم اتخاذها لدفع المشاريع المبرمجة التي تشرف عليها الوزارة؟

الجواب 1:

-المشاريع الجهوية التي تشرف عليها وزارة تكنولوجيات الاتصال (وثيقة مرفقة عدد1) .

-مشاريع البريد التونسي (وثيقة مرفقة عدد 2)

-مشاريع اتصالات تونس (وثيقة مرفقة عدد3)

السؤال 2 : طلب قائمة المشاريع غير المنجزة والممولة من هبات في إطار التعاون الدولي والتي لم يتم استغلالها في الآجال وتم ارجاعها للجهة المانحة مع ذكر مبلغ الهبة وخطايا التأخير المنجرة عن عدم الإنجاز في العشر السنوات الأخيرة والمشاريع المعطلة مع ذكر أسباب التعطيل .

الجواب 2 : لا يوجد مشاريع غير منجزة أو معطّلة ممولة من هبات في إطار التعاون الدولي.

السؤال الكتابي الثاني

للنائب محمد علي فنيرة

الموضوع حول المشاريع المبرمجة بوزارتكم .

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية :

في إطار متابعة المشاريع التي تشرف عليها وزارتكم نطلب منكم مدنا ب :

-قائمة في المشاريع المبرمجة في كل ولايات الجمهورية ولاية بولاية مع إدراج تكلفة المشاريع؟

-تكلفة المشاريع التي برمجة على امتداد 5 سنوات الأخيرة ولاية بولاية؟

-قائمة في المشاريع المعطلة ولاية بولاية وماهي تكلفة المشاريع المعطلة بصفة خاصة؟

-وماهي الإجراءات التي ستتخذونها لدفع المشاريع المبرمجة التي تشرف عليها وزارتكم؟

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير .والسلام .

إجابة السيد وزير تكنولوجيات الاتصال

السؤال 1 :

-قائمة في المشاريع المبرمجة في كل ولايات الجمهورية ولاية بولاية مع إدراج كلفة المشاريع .

-تكلفة المشاريع التي تم برمجتها على امتداد 5 سنوات الأخيرة ولاية بولاية .

-قائمة في المشاريع المعطلة ولاية بولاية وماهي تكلفة المشاريع المعطلة بصفة خاصة؟

- ماهي الإجراءات التي تم اتخاذها لدفع المشاريع المبرمجة التي تشرف عليها الوزارة؟

.الجواب 1:

-المشاريع الجهوية التي تشرف عليها وزارة تكنولوجيات الاتصال (وثيقة مرفقة عدد1)

-مشاريع البريد التونسي (وثيقة مرفقة عدد 2)

-مشاريع اتصالات تونس (وثيقة مرفقة عدد3)

السؤال 2 : طلب قائمة المشاريع غير المنجزة والممولة من هبات في إطار التعاون الدولي والتي لم يتم استغلالها في الآجال وتم ارجاعها للجهة المانحة مع ذكر مبلغ الهبة وخطايا التأخير المنجرة عن عدم الإنجاز في العشر السنوات الأخيرة والمشاريع المعطلة مع ذكر أسباب التعطيل .

الجواب 2 : لا يوجد مشاريع غير منجزة أو معطّلة ممولة من هبات في إطار التعاون الدولي .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب فيصل الصغير

الموضوع: حول احداث فرع اتصالات تونس وتطوير خدماتها

تحية وبعد،

في إطار متابعة مشاكل ناخبينا واهم نقائص معتمدية قلعة الاندلس خاصة بعلاقة بتكنولوجيا الاتصال والمتمثلة خاصة في شبكات الربط بالأنترنت والتدخل في حالة العطب الا ان طول الانتظار ومدة التدخل تكون طويلة وتبقى بالأشهر وهو ما يثير غضب المواطنين وعدم الرضاء على الخدمات المقدمة خاصة والحاجة الاكيدة لاستعمال الأنترنت ويعود ذلك لحجم التدخلات وخاصة بعد المسافة بالنسبة لمعتمدية قلعة الاندلس من ولاية اريانة والتابعة للإدارة الجهوية للاتصالات بمنوبة

وعملا بمقتضيات الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أتقدم بالأسئلة الكتابية التالية:

- لماذا لا يتم احداث فرع اتصالات تونس بقلعة الاندلس لضمان خدمة المشترك وسرعة التدخل؟ ما هو برنامج وزارتكم لتطوير مجال الإنترنت بقلعة الاندلس؟

وفي انتظار ما ستشيرون به ، تقبلوا منا جزيل عبارات الشكر والتقدير

والسلام

إجابة السيد وزير تكنولوجيات الاتصال

السؤال :لماذا لا يتم إحداث فرع اتصالات تونس بقلعة الأندلس لضمان خدمة المشترك وسرعة التدخل؟

الجواب :في إطار تقريب خدمة شبكة الاتصالات ولضمان حسن جودتها، تم احداث نيابة لاتصالات تونس في منطقة قلعة الاندلس منذ تاريخ 01ماي (Direct Franchise TT S01تستجيب لمختلف متطلبات الحرفاء .وتجدر الإشارة إلى أنّ الشركة الوطنية للاتصالات برمجت العديد من المشاريع بهدف تعصير شبكة الاتصالات بجهة قلعة الاندلس، وسيتم الشروع في إنجازها بداية من سنة 2025 وسيمكن مشروع Airponمن تحسين جودة خدمات شبكة اتصالات تونس والربط بالأنترنات. **والسلام**

السؤال الكتابي الأول

للنائب محمود العامري

الموضوع سؤال كتابي الى السيد وزير تكنولوجيات الاتصال عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب .

تحية طيبة وبعد،

السيد الوزير نفيدكم أنه أمام التوسع العمراني بمعتمدية القلعة الصغرى حوالي 45000 ساكن أصبح مركز البريد القلعة الصغرى عاجزا عن استيعاب الطلبات في ظل قلة عدد الأعوان وعدد الشبابيك

المفتوحة للعموم 03 شبابيك مفتوحة على مجموع (05) مما انعكس على جودة الخدمات من جهة والاكتظاظ المفرط من جهة أخرى .

وعليه نسألكم معالي الوزير:

- متى يتم تدعيم مركز بريد القلعة الصغرى بالعدد الكافي من الأعوان الرسميين بما يستجيب لطلبات المواطنين؟

وتقبلوا فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير تكنولوجيات الاتصال

. **السؤال :متى** يتم تدعيم مركز بريد القلعة الصغرى بالعدد الكافي من الأعوان الرسميين بما يستجيب لطلبات المواطنين؟

.**الجواب :** مكتب بريد القلعة الصغرى كان يضم 03 أعوان نوافذ قارين غير أنه بتاريخ 05 أفريل 2023 تم وضع عون نافذة على ذمة وكالة التعاون الفني في إطار إلحاق بالخارج لمدة 03 سنوات .ولتفادي النقص الحاصل في العنصر البشري بالجهة تمت برمجة تدعيم المكتب بعون إضافي ضمن المناظرة الخارجية المبرمج تنظيمها السنة الحالية لسد الشغور الحاصل.

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائب محمود العامري

الموضوع :سؤال كتابي الى السيد وزير تكنولوجيات الاتصال عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب .

تحية طيبة وبعد،

السيد الوزير تشكو معتمدية القلعة الصغرى من ولاية سوسة نقص الخدمات الادارية وغياب أغلب فروع المؤسسات العمومية، حيث تسجل المنطقة غياب فرع لشركة اتصالات تونس مما يستوجب تنقل المواطنين الى فروع أخرى من أجل الحصول على خدمات فنية أو تجارية .

وعليه نسألكم السيد الوزير:

1-لماذا لا يتم بعث فرع لشركة اتصالات تونس بمعتمدية القلعة الصغرى الصغرى؟

وتقبلوا فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير تكنولوجيات الاتصال

السؤال: لماذا لم يتم بعث فرع لشركة اتصالات تونس بمعتمدية القلعة الصغرى؟

الجواب: إن الشركة الوطنية للاتصالات لديها حضور تجاري في مدينة القلعة الصغرى يتمثل في نقطة بيع تحت التسمية الاصلية فرنشيز TT SHOP تسدى خدماتها لحرفاء اتصالات تونس، وهي الآن بصدد القيام بأشغال لتحسين المظهر الخارجي طبقا للمواصفات التجارية الخاصة للشركة الوطنية للاتصالات وذلك لإضفاء مزيد من النجاعة على الخدمات المقدمة حاليا تلبية لحاجيات حرفائها بجهة القلعة الصغرى.

والسلام

السؤال الكتابي الثالث

للنائب محمود العامري

الموضوع :سؤال كتابي الى السيد وزير تكنولوجيا الاتصال عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب .

تحية طيبة وبعد،

السيد الوزير، في إطار متابعتنا لمشاغل ومشاكل المواطنين بجهة سوسة بلغتنا عديد التساؤلات حول غياب شبكة الانترنيت والهاتف القار بالأحياء السكنية الكبرى بمعتمدية القلعة الصغرى على غرار حي الطويل وحي الأمل، كما تسجل المنطقة ضغط كبير على شبكة الانترنيت على مستوى المدينة العتيقة مما أثر سلبا على جودة الخدمات كما نذكر أيضا تعطل مشروع ربط منطقة الصباغين .

وعليه نسألكم سيد الوزير

-ماهو برنامج الوزارة لربط حي الطويل وحي الأمل بالقلعة الصغرى بشبكة الانترنيت والهاتف القار؟

-ماهو برنامج الوزارة لتقوية شبكة الانترنيت بالمدينة العتيقة بالقلعة الصغرى؟

-ماهي أسباب تعطل أشغال ربط منطقة الصباغين بشبكة الانترنيت والهاتف القار؟

-ومتى يتم الانتهاء من انجاز هذا المشروع؟

وتقبلوا فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير تكنولوجيات الاتصال

الموضوع: حول الإجابة عن السؤال الكتابي الصادر عن النائب السيد محمود العامري

المرجع: مكتوبكم بتاريخ 23 ماي 2024

تحية وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه أعلاه نتشرف بموافاتكم بعناصر الإجابة عن السؤال الكتابي الصادر عن النائب السيد محمود العامري

السؤال :

-ما هو برنامج الوزارة لربط حي الطويل وحي الأمل بالقلعة الصغرى بشبكة الأنترنات والهاتف القار؟

-ما هو برنامج الوزارة لتقوية شبكة الأنترنات بالمدينة العتيقة بالقلعة الصغرى؟

-ما هي أسباب تعطل أشغال ربط منطقة الصباغين بشبكة الأنترنات والهاتف القار؟ ومتى يتم الانتهاء من إنجاز هذا المشروع؟

الجواب :

-تعتبر نوعية التغطية التي تؤمنها شركة الوطنية للاتصالات على مستوى القلعة الصغرى بحي الطويل وحي الأمل بتقنيتي الهاتف الجوال الثالث والرابع جيدة بسعة تدفق بلغت 16 ميغابيت وباعتبار أن هاته المناطق غير مشمولة بشبكات الاتصالات القارة فهي حاليا موضوع دراسة جدوى للربط بشبكات الألياف البصرية .وإن لم يتيسر

ذلك، سيتم إدراجها ضمن برنامج دراسات التزود بشبكات الأنترنات اللاسلكية" الويفي

* بالنسبة للمدينة العتيقة تم إجراء عملية صيانة وقائية للشبكات وسيتم تنفيذ إجراءات أخرى لتحسين جودة الخدمات، مع العلم أن شبكات القلعة الصغرى تم تحديثها بنسبة 100% من خلال تركيز شبكات ألياف بصرية مخصصة للبناءات

* بالنسبة لمشروع ربط منطقة الصباغين بخدمات الأنترنات القارة فقد تمت برمجة دراسة لربط المنطقة بشبكة الألياف البصرية خلال السداسية الثانية من سنة2024 بهدف توسعة التغطية بخدمات الأنترنات ذات التدفق العالي

- تؤمن شركة أورونج تونس تغطية معتمدية القلعة الصغرى بما في ذلك المدينة العتيقة بشبكات الاتصالات الجوالة من الجيل الرابع والذي يوفر خدمات الأنترنات القارة

- قامت شركة أوريدو تونس بوضع خطة عمل قصد تشغيل ثلاث محطات قاعدية للهاتف الجوال، اثنان منهما بمنطقة القلعة الصغرى الشرقية وموقع بالمدينة قصد توفير خدمات الأنترنات "Fixe jdid " لسنتي2024 – 2025

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة أسماء الدرويش

الموضوع: توجيه سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي حول مشروع توسعة مقر البريد التونسي بمنوبة .

وبعد، مركز البريد التونسي بمنوبة يتوافد عليه حوالي 30 ألف متساكن الى جانب الوافدين على المنطقة من الموظفين والمرضى الذين يتنقلون للانتفاع بالخدمات الصحية بالمستشفيات المتواجدة على مستوى منوبة مما أصبح من الملحوظ للعيان الطوابير الكبيرة خارج المؤسسة ومعاناة كبار السن بالخصوص اثناء الحصول على جراياتهم وبانت المعاناة تمتد على طول أيام الشهر مشروع التوسعة أصبح من الأولويات لما تقدمه هذه المؤسسة من خدمات للمواطن وفي ظل العمل على تحسين الأداء من طرف المؤسسات العمومية والارتقاء بها لما يليق بكرامة التونسيين

تفضلوا بمدنا بالبرنامج المعد من طرفكم للقيام بأشغال توسعة لمركز البريد ومتى ستنطلق الاشغال؟

والسلام

إجابة السيد وزير تكنولوجيات الاتصال

-**السؤال :حول** البرنامج المعد للقيام بتوسعة مركز البريد التونسي بمنوبة ومتى ستنطلق الأشغال؟

- **الجواب :في** إطار السعي الدائم إلى مزيد تحسين البنية الأساسية وتعصير الشبكة البريدية، تمت برمجة تهيئة مكتب البريد التونسي بمنوبة بكلفة تقديرية تناهز 350 ألف دينار وسيتم الشروع في إعداد الدراسات الفنية خلال السنة الجارية على أن يتم تنفيذ الأشغال سنة 2025.

السؤال الكتابي

للنائبة بسمة الهمامي

الموضوع :سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب حول تسوية وضعية عاملات التنظيف بمقرات البريد التونسي بولاية سليانة حسب الصيغ القانونية .

المصاحيب :جدول لأسماء عاملات التنظيف .

وبعد، بلغنا وضعية عاملات تنظيف يعملن بصفة مسترسلة في مقرات البريد التونسي وفروعه بولاية سليانة منذ سنوات 20218 و 2019و 2020و 2021وأجورهن لا تتجاوز 120 دينارا شهريا بدون تغطية اجتماعية وبدون بطاقات خلاص وبدون عقود عمل تحدد مسؤولية المشغل وحقوق العاملات وحيث يعتبر هذا الشكل التشغيلي هشا ولم يعد مقبولا في تونس لأنه مهين للذات الإنسانية ولا يرتقي إلى الحد الأدنى من إنتظارات العاملات .

- فماهي تدابيركم التي اتخذتم من أجل رفع المظلمة وتسوية وضعية عاملات التنظيف بمقرات البريد التونسي بسليانة؟

والسلام

إجابة السيد وزير تكنولوجيات الاتصال

- **السؤال :حول** تسوية وضعية عاملات التنظيف بمقرات البريد التونسي بولاية سليانة .

- **الجواب :** عاملات التنظيف يتم دعوتهن بصفة عرضيّة للقيام بأشغال تنظيف بعض مكاتب البريد على حساب وكالة الدفوعات باعتبار أنّ دليل إجراءات التصرّف والمحاسبة الخاصة بالمصاريف الطارئة المحمولة على وكالة الدفوعات يسمح لرؤساء مكاتب البريد القيام بمصاريف لإنجاز الشراءات وإسداء الخدمات . وقد تم تحديد هذه المصاريف ومن ضمنها صيانة المباني .وباعتبار أنّ تنظيف المبنى يدخل ضمن أشغال الصيانة فإن عاملات التنظيف في هذا الإطار هن فقط مسديات للخدمات بصفة غير مسترسلة ويتم خلاصهن على حساب وكالة الدفوعات.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب ماهر بوبكر الحضري

عملا بأحكام الفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابة التالي :

الموضوع :سؤال كتابي حول برمجة احداث دار خدمات إدارية بمعتمدية المروج .

تحية طيبة وبعد،

نظرا لغياب جل الخدمات الإدارية الضرورية بعمادة فرحات حشاد مما يستوجب تنقل المواطنين مسافة محترمة لقضاء أبسط الخدمات الأساسية، أصبح من الضروري عاجلا إحداث دار خدمات إدارية تضم كل من خدمات البلدية القباضة المالية الصندوق الوطني للتأمين على المرض، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية، الشركة التونسية للكهرباء والغاز، الشركة الوطنية باستغلال وتوزيع المياه

- متى يتم احداث دار خدمات إدارية بمعتمدية المروج تحديدا عمادة فرحات حشاد؟

وفي انتظار ردكم تقبلوا فائق عبارات التقدير والاحترام .والسلام

إجابة السيد رئيس الحكومة

موضوع السؤال حول إحداث دار خدمات ادارية بعمادة فرحات حشاد من معتمدية المروج من ولاية بن عروس

الإجابة : أتشرف بإعلامكم أنه تم منذ سنة 2022 وضع تصوّر جديد لمشروع دور الخدمات من خلال التخلي عن النموذج التقليدي لدور الخدمات متعدّدة الشبابيك والتوجه حصريا نحو تركيز صنف جديد أطلق عليه" دور الخدمات الرقمية بالبلديات "والتي تتمثل خصوصياتها في وضعها تحت الإشراف العام للبلديات من حيث التصرف والتعهد بإسداء الخدمات نيابة عن الهياكل الأخرى وبتفويض منها وباعتماد منصة معلوماتية موحدة لإسداء الخدمات تمكن من إسداء خدمات مرقمنة جزئيا أو كليا من قبل مخاطبين وحيدين وباعتماد وسائل مؤمنة ومتاحة للدفع الإلكتروني .

كما أفيدكم علما أنه تم على مستوى رئاسة الحكومة وضع برنامج لإحداث ما لا يقل عن 30 دار خدمات رقمية بالبلديات خلال الفترة 2023-2025.وقد تم اختيار البلديات المنخرطة في المشروع بناء على بلاغ لفتح باب الترشحات للبلديات الراغبة في الانخراط تم نشره على بوابة الجماعات المحلية وبوابة رئاسة الحكومة ومراكز الولايات في منطلق شهر ديسمبر 2022 والذي تواصل إلى غاية 9 جانفي 2023. وقد بلغ عدد الترشحات التي تم التوصل بها 62 ترشحاتم القيام بعملية تقييمها على مرحلتين كالتالي :

-تقييم أولي بالاعتماد على جملة من الشروط الشكلية والإجرائية (إعداد ملف ترشح كامل مع احترام الآجال وطرق الإيداع) والجغرافية (نسبة تغطية إدارية لا تتجاوز 40% وعدد سكان لا يقل عن 10 آلاف ساكن (واللوجستية والعقارية توفير مقر مهيّأ داخل مقر البلدية أو بجانبه وتوفير الإطارات اللازمة وتوفر الربط الشبكي أفضى إلى اختيار 40بلدية

-تقييم نهائي تمثل في تقييم الجوانب التنظيمية واللوجستية والتقنية والبشرية والعقارية على ضوء زيارات ميدانية من قبل المنسّقين الجهويين للمشروع وبالاعتماد على قائمة مفصلة لمعايير التقييم بما أفضى إلى ضبط قائمة نهائية تتضمن 30 بلدية .

مع العلم أنه يتعيّن على البلديات الراغبة في الانخراط في تجربة دور الخدمات الرقمية الاستجابة لجملة من الشروط الأساسية المتمثلة في :

-توفير مقر مهيّأ داخل البلدية أو بجانبها،

-توفير مخاطبين وحيدين يتم اختيارهم من بين أعوان البلدية لإسداء الخدمات نيابة عن الهياكل الأخرى وبتفويض منها،

-توفير الربط الشبكي RNIA3

وفي هذا الإطار، يشرفنا إعلامكم أن بلدية المروج لم تقدّم ترشحها للانخراط في المشروع .

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه سيتم إثر الانتهاء من تنفيذ هذه المرحلة التجريبية القيام بعملية تقييم على أن يتم على أساسها النظر في إمكانية تعميمها على بقية البلديات خاصة تلك التي تشكو من ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية على غرار بلدية المروج.

والسلام

السؤال الكتابي الأول

للنائب أحمد بنور

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل اليكم السؤال الكتابي التالي .

الموضوع: بخصوص تثمين واستصلاح مشروع سبخة بن غياضة بمدينة المهدية .

في إطار وظيفتنا التشريعية ودورنا الرقابي نعلمكم أنه طالت انتظارا تنا بالمهدية خصوصا ولكل الوافدين على مدينتنا العزيزة عموما في انطلاق أشغال مشروع القرن لإثاره السياحية والثقافية والاقتصادية والتشغيلية وغيرها .

حيث سيدي لم نجد الا المماطلة، وبقي المشروع معطلا لسنوات والحال أنه رصدت وصرفت أموال ضخمة للمشروع في متعلقات التهيئة .. وتمت التصفية والتسوية العقارية ... الا أن حوزة المشروع بما تناهز ال 140 هكتارا بقيت خرابا ومرتعا للحيوانات وللنفايات ومجالا مفتوحا للفساد ... بعد أن كانت تضم جملة من المصانع التحويلية تم نقلها لفائدة هذا المشروع الذي انتظرنا انطلاقته منذ عهود ولسنوات عديدة

ومؤخرا، بلغنا بكونه تمت احالة الملف على شمول أنظار مصالحكم وبالتحديد رئاسة الحكومة والأمر مرهون اليوم في اذنكم وفي مصادقتكم على الاعلان عن تناظر دولي بالملفات والعروض الدولية للتقدم بهاته الصفقة وبهذا المشروع النموذجي لصالح المهدية مما سيحقق نقلة نوعية نراها صالحة للبلاد والعباد التي انتظرته بفارغ الصبر

وهنا، سيدي لا نرى مبررا لمزيد اطالة الاعلان عن طلب العروض مع ضرورة وضع بند أساسي لتشريك أهالي المهدية وفسح المجال لهم لإبداء رأيهم في مكونات المشروع المطلوبة والاستئناس بها عند تحديد المكونات والمرافق .

ولهاته الأسباب وبطلب من المجتمع المدني وأهالي المهدية وبحكم متطلبات صفتي كنائب ممثل لهم أرغب في تحقيق هذا المشروع في القريب العاجل ولا نخفي عنكم مدى الاحراج الذي يلحقنا من جراء تساؤلات المواطنين حول افاق وحقيقة المشروع ومدى توجه الدولة لتحقيقه

*ونتوجه اليكم بالسؤال التالي :

(1)متى ستأذنون للمصالح المعنية بالإعلان عن العروض الدولية في خصوص مشروع تهيئة واستصلاح سبخة بن غياضة بمدينة المهدية .

والسلام

إجابة السيد رئيس الحكومة

السؤال: حول تثمين واستصلاح مشروع سبخة بن غياضة بمدينة المهدية

الإجابة :أتشرف بإفادتكم أنه على إثر عرض مشروع سبخة بن غياضة بالمهدية على انظار اللجنة الفنية لتسريع انجاز المشاريع العمومية تم تجاوز عدد من الإشكاليات والصعوبات التي كانت تحول دون عرضه للاستثمار .

وحيث أقرّت اللجنة العليا لتسريع انجاز المشاريع العمومية دعوة الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص الى مرافقة شركة الدراسات وتهيئة سبخة بن غياضة في اعداد التصور الأمثل للشراكة في انجاز المشروع ودراسة الفرضيات الخاصة بالهيكلة المؤسساتية والمالية للشراكة والاستثمار بالنسبة لإنجاز المشروع ومرافقتها في كامل مراحل الاعداد لطلب العروض للتعبير عن الرغبة في الاستثمار واختيار المستثمر،

حيث بادرت الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بتكليف مكتب دراسات للقيام بالدراسة المذكورة والتي افضت الى اقتراح فرضيتين للاستثمار في هذا الرصيد العقاري تم طرحهما للنقاش صلب اللجنة القطاعية لتسريع انجاز المشاريع العمومية المحدثة بوزارة التجهيز والاسكان والتي اقترحت الاذن للشركة في المرحلة القادمة بالمرور مباشرة للإعلان عن طلب عروض للتعبير عن الرغبة في الاستثمار وذلك بمرافقة الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في كامل مراحله .

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائب احمد بنور

<u>الموضوع</u> :سؤال كتابي لرئيس الحكومة بخصوص حرمان المجتمع المدني من تكوين جمعيات في دوس على الفصل 40 من الدستور والمرسوم عدد 88 لسنة 2011 المتعلق بالجمعيات

تحية طيبة وبعد ،

في دوس متعمد ومنظم على الفصل 40 من الدستور وعلى إثر إنهاء مهام المدير العام للجمعيات والأحزاب برئاسة الحكومة منذ شهر مارس 2024 وتوزيع الموظفين الذين تحت إشرافه على مختلف الإدارات برئاسة الحكومة وحذف كامل المرفق المخصص للجمعيات والأحزاب، أصبح تكوين الجمعيات حاليا مجمدا ومتوقفا وبالتالي لا يمكن لأي مواطن أن يتصل بالإدارة للحصول على بطاقة الإعلام بالبلوغ ليتمكن من النشر في الرائد الرسمي والذي بدوره يدوس على الفصل 11 من المرسوم عدد 88 لسنة 2011 المتعلق بتنظيم الجمعيات الذي ينص صراحة على ما يلي :يعتبر عدم رجوع بطاقة الإعلام بالبلوغ في أجل ثلاثين (30) يوما من إرسال المكتوب المشار إليه أعلاه بلوغا ."فالرائد الرسمي لا يعترف بانقضاء الأجل المذكور ويطالب ببطاقة الإعلام بالبلوغ (عبارة على ترخيص أو رخصة للنشر) غم ان الفصل 10 من المرسوم عدد 88 لسنة 2011 المتعلق بتنظيم الجمعيات نص على أن تكوين الجمعيات لا يخضع إلى نظام الترخيص بل إلى نظام التصريح .الغريب في الامر ان يتم الدوس اليوم على احكام الفصل 7 من المرسوم عدد 88 لسنة 2011 المتعلق بتنظيم الجمعيات يجبر الدولة على ما يلي "تتخذ الدولة جميع التدابير اللازمة التي تكفل لكل شخص حماية السلطات المختصة له من أي عنف أو تهديد أو انتقام أو تمييز ضار فعلا أو قانونا أو ضغط أو أي إجراء تعسفي آخر نتيجة لممارسته المشروعة للحقوق المشار إليها في هذا المرسوم ."

فعلى سبيل المثال لا الحصر لم تتمكن الجمعية البيئية اشعاع " "تونس"، التي تعتزم النشاط في مجال النظافة بعد ان تم تحويل تونس الخضراء الى مزبلة مفتوحة ومصبا لفضلات، روما من القيام بإجراءات الاشهار لدى الرائد الرسمي بعد ان تم حرمانها من علامة البلوغ من قبل مصالح رئاسة الحكومة رغم الاتصال بها عديد المرات .

تبعا لما تقدم ارجو منكم مدي بجواب بخصوص الأسئلة التالية :

1لماذا ترفضون التأشير على علامة البلوغ فور توصلكم بملفات تكوين الجمعيات في دوس على مجلة البريد؟

2لماذا خولتم لأنفسكم الدوس على الفصل 40 من الدستور والمرسوم عدد 88 لسنة 1988 المتعلق بمرسوم الجمعيات؟

3/هل تعتزمون الاذن لمؤسسة الرائد الرسمي بإتمام إجراءات الاشهار لجمعية" اشعاع" تونس "او مدها بعلامة البلوغ حتى تقوم بدورها المدني في تنظيف تونس التي حولتها الأجهزة الى مزبلة مفتوحة ؟

في انتظار جوابكم تقبلوا فائق عبارات التقدير والاحترام .

والسلام

إجابة السيد رئيس الحكومة

<u>موضوع السؤال</u>: حول تسيير الإدارة العامة للجمعيات وعن تطبيق أحكام الفصل 40 من الدستور والمرسوم عدد 88 لسنة 2011 المنظم للجمعيات في علاقة بالتأشير على علامة البلوغ وعملية إتمام إجراءات الإشهار لجمعية" إشعاع تونس "

<u>الإجابة</u> : أتشرف بإفادتكم بالآتي :

أوّلا :تعمل الإدارة العامة للجمعيات والأحزاب السياسية وفقا لأحكام المرسوم عدد 88 لسنة 2011 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 المتعلق بتنظيم الجمعيات ولجميع التشريعات ذات العلاقة كما أنها حريصة كل الحرص على دفع العمل الجمعياتي وتشجيعه وإتمام التصريح بتكوين الجمعيات في آجال مختصرة .

ثانيا :حرصت مؤسسة رئاسة الحكومة على تولي الادارة العامة للجمعيات والأحزاب السياسية المواصلة في القيام بمهامها في أحسن الظروف بتعيين مكلف المحافظة على نفس فريق العمل المكون لها، هذا وتجدر الإشارة الى ان مع الإدارة العامة للجمعيات والأحزاب السياسية تخضع في تنظيمها الهيكلي لأحكام الأمر عدد 4573 لسنة 2013المؤرخ في 8 نوفمبر 2013 المتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد 641 لسنة 2012 المؤرخ في 25 جوان 2012 والمتعلق بإحداث الإدارة العامة للجمعيات والأحزاب السياسية .

ثالثا: بخصوص تكوين جمعية " إشعاع تونس " أتشرف بإعلامكم ان الجمعية المذكورة قد تكونت وفقا لنظام التصريح بمقتضى أحكام المرسوم عدد 88 لسنة 2011 المذكور أعلاه هذا قد تولت مصالحنا تسليم بطاقة الإعلام بالبلوغ بصفة مباشرة لمؤسس الجمعية حتى يتمكن من إتمام عملية إشهار تكوينها بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية

.والسلام

السؤال الكتابي

للنائب أيمن بن صالح

<u>الموضوع</u> :سؤال كتابي حول إحداث دار خدمات بمنطقة سكرة .

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي :

تحية وبعد،

نظرا للكثافة السكانية التي تشهدها منطقة سكرة 1 ونظرا لما يعانيه متساكنوا مناطق الزوايدية وسيدي فرج ودار فضال ونهج المطار وسيدي صالح وسيدي سفيان من صعوبات للتنقل إلى مركز

ولاية أريانة لقضاء شؤونهم الإدارية بكل من الإدارات الجهوية ل : الشركة التونسية للكهرباء والغاز الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه الصندوق الوطني للتأمين على المرض الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، شركة اتصالات تونس .وبالتالي فإن إحداث هذه المنشأة سيقرب الخدمات الإدارية من سكان منطقتنا ويخفف عنهم عبء التنقلات

لذا أتقدم بالسؤال الكتابي التالي :

- هل أن منطقة سكرة 1 مؤهلة لأن تحدث بها دار خدمات تقرب الإدارات الجهوية لسكانها؟

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير .

والسلام

إجابة السيد رئيس الحكومة

موضوع السؤال: حول إحداث دار خدمات بمنطقة سكرة 1 من ولاية أريانة

الإجابة: أتشرف بإعلامكم أنه تم منذ سنة 2022 وضع تصوّر جديد لمشروع دور الخدمات من خلال التخلي عن النموذج التقليدي لدور الخدمات متعدّدة الشبابيك والتوجه حصريا نحو تركيز صنف جديد أطلق عليه" دور الخدمات الرقمية بالبلديات "والتي تتمثل خصوصياتها في وضعها تحت الإشراف العام للبلديات من حيث التصرف والتعهد بإسداء الخدمات نيابة عن الهياكل الأخرى وبتفويض منها وباعتماد منصة معلوماتية موحدة لإسداء الخدمات تمكّن من إسداء خدمات مرقمنة جزئيا أو كليا من قبل مخاطبين وحيدين وباعتماد وسائل مؤمنة ومتاحة للدفع الإلكتروني .

كما أفيدكم علما أنه تم على مستوى رئاسة الحكومة وضع برنامج لإحداث 30 دار خدمات رقمية بالبلديات خلال الفترة .2025-2023 وقد تم اختيار البلديات المنخرطة في المشروع بناء على بلاغ لفتح باب الترشحات للبلديات الراغبة في الانخراط تم نشره على بوابة الجماعات المحلية وبوابة رئاسة الحكومة ومراكز الولايات في منطلق شهر ديسمبر 2022والذي تواصل إلى غاية 9 جانفي 2023.

وقد بلغ عدد الترشحات التي تم التوصل بها 62 ترشحاتم القيام بعملية تقييمها على مرحلتين كالتالي :

-تقييم أولي بالاعتماد على جملة من الشروط الشكلية والإجرائية إعداد ملف ترشح كامل مع احترام الآجال وطرق الإيداع والجغرافية (نسبة تغطية إدارية لا تتجاوز 40% وعدد سكان لا يقل عن 10 آلاف ساكن) واللوجستية والعقارية توفير مقر مهيّأ داخل مقر البلدية أو بجانبه وتوفير الإطارات اللازمة وتوفر الربط الشبكي (أفضى إلى اختيار 40بلدية،

-تقييم نهائي تمثل في تقييم الجوانب التنظيمية واللوجستية والتقنية والبشرية والعقارية على ضوء زيارات ميدانية من قبل المنسقين الجهويين للمشروع وبالاعتماد على قائمة مفصلة لمعايير التقييم بما أفضى إلى ضبط قائمة نهائيّة تتضمن 30 بلدية .

في هذا الإطار، تم التوصل بـ 3 ترشحات عن ولاية أريانة وهي بلديات سكرة وسيدي ثابت وقلعة الأندلس وقد تم قبول ترشح بلدية قلعة الأندلس ضمن القائمة النهائية المتضمنة لـ 30 بلدية .

أما فيما يتعلق ببلدية سكرة فإن ملف ترشحها لم يستوف عددا من الشروط الرئيسية المطلوبة والمنصوص عليها باستمارة الترشح: (القرب من مقر البلدية) حيث أن المقر المقترح يبعد 3 كم عنه، نقص عدد الأعوان مقارنة بالكثافة السكانية عون واحد لكل 10 آلاف ساكن إلى جانب عدم توفر الربط بالشبكة الإدارية المندمجة " RNIA3" .

هذا وسيتم إثر الانتهاء من تنفيذ هذه التجربة القيام بعملية تقييم، إضافة إلى النظر في إمكانية تعميمها على بقية البلديات خاصة تلك التي تشكو من ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية على غرار بلدية سكرة،

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبتين ريم الصغير وأسماء درويش

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا .

الموضوع :حول جمعية " الابطن ."

تحية طيبة وبعد

حيث أنّ الجمعية المذكورة أعلاه والتي يترأسها السيد المنجي حريز، أصبحت موضع تشكي من قبل السلياكين ولاية تونس، إذ لا توفّر هذه الجمعية الأغذية الخالية من" جلوتين "إضافة إلى عدم النظر إلى مطالبهم المشروعة اجتماعيا وفي ظل القطع مع حصول الجمعيات على تمويلات دون تحقيق الهدف المنشود وتوفير خدمات للمواطن سوى اجتماعية او صحية

نطلب منكم مدنا بالوضعية القانونية للجمعية والنظر في مدى جدوى نشاطاتها؟

والسلام

إجابة السيد رئيس الحكومة

نص السؤال :نطلب منكم مدنا بالوضعية القانونية لجمعية "الأبطن " والنظر في مدى جدوى نشاطها؟

الإجابة :أتشرف بموافاتكم بما يتوفر لدينا من معطيات على النحو التالي :

تكونت" الجمعية التونسية لمرضى الداء" الأبطن "بتاريخ 03 جويلية 2003 وفقا لنظام التأشيرة عملا بمقتضيات القانون عدد 154لسنة 1959 المؤرخ في 07 نوفمبر 1959 المتعلق بتنظيم الجمعيات وصنّفت ضمن الجمعيات الخيرية الاجتماعية واتخذت آنذاك من 7 مكرر نهج 13 أوت 1956 المرسى تونس، مقرا لها أصبح الآن حسب مراسلات الجمعية 12 نهج عمر الخيام 2070 - المرسى).

توصلت الكتابة العامة للحكومة بتاريخ 17 جانفي2022 ، بمحضر جلسة عامة انتخابية منعقدة بتاريخ 25 ديسمبر 2021 تعلم بمقتضاه عن تركيبة الهيئة المديرة التالية:

-السيد المنجي بن حريز: رئيس (هو رئيس الجمعية عند تأسيسها)

-السيد أحمد بن عمر :نائب رئيس

-السيد أميرة مناعي :كاتب عام

-السيد زياد خلايفية :أمين مال

-السيدة سهام ميساوي :عضو مكلف بجهة الوسط

-السيدة عايدة فلفول :عضو مكلف بجهة الشمال

-السيدة منى دخلاوي حرم بن حريز: عضو مكلف بالإعلام والمخابز .

هذا ونفيدكم أن المعطيات المتعلقة بالجمعيات على مستوى هياكلها أو تقاريرها الأدبية والمالية وقوائمها المالية وغيرها أصبحت وجوبا خاضعة لأحكام القانون عدد 52 لسنة 2018 المؤرخ في 29 أكتوبر 2018 المتعلق بالسجل الوطني للمؤسسات .

كما نعلمكم بأنه قد تم توجيه مكتوب للجمعية تم من خلاله دعوتها إلى موافاة الكتابة العامة للحكومة الإدارة العامة للجمعيات والأحزاب السياسية بما يفيد التزامها بمقتضيات المرسوم عدد 88 لسنة 2011 المتعلق بتنظيم الجمعيات.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة ألفة المرواني

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا .

الموضوع: حول الاستغناء عن عطلة يوم السبت في جميع القطاعات العمومية

إن بلادنا اليوم تعيش على وقع أزمات اقتصادية متعدّدة تدعونا إلى المزيد من العمل وتفرض علينا الزيادة في الإنتاج ودفع الحركة الاقتصادية بكل قوة وفي جميع المستويات.

لذا أسأل السيد رئيس الحكومة المحترم:

- لماذا لا يقع التخلّي عن عطلة يوم السبت في جميع القطاعات العمومية والاكتفاء بيوم راحة وحيد في الأسبوع؟

والسلام

إجابة السيد رئيس الحكومة

نص السؤال :لماذا لا يقع التخلي عن عطلة يوم السبت والاكتفاء بيوم راحة وحيد في الأسبوع؟

الإجابة :أتشرف بإفادتكم أن توزيع أوقات وأيام عمل أعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية تم ضبطه بمقتضى الأمر عدد 1710 لسنة 2012 المؤرخ في 14 سبتمبر 2012، وذلك من يوم الإثنين إلى يوم الجمعة بحساب أربعين (40)ساعة عمل في الأسبوع خلال فترة التوقيت الشتوي وواحد وثلاثين ساعة ونصف (31.5) في الأسبوع خلال فترة التوقيت الصيفي .

وقد سبق إقرار اعتماد أسبوع عمل بخمسة أيام عدة استشارات موجهة للأعوان العمومين والمواطنين والمؤسسات والشركات الخاصة والمؤسسات العمومية ومكونات المجتمع المدني والتي أفرزت في مجملها اقتراح اعتماد نظام عمل بخمسة أيام في الأسبوع .

و تجدر الإشارة في هذا السياق أن النظام الحالي للتوقيت الإداري أخذ بعين الاعتبار عند توزيع ساعات و أيام العمل مختلف التحولات والخصوصيات على المستوى الوطني و الدولي دون أن يؤول ذلك إلى التقليص فيها وذلك تطبيقا لأحكام الفصل 25 من قانون الوظيفة العمومية الذي ينص على مدة عمل سنوية تتراوح بين 2000 و 2400 ساعة، وتبلغ مدة العمل السنوي بالتوقيت الوارد بالأمر 1710 لسنة 2012، 2003.5 ساعة وهو ما يفوق التوقيت الإداري القديم البالغ 2001ساعة ، كما يتجاوز معدل ساعات العمل الأسبوعية والبالغ 40 ساعة معدل الساعات الأسبوعية القديم المقدر ب 38 ساعة .

هذا ونفيدكم أنه يمكن للوزير الذي يمارس سلطة التسلسل أو الإشراف الإداري اقتراح توزيع لأوقات وأيام العمل يختلف عن التوزيع المذكور أعلاه لفائدة بعض الأصناف من الأعوان، إذا تطلبت طبيعة عملهم ذلك كما يتعين على الوزير أو رئيس الجماعة المحلية أو المدير العام للمؤسسة العمومية ذات الصبغة الإدارية المعني تنظيم حصص استمرار أو تناوب خارج أوقات وأيام العمل المذكورة، بما في ذلك يوم السبت بالمصالح التي لها علاقة مباشرة بالمتعاملين مع الإدارة، من ذلك مثلا قرار رئيس الحكومة المؤرخ في 17 نوفمبر 2016 المتعلق بتنظيم حصص استمرار خارج أوقات وأيام العمل ببعض الهياكل العمومية، و الذي نص في فصله الأول على أنه تنظم حصص استمرار كل يوم سبت بداية من التاسعة صباحا إلى منتصف النهار من قبل الهياكل العمومية التالية :

* مصالح الحالة المدنية بجميع البلديات والدوائر البلدية

* القباضات المالية والبلدية

* مكاتب العلاقات مع المواطن،

* مراكز الصحة الأساسية .

أما بخصوص النقطة المتعلقة بالاستغناء عن يوم السبت لجميع القطاعات، أتشرف بإفادتكم أن توزيع أوقات وأيام العمل المذكور أعلاه لا ينطبق على :

.1.الأعوان المكلفين بحفظ النظام والأمن العام الخاضعين لأنظمة أساسية خاصة بهم بما في ذلك أعوان الديوانة والحماية المدنية .

.2الأعوان العاملين بالمؤسسات العمومية للتربية والطفولة والتكوين والتعليم العالي والهياكل الصحية العمومية .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبين غسان يامون وبديس بالحاج علي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، نتشرف بأن نحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

- متى يتم إحداث فرع للسجل الوطني للمؤسسات بجزيرة جربة؟ والسلام

إجابة السيد رئيس الحكومة

الموضوع :حول السؤال الكتابي الموجه الى السيد رئيس الحكومة من النائبين غسان يامون وبديس بالحاج

المرجع: مراسلتكم بتاريخ 18 جوان 2024

تحية طيبة،

تبعا للسؤال الكتابي الموجه الى السيد رئيس الحكومة من النائبين غسان يامون وبديس بالحاج حول إحداث فرع للسجل الوطني للمؤسسات بجزيرة جربة أتشرف أن أعلم سيادتكم ان المركز الوطني لسجل المؤسسات يدرس حاليا إمكانية فتح الفرع من عدمه موضوع طلب السادة النواب وذلك على ضوء تطور أنجاز النسخة الثانية من

المنظومة المعلوماتية التي ستعتمد في الأساس التكوين القانوني والتصرف في مسار حياة المؤسسة عن بعد .

حيث من المنتظر أن تدخل المنظومة حيز العمل خلال الثلاثي الأول من سنة 2025 وتعتمد في معظم خدماتها على التعامل عن بعد لتكريس مبدأ تسهيل خلق المؤسسة والضغط على الآجال والإجراءات والتقليص من تداول الوثائق والحط من تكاليف إنشاء المؤسسات . ويأتي هذا في إطار تحسين مناخ الاعمال بتونس .

وحيث يتجه المركز مستقبلا الى تكريس التعامل مع المواطنين عبر منصته الالكترونية لإيداع الملفات أو متابعة تقدم الخدمات أو استخراج الشهائد بالوسائط الالكترونية المؤمنة كما يضع على ذمة المواطنين مركز نداء للإجابة هاتفيا على جميع الاستفسارات الى جانب تطبيقة على الخط لطرح مشاغلهم ومتابعة الردود عليها .

لذا فإن النية حاليا تتجه الى تأجيل فتح فرع بجزيرة جربة الى حين استكمال وضع المنظومة المعلوماتية ودراسة جدوى فتح الفرع من عدمه .

وتفضلوا، سيدي رئيس الحكومة، بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب النوري جريدي

الموضوع :سؤال كتابي حول بحث فرع للكنام بمدينة السند من ولاية قفصة

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي أتقدم إلى السيد وزير الشؤون الاجتماعية بالسؤال الكتابي التالي :

السؤال :أمام الأعداد المتزايدة لطالبي خدمة الكنا .في مدينة السند بمختلف عماداتها وإزاء ما يتكبده أهالينا في السند من مشقة التنقل إلى مقر الولاية قفصة للانتفاع لخدمات الكنام لماذا لا تبعث الوزارة فرعًا محلياً للكنام بمدينة السند لتستقل على المواطنين عملية الانتفاع بخدمات هذا المرفق الهام والحال أنه بالإمكان بالتنسيق مع بلدية السند توفير مقر لهذا الفرع؟ شكرا والســلام

إجابة السيد وزير الشؤون الاجتماعية

الاجابة :يعمل الصندوق الوطني للتأمين على المرض على تعزيز تمثيلية بمختلف معتمديات الجمهورية وفقا لمعايير وضوابط ترتبط بعدد المضمونين الاجتماعيين ومسديي الخدمات في القطاعين العمومي والخاص وذلك لتأمين قرب الخدمات وضمان جودتها لفائدة منظوريه .

هذا وتجدر الإشارة الى أن الصندوق الوطني للتأمين على المرض يقدم خدماته العادية عبر المركز الجهوي المتواجد بمركز الولاية، إضافة الى المكتب المحلي بكل من معتمدية قفصة، الشباب والمتلوي، ودار الخدمات الإدارية بالقطار، ودار الخدمات المتواجدة بالمظيلة، وأخرى متواجدة بالرديف علاوة على المركز الافتراضي للصندوق e-cnam، والتي توفر مجتمعة حزمة من الخدمات لفائدة المضمونين الاجتماعيين مرجع نظر كامل ولاية قفصة. **والسلام**

السؤال الكتابي

للنائبة مريم الشريف

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب اتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي

الموضوع حول إلغاء الضريبة على المتقاعدين .

إن الضرائب التي تقتطعها الصناديق الاجتماعية اثقلت كاهل المتقاعد في تونس فالرواتب لا تفي بالحاجة خاصة مع غلاء الأسعار .

- فمتى يقع إلغاء الضريبة على المتقاعدين؟ والسلام

إجابة السيد وزير الشؤون الاجتماعية

الاجابة :تنفيذا لقرار سيادة رئيس الجمهورية بتاريخ 1 سبتمبر 2024يتم العمل حاليا بالتنسيق مع وزارة المالية على استكمال صياغة مشروع فصل قصد إدراجه ضمن قانون المالية السنة 2025 يتضمن إعفاء جرايات العجز والايتام من الضرائب .

مع الإشارة الى أن الجرايات المسندة من قبل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتأمين على المرض والتي تقل مبالغها السنوية عن 5 آلاف دينار معفاة من الاقتطاع الضريبي .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب حاتم لباوي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم بسؤال كتابي

سبق وقد صرحتم بإحداث صيدلية الأدوية الخصوصية بالقصرين أثناء دراسة ميزانية 2024 ولكن إلى حدود الساعة هذا المكسب الحياتي لم يرى النور خاصة وأن مواطني ولاية القصرين يتذوقون العذاب للحصول على الأدوية .

فمواطني القصرين يتنقلون مئات الكيلومترات للحصول على علبة دواء وتقتضي الحاجة إلى الإقامة في بعض الأحيان بولاية تونس أو سوسة .

وعليه نتقدم بالسؤال التالي :

- متى سيتم فتح صيدلية الأدوية الخصوصية بالقصرين؟

تقبلوا منا فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير الشؤون الاجتماعية

الاجابة :بعد التنسيق مع كل من الصندوق الوطني للتأمين على المرض والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، يتم حاليا استحثاث استكمال تهيئة صيدلية الأدوية الخصوصية بالقصرين لتكون جاهزة خلال الفترة القادمة بما يسمح بتقريب الخدمات لفائدة المرضى ممن يتطلب وضعهم الصحي الحصول على أدوية خصوصية.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة زينة جيب الله

عملا بالفصلين 114 من الدستور و 129من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم بسؤال كتابي .

الموضوع: حول تسوية وضعية عمال قطاع المناولة في القطاع الخاص والعام .

على إثر انعقاد المجلس الوزاري بتاريخ 02 جويلية 2024 تحت إشراف السيد رئيس الحكومة، كنتم قد تقدمتم بمشروع قانون تنقيح واتمام أحكام مجلة الشغل لذا نتساءل هل هذا المشروع المشار إليه يخص القطاع العام أم الخاص؟

إذا كان يخص القطاعين فماهي رؤية وزارتكم الموقرة من إمكانية ادماج عمال المناولة في القطاع العام وماهي الحلو ل المقترحة من جنابكم من أجل تسوية وضعية العاملين في القطاع الخاص في ظل ما يعانونه من تهميش وعدم التمتع بالتغطية الاجتماعية؟

كما لا يفوتني أن أتوجه إلى سيادتكم بسؤال الذي يخص الاعتمادات المفوضة لدى وزارة الداخلية :لماذا لا يتمتعون بالتغطية الاجتماعية؟ فهل يعقل أن يكون هناك مواطن تونسي محروم من التغطية الاجتماعية وهي حق يكفله الدستور وحثّ عليه سيادة رئيس الجمهورية هذا الحق في العديد من المناسبات

-ما هو برنامجكم الوزاري من أجل تمكين كل العاملين بالقطاعات الهشة والعاملين في القطاع الفلاحي بالتغطية الاجتماعية؟

والسلام

إجابة السيد وزير الشؤون الاجتماعية

الاجابة :تجسيما لما أذن به سيادة رئيس الجمهورية للقطع مع كافة أشكال العمل الهش، وتحجير إبرام عقود مناولة جديدة بالقطاع العمومي وإلغاء كافة التدابير المخالفة لهذا المبدأ، قررت مصالح رئاسة الحكومة تحجير إبرام عقود مناولة جديدة بالقطاع العمومي انطلاقا من تاريخ البلاغ الصادر في 23 فيفري2024 .

أمّا بالنسبة للقطاع الخاص فقد انطلقت مصالح الوزارة منذ 20 فيفري2024 ، في القيام بحملات مراقبة على المستوى الوطني لكافة شركات المناولة، والعاملين بها، لدرس وضعياتهم وتطبيق تشريع الشغل الجاري به العمل، إلى جانب القيام بجرد كامل لهذه المؤسسات، وتم إعداد تقرير أولي حول الحملة المذكورة، إلى جانب إعداد رؤى وتصورات حول الآليات القانونية الكفيلة بالتصدي لكل أشكال العمل الهش بهدف ضمان عمل لائق وأجور عادلة طبقا لمقتضيات الدستور .

وفي إطار توسيع أرضية الحماية الاجتماعية تقرر إحداث عديد الآليات المؤسساتية والتشريعية لمزيد تكريس العدالة الاجتماعية في تمتع المواطنين من حماية اجتماعية متلائمة لاحتياجاتهم ومتوائمة مع خصوصياتهم ومواردهم المتاحة .

وفي هذا الإطار وبتاريخ 26 أوت 2024 أعلن سيادة رئيس الجمهورية عن إحداث صندوق الحماية الاجتماعية للعاملات الفلاحيات وذلك بغرض تمكين هذه الفئة الهشة من ضمانات اجتماعية مستدامة للحصول على أهم الحقوق الاجتماعية والصحية .

وهي آلية وقاية وإدماج تسعى من خلالها الدولة إلى تمكين النساء الفلاحات ودفعهن للمساهمة بشكل فعال في تطوير القطاع الفلاحي والرفع من مردوديته من ناحية ولضمان حقهن في النفاذ والتمتع بالحقوق الأساسية كالتمتع بجراية تقاعد وذلك من خلال الانخراط بأحد انظمة الضمان الاجتماعي الذي يخول لهن التمتع بالتغطية الصحية وتأمينهن ضد حوادث الشغل والأمراض المهنية من ناحية أخرى .

مع الإشـارة إلى أن مشروع إحداث الصندوق المذكور كان من أولويات اجتماع مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 26سبتمبر 2024 والـذي كانـت من أهم مخرجاته إصـدار مرسوم يتعلق بنظام الحماية الاجتماعيـة للعاملات الفلاحيات لتحديـد المسائل التنظيمية الخاصة بالصندوق.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب أيمن المرعوي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل اليكم الأسئلة الكتابية التالية

الموضوع :حول الوضع الاجتماعي بمعتمدية طينة

أما بعد تعتبر معتمدية طينة من المعتمديات ذات الكثافة السكانية العالية حيث يبلغ عدد سكانها حوالي 120 ألف ساكن تتركز على حوالي 14 حي سكني ينتمي أغلبها الى الطبق الفقيرة ويعتبر الوضع الاجتماعي صعبا نظرا لصعوبة الحصول على بطاقة العلاج المجانية والمنحة الشهرية خاصة وأن الوزارة أصبحت تعتمد نظام التنقيط في اسناد هذه الدفاتر مما ولد حالة من الغضب والاحتقان من عديد المواطنين الدين تم اقصاؤهم كما أن اجراءات دراسة الملف تتأخر كثيرا نتيجة غياب سيارة لفائدة وحدة الشؤون الاجتماعية بمعتمدية طينة

وبناءا على ما سبق أتوجه الى سيادتكم بالأسئلة التالية :

1-متى يتم بناء مقر لوحدة النهوض الاجتماعي بمعتمدية طينة خاصة وأنه يوجد عقار مخصص لذلك؟

2-متى يتم توفير سيارة خاصة بوحدة النهوض الاجتماعي بمعتمدية طينة نظرا للضغط الكبير من طالبي دفاتر العلاج وتأخر زيارات المعاينة؟

3-لماذا لا يتم اعتماد قرار اللجان المحلية في اسناد دفاتر العلاج والمنح الشهرية

4-ماهو برنامج الوزارة في احداث ادارة فرعية للصناديق الاجتماعية والذي يعتبر طلب أساسي لكل أهالي المعتمدية وتقريب الخدمات من المواطنين؟

5-ماهو برنامـج الوزارة في تدعيم مركز الاحاطة والتوجيـه الاجتماعي بمعتمدية طينة بالتجهيزات والموارد البشريـة ليقوم بمهامـه على أكمـل وجه؟

6-لماذا لم يتم بعد استغلال مركز رعاية القاصرين عن الحركة العضوية والمصابين بحوادث الحياة

7-متى يتم تسوية ملف عمال المناولة والقطع نهائيا مع اليات التشغيل الهش.

والسلام

إجابة السيد وزير الشؤون الاجتماعية

الاجابة :

1)بخصوص مشروع بناء وحدة محلية للنهوض الاجتماعي بطينة من ولاية صفاقس : ستنطلق الدراسات الخاصة بالمشروع قبل موفي 2024ليتسنى عرضه على أنظار اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية في فيفري 2025 للمصادقة على ترسيمه بميزانية الدولة لسنة 2026 وانطلاق الأشغال في السنة نفسها، علما وأن قطعة الأرض المبرمجة للمشروع متوفرة) محضر تخصيص عدد 263 بتاريخ 26أكتوبر(2022) .

تمت المصادقة على البرنامج الوظيفي للمشروع وإحالته إلى المجلس الجهوي بصفاقس لإعداد الدراسات الفنية للمشروع .

2)بخصوص توفير سيارة خاصة بوحدة النهوض الاجتماعي بمعتمدية طينة : تم وضع خطة عمل لتقريب الخدمات من منظورينا وذلك من خلال تخصيص سيارة مصلحة من نوع سيتروان نيمو للقيام بالعمل الميداني بالتناوب بين الوحدتين المحليتين للنهوض الاجتماعي بطينة وصفاقس الغربية بالتداول أسبوع بأسبوع .

3)بخصوص اعتماد قرار اللجان المحليّة في إسناد دفاتر العلاج والمنح الشهرية : تم إلغاء العمل باللجان المحلية وفقا لمقتضيات القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2019 المؤرخ في 30 جانفي 2019 المتعلق بإحداث برنامج الأمان الاجتماعي والأمر عدد 317 لسنة 2020 المؤرخ في 19 ماي 2020 المتعلق بضبط شروط وإجراءات الانتفاع ببرنامج الأمان الاجتماعي وسحبه والاعتراض عليه، وباقي النصوص القانونية المترتبة .

هذا، وتجدر الإشارة إلى أنه توجد بولاية صفاقس حاليا 16 وحدة محلية تعمل من خلالها وزارة الشؤون الاجتماعية على تقديم خدماتها لمنظوريها أينما وجدوا إيمانا بحقهم في المنافع الاجتماعية التي تضمنها لهم الدولة للحد من التفاوت الاجتماعي وتعزيزا لتكافؤ الفرص وتكريسا لمبدأ العدالة الاجتماعية والتضامن والحق في التغطية الصحية والتعليم والادماج الاقتصادي والاجتماعي

4) بخصوص برنامج الوزارة في إحداث إدارة فرعية للصناديق الاجتماعية بمعتمدية طينة: تعمل وزارة الشؤون الاجتماعية والمؤسسات التابعة لها كغيرها من المساهمين في تعزيز مشروع دور الخدمات الإدارية الذي تشرف على تجسيده رئاسة الحكومة بالشراكة مع الأطراف ذات العلاقة وذلك من خلال عضويتها صلب اللجنة الفنية المحدثة على مستوى رئاسة الحكومة وبالتالي تبقي صلاحيات بعث دور الخدمات الإدارية التي تشمل خدمات الضمان الاجتماعي من صلاحيات لجنة القيادة الفنية المحدثة لدى رئاسة الحكومة .

5) بخصوص برنامج الوزارة في تدعيم مركز الإحاطة والتوجيه الاجتماعي بصفاقس بالتجهيزات والموارد البشرية ليقوم بمهامه على أكمل وجه : تمّ إحداث مركز الإحاطة والتوجيه الاجتماعي بصفاقس بمقتضى الأمر عدد 1228 لسنة 2013 المؤرخ في 27 فيفري 2013 وهو مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية تخضع لإشراف وزارة الشؤون الاجتماعية وتتمثل مهامه في :

* إيواء الأشخاص فاقدي السند المادي والمعنوي والأسر الذين هم في وضعية اجتماعية صعبة تستدعي الرعاية الظرفية بالتنسيق مع المصالح الإدارية والقضائية المختصة بعد دراسة أوضاعهم الاجتماعية والنفسية،

* توفير الإقامة الوقتية للفئات المتعهد بها وتأمين مستلزمات الرعاية الأساسية والإحاطة الطبية والاجتماعية والنفسية لها،

* توجيه المعنيين نحو البرامج والمشاريع التي تيسّر إدماجهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وذلك بالتنسيق مع المنظمات والجمعيات والهياكل العمومية المعنية .

* طاقة استيعاب المركز تقدر 60 سريرا .

وتعتبر تجهيزات ووسائل العمل بمركز الإحاطة والتوجيه الاجتماعي في الوقت الحالي مستجيبة للحد الأدنى من احتياجات العمل بالمركز ، غير أن نوعية الفئات الاجتماعية التي يتم التعهد بها و أغلبها من الفاقدين للمأوى والحالات الاجتماعية إضافة للمهاجرين غير النظاميين الذين يزداد عددهم باستمرار، وصعوبة هذه الفئات واختلافها والتجاء البعض منهم للتكسير والحرق وإتلاف التجهيزات أثر سلبا على وضعية المؤسسة وتجهيزاتها، ورغم ذلك يتم باستمرار إعادة التهيئة وصيانة المعدّات ووسائل العمل بها وفق ما تسمح به الموارد المالية المتوفرة و أحيانا بدعم من منظمات الدولة وخاصة المنظمة الدولية للهجرة .

وللإشارة فقد تعهد المركز بـ 270 مهاجرا غير نظامي خلال سنة 2023من ضمن 417 حالة تم قبولها خلال تلك السنة، وبالنسبة لسنة 2024 تعهد المركز بـ 82 مهاجرا غير نظامي من ضمن 137 حالة إلى غاية شهر جويلية .

وفيما يتعلق بدعم المركز بالموارد البشرية فقد تم خلال سنة 2022

* انتداب 7 أعوان في إطار تسوية وضعية عملة الحضائر،

* انتداب 2 أعوان في إطار الإنتدابات الاستثنائية .

وبخصوص الإطار الطبي والشبه الطبي فإنّ اتفاقية بين المركز وطبيب صحة عمومية في طور الإنجاز .

6) بخصوص عدم استغلال" مركز التأهيل المهني للقاصرين عن الحركة العضوية والمصابين بحوادث الحياة بصفاقس : تم تقييم نشاط مركز التأهيل المهني للقاصرين عن الحركة العضوية والمصابين بحوادث الحياة بصفاقس في السنوات الأخيرة وأفضى التقييم إلى ما يلي :

* تراجع عدد المتأهلين في السنوات الأخيرة من 12 متربصا سنة 2017إلى 3 متربصين خلال سنتي 2020 و 2021 ، وعزوفهم عن الالتحاق بالمركز لتلقي التأهيل والتكوين .

*توفر هياكل أخرى مثل الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة بولاية صفاقس تسدي خدمات التأهيل الوظيفي أو التكوين والتدريب المهني .

وعلى ضوء هذه المعطيات، وفي إطار حوكمة وترشيد موارد الدولة تقرّر تغيير صبغة نشاط" مركز التأهيل المهني للقاصرين عن الحركة العضوية والمصابين بحوادث الحياة بصفاقس " المحدث بمقتضى الأمر عدد 4722 لسنة 2011 المؤرخ في 18 نوفمبر2011 ، إلى مركز لإيواء الأشخاص ذوي الإعاقة فاقدي السند العائلي والمادي يحمل اسم" مركز اجتماعي وتربوي لإيواء وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة

بصفاقس "لحماية هذه الفئة من الإهمال والتشرد بتوفير الرعاية الأساسية والطبية والإحاطة النفسية وتغطية مطالب الإيواء المسجلة على قائمات الانتظار التي بلغت 350 مطلبا، بسبب عدم قدرة مؤسسات رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة على استيعاب طلبات جديدة حيث بلغ عدد المقيمين بها 312 مقيما مقارنة بطاقة الاستيعاب المقدرة ب 296 سريرا وهو ما يؤثر على جودة الخدمات المقدمة .

وفي هذا الإطار واستعدادا لانطلاق المركز اجتماعي وتربوي لإيواء وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة بصفاقس تم ما يلي :

.* إعداد مشروع الأمر الحكومى المتعلّق بالمركز الاجتماعي والتربوي لإيواء وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة بصفاقس وهو بصدد النشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية

* .القيام بأشغال تهيئة وصيانة البنية التحتية للمركز استعدادا لقبول الأشخاص ذوي الإعاقة وتوفير التجهيزات الضرورية .

7) <u>بخصوص تسوية ملف عمال المناولة والقطع مع آليات التشغيل الهش</u>: تجسيما لما أذن به سيادة رئيس الجمهورية للقطع مع كافة أشكال العمل الهش وتحجير إبرام عقود مناولة جديدة بالقطاع العمومي وإلغاء كافة التدابير المخالفة لهذا المبدأ، قررت مصالح رئاسة الحكومة تحجير إبرام عقود مناولة جديدة بالقطاع العمومي انطلاقا من تاريخ البلاغ الصادر في 23 فيفري2024 .

أمّا بالنسبة للقطاع الخاص فقد انطلقت مصالح الوزارة منذ 20 فيفري2024 ، في القيام بحملات مراقبة على المستوى الوطني لكافة شركات المناولة، والعاملين بها، لدرس وضعياتهم وتطبيق تشريع الشغل الجاري به العمل، إلى جانب القيام بجرد كامل لهذه المؤسسات، وتم إعداد تقرير أوّلي حول الحملة المذكورة، إلى جانب إعداد رؤى وتصورات حول الآليات القانونية الكفيلة بالتصدي لكل أشكال العمل الهش بهدف ضمان عمل لائق وأجور عادلة طبقا لمقتضيات الدستور .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبين غسان يامون وبديس بالحاج علي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب نتشرف بأن نحيل إليكم الأسئلة التالية :

حيث انطلقت منذ سنة 2018 أشغال صفقة عمومية تتعلق بتوسعة وإعادة بناء مقر الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بحومة السوق جربة إلا ان الشغال إلى اليوم لم تنتهي وهناك تأخير كبير في إنجاز الصفقة العمومية التي حسب عقد الصفقة تنتهي في أفريل 2020

1.ما هي أسباب تعطل أشغال البناء من طرف المقاول؟

2.متى تنتهي الاشغال نهائيا ويتم تسليم المقر من طرف المقاول؟

تتميز جهة ميدون بقوة اقتصادية وديمغرافية كبيرة تستوجب فتح فرع للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بها،

3.فمتى تبادر الوزارة بفتح مقر للصندوق بجهة ميدون؟

والسلام

إجابة السيد وزير الشؤون الاجتماعية

<u>**الاجابة**</u> **:بالتنسيق مع** مصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أفاد بأنه في إطار تحسين خدماته الموجهة الى منخرطيه قام خلال سنة 2017 بنشر طلب عروض قصد تعيين مقاولة لإنجاز الاشغال المتعلقة بمشروع توسيع وتهيئة مقر مكتبه المحلى بجربة الذي أفضى الى إسناد الاشغال الى مقاولات المنجي الزياني بمبلغ جملي يساوي 1501694.320 د بما في ذلك جميع الاداءات .

وتمت المصادقة على اسناد الصفقة بتاريخ 25 ديسمبر2017 ، وانطلقت الأشغال بتاريخ 13 أفريل2018 ، علما وأن آجال تنفيذ الصفقة حددت بـ 540 يوم .

وشهد المشروع العديد من الصعوبات التي حالت دون الانتهاء في الآجال التعاقدية المحددة ومن أهم هذه الصعوبات افادنا الصندوق بـ :

* إيقاف الاشغال ومنعها داخل نطاق الحقل الكهرومغناطيسي للخط الكهربائي متوسط الجهد المحاذي للمشروع من طرف مصالح الشركة التونسية للكهرباء والغاز الى غاية تحويل مساره تحت الأرض من قبل الشركة .

* منع المقاول من انجاز الاشغال المتسببة في الضجيج خلال أوقات العمل نظرا لأن الطابق الأرضي للمبني بقي مستغلا من طرف مصالح المكتب المحلي للصندوق .

وتجدر الإشارة إلى أن أشغال الحضيرة بصفة عامة تتسبب في الضجيج بنسبة كبيرة خاصة منها أشغال الهدم وإنجاز الهياكل والتبليط .

* تلكؤ المقاول في استيراد أجهزة التكييف المركزي نظرا للارتفاع الفجئي في أثمانها والناتج عن انزلاق الدينار التونسي في تلك الفترة .

* موجات الكوفيد وفترات الحجر الصحي التي مرت بها البلاد خلال سنوات 2020-2021.

* ضعف إمكانيات المقاول وتلكؤه في إنهاء الاشغال وانشغاله بإنجاز مشاريع أخرى بالتوازي مع انجاز مشروع الصندوق لتغطية الخسارة المنجرة عن غلاء الأسعار .

وبالرغم من الصعوبات التي سبق ذكرها اجتهد الصندوق في إدارة المشروع لتفادي فسخ الصفقة الذي ستنجر عنه تداعيات سلبية على سير العمل بالمكتب المحلي بجربة إضافة الى مضاعفة تكلفة إنهائه نظرا لارتفاع نسبة التضخم المالي .وتم قبول أشغال التوسعة في جزئها الأول منذ شهر نوفمبر 2021 واستغلال هذا القسط منذ ذلك التاريخ وتم قبول كامل أشغال التوسعة خلال شهر ديسمبر 2022 وتم استغلال كامل الطابق الأول من طرف مصالح المكتب المحلي، كما تم استغلال الجناح الأرضي بعد إعادة تهيئته قبل موفي سنة 2023 والمسكن الوظيفي خلال الثلاثي الأول من سنة 2024

وتعطل المشروع من جديد في قسطه الأخير المتعلق بإعادة تهيئة بهو الاستقبال بسبب استحالة توفير وحدات التكييف المركزي الخاصة به حيث أن ممثل العلامة المتعاقد عليها HITACHI وهي شركة GOGESأقر بوجود تعطيلات هامة في التخليص الجمركي من مصالح الديوانة التونسية بالرغم من تحصله على بطاقة الشراء من طرف صاحب الصفقة مقاولات الزياني بتاريخ 24 جانفي 2023 وحيث من

الناحية القانونية لا يمكن تغيير العلامة المتعاقد عليها إلا في صورة استحالة تصنيعها أو استيرادها مستقبلا و بعد دراسة الموضوع من طرف المصالح الفنية للصندوق تقرر الاستغناء عن التكييف المركزي لبهو الاستقبال وتجهيزه لاحقا بمكيفات فردية في إطار صفقة شراء وحدات تكييف فردية .

وبالنسبة لتسلم الأشغال نهائيا، تبقي مرتبطة بتجهيز بهو الاستقبال بمكيفات فردية حيث أن الأشغال انتهت في جميع مراحلها ولكن يجب إخلاء بهو الاستقبال الوقتي وربط كامل المبني بالخزانة الكهربائية الجديدة التي تم تركيزها، ويعمل الصندوق على توفير أجهزة التكييف الفردية خاصة بعد إعلان طلب العروض الخاص باقتناء وحدات تكييف فردية غير مثمر .

وفيما يلي بعض المعطيات المتعلقة بالبطاقة الفنية للمشروع :

-مساحة التوسعة760 م مربع موزعة على 24 مكتب اداري :نسبة الإنجاز100% ،

-أرشيف 160 متر مربع :نسبة الإنجاز 100%

-مسكن وظيفي 160 متر مربع :نسبة الإنجاز 100%

- إعادة التهيئة 350 متر مربع :متكون من 11 مكتب اداري : نسبة الإنجاز .100%

-بهو الاستقبال : نسبة الإنجاز.90%

-انطلاق الاشغال: 13 أفريل 2018.

-آجال التنفيذ : 540 يوم .

-المبلغ الجملي للصفقة : 1.501.694.320 د

-المبلغ الذي تلقاه صاحب الصفقة :1.063.609.051 د

-معدل تكلفة المتر المربع الواحد لإعادة التهيئة: 700د/ متر مربع

-معدل تكلفة المتر المربع الواحد للتوسعة :حوالي 980 د / متر مربع،

-معدل تكلفة المتر المربع الواحد لكافة المشروع : 890د / متر مربع،

-معدل التكلفة الحالية لإنجاز مشروع مماثل:2300د / متر مربع .

وتمثل الأشغال المتبقية حوالي 3%من كامل المشروع وتتمثل في استكمال سلم النجدة (طلاؤه) وتهيئة فضاء الأرشيف بعد نقل بهو الاستقبال الوقتي وإخلائه (هدم مبسط العمل الوقتي وتركيز الباب الفاصل بينه وبين الإدارة وإعادة طلائه،) إضافة إلى رفع التحفظات المدونة بمحاضر جلسات الحضيرة وتركيز بعض الواقيات الحديدية المتبقية وربط كامل المبني بالخزانة الجديدة التي تم تركيزها وتتطلب هذه الاشغال حوالي 21يوما.

والسلام

مداولات مجلس نواب الشعب

شراء أعداد الرائد الرسمي للجمهورية التونسية : **"مداولات مجلس نواب الشعب"** يقع :

بمصلحة وكالة المقابيض
مجلس نواب الشعب (باردو)
الهاتف 71.157.000

ثمن العدد الواحد : **دينار واحد**

.الاشتراك بالنسبة لدورة عادية :
بالجمهورية التونسية ..... : **17 دينارا**
بالخارج ..... : **20 دينارا**

يمكن دفع مبلغ الاشتراك مباشرة بالمجلس (المكتبة) لدى وكيلة المقابيض
أو بحساب أموال المشاركة عدد 1 المفتوح بميزانية الدولة الجزء الخامس القسم الثاني عشر الباب الأول مجلس نواب الشعب والمسمى " حساب دعم النشاط الفكري مجلس نواب الشعب".